وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون

تخصص :قانون دولي و علاقات سياسية دولية

السياسة المتوسطية للاتحاد الاوروبي

من إعداد الطالب : بن عزوز محمد

تحت إشراف: أ/د. بقنيش عثمان

اعضاء لجنة المناقشة

الاستاذ علام ساجي	استاذ محاضر ا	جامعة مستغانم	رئيسا
الاستاذ بقنيش عثمان	استاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مقررا
الاستاذ عباسة الطاهر	استاذ محاضر ا	جامعة مستغانم	عضوا مناقشا
الاستاذ مزيان محمد الامين	استاذ محاضر ا	جامعة مستغانم	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2014 - 2015

Liste des abréviations

ACP : Pays d'Afrique, des Caraîbes, et du Pacifique.

APEC : Coopération économique pour l'asie et le pacifique.

BEC : Banque Européenne Centrale.

BEI : Banque Européenne d'Investissement.

CEE : Communauté Economique Européenne.

CEEA : Communauté Européenne de l'énergie Atomique.

CECA : Communauté Européenne du charbon et de l'acier.

CSCE : Conférence sur la sécurité et la coopération en Europe.

CSCM: Conférence sur la sécurité et la coopération en Méditerranée

EUROMED : Partenariat Europe – Méditerranée.

EUROPOL : Office Européenne de Police.

FEMIP : Facilité Euro- Méditerranéenne d'investissement et de partenariat.

FEMISE : Forum Euro- Méditerranéen des Instituts de sciences économiques.

IOM : Organisation Mondiale de l'immigration.

IEMED : Institut Européenne de la Méditerranée.

IEVP : Instrument Européen de la politique de Voisinage.

MEDA : Mesures d'accompagnement.

NAFTA : Accord de Libre Echange Nord Américain.

OEEC : Organisation Européenne de Coopération Economique.

OP.CIT : Ouvrage cité précédemment.

PEV : Politique Européenne de Voisinage.

PMG : Politique Méditerranéenne Globale.

PMR : Politique Méditerranéenne Rénovée.

PTM : Pays Tiers Méditerranéens.

PHARE : Philosophie, Histoire et Analyse des Représentations Economiques.

SHENGEN : Commune Luxembourgeoise.

Spring : Support for Partnership, Reform and Inclusive Growth.

TACIS : Technical Assistance to the Commonwealth of Independent States.

TEMPUS : Trans-European Mobility Programm For University Studies.

UPM : Union pour la Méditerranée.

ZLE : Zone de Libre Echange.

قائمة المختصرات

أبيك : منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا و المحيط الهادي.

اتفاقية لومي : اتفاقية موقعة سنة 1975 بين الاتحاد الأوروبي ودول في إفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادي.

البنيلوكس : مجموعة الدول الأوروبية (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ).

النافتا : اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

اليورو : العملة الأوروبية المتداولة بين دول أعضاء الاتحاد الأوروبي.

شنغن: معاهدة أوروبية موقعة سنة 1985 لإلغاء الحدود الجمركية بين دول الاتحاد الأوروبي.

التشكرات

الحمد و الشكر لله تعالى أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

الشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الدكتور بقنيش عثمان على إشرافه و توجيهاته التي ساعدتني على إعداد هذا العمل.

الشكر الجزيل أيضاً لأستاذي و أخي بن عزوز بن صابر على توجيهاته و إرشاداته القيّمة التي أفادتني كثيراً في مشواري العلمي.

كما لا يفوتني أن أشكر كل أساتذتنا الكرام الذين لم يبخلوا علينا بنور علمهم.

الإهداء

إلى من أوصى إليهما الله بالإحسان، قال تعالى : و **قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا** " صدق الله العظيم الآية 23 من سورة الإسراء.

إلى والدي العزيزين أطال الله في حياتهما

إلى زوجتي و رفيقة دربي

إلى بنتاي العزيزتين : مروى و آسيا.

إلى العائلة الكريمة من صغيرها إلى كبيرها : عائلة بن عزوز

إلى كل الأصدقاء و الزملاء.

مقدمة

تعتبر العولمة من أبرز مميزات العصر، حيث تزايدت وتيرة نموها وتعددت أبعادها لتشمل مختلف الجوانب، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية بالإضافة إلى العلاقات بين الدول التي أصبحت محكومة من خلال المصالح الاقتصادية باعتبارها المحرك الجوهري لسلوك المجتمعات البشرية والدافع القوي للتقارب والاندماج. و في هذا الإطار أصبح الاقتصاد العالمي موحداً و أضحى الاندماج فيه ضرورة، و لقد أدركت الدول النامية أن النهوض باقتصادياتها لن يتم ببقائها معزولة عن السياق العالمي، إذ في ظل تطور النظام الاقتصادي العالمي صارت تعد طرفاً متأثراً و مؤثراً فيه. و بالتالي عمدت أغلبية هذه الدول إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى الانفتاح أكثر على العالم الخارجي و تمهد للاندماج في الاقتصاد العالمي[1].

في الوقت الذي تقدم فيه العولمة عدد كبير من الفرص، و تفتح العديد من الآفاق أمام الدول النامية في النفاذ إلى الأسواق العالمية، و تدفق أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة و تحسين فرص الحصول على التقنية و ما يعنيه ذلك من رفع مستوى الأداء للاقتصاد الوطني و زيادة الكفاءة في اسخدام الموارد المتاحة، فإن العولمة في ذات الوقت تضع أمام هذه الدول تحديات ضخمة و أقسى هذه التحديات هو الاختيار الصعب الذي يواجه الإرادة الاقتصادية الوطنية في هذه الدول، حيث يرتبط كثيراً الفوز بفرص العولمة بمدى النجاح في تهيئة البيئة الاقتصادية الكلية الراسخة و المشجعة على الاندماج في العولمة و التعامل معها. و في إطار العمل نحو تحقيق هذا الهدف لابد من الانخراط الواعي المستند إلى إرادة سياسية صلبة في إنجاز الاصلاحات الاقتصادية و الإدارية و المالية المطلوبة من هذه الدول و التي ترسى أسس توجهها الاقتصادي الجديد نحو الخارج بعد أن فشلت في إحداث التنمية المطلوبة على أساس التوجه نحو الداخل و الانكفاء على الذات حتى تستطيع أن

[1] إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص 210.

تحقق الاستفادة القصوى من مكاسب العولمة، و تقلل إلى أقصى حد ممكن من الآثار السلبية لها[1].

إن ظاهرة التكتلات الاقليمية الدولية هي إحدى صور العولمة الاقتصادية التي بدأت تتجسد بصورة واقعية مباشرة بعد انتهاء الصراع الأمريكي السوفياتي، غير أن طابع تلك التكتلات لم يكن بنفس مستوى النضج، فعلى الرغم من أن هذه الظاهرة عرفتها مناطق عديدة من العالم، إلا أن التجربة الأوروبية تبقى الأهم من حيث الخطوات العملية الجريئة و كدى للخلفية التاريخية التي اعتمدتها[2].

تعد أوروبا واحدة من أهم قارات العالم تاريخياً و استراتيجياً، نظراً لما تحمله من معنى جغرافي و اقتصادي و اجتماعي و سياسي مهم، فهي القارة التي تجمع بين العديد من الأضداد، اندلعت على أرضها حربان عالميتان ساخنتان و الثالثة باردة أوشكت على أن تدفع بالدول الأوروبية نحو الهاوية، نتيجة الأزمات التي أوشكت على الانفجار، بالرغم من الحروب و الدمار التي شهدتها القارة، فإنها استطاعت أن تتناسى الماضي المؤلم، و العمل على بلورة مشروع وحدوي يقوم على أساس التعاون بين الدول و نبذ الخلافات و الانقسامات القطرية و الاتجاهات السياسية أثناء الحقبة الماضية، و السير نحو عالم أكثر تقدماً، حتى أضحت في أقل من نصف قرن كيان ذا شخصية قانونية مستقلة واضح المعالم، عرف بالاتحاد الأوروبي الذي أثار إعجاب كثير من المهتمين في الشؤون الدولية لما خطاه من خطوات نحو التوسع و الاندماج و التي انعكست على المنظور الجماعي الأوروبي[3].

من هذا المنطلق يحاول الاتحاد الأوروبي منذ بداية تأسيسه أن يكون له دور فاعلاً و مؤثراً في السياسة الدولية بما يتناسب مع مكانته الدولية وفقاً لمستجدات المرحلة الراهنة سيما بعد وصول عملية التكامل إلى مستوى متقدم، فضلاً عن التطورات التي شهدتها البيئة

---

[1] أبو العلا النمر، **العولمة و النظام العالمي الجديد**، دار أبو المجد للطباعة، مصر، 2004، ص 130.

[2] مارتن ماليا، **أوروبا جديدة أم قديمة**، مجلة الثقافة العالمية، العدد 89، جويلية – أوت 1998.

[3] محمد دحّام كردي، **مستقبل الاتحاد الأوروبي**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2013، ص 11.

الدولية. لقد حاول الاتحاد الأوروبي بناء البيت الأوروبي من الداخل لتكون نقطة انطلاق نحو المستقبل من أجل الوصول إلى دور أوروبي مؤثر في الساحة الدولية، و إيجاد له دور مناسب في المنافسة الدولية مع من سواه[1].

لقد أصبح المتوسط موضوع رهان استراتيجي للخصائص العامة التي يتميز بها في مجال الحركة و مرونة الاستعمال، إذ بدأ الحديث عن مفهوم جديد لعلاقات مختلفة مع جنوب المتوسط في ضوء التطورات الحاصلة في السنوات الأخيرة. و إن العديد من النشاطات الفكرية السياسية التي أقرتها دول الاتحاد الأوروبي كلها تصب في اتجاه بلورة المتوسطية. فالمتوسطية تنطلق من علاقات جديدة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية المعنية التي كانت لها امكانيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، و هي في صدد بلورة إطار شامل من حيث الدول. و لكنه شمولي من حيث القضايا التي يريد الاتحاد الأوروبي إثارتها مع جيرانه العرب[2].

يعدُّ الاختلاف البيّن في علاقات الجماعة الأوربية و الدول العربية من أهم السمات التي تتميز بها هذه العلاقات، فبينما ترتبط الدول العربية وأعضاء مجموعة الدول الأفريقية والكاريبي والباسفيكية المعروفة باسم (A. C. P) بأوثق العلاقات مع الجماعة الأوربية في إطار سلسلة ميثاق **لومى**، نجد أن البعض الآخر لا يرتبط بأي اتفاق تفصيلي مع الجماعة. وفي هذا السياق لم تنس الجماعة الأوربية دول حوض البحر المتوسط العربية التي كان بعضها مستعمرات تابعة لفرنسا، مثل المغرب والجزائر، والبعض الآخر مستعمرات بريطانية مثل مصر والأردن، إذ قررت الجماعة الأوربية إيجاد علاقة جماعية مع الدول العربية جنوب حوض البحر المتوسط وأطلقت على ثلاث منها دول المغرب العربي وهي المغرب والجزائر وتونس، و أطلقت على أربع منها دول المشرق العربي وهى مصر والأردن ولبنان

[1] محمد دحّام كردي، المرجع السابق، ص 12.

[2] سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين**. دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2003، ص 160.

وسوريا، وهذه المجموعة تندرج تحت سياسة واحدة هي السياسة الموحدة مع دول حوض البحر المتوسط.

لقد عرفت الدول المتقاربة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط نمواً مطرداً، من ذلك بروز تكتلات أورو- متوسطية احتوت العديد من الدول المطلة على البحر جنوباً و شمالاً أو شرقاً، و تأتي هذه التكتلات استجابة للعديد من المطالب في إطار المصالح المشتركة و يمكن القول أنها مؤطرة ضمن الحوار الحضاري بين شعوب تلك البلدان في محاولة لإقناع العديد من الفرقاء الاجتماعيين و الاقتصاديين للاجابة على الانشغالات الاجتماعية التي استفحلت تباعاً و هي : **الهجرة السرية، الجريمة المنظمة، المخدرات، الإرهاب الدولي.** و يبدوا أن التحرك الأوروبي نحو البحر الأبيض المتوسط تحكمه الرؤية القائمة على أن المنطقة تمثل مجموعة من التحديات الثقافية و الاجتماعية و الأمنية و البيئية[1].

في إطار المستجدات العالمية التي تزامنت مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، (سنة 1994) وظهور مفهوم الشراكة الأورو- متوسطية كنسق جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية الذي يعتمد على تحرير المبادلات استنادا لما تضمنه **بيان برشلونة** ضمن مضمار الإستراتيجية الأوروبية الجديدة تجاه الأقطار المتوسطية بما فيها إسرائيل، فضلت دول جنوب البحر المتوسط نمط الشراكة كبديل اقتصادي مستقبلي لدفع و إنعاش نشاطها الاقتصادي والتجاري، و كأفضل بديل حالي متاح لها لضمان إندماجها الإيجابي وبقوة في سيرورة الاقتصاد العالمي.

تتمحور الأهداف العامة لهذه الدراسة في النقاط التالية:

– قرب الاتحاد الأوروبي جغرافيا من الوطن العربي، و كون أن التجربة الأوروبية هي الأسبق في البروز بين كل التكتلات الاقتصادية العالمية الراهنة، و النجاح الذي عرفتهما هذه التجربة رغم كل الأحقاد و الحروب التي سادت بين أعضائها. كذلك التعرف على

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط : الأبعاد و الآفاق**. ديوان المطبوعات الجامعية، 2009 .28

المكانة التاريخية للاتحاد الأوروبي و التنبؤ بمستقبله في القرن الحادي و العشرين، مع تتبع مسيرة التكامل و الاندماج الأوروبي في الماضي و الحاضر.

– تسليط الضوء على البعد النظري التاريخي للشراكة الأورو- متوسطية بداية بالتعاون كأول صورة رسمية لتعامل المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع الأقطار حوض المتوسط وصولا إلى الشراكة كنسق جديد للعلاقات بين الطرفين من خلال البحث في خباياه.

– تتبع العلاقات الاقتصادية بين دول الجنوب والاتحاد الأوروبي قبل وبعد بيان قمة برشلونة كتاريخ تحول من نظام مبني على التفضيلات الجزئية أحادية الجانب، إلى الشراكة كنمط لتقديم التنازلات من الطرفين في المسعى الهادف لإنشاء منطقة للتبادل الحر ضمن الإطار الأورو- متوسطي.

– الوقوف على مدى مساهمة اتفاقيات الشراكة في تحسين أوضاع جنوب المتوسط لأخذ مكانتها اللائقة بها على الصعيد العالمي من خلال تحليل دور الشراكة كإجراء يتحمل بموجبه الطرفان المخاطر ويتقاسمان المكاسب و محاولة استنتاج أهم الآفاق المنتظرة و مختلف التحديات المحيطة باتفاق الشراكة الأورومتوسطية.

تم اختيار الموضوع لأسباب موضوعية و أخرى ذاتية. فالأسباب الذاتية جاءت نتيجة ميولات شخصية بالدرجة الأولى، حيث أن اختيار الموضوع في أي مجال و أي بحث علمي تدخل فيه العوامل الذاتية كما أن الدراسات الحاصلة في هذا الموضوع ليست متوفرة بشكل كافٍ على غرار دراسات أخرى، خاصة و أن هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة. كما ساهم في هذا الاختيار الأستاذ المأطر حيث و وفق توجيهه المباشر كان الاتفاق على هذا الموضوع بالتحديد.

أما عن الأسباب الموضوعية، فالموضوع يهتم بقضية بالغة الأهمية و محورية في المنطقة المتوسطية، حيث يسلط الضوء على العلاقات الأورو- متوسطية من خلال إبراز سياسة الاتحاد الأوروبي الذي استطاع فرض مكانته و تفوقه اقتصادياً و سياسياً في أقل من نصف قرن، مع دول في طريقها إلى النمو، من خلال التركيز على طبيعة العلاقة التي تربط

الطرفين، و تبيان إلى أي حد استطاعت دول جنوب المتوسط فرض وجودها ضمن هذه العلاقات التي أصبحت تواجه تحديات عديدة، تعيق مسار التقدم و التنمية و تحقيق النتائج المرجوة.

لقد واجهتنا في هذا البحث عدة صعوبات و عراقيل قد تواجه أي باحث، أهمها حداثة الموضوع كونه حديث النشأة، بحيث لغاية الساعة لا يزال يعرف تحولات و تطورات سريعة تصعب على الباحث الإلمام بجميع جوانب الظاهرة المدروسة، و فهمها فهماً دقيقاً و موضوعياً، ناهيك عن قلة المراجع التي صعّبت علينا عملية البحث، و إن وجدت فهي مراجع باللغات الأجنبية مما أدى بنا الاعتماد على الترجمة. إلا أن هذا لم يزدنا إلا إصراراً و عزيمةً على مواصلة و إتمام العمل الذي نتمنى أن نكون قد وفقنا فيه.

استنادا لموضوع الدراسة، المتعلق بالسياسة الأورـ متوسطية في إطار مسعى إقامة منطقة للتبادل الحر كأحد صور التكامل الاقتصادي. اعتمدت الدراسة على منهجية علمية شاملة و فق الأسس المتبعة في الدراسات الأكادمية و أساليب البحث العلمية المتكاملة، في سبيل الوصول إلى أفضل النتائج و التفاصيل. فطبيعة الموضوع تتطلب تضافر وتكتل مجموعة من المقاربات والمناهج كالتي تستخدم في إعداد البحوث والدراسات العلمية والجامعية، لذلك اعتمدنا المنهج التاريخي لمعرفة مراحل تطور الاتحاد الأوروبي منذ بداية تأسيسه، فأي دراسة مستقبلية لا يمكن أن تكون بمعزل عن الماضي و الحاضر. فالحاضر زرع الماضي، و المستقبل حصاد الحاضر، فدائرة الزمن الواحدة لا يمكن تجاوزها.

كما اعتمدنا على المنهج التحليلي عن طريق تحليل المدخلات و المخرجات في البيئتين الداخلية و الخارجية للاتحاد الأوروبي و التي تلمس قدرات و امكانيات الاتحاد الأوروبي في رسم خريطة النظام الدولي و مدى تأثيره السياسي الدولي من خلال تحليل مواقف الاتحاد الأوروبي من القضايا الدولية و الإقليمية المحيطة بالبيئة المتوسطية التي تحاول أن تحد من دوره في السياسة الدولية. و أخيراً اعتمدنا على المنهج المقارن لمقارنة سياسات الاتحاد

الأوروبي من فترة لأخرى و تباينها على المستويين الاقليمي و الدولي، و تبيان نقاط القوة و الضعف بين طرفي العلاقة.

يعتبر دخول دول جنوب المتوسط في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مطلباً للالتزام بجملة من المبادئ والأسس المتعلقة بدعم التعاون المالي، الاقتصادي، الاجتماعي العلمي، الثقافي وتكثيف الحوار السياسي بين الشركاء ضمن مضمار إرساء أكبر منطقة للتبادل الحر في العالم تجمع أقطار الاتحاد الأوروبي وكافة الدول المتوسطية بتعداد سكاني يتراوح بين **(600-800)** مليون مستهلك. حيث سيساهم هذا التحرير المستهدف المنتجات المصنعة بفتح الأسواق أمام عدة صعوبات و اختلالات هيكلية والانخفاض المعتبر في تنافسية المنتجات الوطنية أمام نظيرتها الأوروبية، وفي سياق ذلك يمكن حصر الإشكال الرئيسي للدراسة في التساؤل التالي:

"**ما هي طبيعة العلاقات الأورو- متوسطية ؟ و ما هي أبرز التحديات التي تواجهها ؟**

للاجابة على هذه الاشكالية انطلقت الدراسة في تناول الموضوع من الجانب النظري إلى الجانب العملي، و من الجانب التاريخي إلى الجانب المستقبلي في تحليل المتغيرات المؤثرة في مستقبل الاتحاد الأوروبي و في مستقبل علاقاته مع شركائه المتوسطيين. إذ قسمت الدراسة وفق خطة ثنائية كلاسيكية، أي إلى فصلين.

تناولنا في الفصل الأول: **الإتحاد الأوروبي بين فكرة التكامل و الوحدة،**

أما في الفصل الثاني فسنحاول دراسة **سياسة الاتحاد الأوروبي على ضوء إعلان برشلونة.**

الفصل الأول : الإتحاد الأوروبي بين فكرة التكامل و الوحدة

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تجارب متنوعة هدفها تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي في مناطق متنوعة من العالم، ولكن التجربة الأوروبية هي وحدها التي استطاعت أن تفرض نفسها، إذ تعتبر عملية التكامل في أوروبا واحدة من أهم التطورات التي ميزت النصف الثاني للقرن العشرين، بحيث أعادت هذه العملية تركيب المنطقة سياسيا واقتصاديا، وأعادت بعثها من جديد لتكون فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية، وهذا على الرغم من الخراب والدمار الذي لحق بها خلال الحرب العالمية الثانية. و إن وصول الاتحاد الأوروبي إلى ما هو عليه اليوم، هو نتاج الجهود المبذولة لأكثر من خمسين سنة[1].

إن المتمعن في تجربة الاتحاد الأوروبي يكتشف منذ الوهلة الأولى بأن أوروبا شكلت على مدار التاريخ أحد المناطق المهمة التي عرفت أعنف الحروب[2]. إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا و الذي بلغ في تكامله الاقليمي مرحلة متقدمة، فهو نتاج عملية اندماج و تكامل بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة و الثقافة و التاريخ و القومي[3].

كما تحتل التجربة الأوروبية موقعا فريدا ومتميزا بين جميع هذه التجارب. ويرجع هذا التميز إلى عدة أسباب، من أهمها: حجم الإنجازات التي حققتها التجربة الأوروبية، وكذلك خصوصية المنهج المستخدم في بناء العملية التكاملية ذاتها. ويكاد يجمع معظم الباحثين والمتخصصين، إن لم يكن جميعهم، على أن تجربة التكامل والوحدة في أوروبا تعتبر أهم وأنجح تجارب التكامل الإقليمي على الإطلاق، وأغناها بالدروس المستفادة، وذلك لأن هذه التجربة قد أكدت و بالدليل الواضح المستمد من الممارسة العملية، على أن نقل نمط العلاقة

---

[1] Fabrice Larat , **Histoire politique de l'intégration européenne (1945 -2003)** , Paris : la documentation française, 2003, p.24.

[2] محمد سلامة معتز، **الأمن و مستقبل الشرق الأوروبي، السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، مصر، العدد 111، جانفي 1994، ص 209.

[3] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ، ص، 170.

بين مجموعة من الدول المتجاورة إقليميا وغير المتجانسة ثقافيا، من حالة التشتت والصراع إلى حالة التعاون والتكامل وصولا إلى الوحدة، هو أمر ممكن، بشرط توافر ظروف وعوامل دولية وإقليمية ومحلية خاصة. وبخاصة بعد أن استطاعت هذه التجربة أن تبتكر من الأدوات والتقنيات والآليات ما مكنها من مواجهة عوامل وظروف التنافر وعدم التجانس والتي كانت قد أفشلت الكثير من محاولات التكامل والاندماج الإقليمي في العديد من مناطق العالم، سواء من سبقت التجربة الأوروبية أو جاءت بعدها[1].

لقد تطورت هذه التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليميين على مدى أكثر من نصف قرن إلى أن أصبحت على مشارف وحدة سياسية تضم غالبية الدول الأوروبية. وقد كانت هذه التجربة الحديثة في ختام حركات توحد بين العديد من الولايات الأوروبية سواء بالتراضي أو بالضم القهري الذي تسبب في حروب متتالية، التي كان أكثرها قسوة الحربين الكبيرتين واللتان امتدت نيرانهما إلى العالم كله. وقد اجتهد عدد من المفكرين في صياغة ما يرونه أفضل السبل إلى تحقيق وحدة أوروبية. فالاندماج يتطلب وجود علاقات هيكلية مستقلة تؤدي شيئاَ فشيئا إلى التخلي عن جزء من الاستقلالية[2].

إن التعاون فيما بين الدول هو السبيل الوحيد لتحقيق غايات جميع الدول و ضمان التفاعل الايجابي لإيجاد حلول حقيقية لما يهدد الأمن و الاستقرار و التنمية المشتركة[3]. و يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي أخذ ثلاث خصائص رئيسية، تمثلت الأولى في الانطلاق من الجزئيات إلى القضايا الاستراتيجية، بكل ما مثله ذلك من خلق ثقافة نسبية لا تنتمي إلى اللغة المطلقة، التي سادت تجارب وحدوية أخرى. و تمثلت الثانية في عدم النظر إلى قضية الوحدة كمعطى يجب التسليم به منذ البداية، و فرضت في الممارسة اليومية على

---

[1] مخلد عبيد المبيضين، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، دار الأكاديميون للنشر، الأردن، 2012، ص 2.

[2] Philippe Hugon, « **Les économies en développement au regard des théories de la régionalisation** », Revue Tiers Monde, n° 169, janvier-mars 2002.

[3] أحمد فتحي سرور، **العالم الجديد بين الاقتصاد و السياسة و القانون، نظرات في عالم متغير**، القاهرة، دار الشروق 2005 ، ص180.

جميع الدول الداخلة في الاتحاد، أو المرشحة له، بقدر ما ظل قيمة عليا يمكن للدول الأعضاء أن تصل إليها، بمحض إرادتها من خلال تفاعلاتها البينية. أما الخاصية الثالثة فتمثلت في اعتماد استراتيجية الدمج التي تميزت بها تجربة الاتحاد الأوروبي و نجاحه في امتلاك هذا القطب المغناطيسي الجاذب، و القادر على دمج دول داخل أقطار الوحدة الأوروبية، يبذل في هذه العملية جهداً متبادلاً بين الدول التي أسست الاتحاد الأوروبي و بين الدول المرشحة للانظمام إليه[1].

فلقد تمكن الاتحاد الأوروبي من إنجاز كل ما أمكن تحقيقه، وذلك بفضل بنية مؤسسية وتنظيمية جعلت منه نظاما سياسيا وقانونيا ذا طابع مميز وخاص، يشكل ظاهرة ونظاما سياسيا وقانونيا يختلف عن كل أشكال النظم السياسية والقانونية المعروفة عن الفاعلين الدوليين. فالاتحاد الأوروبي كما هو معلوم غدا لاعباً فاعلاً و مؤهلاً للعب دوراً محورياً في سياسة المنطقة و لاسيما فيما يعرف بعملية السلام في الشرق الأوسط و نشر مبادئ الديمقراطية، و حقوق الانسان[2].

فهو لا يشكل دولة، وإن كان نظامه السياسي و القانوني يتصف ببعض الخصائص التي لا توجد إلا في الدول الفدرالية أو التعاهدية. وليس هو بمنظمة دولية حكومية، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لا توجد إلا في المنظمات الدولية الحكومية، وليس هو بالطبع منظمة دولية غير حكومية، لأنه كيان دولي حكومي قام باتفاق إرادي بين الدول والحكومات الأوروبية المختلفة. وذلك بعد ظهور أشكال ومؤسسات مهمة للتعاون والاعتماد المتبادل بين الوحدات الدولية، وكذلك ظهور الكثير من المسائل والقضايا التي يتطلب حلها أشكالا متعددة من التعاون الدولي. فنحن هنا أمام ظاهرة إقليمية متميزة، تدعى الاتحاد الأوروبي، الذي يعد ثمرة هذا الجهد الأوروبي المتواصل [3] .

---

[1] الشوبكي عمر، **أوروبا من السوق إلى الاتحاد : صناعة وحدة**. كراسات استراتيجية، عدد 141، 2004، ص 13.

[2] عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، **الاتحاد الأوروبي و العلاقات اليمنية الأوروبية**، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، 2011، ص 11.

[3] مخلد عبيد المبيضين، المرجع السابق، ص 3.

سنتطرق في الفصل الأول و الذي قسمناه إلى مبحثين: نتناول في المبحث الأول لمحة تاريخية عن تأسيس الاتحاد الأوروبي، و في المبحث الثاني فسنتطرق إلى علاقة أوروبا بدول البحر الأبيض المتوسط.

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن تأسيس الاتحاد الأوروبي

عرف العالم قيام تكتلات اقتصادية إقليمية سواء بصيغتها التقليدية خلال عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أو بصيغتها الجديدة التي شهدها النصف الثاني من عقد الثمانينات، ولعل أهم هذه التكتلات **الاتحاد الأوروبي**، اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **النافتا**، منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي **أبيك** ورابطة **آسيان**[1]. إن دراسة للإتحاد الأوروبي لا يجب أن تغفل المراحل التاريخية التي مرت بها التجارب الوحدوية الأوروبية، ونعني بذلك اللبنات الأولى التي ساهمت في وضع أسس للبناء الوحدوي، وتلك الخيارات الأساسية و الأفكار الدافعة للشعوب الأوروبية نحو تحقيق الوحدة السياسية المنشودة[2].

فالوحدة الأوروبية هي أولاً و قبل كل شيء مشروع فكري تبلور في أذهان مفكرين و حكماء و فلاسفة و فقهاء و رجال قانون و مصلحين اجتماعيين، قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تسهم في بنائه على أرض الواقع مؤسسات تحظى بدعم رؤساء الدول و الحكومات و قطاع كبير من النخب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في مختلف الدول الأوروبية. و لم يظهر هذا المشروع فجأة و لم يخرج في صورة نص متكامل و قابل للتطبيق على أرض الواقع، و إنما تبلور تدريجيا، و عبر قرون طويلة، من خلال رؤى فكرية تباينت دوافعها و أهدافها، كما تباينت مضامينها و ما انطوت عليه من آليات لحل الاشكاليات و العقبات و المعضلات التي تعترض طريق الوحدة الأوروبية. غير أن هذه

---

[1] Pascal Petit, **Mondialisation et Régionalisation : Les Cas de l'Europe et de l'Asie de l'Est, Problèmes Economiques** , la Documentation Française , n° 285 , juillet 2004, p 2.

[2] أنس المرزوقي ، **مراحل بناء الإتحاد الأوروبي**، الحوار المتمدن، العدد: 4333 ، 2014/01/13. على الموقع : http://www.ahewar.org تاريخ التصفح : 2015/02/15.

الرؤى شكلت في الوقت نفسه مخزونا فكريا هائلا نهل منه رجال الحكم و السياسة بما يتناسب مع كل مرحلة بدت فيها الظروف العالمية و الاقليمية و المحلية ناضجة لنقل حلم الوحدة الأوروبية تدريجيا إلى عالم الواقع.[1]

فما هي ظروف نشأة الفكرة الأوروبية و مختلف مراحل تطورها، و كيف يتم اتخاذ القرار داخل الاتحاد الأوروبي و ماهي أهم الأجهزة التي تشكله؟

هذا ما سوف نحاول الإجابة عنه من خلال هذا المبحث الذي قسمناه إلى مطلبين تناولنا في المطلب الأول مراحل تطور الاتحاد الأوروبي. أما في المطلب الثاني فسنتناول آليات صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي و التحديات التي تواجهه.

المطلب الأول : مراحل تطور الاتحاد الأوروبي

مر الاتحاد الأوروبي بتطورات سريعة و متلاحقة، بدءاً بمجلس أوروبا مروراً بالوحدة الاقتصادية الأوروبية أو السوق الأوروبية المشتركة و انتهاءاً بالاتحاد الأوروبي الموحد اقتصادياً و سياسياً و عسكرياً و أمنياً[2]. و يختلف كثيرون من الكتاب بصدد أصول فكرة التوحد الأوروبي، فيحاول بعضهم ارجاعها إلى عدة قرون مضت حين طرحت فكرة وجود مملكة مسيحية موحدة تظم الدول الأوروبية في القرن الرابع عشر، و تتم من خلال اتحاد كنفدرالي تحت قيادة مجلس أوروبي يضم رجالا " أمناء و خبراء و حكماء ". إن الاتجاهات الوحدوية في أوروبا لم تختفي تماما[3]، حيث عادت الفكرة مرة أخرى في القرن السابع عشر عندما اقترح مفكرون آخرون حفظ السلام في أوروبا عن طريق إنشاء جيش أوروبي موحد. و اقترح المفكر البريطاني "**ويليام بن**" اقامة برلمان أوروبي أو دولة أوروبية تكون سبيلا

---

[1] حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 91.

[2] أبو الخير أحمد عطية عمر، **النظام المؤسسي للاتحاد الأوروبي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 08.

[3] Bernard Bruneteau, **Histoire de l'unification européenne, prépas, histoire** (Paris : A. Colin, 1996), pp. 8-10.

لإرساء السلام في أوروبا. وفي القرن التاسع عشر، حبذ المفكر الفرنسي "**برودون**" بقوة اقامة اتحاد فيدرالي أوروبي، منطلقا من رؤيته للقرن العشرين الذي رآه عصرا لا تعيش فيه إلا الاتحادات الفيدرالية الكبرى.[1]

إذا كان هناك بعض الاختلافات بين الكتاب حول الأصول التاريخية لحركة التوحيد الأوروبي، فإن هناك اتفاقا عاما بينهم على أن نتائج الحرب العالمية الثانية كانت المحرك الأساسي لرواد هذه الحركة لكي يبحثوا عن وسائل جديدة تحوّل أفكارهم إلى واقع حقيقي. فاجتمعت الدول الأوروبية لإيجاد وسيلة لمنع حدوث ذلك مرة أخرى، إذ قررت بأن أفضل طريقة للبناء و التعمير و منع وقوع حرب أخرى هي العمل معاً على إنشاء تجمع يضم الدول الأوروبية، و يكون قادرا على مواجهة المشاكل[2]. فقد كانت الحرب نهاية لعصور ظل لأوروبا فيها مركز السيادة على السياسة العالمية، و هو الأمر الذي بات واضحا أشد الوضوح في التنظيم الدولي الجديد ممثلا في الأمم المتحدة. فبعد أن كانت عصبة الأمم تكاد تكون منظمة أوروبية في جوهرها، فإن الأمم المتحدة بشّرت بنظام دولي جديد، سقطت فيه ألمانيا و إيطاليا من بين الدول العظمى، و ظهر النظام الدولي معبراً عن معسكرين متصارعين في كل المجالات العسكرية و الاقتصادية و الايديولوجية، على رأس كل واحد منهما دولة من خارج القارة هي الولايات المتحدة الأمريكية، و أخرى تقع على حدودها الشرقية و لها امتداداتها العظمى الآسيوية و هي الاتحاد السوفياتي.[3]

---

[1] عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 26.

[2] محمد المجذوب، **التنظيم الدولي، النظرية و المنظمات العالمية و الاقليمية و المتخصصة**. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (لبنان) 2005، ص 484.

[3] عبد المنعم سعيد، المرجع السابق، ص 27.

الفرع الأول : مجلس أوروبا

مجلس أوروبا منظمة دولية مكونة من 47 دولة أوروبية حيث يقع المجلس في مدينة **ستراسبورغ** على الحدود الفرنسية الألمانية، و العضوية فيه مفتوحة لجميع دول أوروبا الديمقراطية التي تقبل بقانون القضاء و التي تضمن حقوق الإنسان والحريات لجميع المواطنين.اعتمد المجلس عدة قرارات مهمة من بينها : قر ار إنشاء جمعية برلمانية أوروبية و قرار يدعوا إلى تأسيس محكمة أوروبية لحقوق الإنسان لها من الصلاحيات ما يمكّنها من البت في المخالفات و الاعتداءات التي تنال من هذه الحقوق، و توقيع العقوبات اللازمة. مع العلم أن مجلس أوروبا هو منظمة منفصلة وليس جزء من الاتحاد الأوروبي، مع الإشارة أنه مختلف عن مجلس الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي[1].

أولا/ نشأة المجلس :

تطلعت الدول الأوروبية و هي لا تزال ترزخ تحت وطأة الحرب العالمية الثانية و ما خلفته هذه الحرب بها من خراب و دمار، إلى تحقيق اتحاد أوروبي واحد، يعمل على تحقيق التعاون بين الدول الأوروبية في جميع المجالات، و يحافظ على السلم و الأمن في أوروبا. فكانت أول محاولة الاندماج الأوروبي في هذا السياق تلك التي تبنتها الدول الثلاث الصغيرة، هولندا، بلجيكا و لكسمبورغ و فيها تم تشكيل وحدة عمل للتعاون الاقتصادي بينها تحت اسم **البينلوكس** BENELUX في أواخر 1943 و بداية 1944 و الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1946 حيث تم الاتفاق على إنشاء وحدة نقدية و جمركية و مبدأ التخصص في المنتوجات[2].

[1] محمد الميداني. **النظام الأوروبي لحماية حقوق الانسان**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثالثة، بيروت (لبنان) 2009، ص 19.

[2] اسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012 ، ص 17.

من المعلوم أن قلب القارة الأوروبية قبل الحرب العالمية الثانية كان يضم أكبر القوى الدولية في العالم و لكن بعد انتهاء الحرب، بدأت قوى أخرى تظهر على السطح كقوى كبرى حقيقية و هي الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفاتي[1]، و أدى قيام صراع بينهما في السنوات الأولى من حياة الأمم المتحدة، الأمر الذي شكل نوع من فقدان الثقة فيما يمكن أن تحققه هذه الهيئة للدول الأوروبية. لذلك فقد تحمس أنصار الوحدة الأوروبية إلى فكرة خلق كيان مستقل لقارتهم، لا يجعلها تدور في فلك أي من القوتين العظمتين، و إنما تضعها على قدم المساواة معهما، و ساد الاعتقاد في أوروبا بضرورة البدء بالوحدة الاقتصادية، لأن التعاون في الميدان الاقتصادي هو السبيل الذي يحول دون تكرار مأساة الحربين العالميتين الأولى و الثانية، و يهيئ السبيل للدول الأوروبية لكي تتجاوز آثار ما نشأ بينها من عداء لسنوات طويلة، و لأنه سيكون المدخل لتحقيق أوروبا الموحدة سياسيا في المستقبل.[2]

عندما سكتت مدافع الحرب العالمية الثانية، بدا المشهد الأوروبي كئيباً لا يوحي ببارقة أمل نحو مستقبل مشرق، و اختلطت مشاعر السعادة بالانتصار على دول المحور و الافلات من قبضة الحكم النازي بمشاعر القلق و الخوف من المستقبل. فقد كانت أوروبا على رغم التحرير، في حالة يرثى لها من الارتباك و الفوضى، و لم يكن لديها تصور واضح عن الطريقة التي يمكن من خلالها إعادة ترتيب بيتها من الداخل، حيث الخراب عام و الدمار شامل يلف الجميع، لا فرق في ذلك بين منتصرين و مهزومين[3].

راحت الدول الأوروبية المنتصرة و المهزومة على السواء تحصي خسائرها أو تعدد مغانمها، كما رأت الدول الأوروبية ضرورة إنشاء اتحاد يضم الدول الأوروبية، لذلك بادر الزعيم البريطاني "**تشرشل**" إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر يلتقي فيه عدد من الشخصيات العامة و ممثلوا التنظيمات الأوروبية المهتمة بالمصير الأوروبي، و ارتفعت الأصوات مطالبة

[1] عبد المحسن الخطيب، **الاتحاد الأوروبي و المنطقة العربية**، الدار الأردنية للنشر، عمان، 2006، ص 68.

[2] أبو الخير أحمد عطية عمر، المرجع السابق، ص 09.

[3] حسن نافعة، المرجع السابق، ص 117.

بضرورة العمل على تحقيق الوحدة الأوروبية[1] ، و قد عقد هذا المؤتمر بالفعل في لاهاي بهولندا عام 1948، حيث تقدمت كل من فرنسا و بلجيكا باقتراح إنشاء مجلس أوروبي استشاري. و رأت فرنسا أن يكون هذا المجلس أقرب إلى جمعية برلمانية ذات اختصاصات قوية تجعله أقرب إلى الاتحاد الفدرالي. ثم عقدت الدول الأوروبية مؤتمراً آخر في لندن في 05 ماي 1949 حضرته عشرة دول أوروبية هي بريطانيا و فرنسا و إيطاليا و بلجيكا و هولندا و لكسمبورغ و النرويج و السويد و ايرلندا و الدانمارك[2]، أسفر عن توقيع ميثاق مجلس أوروبا من عشرة دول أوروبية هي التي حضرت المؤتمر، و دخل هذا الميثاق حيز النفاذ في 13 أوت 1949. حيث فتحت العضوية لجميع دول أوروبا الديمقراطية التي تقبل بقانون القضاء و التي تضمن حقوق الإنسان والحريات لجميع المواطنين. فانظمت كل من اليونان و أيسلندا و تركيا و ألمانيا الاتحادية سنة 1950. و اختار الأعضاء أن تكون مدينة استراسبورغ بفرنسا مقرا لمجلس أوروبا، حسب نص المادة 11 من نظام المجلس[3].

ثانيا : أهداف المجلس

أشارت الفقرة (أ) من المادة الأولى من ميثاق مجلس أوروبا[4] إلى أهداف المجلس و مبادئه و التي تمثلت في تحقيق الوحدة الأوروبية من أجل حماية و ترقية المثل

---

[1] فقد أوضح تشرشل مفهومه عن مجلس أوروبا في مارس 1943 حيث قال : " **يمكننا أن نتصور مجلسا لأوروبا يعمل في إطار الأمم المتحدة أو يمثلها، و علينا أن نعمل على جعل هذا المجلس الأوروبي رابطة فعالة حقيقية مزودة بسلطات قوية، و محكمة عليا للفصل في المنازعات الأوروبية و قوات عسكرية وطنية أو دولية أو الإثنين معا، على استعداد عند الحاجة لكفالة احترام ما اتخذ من قرارات و الحيلولة دون تجدد العدوان أو التحضير للحروب المستقبلة**...." راجع في هذا الشأن إبراهيم العناني، **المنظمات الدولية الاقليمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 275.

[2] Sophi Béroud et Jean Weydert. **Le devenir de l'Europe**, les éditions de l'atelier, Paris, 1997, p 122.

[3] عبد العظيم الجنزوري، **الاتحاد الأوروبي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 37.

[4] الفقرة (أ) من المادة الأولى من ميثاق مجلس أوروبا لسنة 1949 التي تنص : « **إن هدف مجلس أوروبا هو تحقيق اتحاد وثيق بين أعضائه لحماية و تشجيع الأفكار و المبادئ التي تشكل تراثهم المشترك، و تيسير تقدمهم الاقتصادي و الاجتماعي**» .

و المبادئ التي تمثل تراث أوروبا المشترك و تشجيع تقدمها الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي. بالاضافة إلى تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء و تنميته من خلال دراسة المشاكل والقضايا المشتركة و ابرام الاتفاقيات[1]، و إقرار العمل المشترك في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية، القانونية و الادارية، و في مجال حماية و تنمية حقوق الانسان و الحريات الأساسية. و كذلك إقرار مبدأ سيادة القانون و احترامه مع الالتزام بتمتع الأفراد الذين يخضعون لاختصاصهم بحقوق الانسان و الحريات الأساسية. و تطبيقا لهذا المبدأ، عقدت الدول الأوروبية الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان و الحريات الأساسية في 04 نوفمبر 1950، و دخلت حيز النفاذ الفعلي في 03 ديسمبر 1953، و التي تعتبر هي و مجلس أوروبا أساس الوحدة الأوروبية و أحد وسائل تحقيق الوحدة الأوروبية، حيث توفر ضمانة حقيقية لحماية حقوق الانسان و حرياته الأساسية [2].

فالاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان تحمي الحق في الحياة و تضمن عدم تعرض الفرد للتعذيب أو العقوبات أو المعاملات غير الانسانية أو المهنية، و عدم التعرض للعبودية و الحق في الحرية و الأمن، و الحق في محاكمة عادلة مستقلة و غير متحيزة، و عدم تطبيق القانون بأثر رجعي و تطبيق القانون الأصلح للمتهم، و الحق في احترام الحياة الخاصة و العائلية و المراسلات و المنزل، و حرية التفكير و العقيدة الدينية، و الحق في التعبير عن الرأي، و حرية الاجتماع السلمي و تكوين الجمعيات بما في ذلك النقابات و الانضمام إليها، و الحق في الزواج و تكوين أسرة، و الحق في التمتع بالحقوق الواردة في الاتفاقية بدون تمييز من كل نوع. كما أن إرساء قواعد المؤسسات القادرة على توجيه المصير بالنسبة للمجموعة الاقتصادية شكلت إحدى أبرز اهتماماتها[3].

---

[1] عبد العظيم الجنزوري، نفس المرجع ، ص 38.

[2] ابراهيم العناني، المرجع السابق، ص ص 74 – 78.

[3] فرانسوا جورج دريفوس و رولان ماركس، **موسوعة تاريخ أوروبا العام : من 1789 حتى أيامنا**، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، المجلد الثالث، بيروت، 1995، ص 516.

تلتزم الدول الأطراف في الاتفاقية بالاعتراف بهذه الحقوق السابقة و احترامها لكل شخص من الأشخاص الذين يقيمون في دائرة اختصاصها و يخضعون لقضائها، سواءا كانوا مواطني دول غير أطراف في الاتفاقية. و لضمان احترام هذه الحقوق و تطبيقها، فقد أنشأت الاتفاقية أجهزة قضائية رقابية هي اللجنة الأوروبية لحقوق الانسان، و المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان، و لجنة وزراء مجلس أوروبا، و أجازت تقديم شكوى إلى اللجنة الأوروبية لحقوق الانسان في حالة انتهاك حق من الحقوق المعترف بها في الاتفاقية، من كل شخص طبيعي أو منظمة غير حكومية أو مجموعة من الأفراد الطبيعين[1].

الفرع الثاني : الجماعات الاقتصادية الأوروبية

أسفرت الحرب العالمية الثانية عن بداية تبلور معالم لنظام دولي جديد تراجع فيه دور أوروبا ككل، و بعد انقسام العالم إلى معسكرين، تعيّن على أوروبا الغربية أن تصبح جزءاً من أحدهما، و ليس قائدا له. و مع التبلور التدريجي لهذا النظام الدولي الجديد، بدأت أوروبا تستشعر خطر الاتحاد السوفياتي كمصدر تهديد رئيسي لأمنها ككل، و تقتنع بأن مواجهة هذا التهديد يفرض عليها التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت، بدورها، تعد نفسها لقيادة المعسكر الغربي في مؤشر واضح على أنها قررت العدول نهائيا عن سياسة العزلة التي تمارسها في فترة ما بين الحربين.[2]

بهذا التفكير الجديد تغيرت المفاهيم السابقة حيث كانت الأخطار تأتي من داخل القارة بينما الآن هناك أعداء و أصدقاء من خارج القارة فكانت أمريكا بمثابة دعم أمني حلف أطلسي و دعم اقتصادي لمشروع مارشال.[3]

في خطابه الشهير بتاريخ 5 جوان 1947 أعلن الجنرال مارشال، المعين حديثا وزيرا للخارجية الأمريكية، استعداد بلاده لتقديم معونة ضخمة لمساعدة الدول الأوروبية للتغلب

[1] أبو الخير أحمد عطية عمر، المرجع السابق، ص 14.

[2] حسن نافعة، المرجع السابق، ص 120.

[3] عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، المرجع السابق، ص 22.

على مشكلاتها الاقتصادية، لكنه اشترط في الوقت نفسه، أن تتوحد الدول الأوروبية في إطار مؤسسي مناسب كي تتمكن من بناء اقتصادها و المقدرة بقيمة **13** مليار دولار على الأقل خلال الفترة من 1948 إلى 1952، وهو مبلغ ضخم جدا بمعايير تلك الأيام. و قد أسفر عن تكوين ما يسمى بالمنطقة الأوروبية للتعاون الاقتصادي[1]. و اعتبر مشروع مارشال بمثابة نقطة الانطلاق الحقيقية نحو بناء مؤسسات مشتركة لأوروبا الغربية وحدها بعيدا عن أوروبا الشرقية. و وضع الأمريكيون شروطهم من أجل تنفيذ مشروع مارشال[2] فكان على البلدان الأوروبية أن تتفق فيما بينها حول الكم المطلوب من المساعدة و الجزء الذي سوف تحتاجه كل منها، و أن تقوم الدول الأوروبية بعمل مشترك لإنعاش اقتصادياتها و أن تخفض الحواجز التجارية فيما بينها، و أن تضمن هذه الدول الاعتماد على نفسها في عام 1952، و أخيراً يجب على الدول الأوروبية، لكي يتم تطبيق هذا البرنامج، أن تنشأ منظمة دولية تقوم بالعمل كوكالة للتعاون بين هذه الدول.

هذه الشروط كانت تعني رسالة أمريكية للدول الأوروبية بضرورة اتخاذ اجراءات فعالة باتجاه عملية التوحيد، و كان مارشال يعني بمشروعه أوروبا كلها، إلا أن الاتحاد السوفياتي ما لبث أن أعلن رفضه للمشروع الأمريكي باعتباره تدخلا في سيادة الاتحاد السوفياتي. و هو الأمر الذي عكس تخوف السوفيات من التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن رفضه أن يكون تطبيق مشروع مارشال شرق أوروبا مقدمة لفرض السيطرة الأمريكية عليها [3] .

كانت الضرورة قد تطلبت إنشاء " **المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي**" (OEEC) و التي أعلن عن قيامها في 16 أفريل 1948[4]. لذلك يتعين النظر إلى مشروع مارشال

---

[1] Fabrice Larat. Op.cit, p 26.

[2] محمد دحّام كردي، المرجع السابق، ص 89.

[3] عبد المنعم سعيد، المرجع السابق، ص 32.

[4] عماد جاد، **الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة**، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 198.

باعتباره بداية لعملية أكبر استهدفت ترتيب البيت الداخلي لأوروبا الغربية، في اطار عملية أوسع لترتيب أوضاع المعسكر الغربي كله، و إطلاق العمل الأوروبي المشترك في جميع الاتجاهات و بكافة أبعاده الاقتصادية و السياسية و الدبلوماسية. و الدليل على ذلك أن إعلان قيام المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي سبقته محاولة لإقامة نظام أوروبي للأمن الجماعي، بالتوقيع على حلف "بروكسل" في 17 مارس 1948[1] .

أولا : الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب C.E.C.A

1/ نشأة الجماعة :

استندت اتفاقية روما على عمل المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب، فظهرت فكرة الوحدة الاقتصادية الأوروبية في تصريح **روبير شومان** Robert Shuman وزير خارجية فرنسا في 09 ماي 1950، و الذي يعتبر حسب الكثير من المختصين بمثابة الدعامة الأساسية التي قام عليها بناء الاتحاد الأوروبي فيما بعد [2]، الذي أكد فيه : « أن أوروبا لن تصنع بعصا سحرية و لا في إنشاءات أو خطب جماعية، بل لابد أن يمهد لذلك ترابط واقعي » . و اقترح تحقيقا لذلك أن يوضع مجموع إنتاج فرنسا و ألمانيا و دول أوروبا الغربية الأخرى من الفحم و الصلب تحت تصرف هيئة مشتركة تكون نواة لاتحاد أوروبي يكون عصبا لتحقيق السلام في القارة الأوروبية، و قد كان أحد أهداف هذه الخطوة هو محاولة تحسين العلاقات بين فرنسا و ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية و ذلك لإزالة المخاوف الفرنسية من إمكانية قيام ألمانيا في المستقبل بأي تهديد عسكري ضد فرنسا[3].

حيث دعا "**روبير شومان**" إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب و الواقع أن فكرة هذا المشروع كان وراءها "**جان مونيه Jean Monnet**"، رئيس قسم التخطيط

---

[1] حسن نافعة، المرجع السابق، ص 124.

[2] اسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 17.

[3] محمد طلعت الغنيمي، **الأحكام العامة في قانون الأمم، التنظيم الدولي**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1971، ص 117.

الاقتصادي في الحكومة الفرنسية و أحد مستشاري **شومان**[1]. و يعد "**جان مونيه**" بحق الأب الروحي لعملية الاندماج الأوروبي، فلقد أدرك بعد عمله لمدة خمس سنوات في مجال التخطيط للاقتصاد الفرنسي أن فرنسا لن تستطيع تحقيق نمو اقتصادي و رفع مستوى المعيشة من دون تجاوز إطار الدولة القومية و تحقيق تعاون اقتصادي على مستوى أكبر. وتخيل **مونيه** إطاراً أوسع يقوم على أساس إنشاء سوق مشتركة على مستوى القارة الأوروبية كخطوة نحو قيام جماعة اقتصادية تتبنى سياسات اقتصادية مشتركة، و لكن **مونيه** كان من أنصار التدرج و عدم تبني أحلام عريضة لا يمكن تحقيقها في الواقع. ومن تم كانت الفكرة هي إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب، التي يمكن الانطلاق منها إلى قطاعات أخرى بعد ذلك. و قد أختير الفحم و الصلب على أساس أنهما مادتان أساسيتان في صناعة أدوات الحرب، و من ثم فإن وضعهما تحت إشراف مشترك سيحول دون استخدامهما من إحدى الدول لمتحاربة دولة أخرى [2].

لقد كان المشروع جذاباً و يحل كثيرا من المشكلات، فهو يحل إلى جانب مشكلة الخوف الفرنسي من صعود ألمانيا السريع، و يعطي ألمانيا من جانب آخر، اعترافا دوليا و يدخلها في الساحة الدولية من جديد و ينزع عنها صفة المهدد الرئيسي للسلام العالمي. و من جانب ثالث، أرضى المشروع الفدراليين الأوروبيين الذين خابت آمالهم في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي و مجلس أوروبا. و لم يلبث المشروع أن ثم إقراره من جانب الدول الست (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، و دول البينلوكس الثلاث هولندا، بلجيكا، و لكسمبورغ) التي وقعت اتفاقية باريس الخاصة به في 18 أفريل 1951. فأنشئت له سلطة عليا، و مجلس وزراء و جمعية برلمانية و محكمة للعدل لحل المنازعات داخل المجمع[3].

---

1 FAVRET (Jean Marc). **L'éssentiel de l'Union Européenne et du droit communautaire**. 5è édition. Gualino éditeur. Paris, 2002, p 7.

2 صدام مرير الجميلي، **الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 40.

3 عبد المنعم سعيد، المرجع السابق، ص 41.

2/ أهداف الجماعة :

تستهدف الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب إنشاء سوق أوروبية مشتركة لمنتجات الفحم و الصلب (الفولاذ) تضم كل المستهلكين في الدول الأعضاء لتحقيق بذلك توسعا اقتصاديا في العمالة و ارتفاعاً بمستوى المعيشة و تطويرا للسياسات المشتركة للدول الأعضاء في صناعات الفحم و الصلب و يتم تكوين هذه السوق بإلغاء رسوم الصادرات والواردات أو الرسوم التي لها نفس الأثر بالنسبة لسلعتي الحديد و الفحم بين الدول الأعضاء في الجماعة[1]، كذلك عدم التمييز بين المنتجين أو المشترين أو المنتفعين، سواءا بالنسبة للأسعار أو شروط التسليم أو أجرة النقل، و كذا تحريم المعونات و الدعم الذي تمنحه الدول حتى لا يخل بمبدأ تكافؤ الفرص، مع التزام الدول الأعضاء بأن تكون تعريفاتها الجمركية في حدود الحدين الأدنى و الأعلى اللذين تحددهما الجماعة [2].

هكذا فإن السوق تقوم على مبدأ المنافسة الحرة مع الإقرار لسلطة اقتصادية بالإشراف على تزويد السوق بانتظام باحتياجاته من هاتين السلعتين، و تحديد الحد الأدنى للأسعار[3].

ثانيا : السوق الأوروبية المشتركة : C.E.E

شكّل إنهيار جماعة الدفاع الأوروبية ضربة كبيرة للذين حلموا بالتوحيد السياسي لأوروبا[4]، خصوصاً بعد أن رفض البرلمان الفرنسي المصادقة على مشروع مجموعة الدفاع الأوروبي في 20 أوت 1954، لما تشكله من قيود على السيادة الفرنسية في مجال الدفاع و قد شكل هذا الحدث نكسة كبيرة داخل أوروبا، لدرجة أن كثيرون اعتبروا أن التقارب بين

---

1 Jean- François Mittaine et, François Pequerul, **Les Unions Economiques Régionales** (Paris, Armande Colin, 1999), p.28.

2 VERHOEVEN (JOE), **droit de la communauté européenne**, 2e édition, larcier, bruxelles, 2001. P 11.

3 RAYMOND – (PIEUR) – **La communauté européenne du charbon et de l'acier** – Activité et évolution – Paris – 1962.

4 عبد المنعم سعيد، المرجع السابق، ص 45.

الدول الأوروبية دخل دائرة الاستحالة، و لا يمكن أن يتحقق حلم الوحدة بالنسبة للشعوب الأوروبية على الأقل في المدى المنظور[1] .

بعد إخفاق جهود الاندماج في المجالين السياسي و العسكري، كان لابد من إعطاء دفعة جديدة للاندماج في المجال الاقتصادي، فاجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في جماعة الفحم و الصلب لدراسة عدد من المقترحات المتعلقة بإنشاء سوق مشتركة، و هيئة للاستخدام السلمي للطاقة الذرية، و ثم تكليف **هنري سباك**، وزير خارجية بلجيكا، لدراسة هذه المقترحات و تقديم تقرير عنها. و كانت الرؤية في تقرير **سباك** تتلخص في أنه من أجل أن تستعيد أوروبا مكانتها الدولية، و قدرتها على التأثير في الأحداث، فلا بد من تحسين امكانياتها الاقتصادية، و لن يتحقق ذلك إلا عن طريق إنشاء سوق أوروبية مشتركة. و مثل تقرير **سباك** الأساس الذي قامت عليه المفاوضات التي أدت إلى توقيع معاهدة روما عام 1957 وإنشاء الجماعة الأوروبية[2]، و وقعت الدول الست الأعضاء في جماعة الفحم و الصلب بعد انضمام ايطاليا، و دخلت معاهدة روما حيّز التنفيذ في 01 يناير 1958[3].

1/ أهداف السوق الأوروبية المشتركة :

يهدف إنشاء الجماعة الأوروبية إلى إقامة سوق مشتركة، و كذلك التقريب التدريجي للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء[4]، و ذلك بغرض تشجيع التطور المنسجم للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعة، و أيضا لتحقيق توسع مستمر و متوازن و مستقر، و رفع متزايد لمستوى المعيشة و علاقات وثيقة بين الدول التي تجمعها المنظمة. وقد حصرت المادة 8 من اتفاقية روما المدة الزمنية لبناء دعامات السوق الأوروبية في فترة انتقالية مدتها 12

---

[1] اسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 21.

[2] محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت (لبنان)، 2001، ص 24.

[3] Traité instituant la Communauté économique européenne, **23 mars 1957, 294 RTNU 3**.

[4] خليل حسين، **المنظمات القارية و الاقليمية**، دار المنهل اللبناني، بيروت (لبنان)، 2010، ص 211.

سنة، تنقسم إلى ثلاثة أطوار، تبلغ المدة الزمنية لكل منها 4 سنوات، على أن تنطلق الأشغال دفعة واحدة أثناء الأطوار الأربعة لإقامة اللبنات الضرورية التي تتطلبها هيكلة الوحدة الأوروبية. و لتحقيق ذلك تعمل المنظمة على : [1]

- القضاء بين الدول الأعضاء على حقوق الجمارك و القيود الكمية عند دخول و خروج البضائع و كذلك كل إجراء له أثر مماثل.
- إقامة تعريفة جمركية موحدة و سياسة تجارية مشتركة تجاه الغير.
- إلغاء العوائق التي تعرقل فيما بين الدول الأعضاء حرية مرور الأشخاص و البضائع و رؤوس الأموال.
- إقامة سياسة موحدة في مجال الزراعة.
- إقامة سياسة موحدة في مجال النقل.
- إقامة نظام يحقق عدم إفساد المنافسة داخل السوق المشتركة.
- تطبيق إجراءات تسمح بتنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء و تواجه الاختلالات في موازين مدفوعاتهم.
- التقريب بين التشريعات الوطنية بالقدر الضروري لسير السوق المشتركة.
- إنشاء سوق اجتماعي أوروبي لتحسين فرص تشغيل العمال و المساهمة في رفع مستوى معيشتهم.
- إنشاء بنك أوروبي للإستثمار يهدف إلى تسهيل التوسع الاقتصادي في السوق بإنشاء موارد جديدة.
- الارتباط بالدول والمناطق الأخرى فيما وراء البحار بغرض توسيع حجم التجارة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية [2].

---

[1] أحمد أبو الوفا، **الوسيط في قانون المنظمات الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص ص 512، 513.

[2] حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998 ص 153 .

2/ تصاعد العضوية داخل السوق الأوروبية المشتركة

على عكس كل التوقعات سجلت السوق الأوروبية المشتركة منذ بدايتها نجاحا كبيرا في أن تكون خطوة رئيسية إلى الأمام في اتجاه تحقيق التكامل و الوحدة الأوروبية[1]، بحيث أصبحت حجر الزاوية في هذه العملية. و ربما كان ذلك راجعا بشكل أساسي إلى أن الاتفاقية التي أنشأت السوق كانت في معظمها إطاراً للعمل أكثر منها قواعد مفصلة لكل شيء على عكس ما حدث في المعاهدة المنشئة للمجمع الأوروبي للفحم و الصلب [2].

فخلال الفترة الممتدة من جانفي 1958 تاريخ دخول اتفاقية الجماعة الاقتصادية الاوروبية حيز التنفيذ و حتى نهاية 1972 أي قبل أول توسع للجماعة تضاعف حجم التجارة بين دول المجموعة والعالم الخارجي ثلاث مرات، بينما تضاعف حجم تجارتها البينية لنفس الفترة تسع مرات، ويفسر هذا النمو و الازدهار الاقتصادي إلى اتساع السوق الناجم عن إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية و انخفاض التكلفة الذي شجع على زيادة الاستثمارات مما أدى بدوره إلى زيادة حجم الأنشطة الاقتصادية ومعدلات التوظيف، وبالتالي زيادة مستويات الدخل الوطني ،الذي شجع المضي قدما نحو توسعات أفقية في المستقبل[3].

بناءا على معاهدة روما الخاصة بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة [4]، تقدمت بريطانيا بطلب انتساب إلى هذه السوق عام 1961، إدراكا منها أن بقاءها خارج الجماعة الأوروبية يعرضها لمخاطر العزلة الاقتصادية، وحذت حذوها كل من الدانمارك و إيرلندا والنرويج. رُفض الطلب بناء على معارضة الرئيس الفرنسي **ديغول**، الذي أفشل طلبا ثانيا تم التقدم به عام 1967 ولم يُقبل طلب انتساب بريطانيا وأيرلندا والدانمارك إلا بعد استقالة **ديغول** عام 1969. وتم توقيع معاهدات الانتساب في 22 جانفي 1972، وأصبحت هذه

---

[1] Pierre Beckouche. **Les régions Nord-Sud. Euromed face à l'intégration des Amériques et de l'Asie orientales**. Berlin, Paris, 2009, p 15.

[2] عبد المنعم سعيد، المرجع السابق، ص 51.

[3] Jean Pierre Faugère, **L'Economie Européenne**, Paris . DALLOZ, 1999, p29.

[4] تنص المادة **237** من معاهدة روما الخاصة بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة على أن: " **أي دولة أوروبية قد تطلب أن تصبح عضوا في الجماعة**".

البلدان الثلاثة أعضاء فعليين في 01 جانفي 1973، بينما لم تنضم النرويج نظرا للرفض الشعبي للانضمام من خلال الاستفتاء. فكانت من شروط الانتساب، التصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة من قبل جميع الأعضاء والتخلي عن سد العجز في الموازنة الحكومية عن طريق التعديل ويتم في هذه المرحلة تقييم اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط تسمى **بمعايير التقارب الأوروبي**[1].

تقدمت بلدان أوروبية أخرى بطلبات انتساب، اليونان في 1975، ومن ثم اسبانيا والبرتغال في 1977. صارت الأولى عضويا فعليا في أول جانفي 1981، وأصبح البلدان الأخيران عضوين في 01 جانفي 1986. ولقد أدى توحيد ألمانيا عام 1990 إلى زيادة تعداد سكان دول الجماعة بمقدار 18 مليون نسمة. وجاءت مرحلة توسع أخرى في جانفي 1995 بانضمام كل من: النمسا، فنلندا، والسويد إلى الاتحاد الأوروبي، بينما تقدمت أربع دول أخرى بطلبات انضمام هي: سويسرا، تركيا، قبرص ومالطا، ودارت مناقشات في اجتماع المجلس الأوروبي بمدينة **ايسن الفرنسية Aisne** في ديسمبر 1994، حول اتحاد أوروبي يضم 27 دولة، من بينها العديد من الدول شرق و وسط أوروبا [2].

ثالثا : الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية CEEA

أنشئت هذه الجماعة في يناير 1958[3]، بموجب اتفاقية روما لعام 1957، و التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية[4]. و يرجع إنشاء هذه الجماعة إلى إحساس الدول الأوروبية بأهمية الطاقة النووية في زيادة الانتاج و ضرورة تعاونها في إقامة صناعة ذرية

---

[1] Jean Joseph Boillot , **l'Union Européenne élargie, un défis économique pour tous**. La documentation française, Paris, 2003, p.178

[2] حسين عمر، المرجع السابق، ص 154.

[3] Traité instituant la Communauté européenne de l'énergie atomique, **25 mars 1957, 294 RTNU 259**.

[4] جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي، النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة (الجزائر)، 2006، ص 328.

و في التنمية السلمية للطاقة الذرية تحت مسؤولية هيئة دائمة، و تتطابق هذه الاتفاقية في كثير من أحكامها مع أحكام تفاقية الجماعة الاقتصادية الأوروبية. و من أهداف هذه الجماعة، تشجيع البحوث المتعلقة بالطاقة الذرية و تبادل المعلومات، تنفيذ مشروعات مشتركة خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة الذرية، الاشتراك في استخراج الوقود النووي و غيرها من الخدمات و وضع قواعد و نظم لمنع انتشار الأسلحة الذرية و أخيراً التعاون مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية الأخرى في مجال أبحاث الذرة و مشروعات استغلالها[1].

الفرع الثالث : من السوق الأوروبية المشتركة إلى الاتحاد الأوروبي

إن التجربة الأوروبية هي أولاً و قبل كل شيء، تجربة في التكامل بين دول قومية متبلورة و مكتملة التضج لكل منها خصوصيتها و هويتها الثقافية و القومية. و تأسيساً على هذه الحقيقة، استقر لدى الجميع وعي كامل بأن الهدف من العملية التكاملية ليس إضعاف الخصوصيات الثقافية و القومية أو العمل على توحيدها، و إنما على العكس، دعم هذه الخصوصيات و التحيب بالتنوّع الثقافي و القومي و إزالة ما بينها من تنافر أو تناقض انطلاقاً من الاقتناع بأن تقوية الكل لا يكون إلا بتقوية الجزء، و بالتالي إقامة وحدة تقوم على التنوّع و تحترمه و ترفض التنميط و تبغضه[2].

أولا : تحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة (الاتحاد الأوروبي)

إن الخطوات العملية لتأسيس الاتحاد الأوروبي لم تكن على مرحلة واحدة في سبيل تحقيق الوحدة الأوروبية، بل اتخذت خطوات واحدة تلو الأخرى إلى أن تم إنشاء الاتحاد الأوروبي، و هذا ما أكده السيد **هنري سباك** وزير خارجية بلجيكا أنذاك بقوله :" إن الذين

[1] أبو الخير أحمد عطية عمر، المرجع السابق، ص36.

[2] حسن نافعة، المرجع السابق، ص 558.

أعدوا معاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية لم يفكروا بالضرورة انها اقتصادية و لكن فكروا فيها كمرحلة في الطريق إلى الوحدة السياسية"[1].

لقد اقتضت الحكمة السياسية الأوروبية اتباع سياسة المراحل أي بناء الدور الأول الوحدة الاقتصادية و النقدية ثم شرعوا في بناء الدور الثاني بشقيه الخارجية و الدفاع[2].

لعل أهم نتيجة نخرج بها عند دراسة التجربة الأوروبية هي أنها تجربة دائمة المراجعة و التقويم، بحيث أن الأوروبيين يبحثون دائما في كيفية تطوير أداء مؤسسات الاتحاد، ففكرة توسيع المجال الجغرافي لهذا الاتحاد كانت من إحدى الأولويات، فنلاحظ أن أوروبا التي انطلقت بستة دول و دامت هذه الفترة حوالي خمسة عشر عاماً أي من (1958 إلى 1973)، وفي هذه المرحلة الصعبة تم تحقيق الكثير من الانجازات رغم العراقيل و الظروف الصعبة، كتلك المتعلقة بإنشاء عدد من الهيئات الاتحادية مثل مجلس الوزراء ومقره "بروكسل" و محكمة العدل الأوروبية و مقرها "لكسمبورغ" و البرلمان الأوروبي و مقره في "**ستراسبورغ**"، و بعد ذلك مباشرة أي في أول جانفي 1973 تم توسيع الجماعة الأوروبية للمرة الأولى، بحيث انظمت ثلاث دول جديدة إلى المجموعة الأوروبية و هي (بريطانيا،ايرلندا، الدانمارك) و أصبح يشار إلى هذه المجموعة باسم أوروبا التسعة[3].

في 10 جوان 1979، انتخب مواطنوا الدول التسع لأول مرة البرلمان الأوروبي المكون من 410 نواب بالاقتراع المباشر و انتُخبت الفرنسية **سيمون فيل** رئيسة لهذا البرلمان الجديد. و في بداية العام 1981 التحقت اليونان بالمجموعة الأوروبية التي باتت بانضمام إسبانيا و البرتغال إليها في بداية العام 1986 تضم اثنتي عشر عضواً، و صدرت جوازات السفر الأوروبية في بداية 1985، تأكيداً لمواطنة أوروبية تسير جنبا إلى جنب مع

---

[1] عبد العظيم الجنزوري، المرجع السابق، ص 11.

[2] أحمد علي دغيم، **السوق الأوروبية المشتركة حاضرها و مستقبلها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986، ص06.

[3] اسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 24.

الانتماءات الوطنية بانتظار أن تتخطاها ثم تعلوا عليها[1]. كما انظمت كل من السويد و النمسا و فلندا إلى الجماعة الأوروبية في أول يناير 1995 ليصل بذلك عدد دول أعضاء الاتحاد إلى خمسة عشر دولة أوروبية.

بعد نجاح السوق الأوروبية المشتركة في تحقيق أهدافها في الموعد المحدد، اتجهت الدول الأعضاء فيها إلى تحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة، و من أجل ذلك عقدت الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية مؤتمراً في باريس عام 1972 أصدر بياناً يعبر عن توجه الدول الأعضاء نحو السعي لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة، و رسم الإطار العام لمواجهة المشاكل التي تواجه مسيرة الجماعات الأوروبية[2]، فقد تم تحديد عام 1980 لإنشاء صندوق نقذ أوروبي ليعمل على الإسراع في خطوات الوحدة الاقتصادية و يكون نواة لإصدار عملة أوروبية موحدة. و قد تمكنت أوروبا من تحقيق هذا الهدف عام 1999 عندما وافقت 12 دولة أوروبية على استخدام عملة أوروبية واحدة هي **(اليورو)** و الذي صار ينافس الدولار بل و يتفوق عليه في قوته في كثير من الأحيان[3]. و منذ ذلك الحين و أوروبا تستخدم عملة أوروبية واحدة هي اليورو. كما تم إنشاء بنك مركزي أوروبي موحد مقره في مدينة فرانكفورت بألمانيا[4].

ثانيا/ القانون الأوروبي الموحد عام 1987 :

إذا كانت الجماعة الأوروبية قد نجحت في عام 1958 في تحقيق الاتحاد الجمركي و إنشاء سوق أوروبية مشتركة أدت إلى تحقيق انتعاش اقتصادي حتى عام 1973، فإنها قد

---

[1] خليل حسين، المرجع السابق، ص 213.

[2] Jean Pierre Faugère, op.cit, p 32.

[3] Carl Gaine, **Intégration et Inégalités Régionales** ,in Economie Internationale, n°99, 2004, p.29.

[4] DELOIRE (PHILIPPE),**VERS L'EUROPE DES 30 :LE PROCESSUS D'ELARGISSEMENT DE L'UNION EUROPEENNE** – GUALINO éditeur, Paris, 1998, pp 1 – 37.

واجهت مشكلات عديدة بعد ذلك بعضها يرجع لأسباب خارجية مثل أزمة الطاقة التي نشبت نتيجة حرب أكتوبر 1973 بين مصر و إسرائيل، و بعضها يرجع إلى توسيع نطاق الجماعة الأوروبية ذاتها، و لجوء بعض دول الأعضاء إلى سياسات محلية تحاول الالتفاف على قرارات الجماعة و سياساتها[1]. و من ثم قامت المفوضية الأوروبية (الجهاز التنفيذي للجماعة) عام 1985 بوضع خطة متكاملة قابلة للتنفيذ تتضمن عدداً من التوجيهات تستهدف إلى إقامة سوق أوروبية موحدة خلال فترة تنتهي في 31 ديسمبر 1992 و جمعت هذه التوجيهات فيما عرف بالكتاب الأبيض[2].

تعرضت محكمة العدل الاوروبية في حكم شهير أصدرته عام 1982 إلى تحديد معنى السوق المشتركة معرفة إياها " بمجموعة الإجراءات الرامية إلى استئصال كل ما يعوق عمليات التبادل الحر، التي تستهدف دمج الأسواق الوطنية لدول الجماعة في سوق واحدة توفر الشروط الضرورية التي تجعلها أقرب ما تكون إلى السوق الداخلية " هذا التعريف يجعل السوق المشتركة هي مجرد مرحلة أولى من مراحل السوق الموحدة[3].

في مارس 1985 قرر رؤساء الدول والحكومات أعضاء الجماعة الأوروبية، وضع هدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة على قمة أولوياتهم، ثم أكد الزعماء إرادتهم السياسية في تحقيق التكامل عندما أقروا في عام 1986 الاتفاق الأوروبي الموحد[4]. و في عام 1985 نشرت المفوضية الكتاب الأبيض الذي تضمن خطوات لتحقيق السوق الداخلية الموحدة الذي تم إعداده تحت إشراف اللورد **(كوكفيد)**، و التي كان الهدف من إقرارها التخلص من كل الحواجز و العقبات المادية و الفنية و السياسية أو الاقتصادية التي تقف في وجه حرية انتقال الأشخاص و البضائع و رؤوس الأموال في أقاليم الدول الأعضاء في

---

[1] DELOIRE (PHILIPPE), op- cit, p 13.

[2] صلاح الدين عامر، **قانون التنظيم الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 499.

[3] عبد العزيز سمير، **التكتلات الاقتصادية في إطار العولمة** ، دار النهضة العربية، الاسكندرية،2001 ،ص 161.

[4] أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص61- 62.

الجماعة، و في 29 جوان 1985 اجتمع مجلس رؤساء الدول و الحكومات الأوروبية في ميلانو الايطالية و اعتُمد الكتاب الأبيض[1].

ثم عادت القمة القمة الأوروبية إلى الانعقاد من جديد في لوكسمبورغ في فبراير 1986 حيث وافق المجلس الأوروبي على أول تعديل لاتفاقيات إنشاء الجماعة الأوروبية فيما عرف بالقانون الأوروبي الموحد (**L'ACTE UNIQUE**) و الذي دخل حيز النفاذ في أول جويلية 1987[2].

وفي 26 فبراير 1988 أصدر وزير الخارجية الألماني **هانس ديتريش غينشر** مذكرة من أجل وحدة نقذية أوروبية و مصرف مركزي أوروبي واحد. و على الرغم من معارضة رئيسة الوزراء البريطانية وقتها، **مارغريت تاتشر**، تبنى المجلس الأوروبي المنعقد في 26 و 27 جوان 1989 اقتراح رئيس المفوضية الأوروبية، **جاك دولور** القاضي بتحقيق اتحاد اقتصادي و نقذي عبر ثلاث مراحل. و بعد ذلك بعام واحد تم التوقيع على معاهدة **شنغن Schengen** القاضية برفع كل الحواجز الحدودية بين ألمانيا و فرنسا و لوكسمبورغ و بلجيكا و هولندا. و بعد أسبوعين دخل الاتحاد النقذي و الاقتصادي مرحلته الأولى عبر التحرير التام لحركة الرساميل في الساحة الأوروبية و تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء[3] .

هكذا فإن ما تضمنه القانون الأوروبي الموحد من أحكام تمثل في إنشاء السوق الداخلية الموحدة بين الدول الأوروبية و الاعتراف بالمجلس الأوروبي (مجلس رؤساء الدول و الحكومات)، وتحقيق تعاون أوروبي سياسي، اقتصادي ، اجتماعي و قضايا البيئة و قوانين المنافسة و إنشاء محكمة ابتدائية لتخفيف العبء عن محكمة العدل الأوروبية، كما نص على مبدأ التشاور المباشر و الاتصال الوثيق بين كل من المفوضية الأوروبية

[1] صلاح الدين عامر، المرجع السابق، ص 499.

[2] ابو الخير أحمد عطية عمر، المرجع السابق، ص43.

[3] خليل حسين، المرجع السابق، ص 214.

و البرلمان الأوروبي و مجلس الوزراء الأوروبي بخصوص إقرار التشريعات و القوانين و اللوائح و غيرها من الأعمال القانونية الأوروبية[1].

ثالثا : معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي 1992.(معاهدة ماستريخت Maastricht)

أدى انهيار حائط برلين المتبوع بتوحيد ألمانيا في 03 أكتوبر 1990 و التحرر من السيطرة السوفياتية و دخول الديمقراطية لاحقا لدول أوروبا الشرقية و الوسطى، و كذلك تفكك الاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1991، إلى إحداث تغير في الهيكل التنظيمي السياسي لأوروبا، و صممت الدول الأعضاء على تقوية روابطها، فتفاوضت بشأن معاهدة جديدة اتفق على معالمها الرئيسية في مجلس ماستريخت الأوروبي في ديسمبر 1991[2].

أصبح الاتحاد الأوروبي الاسم الرسمي للمجموعة الأوروبية منذ دخول اتفاقية ماستريخت التي وقعت في 07 فبراير 1992، و دخلت حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1993[3]، و أسست الاتحاد الأوروبي الذي كان يهدف إلى تعزيز التعاون بين الحكومات في الشؤون الاقتصادية و المالية و في مجال الدفاع[4]، و دخلت حركة الوحدة الأوروبية مرحلة جديدة لا تقتصر على الاندماج الاقتصادي فحسب، بل تستهدف كذلك المضي قدماً في طريق الوحدة السياسية، الذي يتطلب امتلاك توجهات ومواقف سياسية مشتركة إزاء القضايا الخارجية والداخلية للاتحاد[5].

---

[1] ابو الخير أحمد عطية عمر، المرجع السابق، ص44.

[2] عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، المرجع السابق، ص 26.

[3] Traité de Maastricht, **7 février 1992, 1757 RTNU 267** .

[4] حسن طلال مقلد، **محددات السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة.** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009، ص 622.

[5] مخلد المبيضين، **محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية**، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 4، 2007، ص 10.

جاءت تلك المعاهدة بعد سنوات طويلة من معاهدة روما المنشئة للمجموعة الأوروبية لتختتم مفاوضات لوضع خطة لتطويرها إذ أسفرت عن نشأة الاتحاد الأوروبي[1]، و على أساس ذلك كانت هناك أسباب عدة وراء فكرة الاتحاد الأوروبي أهمها، احتواء المشاعر القومية لدى الدول الأوروبية، لاسيما ألمانيا بعد وحدتها و ذلك عن طريق الاندماج في الاتحاد الأوروبي، خلق قوة أوروبية تضمن الاستقرار في القارة بعد انهيار الأمن في أوروبا الشرقية على خلفية الصراعات العرقية و الطائفية، فقد أظهرت حرب البلقان مدى المخاطر التي ينطوي عليها وضع عدم الاستقرار في شرق و جنوب أوروبا[2].

في بداية 1993 ازيلت الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء و اكتملت حرية تنقل الأموال و الأشخاص و السلع و الخدمات بين معظم دول الاتحاد الأوروبي، لكن الأزمة النقذية التي عصفت بالليرة الاسترلينية و الليرة الايطالية و البيزيتو الاسباني في خريف 1992 دفعت لندن و روما إلى الخروج من النظام النقذي الأوروبي. و في بداية عام 1995 انضمت النمسا و فلندا و السويد إلى الاتحاد الأوروبي و أصبح عدد الأعضاء خمسة عشر عضواً، و بدا واضحاً أن الجدل الدائر قد تم حسمه لصالح توسيع الاتحاد ليظم في المستقبل دولاً من أوروبا الشرقية. و في 26 مارس 1995 دخل اتفاق شنغن Schengen حيز التنفيذ بين تسع دول من الاتحاد، و في نهاية العام نفسه قرر المجلس الأوروبي اطلاق تسمية اليورو **(EURO)** على العملة الموحدة التي وضعت في التداول في العام 2002[3] لأن التوحيد النقدي ما هو إلا مرحلة منمر احل عملية الاندماج النقدي المعمول به في أوروبا، حيث بدأ هذا الأخير في الخمسينات معالشر اكة الأوروبية للفحم و الفولاذ، فيما بعد جاءت اتفاقية روما لإعطاء دفع جديد لسوق جديد موحد للسلع و

[1] Philippe MOREAU DEFARGES, **Les institutions européennes**, Paris, Dalloz, 2001, 5è édition, pp. 156-157.

[2] محمد دحّام كردي، المرجع السابق، ص 95.

[3] صدام مرير الجميلي، المرجع السابق، ص 47.

الخدمات و بدرجة أقل لعوامل الإنتاج[1]. وقد رفض الدخول في نظام العملة الموحدة كل من المملكة المتحدة والسويد والدانمارك بينمار ُفضت اليونان لعدم استيفائها للمعايير المتفق عليها للدخول في نظام العملة الموحدة ، ثم قُبلت بعد ذلك رسميا في2001/01/01 [2].

كما جاءت معاهدة أمستردام 1997 مكملة لهذا المشروع، فأكملت عملية الدمج من خلال إدخال أوروبا الغربية داخل الاتحاد لأوروبي وجعل المهمات الدفاعية جزءا لا يتجزأ من آليات قرار الاتحاد وحدد الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت أغراض السياسة الخارجية والأمنية[3]، و بعد سقوط الجدار الحديدي، بات الانضمام إلى قطار الاتحاد الأوروبي هدف العديد من البلدان، و عرفت سنة 2004 أكبر توسع للاتحاد بدخول 10 بلدان من أوروبا الوسطى و الشرقية (استونيا، ليتوانيا، لاتافيا، بولونيا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، المجر، سلوفينيا، إضافة إلى مالطا و المجر من البحر الأبيض المتوسط). كما انظمت كل من بلغاريا و رومانيا في 2007[4].

لم تكن معاهدة ماستريخت كتلك المعاهدات السابقة المنشئة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، بل كانت مرحلة جديدة و جدية من البناء الأوروبي، بحيث أوجدت وحدة قوية بين شعوب أوروبا، و رسخت فكرة الهوية الوطنية للدول الأعضاء، بالاضافة إلى تأكيدها على فكرة المواطنة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، و بمقتضاها فإن كل شخص يحمل جنسية دولة عضو في الاتحاد الأوروبي يكون مواطنا في جميع دول الاتحاد، و يتمتع مواطنوا الاتحاد

---

[1] قحايرية أمال، **الوحدة النقدية الأوروبية : الإشكالية و الآثار على المديونية لدول الجنوب**. ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعةالجز ائر، 2006 ، ص 162.

[2] سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**. مجلة الباحث، عدد 01، 2002، ص 88.

[3] محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، المرجع السابق، ص 131.

[4] STEPHANIE DARBOT TRUPIANO. **Le Partenariat Euro-Méditérranéen : Une géographie politique des relations Nord-Sud**. Thèse en vue d'obtenir le grade de docteur de l'université de Paris IV – Sorbonne. Ecole Doctorale de Géographie de Paris. Septembre 2007, p 7.

بالحق في الانتقال و الاقامة بحرية داخل أقاليم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد[1]. كما تم توسيع تدخل الاتحاد الأوروبي إلى قضايا لم تكن تحظى بالاهتمام في السابق فقد تم تعديل أهداف الجماعة ليشمل اختصاصات متنوعة، مثل حماية البيئة و الحماية الاجتماعية و التضامن الاقتصادي و الاجتماعي و البحث العلمي و التنمية و التكنولوجيا و الصحة و التعليم و السياحة و الطاقة و الأمن...إلخ.

غير أن أهم ميزة انفردت بها هذه المعاهدة هو التأكيد على الوحدة الاقتصادية و النقدية كما جرى التأكيد في المادة الخامسة (5) من هذه الاتفاقية على البعدين الأمني و السياسة الخارجية كأولويات بالنسبة لعمل الاتحاد [2].

بتطبيق بند المراجعة في معاهدة ماستريخت تفاوضت الدول الأعضاء بشأن معاهدة أخرى في **أمستردام** في أكتوبر 1997، التي جاءت لتكمل ما ورد فب اتفاقية ماستريخت و أيضا تقدم مراجعة و تقويم لكل ما تم من اتفاقيات حول الوحدة الأوروبية، و أخذت على عاتقها مهمة تزويد الاتحاد ببعد سياسي حقيقي، بحيث أكدت على ضرورة تطوير الهيئات الأوروبية على حساب المؤسسات الوطنية و كذا تحقيق المزيد من الاندماج بالنسبة للاقتصاديات الأوروبية، كما نصت على تنسيق السياسات الوطنية للدول الأعضاء في مجال التوظيف و وضع سياسة أوروبية موحدة للتوظيف، مع إدراج السياسة الاجتماعية و ظروف العمل في المعاهدة[3].

إن معاهدة أمستردام لم تكن لتنجح في تحريك مسار الاتحاد إلى مزيد من الفاعلية لولا أنها أعقبت بقمة نيس **(NICE)** بفرنسا، حيث شكلت هذه الأخيرة أهمية قصوى لدى الأوروبيين لأنها باختصار أسهمت في إخراج الاندماج الأوروبي من فترة الركود التي عرفتها منذ معاهدة ماستريخت، فبالإضافة إلى إعادة التأكيد على الاندماج الاقتصادي و التنسيق

[1] ابو الخير أحمد عطية عمر، المرجع السابق، ص45.

[2] اسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 27.

[3] عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، المرجع السابق، ص 26.

السياسي، تم إقرار صيغة لتكييف عمل المؤسسات الدستورية مع التوسع المنتظر، فحدد عدد مقاعد البرلمان الأوروبي بـ 732 مقعداً و ذلك بالاستناد إلى ما تفرزه الانتخابات التي كانت منتظرة في تلك الفترة عام 2004[1] .

رابعا : أهداف الاتحاد الأوروبي :

تتمثل أهم أهداف الاتحاد الأوروبي في إقامة اتحاد يتوطّد دائما بين شعوب أوروبا[2] مع إنشاء سوق أوروبية داخلية تهدف إلى ثبات الأسعار و تحقيق المنافسة و توفير الوظائف، و تعمل على تحقيق التقدم العلمي و تنمية التقدم الاقتصادي و الاجتماعي بطريقة متوازنة و مستمرة، كذلك إنشاء اتحاد أوروبي اقتصادي و نقدي يتضمن في النهاية عملة أوروبية واحدة، من خلال إقامة منطقة بلا حدود داخلية تضمن حرية انتقال البضائع و السلع و الأشخاص و الخدمات و رأس المال، المحافظة على السلم و الأمن الدوليين[3]. أما على الصعيد الدولي، يجب التأكيد على ذاتية الاتحاد الأوروبي، من خلال تنفيذ سياسة خارجية و أمنية مشتركة، تتضمن في النهاية سياسة دفاعية مشتركة تؤدي في الوقت المناسب إلى دفاع مشترك، لتتسنى تقوية حقوق و مصالح مواطني الدول الأعضاء و حمايتها، من خلال إنشاء مواطنة للاتحاد الأوروبي[4]. إن من بين أهداف الاتحاد هو تنمية التعاون الوثيق بين الدول الأوروبية في شؤون العدالة و الأمن و الشؤون الداخلية و الخارجية، حتى يتم المحافظة على ميراث الجماعة الأوروبية و البناء عليه و المحافظة

---

1 Grossman (E) et Autres, **Les mots de l'Europe, lexique de l'intégration européenne**, Presse de sciences politique, Paris 2001, P 188.

2 محمد المجذوب، المرجع السابق، ص 416.

3 حسن طلال مقلد، المرجع السابق، ص 623.

4 **Article 8 du Traité de Maastricht du 07/02/1992**.

1. Il est institué une citoyenneté de l'Union. Est citoyen de l'Union toute personne ayant la nationalité d'un État membre.

2. Les citoyens de l'Union jouissent des droits et sont soumis aux devoirs prévus par le présent traité.

على التنوع الثقافي و اللغوي للدول الأوروبية[1]. أكّد الاتحاد الأوروبي تمسكه بمبادئ الحرية والديمقراطية و احترام حقوق الانسان و حرياته الأساسية وسيادة القانون و احترام الخصوصيات الوطنية للدول الأعضاء و احترام الكرامة الانسانية و احترام حقوق الأقليات و عدم التمييز و التسامح و العدالة و المساواة بين الرجل و المرأة، كما يضمن الاتحاد لمواطنيه توفير مناخ الحرية و العدالة و المساواة و الأمن متى كانوا، كما يضمن لهم حرية الحركة و الانتقال بين أقاليم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[2]، مع تحقيق الوحدة السياسية و الاقتصادية بين الشعوب الأوروبية[3].

المطلب الثاني : آليات صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي و التحديات التي تواجهه.

الاتحاد الأوروبي هو كيان دولي له الشخصية القانونية المستقلة، لكنه كيان يجسد نظاماً سياسياً لم تتضح سماته و ملامحه بشكل نهائي و مستقر بعد، فما تزال بنيته المؤسسية في حالة تطور أو تحول دائم، لكي يتواكب مع ما يطرأ عليه من توسع مستمر سواءاً على الصعيد الداخلي باكتساب أعضاء جدد، أو على الصعيد الخارجي باتساع نشاطاته و نطاق صلاحياته. لذلك يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي يشكل بوضعه الراهن نظاماً فريداً لم يسبق له مثيل. أنه يبدو أقرب إلى المنظمة الاقليمية منه إلى شكل الدولة الفدرالية أو الكنفدرالية.

من الطبيعي أن تنعكس هذه السمات الفريدة للنظام السياسي للاتحاد الأوروبي على هيكله التنظيمي و على إطاره المؤسساتي و أجهزته. إن خصوصية النظام السياسي الأوروبي و آلياته و تطوره، تظهر في الهيكل التنظيمي الذي ينقسم في البناء الهيكلي للاتحاد الأوروبي إلى المؤسسات الرئيسية و المؤسسات الثانوية أو المساعدة[4].

---

1 LE MIRE (PIERRE) **Droit de l'Union Europeenne** – Dalloz – Paris 2001, p 4.

2 ابو الخير أحمد عطية عمر، المرجع السابق، ص52.

3 المادة 02 من اتفاقية ماستريخت المبرمة بتاريخ : 1992/02/07.

4 حسن نافعة، المرجع السابق، ص 218.

الفرع الأول : أجهزة الاتحاد الرئيسية

هناك ست مؤسسات تساهم في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و هي : المجلس الأوروبي، المجلس الوزاري، المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، محكمة العدل الأوروبية، و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية. و يتضمن الهيكل التنظيمي لعملية التكامل و الاندماج الأوروبي مجلسين : الأول هو المجلس الأوروبي، و الثاني مجلس الاتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري) [1].

أولا : المجلس الأوروبي

هو مكون من رؤساء الدول و الحكومات، و من رئيس اللجنة الأوروبية الذي يساعده وزراء الخارجية و عضو من اللجنة. و المجلس يجتمع مرتين في السنة على الأقل و يحدد للاتحاد التوجهات السياسية العامة[2]، كما أن للمجلس حق المبادرة بالتشريعات، كما يمارس السلطة التنفيذية، و يتولى الرقابة على المفوضية و تساعده في أداء مهامه الأمانة العامة. و يعد هذا المجلس المؤسسة الرئيسية في صنع القرار، وهو المسؤول عن سياسة الاتحاد في الشؤون المختلفة و من ذلك الخارجية و الزراعة و النقل، و الصناعة، و البيئة، و هو الذي يعد جداول أعمال الاتحاد القصيرة و الطويلة الأجل، كما تؤخذ القرارات عادة داخل المجلس بالإجماع[3]. و تتمثل أهم وظائف المجلس في أنه :

- مكان لتبادل الآراء الحرة و غير الرسمية بين القادة الرئيسيين للدول الأعضاء.
- يمكن أن تتم فيه المداولة بخصوص مسائل تدخل في اختصاص الجماعة الأوروبية أو تتعلق بالتعاون السياسي أو أية موضوعات أخرى ذات أهمية مشتركة.
- يستطيع أن يعطي دفعة عامة لنشاط الجماعة بلجوئه إلى كافة المكنات الخاصة بها.

[1] صدام مرير الجميلي، المرجع السابق، ص 61.

[2] محمد المجذوب، المرجع السابق، ص 417.

[3] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 332.

- يعتبر جهة استئناف للملفات التي تحيلها إليه الأجهزة الأخرى في المنظمة[1].

تتولى رئاسة المجلس إحدى الدول الأعضاء لمدة ستة أشهر، تمارس فيها عملية التنسيق و الاعداد للاجتماعات، و يكون رئيس الحكومة أو الدولة هو رئيس المجلس و المتحدث باسم المجلس خلال تلك الفترة، و تعقد اجتماعات المجلس في إحدى مدن الدولة التي تتولى الرئاسة[2].

ثانيا : مجلس الاتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري)

هو أحد الأجهزة الرئيسية التي تضمنها الهيكل التنظيمي لعملية الاندماج الأوروبي منذ البداية حيث كان يسمى قبل 08 أكتوبر 1993 بمجلس الجماعات الأوروبية، لكن تعديلات كثيرة طرأت على تشكيل المجلس و طريقة صنع القرار فيه، و قد تطور عبر المعاهدات و آخرها معاهدة ماستريخت[3].

يتشكل مجلس الوزراء من ممثل واحد لكل دولة، يتعين أن يكون على مستوى وزاري و مفوضا يملك صلاحيات التفاوض، و يتكون مجلس الوزراء الذي يعرف حاليا "**بمجلس الاتحاد**" من وزراء الخارجية، و بعد تعدد صلاحيات المجلس و التوسع الدائم غدا وزراء آخرين يشكلون هذا المجلس، كأن يكون الأعضاء مرة وزراء زراعة و مرة وزراء مالية أو اقتصاد و هكذا حسب جداول الأعمال.

يختص المجلس الوزاري بوظيفتين، الوظيفة الأولى هي التشريع إلى جانب البرلمان أما الثانية فهي الوظيفة التنفيذية إلى جانب المفوضية الأوروبية[4]. تجدر الإشارة بأن القرارات

---

[1] أحمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص 515.

[2] Burbon Jean Louis. **Les institutions Européenne**. Editions Vuibert. Paris, 1997, p 18.

[3] خليل حسين، المرجع السابق، ص 221.

[4] عبد الوهاب بن خليف، **الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني**، دار قرطبة، الجزائر، 2009، ص 220.

التي يتخذها المجلس عدة أنواع، فقد تتخذ بأغلبية بسيطة وفق مبدأ المساواة السيادية (أي على أساس أن لكل دولة صوتا واحداً)، أو تتطلب أغلبية خاصة موصوفة، تحسب وفق نظام التصويت الترجيحي، و تختلف فيه أوزان الدول في عملية التصويت باختلاف حجمها و قوتها و ثقلها الفعلي، و هناك قرارات تتخذ بالإجماع.

يحتل المجلس موقعا استراتيجيا على خريطة عملية صُنع القرار في الاتحاد الأوروبي باعتباره حلقة الوصل الرئيسية و الجسر الذي يربط بين الموقعين الرئيسيين على هذه الخريطة، و هما البرلمان من ناحية و المفوضية من ناحية أخرى[1].

ثالثا : المفوضية الأوروبية

تعتبر المفوضية الأوروبية الهيئة التنفيذية للاتحاد[2]، و هي إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي، و قد تم إنشاؤها بمقتضى معاهدة دمج السلطات التنفيذية للجماعات الأوروبية الثلاث (الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب، الجماعة افقتصادية الأوروبية و الجماعة الأوروبية للطاقة النووية) و التي دخلت حيز التنفيذ عام 1967. يوجد مقر المفوضية في (بروكسل) بلجيكا، و تتمتع المفوضية بقدر كبير من الاستقلال في أداء مهامها، و هي لا تتلقى أية تعليمات من الدول الأعضاء.[3]

تعتبر المفوضية الأوروبية الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي و التي لها المبادرة في رسم سياسة الاتحاد و العمل من أجل تحقيق الصالح العام للاتحاد الأوروبي. و تتولى المفوضية مراقبة تنفيذ معاهدات و قوانين الاتحاد الأوروبي تحت إشراف و مراقبة محكمة العدل الأوروبية، و يحق لها اللجوء إلى هذه الأخيرة في حالة وقوع مخالفة لقوانين أو معاهدات الاتحاد الأوروبي. كما تتولى المفوضية تنفيذ ميزانية الاتحاد و إدارة برامجه، و تقوم بالتنسيق

[1] عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، المرجع السابق، ص 33.

[2] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 336.

[3] بسيوني هاشم عبد الرؤوف، **المفوضية الأوروبية : الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 54.

بين مؤسسات و أجهزة الاتحاد ككل، كما تتولى وضع و اقتراح البرامج و الخطط السنوية أو الثلاثية أو الخماسية للاتحاد. كما تقوم بدراسة و اقتراح تشريعات و قوانين الاتحاد، فلا يصدر عمل تشريعي أوروبي إلا بناء على اقتراح أو مبادرة من المفوضية إلا إذا نصت المعاهدة على غير ذلك[1].

تتألف المفوضية الأوروبية من هيئة المفوضين، و المجالس الاستشارية و عدد كبير من الإدارات العامة بالإضافة إلى عدد كبير من الإدارات الخاصة. تجتمع المفوضية كهيئة جماعية مرة كل أسبوع على الأقل، و يتم اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة. فالذي يعين رئيس المفوضية هو البرلمان الأوروبي، بقرار يتخذ بالأغلبية، بناءا على ترشيح المجلس الأوروبي. و قد تناوب على رئاسة المفوضية، و لمدد مختلفة، أحدى عشر شخصاً ينتمون إلى تسع دول، و هذا التمثيل في رئاسة المفوضية يدل على أن كفة الاعتبارات المتعلقة بالكفاءة الفنية قد ترجح على كفة الاعتبارات الخاصة بالتوازنات السياسية[2].

تمارس المفوضية في الاتحاد الأوروبي وظائف و صلاحيات ذات أبعاد متعددة تشمل :

1/ إعداد التشريعات : فالمفوضية الأوروبية هي المخطط و المبادر بإعداد كافة المقترحات اللازمة للمحافظة على قوة الدفع في حركة التكامل الأوروبي، و العمل على تطويرها باستمرار و ذلك من منطلق أنها الجهة المسؤولة في المقام الأول عن كل ماهو مطلوب لإنجاح العملية التكاملية[3].

2/ التنفيذ : للمفوضية أيضاً دور تنفيذي يتمثل في القيام بالإشراف على إدارة عدد من سياسسات الجماعة، و لها السلطة العليا في هذه المجالات مثل السياسة و الزراعة و سياسة المنافسة و إدارة صناديق التمويل كالصندوق الاجتماعي و الاقليمي.

---

[1] ابو الخير أحمد عطية عمر، المرجع السابق، ص85.

[2] Jean – Louis Quermonne, **Le système politique européen : Des communautés économiques à l'union politique**, clefs (Paris : Montchrestien, 2001) P. 35. (10)

[3] حسن نافعة، **البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي**، مجلة السياسة الدولية، عدد 157، 2004، ص 82.

3/ مراقبة التنفيذ : حيث تتولى دور الحارس للتأكد من تطبيق التشريعات و الاتفاقيات التي يتبناها الاتحاد، و أن ذلك يتم على الوجه الملائم، و في حالة الإخلال بهذه الالتزامات يمكن للمفوضية أن تتدخل، بل أن تلجأ إلى محكمة العدل الأوروبية ضد الطرف الذي أخل بالالتزام[1].

رابعا : البرلمان الأوروبي

أسس البرلمان الأوروبي في عام 1957، له دور استشاري حيث تنص معاهدة روما على انه هناك عدد من المجالات لا يستطيع المجلس الوزاري اتخاذها بدون استشارة البرلمان أو ما يعرف بالاستشارة الإجبارية [2]. و هو مكون من نواب منتخبين، بالاقتراع لمدة خمس سنوات، يتمتعون بنظام للحصانة يشبه نظام الحصانة المعمول به في الدول. و يتكتل النواب وفقا للفريق السياسي الذي ينتمون إليه و يتراوح عدد الكتل في البرلمان ما بين ثمانية و اثني عشر، ما عدا النواب المستقلين. و يعقد البرلمان الأوروبي 12 جلسة بكامل أعضائه كل سنة في ستراسبورغ، بينما تعقد الجلسات الأخرى في بروكسل[3]. و قد دعت الحاجة إلى وضع سقف محدد لمقاعد البرلمان الأوروبي حتى لا يتحول إلى جمعية عمومية تصعب السيطرة على سير أعمالها لذلك حددت معاهدة **امستردام** الحد الأقصى بـ 700 مقعد، ثم رفعت معاهدة **نيس** عددها إلى 736 مقعداً، و هو ما تضمنه الدستور الأوروبي كحد أقصى و حدد الحد الأدنى لعدد المقاعد المتاحة لأصغر دولة و هو أربعة مقاعد[4].

إن قرارات البرلمان تدخل في الاطار القانوني الذي تحدده المعاهدات التي أنشأت المجموعات الأوروبية (المشاركة في النشاط التشريعي، و الموافقة على الموازنة، و ممارسة

---

[1] زياد شفقان الضرابعة، **الإتحاد الأوروبي و القضية الفلسطينية**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 36.

[2] محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، المرجع السابق، ص 48.

[3] عامود أبو محمد، **البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي**، مجلة السياسة الدولية، عدد 157، 2004، ص 78.

[4] عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، المرجع السابق، ص 36.

رقابة عامة على نشاط اللجنة و المجلس). و تضيف معاهدة ماستريخت إلى البرلمان اختصاصات جديدة (الموافقة على تسمية أعضاء اللجنة و الموافقة على كل المعاهدات الدولية المهمة، واتخاذ الاجراءات الخاصة بتوحيد السوق). و يجتمع المجلس لمدة أسبوع في كل شهر في مدينة **ستراسبورغ** (فرنسا). و جلساته علنية، و تنشر مناقشاته و قراراته بتسع لغات غربية[1].

يمارس البرلمان سلطة إشرافية على تعيين أعضاء المفوضية الأوروبية و إقالتهم، كما أنه يناقش أعمال المفوضية و يراقب الإدارة اليومية للسياسات الأوروبية عن طريق توجيه أسئلة شفهية و مكتوبة للمفوضية و المجلس. كما يستطيع البرلمان تشكيل لجان تحقيق، إثر الشكاوى التي تقدم له من قبل مواطني الاتحاد[2].

خامسا : محكمة العدل الأوروبية

تعتبر الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي. تتكون المحكمة من 15 قاضياً، يساعدهم 09 محامين عامين، بحيث يعين القضاة لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد، يشهد لهم بالكفاءة و الخبرة في المجالات القانونية. و يقوم المجلس الوزاري باختيار أعضاء المحكمة بناء على ترشيحات الدول، و يختار قاضٍ واحد منهم ليكون رئيساً للمحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. و قد يتغير أعضاء المحكمة بتغير أعضاء الجماعة الأوروبية. و يعتبرون مستقلين، و يضمن الاتحاد الأوروبي للقضاة كل الوسائل اللازمة للقيام بواجباتهم على أكمل وجه و حماية استقلاليتهم و حيادهم [3].

أهم اختصاصات و وظائف المحكمة هي :

[1] محمد المجذوب، المرجع السابق، ص 417.

[2] بسيوني هاشم عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص 34.

[3] خليل حسين، المرجع السابق، ص 229.

- الفصل في المنازعات بين الدول الأعضاء حول تفسير القوانين و قضايا مخالفة المعاهدة الأوروبية و الاتفاقيات ذات الصلة[1].
- الفصل في المنازعات و الخلافات بين مؤسسات الاتحاد من ناحية و بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى[2]، أو بين مؤسسات الاتحاد فيما بينها.
- المنازعات التي بين الأفراد و بين الشركات من ناحية و بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى، حول الحقوق و الالتزامات.
- تفسير الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد.
- الفصل في المسائل المرفوعة إليها من المحاكم الوطنية، و تحديد القوانين الواجبة التطبيق.

كما صيغت مهام المحكمة الأوروبية العليا في المادة 19 لمعاهدة الاتحاد الأوروبي في البنود رقم 251 إلى رقم 281 وفي القانون العام للمحكمة الأوروبية العليا . ومن ضمنها بوجه خاص التوحيد بين تفسيرات القوانين في الاتحاد الأوروبي. و قد أدى تزايد اللجوء إلى محكمة العدل الأوروبية و تراكم القضايا المعروضة عليها، إلى إنشاء عام 2005 محكمة ابتدائية **(محكمة الخدمة العامة)** كهيئة قضائية مختصة بالإضافة إلى المحكمة الأوروبية العليا للفصل في المنازعات بين الاتحاد الأوروبي والعاملين فيه، لمعاونة المحكمة الأوروبية العليا و تخفيف العبء عنها. و أحكام المحكمة الابتدائية قابلة للاستئناف أمام محكمة العدل الأوروبية [3]. وتلعب المحكمة دورا كبيرا في عملية البناء الأوروبي بالنظر إلى

---

[1] طبقا للمادة **258** لمعاهدة الاتحاد الأوروبي : (**يمكن للمفوضية الأوروبية تقديم دعوى ضد أحد الدول الأعضاء أمام المحكمة الأوروبية العليا. في تلك الحالة تدرس المحكمة الأوروبية العليا عما إذا كانت إحدى الدول الأعضاء تخالف مادة من مواد المعاهدة في قوانينها أو في تنفيذها).**

[2] طبقا للمادة **259** بند 2 إلى بند 4 من معاهدة الاتحاد الأوروبي : **يمكن أن تقاضي إحدى دول الاتحاد دولة أخرى أمام المحكمة الأوروبية العليا بعد اللجوء أولاً بشكوى مبدئية أمام المفوضية .**

[3] خليل حسين، المرجع السابق، ص 229.

صلاحيات والسلطات القضائية الواسعة التي تتمتع بها سواء من حيث أنها تسهر على احترام القانون من قبل كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات التي تم توقيعها في إطار العملية التكاملية وبين هذه الأخيرة والعالم الخارجي كما تنظر المحكمة الأوروبية العليا بصرف النظر عن حالات خاصة في دعاوي الدول الأعضاء ضد المفوضية الأوروبية في حالة الاستئناف[1].

أكدت معاهدة ماستريخت الدور البالغ الأهمية لمحكمة العدل الأوروبية باعتبارها أحد مكونات النظام المؤسسي الأوروبي والجهة المسؤولة عن فرز و توحيد القوانين الأوروبية الواجبة التطبيق. و مقر المحكمة في **لكسمبورغ**. و يجب التمييز بينها و بين المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان و التي مقرها في **ستراسبورغ**، فهذه الأخيرة تفصل في القضايا المتعلقة بحقوق الانسان فقط، كما ورد في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان[2].

سادسا : اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية

انبثقت هذه اللجنة عن الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب سنة 1957. و تتكون هذه اللجنة من 222 عضو مقسمين إلى ثلاث مجموعات هي : أصحاب الأعمال، العمال و جماعات المصالح الأخرى (فلاحين، ممرضين، مهنيين، ممثلين للمستهلكين، الجماعة العلمية، و جماعة المدرسين، الجمعيات التعاونية، العائلات و الحركات البيئية)[3].

تتكون لجنة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية من أعضاء يمثلون مختلف المناطق الجغرافية التي تضم مختلف النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية. و تعمل اللجنة على مساعدة المجموعة الأوروبية و اللجنة الأوروبية للطاقة الذرية، عن طريق استشارتها في بعض القضايا، كما تعمل من تلقاء نفسها في عرض بعض القضايا عليها. كما تعمل على

[1] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق ص 240.

[2] صدام مرير الجميلي، المرجع السابق، ص 74.

[3] عبد المنعم سعيد، المرجع السابق، ص 92.

مساعدة اللجنة العليا و المجلس الأوروبي، عن طريق المساهمة في تطوير المجموعة في القطاع التجاري و الصناعي[1].

يعين الأعضاء فيها لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، و هم يمارسون عملهم في استقلال تام و تجتمع اللجنة كل شهر في (بروكسل)، بحيث يجب استشارتها قبل إصدار عدد كبير من القرارات، كما يمكنها أن تدلي بالآراء بمبادرة خاصة منها، فهي تدلي بحوالي 70 رأياً في المتوسط كل سنة. أما بالنسبة لرئيس اللجنة فيتم اختياره من قبل الأعضاء و يشغل منصبه لمدة عامين و عادة ما يتم تبادل مقعد الرؤساء بين المجموعات الثلاث. و مقر اللجنة في **بروكسل** و تجتمع ثلاث مرات شهرياً و رأي اللجنة غير ملزم للأعضاء في الاتحاد لكن تأثيرها يظهر في التشريعات الفنية[2].

الفرع الثاني : أجهزة الاتحاد الفرعية

بالإضافة إلى المؤسسات الرئيسية السابقة، يوجد عدد من المؤسسات، منها ما له دور استشاري، و منها ما هو مستقل عن عمل مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و لكنها كلها تعمل لخدمة عملية التكامل و الاندماج ضمن الاتحاد الأوروبي و لمصلحة أوروبا الموحدة في المستقبل و هذه الهيئات هي :

أولا : محكمة المراجعين أو الجهاز الأوروبي للمحاسبة

و هي الجهة المسؤولة عن فحص و مراجعة ميزانية و حسابات الاتحاد الأوروبي بكل تفاصيلها سواء ما تعلق منها بجانب الايرادات أو بجانب النفقات. و قد أنشئت بموجب مهاهدة خاصة أبرمت في 22 جوان 1977. و من الواضح أن الحاجة إلى إنشاء هذه الهيئة لم تظهر إلا بعد أن أصبح للجماعة الأوروبية موارد و إيرادات ذاتية لا تقصر على إسهامات الدول الأعضاء. و تتكون المحكمة من عضو من كل دولة من الدول الأعضاء

[1] جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق، ص 334.

[2] زياد شفقان الضرابعة، المرجع السابق، ص 39.

يتمتع بالخبرة في الأعمال المحاسبية. و يتم تعيين الأعضاء بواسطة المجلس الوزاري لمدة ست سنوات، و تقدم هذه الهيئة تقريراً سنوياً[1].

ثانيا : لجنة الأقاليم

أنشأت هذه اللجنة بموجب اتفاقية ماستريخت، تتكون من ممثلين يمثلون السلطات المحلية و الاقليمية، يعينون لمدة أربعة سنوات من قبل مجلس الاتحاد بعد ترشيحهم من قبل الدول الأعضاء . يقع مقر اللجنة في بروكسل، و تتمثل مهامها في تقديم الاستشارات إلى مجلس الاتحاد و إلى اللجنة العليا في القضايا التي تهم الاتحاد و التي نصت عليها اتفاقية ماستريخت[2].

ثالثا : البنك المركزي الأوروبي BEC

تأسس هذا البنك في عام 1998، ومقره الرئيسي في **فرانكفورت**، بألمانيا. و أنشأ هذا البنك في مرحلة متأخرة من تطور الجماعة الأوروبية، بعد أن دخلت عملية التكامل و الاندماج الأوروبي مرحلة حاسمة بقرار توحيد العملات الأوروبية و إصدار عملة أوروبية موحدة **(اليورو)**. و الهدف الأساسي لهذا البنك هو المحافظة على استقرار العملة الأوروبية و العمل على ضبط حجم النقوذ المتداولة، وهو المسؤول عن تحديد الخطوط العريضة للسياسة النقدية لمنطقة اليورو، واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذها و يعتبر البنك هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية، و يشرف على البنك مجلس محافظين. إن جميع مؤسسات و أجهزة الاتحاد الأوروبي مستقة و تعمل بحياد عن العمل الأعضاء و تسعى لتنمية عملة الاندماج و التكامل في الاتحاد. و يشترط على موظفيها عند توظيفهم، العمل بحيادية و استقلالية من أجل الوصول إلى المستقبل الأفضل لأوروبا الموحدة[3].

[1] صدام مرير الجميلي، المرجع السابق، ص 75.

[2] جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق، ص 335.

[3] صدام مرير الجميلي، المرجع السابق، ص 78.

رابعا : البنك الأوروبي للاستثمار BEI

البنك الأوروبي للاستثمار هو مصرف مالي للاتحاد الأوروبي، أنشأته معاعدة روما في 24 مارس 1957، كما أن أعضاء البنك، بحسب أنظمته الداخلية هم دول الاتحاد الأوروبي. و يتمتع هذا البنك بشخصية قانونية، واستقلال مالي، وهيكلة نوعية، وتتخذ القرارات داخل النظام المؤسساتي للاتحاد الأوروبي باستقلالية. يتحرك البنك وفق موارده الخاصة من جهة، وموارد ميزانيات الاتحاد الأوروبي من جهةأخر ى. و تحدد معاهدة روما و البروتوكولات الملحقة بها وما لحقها من تغيير وتتميم وظيفة و تنظيم البنك المذكور[1].

كما حرصت اتفاقية روما لعام 1957، على وجود مؤسسة مالية في الجماعة لا تسهدف تحقيق الربح و تعمل على تحقيق تنمية متوازنة و دائمة في الدول الأعضاء، و يقوم البنك الأوروبي للاستثمار بالمهام الآتية :

- الاهتمام بالأقاليم الأقل تقدماً في أوروبا و تمويل مشروعات الاستثمار فيها بهدف تضييق الفجوة بين معدلات النمو بين الدول الأوروبية و داخل كل منها.
- تمويل مشروعات مشتركة في الدول الأوروبية بهدف تسهيل و دعم أهداف الجماعة ككل، و التغلب على مشكلات التكامل و الاندماج و معالجة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية المشتركة التي تواجهها مثل مشاكل البطالة و التحديث و تجديد الصناعات و القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تمويل مشروعات أوروبية مشتركة خارج دول الجماعة بهدف فتح الأسواق الخارجية أمام الجماعة أو دعم علاقة الجماعة الأوروبية بالعالم الخارجي لتوفير أرضية مشتركة مع العالم الخارجي[2].

[1] شكراني الحسين، **البنك الأوروبي للاستثمار و برنامج التسهيلات الأورومتوسطية "فميب"**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014، ص 148.

[2] خليل حسين، المرجع السابق، ص 233.

الفرع الثالث : التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي

لقد واجهت الاتحاد الأوروبي جملة من التحديات بعضها داخلي و البعض الآخر خارجي غير أن القضايا الداخلية كانت هي الأهم باعتبار أنها تعلقت أساساً ببنيان الاتحاد و مدى قدرة مؤسساته و هيئاته و أنظمته على التصدي لمختلف العراقيل و كذا الأفكار[1]، و يمكن في هذا الصدد تحديد بعض التحديات و الوقوف على أهم أبعادها بالشكل التالي :

أولا : التحديات الداخلية

يعاني الاتحاد الأوروبي تحديات داخلية كان لها الأثر الواضح على مستوى تأثيره السياسي الدولي في البيئة الدولية و منها :

1/ الأزمة الاقتصادية الأوروبية :

تزامنت هذه الأزمة مع الازمة الاقتصادية العالمية و التي تأثرت كثيراً بمعدلات صناعة البناء عقب تفاقم الأزمة العقارية. حيث مرت بمراحل، بدءاً بالأزمة المالية (من أوت 2007 إلى نوفمبر 2008)، ثم الأزمة الاقتصادية التي أفرزتها الأزمة المالية (من نوفمبر 2008 إلى بداية 2010)، ثم أزمة الديون السيادية التي أنتجتها انعكاسات الأزمة الاقتصادية بداية من 2010[2]. الأمر الذي انعكس سلباً على اقتصادات عدة دول أوروبية كاليونان، إسبانيا حتى دول أوروبا الشرقية[3]، و أدى إلى إنكماش النمو الاقتصادي الأوروبي، مما تطلب تدخل عاجل للبنك المركزي لأجل تفعيل خطة إنقاذ تتضمن منح قروض لمساعدة اليونان لتجنب خطر الإفلاس و التخلف عن السداد مقابل القيام بإجراءات تقشف تهدف إلى خفض

---

[1] يسرا الشرقاوي، **أوروبا في مواجهة الأزمة : كثير من الوحدة و قليل من نقاط الضعف**. مجلة السياسة الدولية العدد 175. جانفي 2009، ص 141.

[2] بوالكور نورالدين. **أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب و الحلول**. مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، عدد 2013/13، ص 59.

[3] Franck Lirzin. **L'union européenne face au défit de la crise des pays d'Europe centrale et orientale**. Fondation Robert Schuman, Revue Question d'Europe n° 134. du 21/04/2009.

الانفاق[1]. كما أن للأزمة الاقتصادية أبعاد خطيرة على السوق الموحدة، حيث شهدت الفترة من 2008 إلى 2009 تراجع في الدخل الوطني الخام للاتحاد الأوروبي بـ 700 مليار أورو، و ارتفاع معدلات البطالة عند فئة الشباب، حوالي 5 مليون شخص فقدوا مناصب عملهم ما بين 2008-2010[2].

2/ عدم وجود سياسة أوروبية مشتركة :

بالرغم مما وصل إليه الاتحاد الأوروبي من حالة التكامل و الاندماج، لاسيما في المجال الاقتصادي، فإنه يفتقر إلى سياسة خارجية مشتركة مما يثير الشك بعدم نجاح الوحدة السياسية الكاملة، و سوف يبقى الاتحاد الأوروبي غير قادر على التعامل مع الأزمات حتى في نطاق محدود، و هو ما يؤدي إلى عدم تمكن الاتحاد من انتهاج سياسة خارجية موحدة، لأنه كيان متكون من مجموعة دول ذات سيادة مستقلة بعضها عن البعض الآخر و انعدام وجود سلطة لاتخاذ القرار السياسي الخارجي[3].

لقد أدرك الأوروبيون بأن الاتحاد الأوروبي لن يقدر له أن يؤدي دوراً سياسياً مِحورياً في العالم ما لم يتم توحيد سياسته الخارجية و الأمنية، فكان طبيعياً أن تكون هذه الخطوة احدى الغايات أو الأهداف العليا التي ترمي إليها جميع التحركات على الصعيد الأوروبي، و أن هذا الادراك دفع بصناع القرار في الاتحاد إلى إبداء تنازلات وطنية في سبيل أن يكون لهم سياسة خارجية موحدة مما سينعكس على مستوى تأثيره في السياسة الدولية[4].

---

[1] سايل سعيد، **التعاون الأوروبي ـ المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية (2007-2011)** مذكر ة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية. جامعة مولود معمري، تيزي وزو، (الجزائر)، 2012، ص 133.

[2] Philippe DELIVET. **La libre circulation des personnes au sein de l'Union européenne : Principe, enjeux et défits**. Fondation Robert schuman. Revue Question d'Europe, N° 312./12 Mai 2014, p 02.

[3] محمد دحام كردي، المرجع السابق، ص 240.

[4] سعيد اللاوندي، **أوروبا سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط : ملامح أولية لوفاق دولي جديد**، دار النهضة العربية القاهرة، 2006، ص 144.

إن التوقعات بقيام سياسة خارجية و أمنية مشتركة يعتمد على مدى قدرة الدول الأوروبية على بلورة سياسة خارجية مستقلة بعيدة عن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية و بما ينسجم مع مصالح الاتحاد الأوروبي العليا، و أن بقاء السياسة الخارجية الأوروبية محدودة و بدون تمكن تحويلها إلى الواقع العملي، سيبقي الاتحاد الأوروبي ذا محور محدود التأثير في العلاقات الدولية. **و** من لتحديات المهمة الأخرى التي تواجه الاتحاد الأوروبي ، قضية اختلاف الثقافات في أوروبا . وقال **جان مونيه** الذي يعتبر أحد مهندسي بناء الاتحاد الأوروبي " لو أتيحت لي فرصة بناء أوروبا من جديد لكنت قد ركزت على الثقافة وليس الاقتصاد".[1]

3/ عدم وجود دستور أوروبي موحد

رأى المفكرون و الساسة في أوروبا و هم في مفترق طرق و على أعتاب انضمام نحو عشر دول سنة 2004، إلى الحاجة لصياغة دستور للاتحاد الأوروبي، و هو ما تم مناقشته بصفة رسمية في اجتماع مجلس رؤساء دول و حكومات الاتحاد الأوروبي في 16 ديسمبر 2001، عندما قررت الحكومات الأوروبية تشكيل ما عُرِف بـ (مجلس حكماء المستقبل الأوروبي) برئاسة الرئيس الفرنسي الأسبق **جيسكار ديستان**[2]. إلا أن الدستور الأوروبي ثم رفضه عن طريق استفتاء شعبي في كل من فرنسا و هولندا[3]. وهكذا تبقى مشكلة الدستور الأوروبي من أهم العقبات التي تحد من حركة الاتحاد الأوروبي و مستوى تأثيره السياسي الدولي، إذ أن مشروع الدستور الأوروبي و بالرغم من التعديلات التي شهدها ما زال لا يلقى تجاوباً في كثير من الدول الأوروبية الصغيرة، و لاسيما المُنظمة حديثاً للاتحاد الأوروبي[4]. إن عدم الاتفاق حول الدستور الأوروبي يعد إحدى التحديات التي عملت على عرقلة العمل

---

[1] فيليب جوردن، **سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة** دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، العدد 25، أبو ظبي، 2008، ص 16.

[2] عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، المرجع السابق، ص 55.

[3] صدام مرير الجميلي، المرجع السابق، ص 263.

[4] سعيد اللاوندي، المرجع السابق، ص 52.

نحو قيام الاتحاد الأوروبي بدور عالمي مؤثر، لذا يتطلب هذا الأمر تنازل من الدول الأوروبية الكبرى لصالح الدول الصغرى، داخل الاتحاد لقبول الدستور[1].

هكذا فإن مسودة الدستور، بل و فكرة الدستور برمتها غدت ملغاة بعد رفضها و استعاض عنها باتفاقية **لشبونة**[2] التي جاءت لإصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي و عملية صنع القرار فيه، و تحل محل الدستور الأوروبي الذي رُفض سنة 2005. و قد وقّع قادة الاتحاد الأوروبي على معاهدة لشبونة يوم 13 ديسمبر 2007، في العاصمة البرتغالية لشبونة على أن يتم التصديق عليها في كل دولة أوروبية على حدة. و حسب معاهدة لشبونة فقد أكدت الحاجة لمصادقة البرلمانات الوطنية و البرلمان الأوروبي على المعاهدة تجنباً للاستفتاءات الشعبية خوفاً من نتائج سلبية مرة أخرى. و دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في جانفي سنة 2009[3].

4/ توسيع الاتحاد :

لقد مثلت فكرة التوسيع أحد أهم التحديات التي واجهت و ما زالت تواجه الاتحاد الأوروبي في مسيرته الاندماجية الناجحة، و هذا لارتباطها بجملة من المعيقات و أيضا بكم هائل من الأهداف، كما أن الفكرة ذاتها كانت أحد عوامل نجاح التحدي الأوروبي[4]، لكن بقدر ما جلبت سياسة التوسع هذه نتائج ايجابية لأوروبا، أيضاً طرحت العديد من الاشكاليات عن المظاهر السلبية لها، على اعتبار أن التوسع باتجاه أوروبا الوسطى و الشرقية ليس له

---

[1] حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا**، المرجع السابق، ص 206.

[2] Traité de Lisbonne modifiant le traité sur l'Union européenne et le traité instituant la Communauté européenne, 13 décembre 2007, **JO, C 306/01 [Traité de Lisbonne]**.

[3] عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، المرجع السابق، ص 64.

[4] Communication de la commission au parlement Européen et au Conseil. **Stratégie élargissement et principaux défits**, 2006–2007. Bruxelles, le 08.11.2006, com(2006) 649.

نفس الأبعاد عند مقارنته بسلسلة التوسعات السابقة[1]، بحيث أن هذه الأخيرة كانت تتم في إطار أوروبا الغربية حيث لها نفس السمات و أيضا تحوز على قيم سياسية و اقتصادية متقاربة إلى حد كبير، بينما الدول المنتمية حديثاً فهي مختلفة اقتصادياً، بمعنى أن النمط الاقتصادي الاشتراكي الذي كانت تنتهجه يختلف كلياً مع ما كان سائداً في دول أوروبا الغربية التي كانت تحتكم إلى قيم السوق الرأسمالية. فهناك من الساسة و المفكرين من اعتقد بأن التوسع هو عامل ايجابي إضافي و ضروري يسمح للاتحاد باستكمال البعد الأوروبي الذي دمرته و فرقت بينه الحروب و الصراعات، في حين أن الرأي الآخر فهو توجه تشاؤمي ينظر إلى التوسع بكونه مغامرة قد تنتج آثاراً سلبية و تقضي على كل ما تحقق من مكاسب سابقة و تدفع بالشلل فيما يخص عمل المؤسسات الأوروبية المشتركة. و بالتالي فمن الضروري حسب توجهات هذا الرأي من التريث و الاهتمام أكثر بمشاكل الفوارق الموجودة بين الدول الراغبة و القادمة و تلك التي تكوّن أساس البناء الأوروبي[2].

ثانيا : التحديات الخارجية

يواجه الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى التحديات الداخلية جملة من لتحديات الخارجية و التي أهمها :

1/ الهيمنة الأمريكية :

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لمنع الاتحاد الأوروبي من أن يصبح عملاقاً سياسياً بعدما أصبح عملاقاً اقتصادياً، لأن بروز الاتحاد الأوروبي كقوة عظمى ذات تأثير في السياسة الدولية سيحول دون استمرار في طموحاتهم بالأحادية القطبية و الهيمنة على القرار الدولي أطول مدة ممكنة، فهي تحرص على تقسيم أوروبا على أسس عرقية و أثنية لتكون

[1] مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغاربية**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير. جامعة فرحات عباس. سطيف (الجزائر)، 2013، ص 124.

[2] اسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 31.

حائل أمام وحدتها و إضعاف من دورها الدولي[1]. و لهذا أرادت الولايات المتحدة وضع العراقيل أمام حركة تطور الاتحاد الأوروبي أو الوقوف بوجه تحقيق أهدافه لأنه يهدد الأمن القومي الأمريكي[2] .

يتجلى هذا الانقسام الأوروبي حول العلاقة مع أمريكا حسب السياسة الداخلية والحزب الحاكم في كل دولة، فبينما نرى دعماً للسياسات الأمريكية في عهد رئيس الوزراء الإسباني السابق خوسيه أزنار، وضعت إسبانيا علاقاتها مع أمريكا في قمة أولوياتها، ولكن مع انتخاب رئيس الوزراء لويس ثاباتيرو تغير الوضع، و الأمر ذاته ينطبق على ايطاليا. أيضاً تأييد أوروبا الشرقية لأمريكا، التي تعتبر أن أمريكا الضمانة الأمنية لها ضد الأخطار القادمة من روسيا، في حين تفضل بعض الدول الأوروبية سياسة الحياد فنلندا والنمسا وأيرلندا[3] .

أما المجموعة الأوروبانية بقيادة كل من فرنسا و ألمانيا، فدعت إلى تطوير الاتحاد الأوروبي كفاعل نشيط على الساحة الدولية، وكثقل يوازي القوة المفرطة الأمريكية. وتركز هذه المجموعة على أهمية تأسيس قوة أوروبية منفصلة عن الناتو، وتطالب هذه المجموعة بمنح أوروبا قدرة على التحكم في مصيرها أكبر مما يمكن أن تحصل عليه تحت مظلة تحالف يخضع لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، ففي رأيهم إن تعاظم قوة الناتو ونشاطه بأكثر مما ينبغي سيُوَ ِله إلى عائق على طريق تطور الاتحاد الأوربي إلى قوة إستراتيجية كونية[4].

على صعيد آخر فقد حذر أغلب المثقفين الأوروبيين من خطر العولمة على أوروبا لأنها أصبحت تشكل تهديداً لمستقبل الاتحاد الأوروبي، حيث يرى البعض أن العولمة هي أحد أوجه الامبريالية في العالم تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية، و قد يكون هذا التوازي

---

[1] سعيد اللاوندي، المرجع السابق، ص 77.

[2] سمير الظاهر، **مستقبل الحلف الأطلسي بعد توسيع الاتحاد الأوروبي : الواقع و الآفاق**، مجلة الدراسات الدولية، العدد 66، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2004.

[3] فيليب جوردن، المرجع السابق، ص 32.

[4] حسين طلال مقلد، **المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011، ص 250.

وحده يوازي خطورة التحديات الداخلية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي، لأن هدف الولايات المتحدة هو أن تبقي جميع دول العالم بمستوى أقل كفاءة منها و لا تسمح أبداً بوجود منافس لها على المدى القريب أو البعيد. بل إنها تبحث عن حليف يساندها في القرارات التي تتخذها و يتقاسم معها المعارك التي تخوضها في العالم، و لكن لا يتقاسم الغنائم و إن تقاسمها فلن يكون نصيبه كنصيب الأسد[1].

2/ عدم القدرة على المنافسة :

هناك اعتقاد لدى كثير من الباحثين و صناع القرار بأن الاتحاد الأوروبي لن يتمكن من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في السنو ات القريبة القادمة، و يعود ذلك إلى القوة التي تملكها الولايات المتحدة و عدم امتلاك الاتحاد الأوروبي القدرة على المنافسة، و قد استند أصحاب هذا الاعتقاد إلى أن لدى الولايات المتحدة قدرات اقتصادية و عسكرية و تكنولوجية ما يؤهلها للبقاء على موقفها الدولي الحالي، و هذا بدوره سوف يؤثر على المستقبل السياسي الدولي للاتحاد الأوروبي[2].

أما إذا اتجهنا إلى أقصى الشرق في آسيا، نجد أن الصين و اليابان و الكوريتين و الهند قد بدأت تحقق تطوراً سريعا و مؤثراً في الاقتصاد العالمي، فالصين التي يطلق عليها السياسيون " التنين النائم" ذات الاديولوجية الشيوعية، استطاعت تحقيق انتصارات اقتصادية عظيمة من دون أن تثير الكره العالمي، و اتجهت بالعناية بالاقتصاد السلمي بعيداً عن الحروب و التنافس الاستعماري، و بذلك أصبحت الصين تشكل خطراً تنافسيا على الاتحاد الأوروبي[3].

[1] صدام مرير الجميلي، المرجع السابق، ص 266.

[2] محمد دحام كردي، المرجع السابق، ص 247.

[3] صدام مرير الجميلي، نفس المرجع، ص 275.

المبحث الثاني : أوروبا و دول البحر الأبيض المتوسط

إن اهتمام الطرف الأوروبي بالضفة الجنوبية قديم قدم التاريخ، وما الماضي الاستعماري للقوى التقليدية والإرث التاريخي لمختلف الحضارات التي تعاقبت على منطقة لخير دليل على ذلك[1]، ومما زاد في اهتمامها بالمنطقة هي تلك التحولات الجديدة التي حدثت على الساحة الدولية، حتى يتسنى لها لعب دور فعال في إطار العلاقات الدولية الراهنة، والتي تقتضي ضرورة التكتل والتعاون الإقليمي والدولي، لذلك كان من الضروري بما كان في هذه المرحلة، القيام بعمليات بناء الثقة بين ضفتي المتوسط، عن طريق تكثيف الحوار القائم على الاحترام المتبادل لخصوصيات كل طرف، وهنا نشير إلى أن مسؤولية النجاح في بناء سلام وأمن ورفاه مشترك هي مسؤولية جماعية، لكن الإتحاد الأوروبي يتحمل القسط الأكبر فيه بحكم موقعه كقوة اقتصادية دولية، وبحكم أنه المبادر للمشروع وهذا لا ينفي إطلاقا إعفاء دول الجنوب من مسؤولياتها تجاه شعوبها[2].

إن البحر الأبيض المتوسط، بموقعه الاستراتيجي، يعتبر نقطة التقاء محورين: الشرق – الغرب (سابقا) و الشمال– الجنوب، وهو يفصل بين قوسي الدائرة الاستراتيجية التي تمتد من شرق و وسط أوروبا لتشمل غرب وشرق الوطن العربي، وهي المنطقة التي يطلق عليها علماء الجيوسياسة من الأوروبيين "قلب العالم"[3]، ومن يسيطر على هذه الجزيرة يحكم العالم، وأكدت ذلك وقائع التاريخ القديم والحديث.

يحتل الوطن العربي أهمية خاصة لدى الاتحاد الأوروبي، و ذلك للعديد من الأسباب الجغرافية و التاريخية و السياسية و الاقتصادية. فمن الناحية الجغرافية فإن الاتحاد الأوروبي

---

1 Jean Carpentier et François Leburn. **Histoire de la Méditérranée**, Editions Seuil, Paris, 2001, p 42.

2 نصير العرباوي، **مستقبل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 17 سبتمبر 2013، ص 292.

3 بكر مصباح تنيرة، " **الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي : التحديات والطموح**"، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، عدد 110– جوان 2002، ص ص 174– 175.

هو أقرب تكتل اقتصادي إلى البلدان العربية رغم وجود الصين، التي تعد المنافس الأكبر للاتحاد الأوروبي في حوض البحر الأبيض المتوسط. و دول الاتحاد الأوروبي التي وقعت معاهدة ماستريخت عام 1992 تدرك تماماً أهمية دول جنوب و شرق البحر المتوسط و ذلك بحكم جوارها الجغرافي و العلاقات السياسية و الاقتصادية التاريخية التي تربطها بها. فدول المنطقة العربية تشهد إعادة بناء لهيكلها و مؤسساتها و تحاول أن تتطور و تلتحق بركب الدول الأوروبية. و تسعى دول الاتحاد الأوروبي لإيجاد موطئ قدم لها في هذه البلدان و تجدها سوقاً مزدهرة لتصريف بضائعها[1].

المطلب الأول : الأهمية الاستراتيجية لحوض البحر الأبيض المتوسط

كان حوض البحر الأبيض المتوسط منذ القديم مهداً لحضارات إنسانية عديدة ظهرت غرب العالمين الهندي و الصيني في الشرق الأسيوي كمصر، بابل و بلاد ما بين الرافدين فارس، فينيقيا، قرطاجة و نوميديا في الشمال الافريقي، روما و بيزنطا، الحضارة العربية الاسلامية و الحضارة الأوروبية المسيحية[2]. و كذلك للميزة الخاصة لموقع فريد و ممتاز و كنقطة التقاء بين قارات ثلاث (آسيا و إفريقيا و أوروبا) و نقطة التقاء محوري بين الشرق و الغرب، و يعد الموصل بين المحيطين الأطلسي و الهندي و يجتذب سدس التجارة الدولية و ثلث تجارة النفط الدولية، و هذا الشريان يربط إلى حد كبير اقتصاد و أمن سكان المناطق المحاذية[3].

[1] صدام مرير الجميلي، المرجع السابق، ص 92.

[2] قاسم نادية، " **ندوة برشلونة ، هاجس الأمن و الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط**" . رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002، ص 35.

[3] سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 159.

فالمتوسط يوّفر فضاء للخيال و أسطورة خيالية[1]، كان من نتائج التنوع الحضاري أن قامت بين هذه الأمم و الحضارات عبر مختلف المراحل التاريخية، علاقات ذات طابع نزاعي و صراعي تارة، و علاقات سلمية تعاونية قائمة على التجارة و المصالح المشتركة تارة أخرى. كل هذا أدى إلى بروز منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية ليس على المستوى الجيوسياسي فحسب، و إنما على المستويين الاقتصادي و الحضاري كذلك، مما جعلها محط أنظار و أطماع القوى الكبرى في العالم[2].

مما لا شك فيه أن الوزن السياسي و قوة الدولة هما نتاج المقومات الطبيعية (الموقع و المساحة و الشكل و المناخ و الموارد المائية و النبات الطبيعي)، و المقومات البشرية المتمثلة في حجم السكان و عدد تركيبهم العمري و الاقتصادي و نموهم و توزيعهم و المقومات الاقتصادية التي تتمثل في الموارد الصناعية و الزراعية و توافر الغذاء و التجارة. و المقومات الاقتصادية تعد أهم مقومات القوة بكل أشكالها و أبعادها، بل و أصبحت المحرك الأساسي للعلاقات الدولية، و أصبحت المصالح الاقتصادية سبباً أساسياً للتحركات السياسية و العسكرية الدولية و الاقليمية [3].

من هذه الزاوية تكتسب منطقة البحر الأبيض المتوسط بأهمية خاصة في السياسات الدولية، نظراً لموقعها الاستراتيجي الحيوي في قلب العالم، و لأهميتها الاقتصادية.

---

[1] Shumid Dorothée. **La Méditérranée dans les politiques extérieures de l'Union Européenne : quel avenir pour une bonne idée ?** Revue internationale et stratégique. N° 49, printemps 2003, p 26.

[2] أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأورومتوسطية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001، ص 10.

[3] علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 96.

الفرع الأول : الأهمية الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط

تبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط 969.100 ميل مربع، و هو يظهر لنا كبركة من القارات الثلاث : إفريقيا و آسيا و أوروبا، و يعترف علماء الجغرافيا الطبيعية و البشرية أن حوض البحر الأبيض المتوسط يمثل وحدة حقيقية و أن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي، فمن الناحية الجغرافية هذا البحر هو بحيرة حقيقية تربط و لا تفصل. و يبلغ طول البحر من الشرق إلى الغرب حوالي 334 ميلا بحرياً مشكلا الخط المستقيم جبل الطارق، بيروت، أما عرضه فهو متفاوت يتراوح بين 814ميلاً بحر يا بين مضيق الدردنيل التركي و ميناء بور سعيد المصري، و 410 أميال بحرية بين ميناء مرسيليا الفرنسي و ميناء بجاية بالجزائر[1]. هذه المسافات الطويلة تعطينا نظرة على الطول الإجمالي للسواحل المتوسطية التي تبلغ نحو 9761 ميلا ليصل إلى 10111 ميلاً إذا أضفنا سواحل جزيرتي قبرص و مالطا[2].

يمثل حوض المتوسط (6%) من اليابسة، و (7%) من سكان العالم، و (8%) من الثروة العالمية، و تنشط عليه الدول الآتية : من الشرق (سوريا، لبنان، فلسطين) و من الجنوب (مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب) و من الشمال (تركيا، اليونان، إيطاليا فرنسا، إسبانيا، البرتغال) فضلاً عن جزر (قبرص و مالطا)[3].

أصبح المتوسط موضوع رهان استراتيجي للخصائص العامة التي يتميز بها في (المجال و الحركة و مرونة الاستعمال) و كذلك للميزة الخاصة لموقع فريد و ممتاز و كنقطة التقاء بين قارات ثلاث (آسيا، إفر يقيا و أوروبا) و نقطة التقاء محوري الشرق

---

[1] صماره محمد سليم، **التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو-متوسطية.** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2002، ص 139.

[2] أحمد كاتب، المرجع السابق، ص13.

[3] سمير صارم، **أوروبا و العرب : من الحوار إلى الشراكة**، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 171.

و الغرب، و يعد الموصل بين محيطين، الأطلسي و الهندي[1]، و مهد ثلاث ديانات توحيدية، لكن هذا البحر نصف المغلق ليس بحراً كالبحار الأخرى، إنه مركب بحار كما يلاحظ فرناندو بروديل F.Braudel : «بحار تزدحم فيها الجزر، تنتشر فيها أشباه الجزر تحيط بها شواطئ مسننة، إنه بحر محاصر بالأراضي، و بالتالي فإن جيوسياسة البحر المتوسط هي أولاً جيوسياسة المجال الأرضي الذي يحيط به » [2] .

إن الموقع المميز للمنطقة العربية الذي يسيطر على كثير من الممرات المائية الحيوية في العالم، قد جعل الحضور التجاري و العسكري للدول الكبرى في المنطقة ضرورياً و حيوياً لنموها و تطورها، و وسيلة لفرض سياستها، ليس على هذه المنطقة و طرقها الاستراتيجية فحسب، بل على الدول التي تستخدم بالضرورة هذه الطرق لأغراض عديدة. إن الخصائص الأساسية للموقع الجغرافي للمنطقة العربية، قد أضفت عليها منذ القدم أهمية خاصة من النواحي الحضارية و الاقتصادية و السياسية الاستراتيجية، فجعلت تلك الخصائص من المنطقة مهداً للحضارة الانسانية، و معبراً رئيسياً لطرق المواصلات البرية و البحرية، و من ثم الجوية، و ممراً للجيوش، و ميداناً للتنافس و الصراع بين القوى السياسية الدولية الكبرى، و محوراً تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية[3].

الفرع الثاني : الأهمية الاقتصادية لحوض البحر الأبيض المتوسط

إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط و أهميته الجيوسياسية فإنه يحتوي كذلك على ثروات استراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية[4]. و تتمثل هذه الثروات خاصة في النفط و الفحم و الغاز الطبيعي، اللذان تزخر

---

[1] سعد حقي توفيق،المرجع السابق، ص 160.

[2] Jean Marie Grouzatie . **Géopolitique de la méditérannée**, édition publisud, 1988, P 15.

[3] علي الحاج، المرجع السابق، ص 98.

[4] Hanni Habeeb, **le partenariat Euro-Méditerenneen. Le point de vue arabe**. Edition publisud, Paris, 2002, P 23.

بهما منطقة المغرب العربي و الخليج العربي و كذا منطقة بحر قزوين، حيث يتركز معظم إنتاج العالم من النفط و الفحم في عدد قليل من دول العالم، إذ أن 6 دول تنتج 82% من إنتاج الفحم في العالم، و 5 دول تنتج 76% من إنتاج النفط في العالم. و إن معظم إنتاج و إحتياطي النفط في العالم لا يتركز في الدول الصناعية و التي هي بأمس الحاجة إليه حيث يتركز أكثر من 60% من إحتياطي النفط في العالم في المنطقة العربية، و يمثل إنتاج المنطقة العربية من النفط حوالي 40% من الانتاج العالمي[1].

كما يبلغ الاحتياطي العربي من الغاز الطبيعي حوالي 22.4% من الاحتياطي العالمي[2]، في حين لا تمتلك الدول السبع الصناعية، و معها بقية دول غرب أوروبا إلا 5,5% من الاحتياطي العالمي بمتوسط عمر إنتاجي يبلغ 10 سنوات فقط[3] . هنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن و حاملات النفط و الأنابيب النفطية و الغازية إلى أوروبا الغربية و الولايات المتحدة مروراً عبر قناة السويس و مضيق جبل طارق، و من هنا يمكن اعتبار البحر الأبيض المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية[4]. هذه الأهمية ليست وليدة الظروف الراهنة، و إنما حازها البحر الأبيض المتوسط منذ القدم باعتباره البحر الذي يتوسط العالم القديم[5].

يمكن اعتبار حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة مجالاً تتقاطع و تتصادم فيه المصالح الأوروبية و الأمريكية لأسباب جيواقتصادية، إذ جاءت نهاية الثنائية القطبية لتؤكد هيمنة العامل الاقتصادي في المنافسة القائمة بين الكيانات القومية و الاقليمية، و تكشف عن أزمة الهيمنة الأمريكية التي بدأت تضمحل، لأن التوسع الذي

---

1 Lois A. Aroian and Richard P. Mitchell, **The Modern Middle East and North Africa** New(81) York : Macmillan; London : Collier Macmillan, 1984, pp. 1-10.

2 جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000، ص 313.

3 توفيق غانم، **النفط و العرب**، قضايا دولية، العدد 143، ديسمبر 1992، ص 4

4 أحمد كاتب، المرجع السابق، ص 20.

5 عبد الحميد ابراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 125.

شهدته فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أعادت إلى اوروبا و إلى اليابان قدرة تنافسية فقدتاها أثناء الحرب[1].

كما تشهد منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط تباينا اقتصاديا شديداً بين ضفتيها ففي الشمال الغربي نجد دولاً متقدمة و غنية، أما في الجنوب فالدول المتخلفة، و تعتبر المنطقة منطقة تباين تكنولوجي و ثقافي، فهناك تباين تكنولوجي واضح بين الضفتين الشمالية و الجنوبية، يتمثل في قلة استخدام التقنيات الحديثة و عوامل الانتاج المتطورة و كذا عدم توفر الامكانيات البشرية القادرة على استخدام هذه التقنيات الحديثة و التكنولوجية المتطورة. كما و أن منطقة المتوسط تعتبر منطقة توتر و عدم استقرار على مر التاريخ كانت و لا تزال منطقة صراع و توترات، حيث ورثت أقدم النزاعات أهمها النزاع العربي الإسرائيلي و النزاع في قبرص[2].

الفرع الثالث : مفهوم التعاون الأورومتوسطي

إن التعاون من أكبر المفاهيم المستخدمة و الموظفة في علم العلاقات الدولية، و ذلك من أجل وصف حالة الاتصال الاقتصادي و التجاري أو السياسي، التي تربط بين الدول و الكيانات المختلفة، و في حالة العلاقات الأوروبية المتوسطية، نجد أن هذا التعاون قد ظهر حتى قبل المر حلة الاستعمارية بين الضفتين، أما بعد استقلال دول الضفة الجنوبية تدرج هذا التعاون ليصل إلى مستويات أكثر شمولية و عمقاً[3].

---

[1] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهر ة، 2006، ص 62.

[2] العلالي الصادق، **العلاقات الثقافية الدولية**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2006، ص 20.

[3] ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص 43.

أولا : تعريف التعاون

إن التعاون من الناحية اللغوية هو المساعدة المتبادلة، تبادل العون لتحقيق هدف معين، و هو المعنى العام لكلمة التعاون، يفهم منها التظافر المشترك لطرفين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك أو خدمة مشتركة على وجه العموم. أما الترجمة الفرنسية لكلمة تعاون Coopération، و بالانجليزية أيضاً، و هي مشتقة من المصدر اللاتيني Cumpeérarie، و معناه العمل سوياً[1].

كما تعرّف جل القواميس اللغوية مصطلح التعاون على أنه تلك السياسة الشاملة التي تتبعها دولة متقدمة معينة في الميدان الاقتصادي، التقني، العلمي و الثقافي، لمساعدة دولة أخرى أقل تقدماً منها[2].

أما من الناحية الاصطلاحية، فمن الصعب وضع تعريف جامع و مانع للتعاون و ذلك بسبب اتساع دائرة الصور المختلفة التي يتخذها التعاون، فالتعاون له مبادئه الخاصة و فلسفته التي تقوم على حث الأفراد أو الدول، أو الجماعات ذوي المصالح المشتركة على التشبع بالروح التعاونية، و العمل سويا من أجل تحقيق الهدف الذي يشبع حاجياتهم الجماعية و يحل مشاكلهم المختلفة في شتى مجالات الحياة. و توجد العديد من التعاريف الخاصة بالتعاون لكنها تختلف باختلاف توجهات الباحثين و مواقعهم، إذ قد يعني التعاون الارتباط و التنسيق في الميادين الاقتصادية، و قد يشمل مفهوماً أوسع كأن يتضمن التعاون في مجالات متعددة كالاقتصاد و السياسة و الأمن[3].

غير أن التعريف الراجح و الأكثر تداولاً يشير إلى أن التعاون يتمثل في تلك العلاقة السياسية أو الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية القائمة بين دولتين أو أكثر في نشاطات

---

[1] ناصر بن العابدين، **التعاون : اقتصادياته و أسسه القانونية**، دار النهضة العربية، مصر، 1972، ص 19.

[2] محمد بوعشة، **العرب و المستقبل في الصراع الدولي**، دار العربية للنشر و التوزيع، المكتبة الجامعية غريان، ليبيا 2000، ص 126.

[3] ليندة عكروم، المرجع السابق، ص 43

مختلفة كالنشاط الانتاجي أو الاستخراجي أو الخدماتي[1]. حيث يقوم كل طرف بالاسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه العلاقة التعاونية، و قد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات قائمة بالفعل عن طريق إدماجها في مشروع يخضع لإدارة جديدة[2] مثل ذلك التعاون الذي باشره الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية و الذي بالإضافة إلى لشموله على الشق الاقتصادي، يشمل أيضا على الجوانب السياسية و الاجتماعية و الثقافية في إطار مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية[3].

كما يعد مفهوم التنسيق والتعاون من أكثر المفاهيم شيوعية في أدبيات العلاقات الدولية منذ ظهور المنظمات الدولية في بداية القرن العشرين، حيث تؤكد مواثيق المنظمات الدولية على التنسيق والتعاون، فميثاق عصبة الأمم يؤكد في ديباجته، على سبيل المثال، على فكرة التعاون بين الدول الأعضاء، بأن هدف الدول الأعضاء يتمثل في دعم وتطوير التعاون الدولي، وكذلك على اعتبار أن التعاون يعد هدفا رئيسيا لهذه المنظمة[4].

ثانيا : خصائص التعاون

بما أن التعاون ما هو إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية)، فإن هذا الأمر يحتم إذن على هذه العملية شمولها على الخصائص التالية :

- إن التعاون مفهوم واسع و شامل لجميع المجالات، و لا يرتبط فقط بالناحية الاقتصادية و التجارية، فإذا كان التعاون يشير في أحد جوانبه لخلق مشاريع استثمارية مشتركة بين الدول لتوفير مناصب الشغل أو تحقيق الأرباح و الرفع من

---

[1] محمد مرعشلي، **واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت، 1987، ص 71.

[2] حازم البيلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2001، ص 98.

[3] Nashida M'HAMSADJI BOUZIDI, **5 Essai sur l'ouverture de l'économie Algérienne**, Alger, ENAG éditions, 1998, p 50.

[4] مخلد المبيضين، المرجع السابق، ص 41.

رؤوس أموال الشركاء، فإنه كذلك يعني دعم و تنسيق العمل المشترك بين الدول و الأقاليم في الجوانب السياسية و الأمنية، كعقد مؤتمرات إقليمية مشتركة لمناقشة التوترات و الأزمات و التحديات السياسية و الأمنية التي تهدد الأمن و السلم الاقليمي لتلك الدول، مثل ذلك التعاون القائم بين الدول الأوروبية في إطار منظمة الأمن و التعاون الأوروبية[1].

- إن التعاون عادة ما يترجم في شكل اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما و طني و الأخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة الاستقبال.
- إن التعاون لا يقتصر على تقديم حصة من رأس المال، بل يمكن أن يتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو معرفي[2].
- تنسيق القرارات و الممارسات المتعلقة بالنشاط و الوظيفة المعنية بالتعاون، بما يجعل كل طرف يشارك و يساهم في البناء القراري للعملية التعاونية بين الأطراف، بمعنى كل جانب يعرض مقترحاته و مشاريعه للتعاون على الطرف الآخر بما يسمح لهم بفتح النقاش و التفاوض حول المصالح و العائدات التي سيجنيها كل طرف من هذه العلاقات التعاونية، و كل هذا يتم في مناخ يبعد بقدر الإمكان عن سياسة الفرض أو الإرغام، حتى لا تتحول تلك العلاقة من علاقة تعاونية إلى علاقة تبعية و رضوخ[3].
- ضرورة توفر الإرادة السياسية الفعلية لدى قيادة و حكومات المنطقة الاقليمية الواحدة محل التعاون، لأن هذه الخاصية ستمثل قوة الدفع التي سوف تشجع عناصر التعاون كالشركات و رجال الأعمال و منظمات المجتمع المدني على تحقيق التقارب و بناء

---

[1] حداد ريمون، **العلاقات الدولية، نظرية العلاقات الدولية**، دار الحقيقة، بيروت، 2000، ص ص 47، 55.

[2] محمد عبد الشفيع عيسى، **العولمة و التكنولوجيا**، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، 2002، ص 74.

[3] محمد محمود، **المشاركة الأوروبية و التعاون الاقليمي**، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، 2003، ص 120.

علاقات تعاونية، هدفها الأساسي دعم التنمية المشتركة بجوانبها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الانسانية[1] .

المراقب يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي قد جمع بين هذين المنهجين في آن واحد و مزج بينهما في نظام بالغ الدقة والتعقيد، لقد اعتمد المنهج التكاملي والاندماجي بخصوص الأنشطة التي تدخل ضمن النوع الأول، واعتمد منهج التنسيق والتعاون بخصوص الأنشطة التي تدخل ضمن النوعين الثاني والثالث، مع الاتصاف بقدر كبير من المرونة التي تسمح له بحرية الحركة والنقل التدريجي للأنشطة من المجالات التي تخضع لمنهج التنسيق و التعاون إلى المجالات التي تخضع لمنهج التكامل والاندماج[2].

المطلب الثاني : السياسة المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية

إن الفكرة المتوسطية ليست فكرة بسيطة، بل هي فضاء طبيعي لبناء عالم حقيقي و افتراضي، و ماضٍ مشترك يغمره التضامن تارة، و الصراعات و النزاعات تارة أخرى. فلقد تطورت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر المتوسط على مدى حوالي 40 عاما تطورا يرتبط بصورة كبيرة بتطور الاتحاد الأوروبي نفسه، وتبعا لذلك فلقد تغيرت سياسة الاتحاد إزاء المتوسط من مرحلة زمنية لأخرى[3].

انطلق الأوروبيون إلى المبادرة بالفكرة المتوسطية اعتقاد منهم بأن منطقة البحر الأبيض المتوسط هي فضاء يعنيهم بالدرجة الأولى، و هذا بالنظر للكثير من المعطيات و نظروا إلى هذه الفكرة بطريقة براغماتية بحتة، بمعنى أن صيغة الشراكة التي يقترحها المشروع المتوسطي تحمل في طياتها أبعاد سياسية أكثر منها إقتصادية[4]. فهي محاولة لدمج دول

---

1 LAOCHE Josépha, **Politique internationale**, Librairie génerale de droit et de jurisprudence, Paris, 2000, p 236.

2 مخلد المبيضين، المرجع السابق، ص 43.

3 Jean Robert Henry et Gerard Groc. **Politiques méditérranéennes : entre logiques étattiques et éspace civil**. KARTHALA Editions (France), 2000, p 48.

4 خالد عبد اللطيف، **مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب البحر المتوسط**، مجلة السياسة الدولية، عدد 123، جانفي 1996، ص 25.

جنوب المتوسط (الدول العربية على وجه الخصوص) في منظومة اقتصادية و تجارية واحدة تعيد إنتاج طبيعة منطقة البحر الأبيض المتوسط على قاعدة التمدد الأوروبي الذي باشرته الدول الأوروبية خصوصاً بعد التوقيع على اتفاقية ماستريخت المنشأة للاتحاد الأوروبي عام 1992. و من ثم أصبح أمر الشراكة هو البديل الوحيد أمام الاتحاد الأوروبي إذا ما رغب في البقاء على خط المنافسة العالمية[1] .

فالمتوسطية كفكرة و خيار أوروبي كان عبارة عن إعادة إحياء الدور القديم لأوروبا و هو أيضا محاولة لخلق توازن في القوى الدولية الناشئة و التي تحاول أن تأخذ مكان لها في المجتمع الدولي، فالبحر الأبيض المتوسط كمنطقة جغرافية يؤسس لها هذا الفكر الاستراتيجي بأنها محسوبة على الدول الأوروبية، كما أن دول حوض البحر الأبيض المتوسط الجنوبية و الشرقية تحتل مكانة مميزة لدى دول الاتحاد الأوروبي و هذا لخلفيات كثيرة تتزاوج فيها الجغرافيا و الاقتصاد مع السياسة و الأمن مروراً بالتاريخ الذي عرف حالات من التفاعل الحادة، بين الأطراف المشكّلة لهذا الفضاء[2].

إن الحديث عن السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي يقتضي التطرق إلى مرحلتين زمنيتين هما: قبل انتهاء الحرب الباردة، أي فترة الاستقطاب الدولي الثنائي، وبعد انتهاء الحرب الباردة والتحول إلى نظام عالمي جديد، وذلك على اعتبار أن حدث انتهاء الحرب الباردة يمثل نقطة تحول نوعية فاصلة، ليس فقط فى العلاقات الأوروبية المتوسطية، ومن ثم في السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، بل و في العلاقات الدولية بصفة عامة .

الفرع الأول:السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية أثناء فترة الحرب الباردة

[1] اسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 166.

[2] مصطفى عبد الله خشيم، **علاقات التأثير و التأثر في إطار مؤتمر يالطا لعام 1997**، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة المستقبل العربي، عدد 240، فبراير 1999، ص 45.

حاولت المجموعة الأوروبية اختراق جدران الصد المعارضة لسياستها المتوسطة، والدفع بمسيرة التعاون مع دول الجنوب إلى الأمام وهذا جاء استغلالاً لظروف إقليمية أفسحت المجال لهذه السياسات أن تأخذ مكانها كبديل، وهذا ما اوجدته صيغة الحوار الذي أملته مصالح أوروبا بالدرجة الاولى و لاسيما أنها أدركت بعد انحسار السياسة السوفيتية و الامريكية عن المنطقة، و أن ضمان الأمن والاسقرار في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن ينفصل عن الاستقرار الأمني والسياسي في منطقة الحوض المتوسط[1].

قامت السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية على أساس المصالح الاقتصادية، حيث انطلقت من اتفاقيات المشاركة مع دول المغرب العربي(1969)، ثم توسعت مع المقاربة المتوسطية الشاملة، و التي تضم كل الدول المتوسطية غير الأوروبية (72-73) باستثناء ليبيا و ألبانيا، و تجددت مع السياسة المتوسطية المجددة (1990). وهو العام الذي شهد إعلان الجماعة الأوروبية عن تبنيها سياسة متوسطية جديدة، إلا أن السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبى طيلة هذه الفترة لم تأخذ وتيرة واحدة، بل أنه يمكن التمييز في إطار فترة الحرب الباردة بين مرحلتين أساسيتين هما:

أولا : السياسة المتوسطية الجزئية في الفترة من 1957 . 1972:

تحددت السياسة المتوسطية منذ التوقيع على معاهدة روما بعلاقات المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع جوارها الجغرافي المباشر[2]، حيث بدأ باتفاقيات الانتساب بين الجماعة و بين العديد من الدول المتوسطية. وتقوم اتفاقيات التعاون التي عقدتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع كافة الدول على أساس مادتين من مواد معاهدة روما وهما المادة **113** التي تسمح للجماعة في نهاية الفترة الانتقالية بوضع سياستها التجارية على أساس مبادئ موحدة و لاسيما فيما يتعلق بتغيير التعريفة الجمركية و بتوحيد إجراءات الدفاع التجاري. أما المادة **238** فتسمح للجماعة الاقتصادية الأوروبية بعقد اتفاقيات مع الدول

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية ـ الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2007 ، ص 16.

[2] مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 77.

الأجنبية أو منظمات دولية تخلق بموجبها علاقة انتساب إلى السوق الأوروبية المشتركة على أساس من الحقوق و الواجبات المشتركة و الأعمال المشتركة[1].

بهدف تنشيط المبادلات التجارية و المعونات الفنية و المالية، و بمقتضى معاهدة روما 1957 كان اهتمام الدول الأعضاء فى الجماعة الأوروبية بحوض البحر المتوسط يتركز أساسا على ثلاث مناطق، و لاعتبارات مختلفة :

– **الدول الأوروبية المتوسطية :** فبعد إنشاء الجماعة الأوروبية، سارعت الدول المتوسطية الأوروبية غير الأعضاء إلى تقديم طلبات الالتحاق بها، وقد دفع ذلك الجماعة إلى الاهتمام بتطوير علاقاتها مع تلك الدول من خلال التوقيع على اتفاقات تهدف إلى تكييف اقتصادياتها للانضمام . و قد تم التوقيع على اتفاقيتين، واحدة مع اليونان (نوفمبر 1962) و أخرى مع تركيا (سبتمبر 1963)، و في هاتين الاتفاقيتين كانت المجموعة الأوروبية تبحث بصورة خاصة على الاستقرار في جهتها الجنوبية ضد ما كان يعتبر أنذاك الخطر الأكبر، ألا و هو التوسع السوفياتي في حوض المتوسط[2]. كما تم إبرام اتفاقية انتساب مع كل من مالطا 1970 وقبرص 1972 [3].

– **إسرائيل :** فقد أقامت الجماعة الأوروبية منذ نشأتها علاقات وثيقة مع إسرائيل لأسباب سياسية تاريخية واستعمارية، وهو ما جعلها توقع مع إسرائيل فى عام 1963اتفاقية تجار ية وتم تجديدها فى عام 1970 باتفاقية تجارية تفضيلية[4]. و يعود تأخر عقد الاتفاق مع

---

[1] زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2011، ص 35.

[2] مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 77.

[3] هانى خلاف و أحمد نافع، **نحن و أوروبا : شواغل الحاضر وآفاق المستقبل**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1997، ص 37 .

[4] نادية محمود مصطفى، **أوروبا و الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 210.

اسرائيل إلى رفض **ديغول** هذا النوع من الاتفاق، و مع انسحابه من السلطة الفرنسية سنة 1969، انخفضت حدة الرفض مما ساعد على التمهيد للتفاوض و من ثم التوقيع[1].

- **دول المغرب العربي** : إن الجذور التاريخية لموضوع الشراكة الأورومتوسطية تعود إلى نهاية الخمسينات من القرن الماضي، و بالتحديد عند إبرام معاهدة روما في سنة 1957 و التي تنص في المادتين **277** و **238** على ضرورة إقامة علاقات اقتصادية تعاونية بين الدول الأوروبية التي انظمت إلى المعاهدة، والدول النامية الحديثة العهد بالاستقلال و التي من بينها دول جنوب و شرق المتوسط، و تحديد إجراءات تحرك السلع و الخدمات بينهما.

باستثناء الجزائر التي استفادت من علاقات تفضيلية منذ 1957 إلى غاية 1962 باعتبارها مستعمرة فرنسية، (حافظت الجزائر على هذا الامتياز إلى غاية 1963 بموجب المادة **227** من معاهدة روما التي كانت تعتبر الأساس القانوني الذي كان يربط العلاقة بين الجزائر و المجموعة الاقتصادية الأوروبية)[2]، لم تظهر خلال هذه المرحلة اتفاقيات تعاون بين دول جنوب المتوسط و المجموعة الأوروبية، رغم أن بعض هذه الدول قد طلبت فتح باب التفاوض مثل تونس و المغرب منذ سنة 1963، ليتم في 28 مارس 1969 إبرام الاتفاق مع تونس، ثم في31 مارس من نفس السنة إبرام الاتفاق مع المغرب[3] . كما تم ابرام اتفاقيات تجارية تفضيلية و تقديم المساعدة الفنية لكل من لبنان و مصر سنة 1972[4].

---

[1] عبد الحميد ابراهيمي، المرجع السابق، ص 211.

[2] Otmane BEKENNICHE, **LA COOPERATION ENTRE L'UNION EUROPEENNE ET L'ALGERIE.L'ACCORD D'ASSOCIATION** ,Office des publications Universitaires, Alger,2006 ,p 15.

[3] عبد الوهاب شمام، **اتحاد المغرب العربي و الشراكة الأورومتوسطية، أوجه التكامل و التباين**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08-09 ماي 2004، ص ص 03، 04.

[4] نادية محمود مصطفى، المرجع نفسه، ص 210.

تأخرت الاتفاقيات مع بلدان المغرب العربي الأساسية (الجزائر، تونس، المغرب)، بسبب العديد من المشكلات كانت أهمها، الموقف التنافسي للعديد من صادرات هذه البلدان مع المنتجات الزراعية في إيطاليا، وفي سنة 1966 حصلت إيطاليا على 45 مليون دولار أمريكي من الجماعة الأوروبية، لتحسين المنتجات الإيطالية. بعد ذلك أصبح الطريق مفتوحا لعقد اتفاقية انتساب بين الجماعة وكل من تونس والمغرب، وتم التوقيع عليها في مارس 1969 لمدة 5 سنوات، بينما استخدمت هولندا الفيتو ضد اتفاقية مماثلة مع الجزائر بسبب إعلانها الحرب على إسرائيل في 1967، رغم أن الجزائر ظلت خلال الفترة الممتدة من 1957-1962، تحظى بمعاملة الدول الأعضاء، لأنها كانت تمثل ثلاث مناطق فرنسية[1].

انطوت اتفاقيتي تونس والمغرب على تفضيلات لمعظم صادراتهما الصناعية والمواد الخام، أما السلع الأخرى فتُعامل وفق المعاملة التي كانت تمنحها لها فرنسا قبل الاتفاقية كما لم تتضمن الاتفاقيتين على معونات مالية، وعجزت الدولتان عن الاستفادة من التيسيرات التي منحت لصادراتها الصناعية إلى الجماعة، بسبب ضعف القاعدة الصناعية فيهما. إلا أن الملاحظ على هذه الاتفاقيات هو تفضيلها للجانب التجاري على حساب الجانب التعاوني التنموي الذي كانت تهدف إليه بلدان جنوب المتوسط، و احتلت فرنسا صفة المتفوق مع الدول المغاربية الثلاثة في كل الميادين. كما عكست هذه الاتفاقيات غياب تصور استراتيجي بعيد المدى للعلاقات الأوروبية- المتوسطية، حيث أن المدة الزمنية لكل اتفاق هي خمس سنوات، و هو ما نجم عنه محدودية نتائجها[2].

في الأخير نستطيع القول بأن السياسة المتوسطية الجزئية تمثلت في اتفاقيات انتساب بين الجماعة وبين العديد من الدول المتوسطية، ويشتمل هذا النظام على تنشيط المبادلات التجارية، والمعونات الفنية والمالية. و بالنسبة للأقطار العربية المتوسطية، جاءت كل اتفاقياتها مع الجماعة الأوروبية، خالية من مبدأ المساعدات المالية. ومن هنا يتضح أن

[1] عبد المنعم سعيد، المرجع السابق ، ص 210.

[2] هويدي عبد الجليل، **انعكاسات التجارة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 50.

هدف المجموعة الأوروبية من وراء هذه السياسة كان سياسيا، ولكن تحقيقه كان بأدوات اقتصادية، فلقد كانت الأداة الأساسية للجماعة لإقامة علاقات مميزة مع دول العالم الثالث خاصة المتوسطية منها، هي التفضيلات التجارية وليس المعونة المالية أو تنظيم هجرة العمالة[1].

بالإضافة إلى أن حجم التبادل بين دول جنوب المتوسط و بين الجماعة الأوروبية يشهد عمق الفجوة بين الجانبين، فعلى الصعيد التجاري كانت نسبة التبادل لا تتجاوز 3 إلى 4,3% من حجم التبادل التجاري العالمي للمجموعة الأوروبية، بينما كانت واردات الدول العربية منه تبلغ حوالي 75% من قيمة وارداتها. حيث كانت الصادرات الأوروبية تتضمن أساساً منتجات غذائية و منتجات مصنعة، بينما كان البترول و الغاز يشكلان حوالي 85% من الصادرات العربية، أما بالنسبة للتدفقات الأوروبية، سواء في شكل قروض للدول أو مساعدات لتشجيع التصدير، فإنها توجهت لتدخل في إطار سياسة "الإقراض بهدف البيع.[2]

ثانيا : السياسة المتوسطية الشاملة (PMG) الفترة من 1972 – 1990

بغض النظر عن العامل الاقتصادي و التجاري، دعت المجموعة الأوروبية شركائها المتوسطيين إلى إعادة النظر في صيغة التعاون الأورومتوسطي، بعدما تبين أن المنطقة المتوسطية تعيش فترة ركود دامت لسنوات طويلة[3].لوضعت قمة باريس المنعقدة في (19-21 أكتوبر 1972) المبادئ الأساسية للسياسة التي كانت في السابق محدودة في الجانب التجاري فقط، فقد وجب توسيعها للمجالات التجارية و الملف الاجتماعي (قضايا الهجرة) و التعاون المالي و التقني أيضا، و حكمت علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه من دول

[1] نادية محمود محمد مصطفى،المرجع السابق، ص 211 .

[2] نادين بيكودو، **العلاقات الأوروبية – العربية 1945- 1991**. أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشر (14-15 يناير 2004)، بعنوان "**الاتحاد الأوروبي و الوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991-2003**". مركز البحوث و الدراسات السياسية، مصر، 2004، ص 64.

[3] Cristophe Berdat. **L'Avenenement de la politique méditérranéenne Globale de la CEE**. Relations internationales. 2007/2-n° 130, p 90.

جنوب و شرق المتوسط في هذه المرحلة ما عرف بالسياسة المتوسطية الشاملة و التي تبنتها المجموعة الأوروبية سنة 1972 بهدف المساهمة في تنمية حوض المتوسط من خلال زيادة التبادل التجاري، و فتح أسواق المجموعة الأوروبية لصادرات تلك الدول، و التعاون المالي داخل إطار مجموعة من الاتفاقيات الثنائية[1]. و على هذا الأساس تمت مفاوضات بين المجموعة الأوروبية و أقطار المغرب العربي التي أفضت إلى عقد اتفاقيات تعاون مع البلدان الثلاثة كل واحدة على حدى و كانت ترمي اتفاقيات المغرب و تونس إلى تجديد وضعية الشراكة لسنة 1969.

أما عن الجزائر فمع نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية، و خاصة ايطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الجزائرية الزراعية، و هو ما جعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقرر انطلاقاً من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة، حيث اجتمع في قمة باريس رؤساء دول الضفتين و صادقوا على أن تكون سنة 1976 بداية لتعزيز العلاقات الأوروبية مع دول البحر الأبيض المتوسط بما فيها الجزائر[2].

حيث تم التوقيع على الاتفاقية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في 17 جانفي 1976 و بالتالي فإن اتفاقها يعني اندماجها في إطار السياسة المتوسطية الشاملة[3]، ثم تلتها كل من تونس و المغرب في أفريل من نفس السنة، كما وقعت كل من مصر و الأردن و سوريا

---

[1] يوسف مسعداوي، **آثار الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاديات العربية**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية– الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف – الجزائر، 08 و 09 ماي 2004، ص ص 3 و 4.

[2] إكرام مياسي، المرجع السابق، ص 210.

[3] زكري مريم، المرجع السابق، ص 39.

في جانفي 1977، ثم لبنان في ماي 1977[1]. و الجدول رقم 01 يبين الدول المنخرطة في السياسة المتوسطية الشاملة [2]:

جدول رقم 01 يبين الدول المنخرطة في السياسة المتوسطية الشاملة و تواريخ التوقيع على اتفاقيات الانضمام

الدولة	تاريخ التوقيع على الاتفاقية	نوع الاتفاقية
قبرص	12 ديسمبر	اتفاق تبادل و تعاون
اسرائيل	11 ماي 1975	" " "
تونس	25 أفريل 1976	اتفاق تعاون شامل
الجزائر	26 أفريل 1976	" " "
المغرب	27 أفريل 1976	" " "
مصر	11 جانفي1977	" " "
الأردن	11 جانفي 1977	" " "
سوريا	11 جانفي 1977	" " "
لبنان	03 ماي 1977	" " "
يوغسلافيا	02 أفريل 1980	اتفاق تعاون

المصدر: **Bechra Khader : Le partenariat Euro Meditérannéen, op. cit, P32**

ملاحظة : بالنسبة لليونان ، تركيا و مالطا، تم استبعادهم من السياسة المتوسطية الشاملة بسبب ارتباطهم بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية عبر اتفاقيات الشراكة بغية ضمهم في النهاية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

[1] هويدي عبد الجليل، المرجع السابق، ص 51.

[2] Bechra Khader : **Le partenariat Euro-Meditérannéen aprés la la conférence de Barcelone**. L'Harmattan, France 1994, P 34.

قرر الاتحاد الأوروبي إعادة بناء علاقاته الخارجية المستقبلية عن طريق اتفاقيات تجارية ، تحكمها المصالح السياسية[1]. عموماً الاتفاقيات التي تربط الدول المتوسطية بالمجموعة الأوروبية في إطار السياسة المتوسطية الشاملة تقوم على ثلاثة ركائز :

1/ التفضيلات التجارية : إذ تفتح هذه الاتفاقيات سوق يضم 300 مليون مستهلك لمنتوجات هذه الدول، و تقترح تحرير كلي خاص بالمنتوجات الصناعية باستثناء المواد النفطية المكررة، وبعض أنواع النسيج التي هي في الحقيقة المنتوجات الوحيدة تقريباً في تصدرها هذه الدول. في القطاع الفلاحي الشروط غير مشجعة، و جاء انضمام اليونان ثم خاصة اسبانيا و البرتغال ليعقد الأمور في هذا المجال.

2/ التعاون المالي و التقني : اتفاقيات التعاون المبرمة سنة 1969 تقترح مساهمة مالية للمجموعة من أجل مساعدة الدول المتوسطية في إحداث تنمية اقتصادية، مجموع المساعدات الأولى كان غير كافي فهي لا تغطي إلا جزء صغير جداً من المشاريع التنموية[2]. فقد تقررتحديد المساعدة المالية عن طريق توقيع بروتوكول مالي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد للفترة من (1976-1981) و هذا لتمويل المشاريع التنموية، و قد تم تحديد المبلغ الممنوح للجزائر بـ 114 مليون وحدة نقدية أوروبية، قد تم استعمالها خاصة في قطاع التنمية الريفية، أما المبلغ الممنوح للمغرب فقد قدربـ 130 مليون وحدة نقدية، و 95 مليون وحدة نقدية لتونس[3]. كما تم وضع برنامج للتعاون الاقتصادي في الفترة من (1982-1986)، حيث خصصت للجزائر مساعدة تقدر بـ151 مليون وحدة نقدية لتحسين صناعتها البتروكيماوية، كما تم منح 199 وحدة نقدية للمغرب، و 138 مليون وحدة نقدية

---

1 Stefan Brocza. **L'échec de la politique méditerranéenne de l'UE**, Horizons et debats, N°51, Zurich(suisse), 28 décembre 2011 , p 2.

2 KHERBACHI Hamid , OUCHICHI Mourad et OUKACI Kamel. **ANALYSE SYNTHETIQUE ET CRITIQUE DU PARTENARIAT EURO-MAGHREBIN**. Revue des Sciences Économiques et de Gestion **N°**4 (2005), p 21.

3 ميلود بن غربي، **الأورومتوسطية : رهانات متضاربة**، مجلة المستقبل، العدد 243، 2006، ص 15.

لتونس. أما الفترة من 1987-1991 خصصت لها مبالغ 324 مليون وحدة نقدية أوروبية للمغرب، 239 مليون وحدة نقدية للجزائر، و 224 مليون وحدة نقدية لتونس[1].

جدول رقم 02 : مساعدات السوق الأوروبية المشتركة للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية 1978-1991

البلد	البروتوكولات	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية السوق الأوروبية المشتركة	المجموع
الجزائر	الأول1978-1981	70	44	114
	الثاني1982-1986	107	44	151
	الثالث1987-1991	183	56	239
مصر	الأول1978-1981	93	77	170
	الثاني 1982-1986	150	126	276
	الثالث1987-1991	249	200	449
الأردن	الأول1978-1981	18	22	40
	الثاني1982-1986	37	26	63
	الثالث1987-1991	63	37	100
لبنان	الأول1978-1981	20	10	30
	الثاني1982-1986	34	16	50
	مساعدة طارئة1982-1986	50	-	50
	الثالث1987-1991	53	20	73
المغرب	الأول1978-1981	56	74	130

[1] عز الدين شكري، **المغرب العربي- أوروبا : إعادة صياغة العلاقات في السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، العدد 99، يناير 1999، ص159.

	الثاني1982-1986	90	109	199
	الثالث1987-1991	151	173	324
سوريا	الأول1978-1981	34	26	60
	الثاني1982-1986	64	33	97
	الثالث1987-1991	110	36	146
تونس	الأول1978-1981	41	54	95
	الثاني1982-1986	78	61	139
	الثالث1987-1991	131	93	224
المجموع	الأول1978-1981	332	307	639
	الثاني1982-1986	560	415	975
	الثالث1987-1991	940	615	1555
المجموع العام		1832	1337	3169

المصدر: البنك الأوروبي للاستثمار، بروكسل 1998 **الوحدة**: مليون إيكو

3/ التعاون في مجال اليد العاملة : فبسبب العدد المرتفع للمهاجرين القادمين من الدول المتوسطية العاملين في دول المجموعة، الاتفاقيات تقترح إجراءات خاصة يفترض أن تضمن لهؤلاء العمال شروط العمل الملائمة و كذا الحماية الاجتماعية المساوية للعمال الأوروبيين[1].

4/ حصيلة اتفاقيات السياسة المتوسطية الشاملة: الاتفاقيات الموقعة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة كان من المفروض أن تدعم التبادلات التجارية بين المجموعة الأوروبية

[1] مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 79.

و الدول المتوسطية الأخرى[1]، و تدعم النمو الفلاحي و الصناعي عن طريق ضخ موارد مالية في شكل هبات و قروض، و لكن بعد عدة سنوات بدت النتائج غير أكيدة، و بقيت التبادلات التجارية غير متوازنة بشكل كبير.

الواقع أن هذه الاتفاقيات دعمت تبعية الدول المتوسطية اتجاه المجموعة الأوروبية فالإحصائيات الواردة في الجدولين رقم 02 و 03، تبين أن المجموعة الأوروبية تمثل سنة 1985 حوالي 48.6 % من مجموع مبادلات الدول المتوسطية، في الوقت الذي لا تمثل فيه هذه الأخيرة سوى 3.8% من مجموع مبادلات المجموعة الأوروبية، و بإجراء مقارنة مع مناطق أخرى من العالم نجد مثلا أن 41% من مبادلات أمريكا اللاتينية تتم مع الولايات المتحدة. و مبادلات هذه الأخيرة مع أمريكا اللاتينية تصل إلى 12.4% ، أما مبادلات الدول الأسيوية مع اليابان فبلغت 18.9%، و مبادلات اليابان معها 23.8% [2].

جدول رقم 03 : حصة الثلاثية القطبية في التجارة مع بعض المناطق (1985)

الدول	المجموعة الأوروبية	اليابان	الولايات المتحدة
حوض المتوسط	48.6	2.8	10.2
الخليج	30	18.7	10.3
آسيا	15.5	18.9	18.1
أمريكا اللاتينية	22.5	6.1	41.1
أوروبا الشرقية	26.9	3.4	2.5

المصدر: **Bechra Khader : Le partenariat Euro Meditérannéen, op. cit, P 33**

1 Otmane BEKENNICHE , op cit, p 67.

2 Bechra Khader, op.cit, p 33.

جدول رقم 04 : حصة بعض المناطق في التجارة مع الثلاثية القطبية (1985)

الدول	حوض المتوسط	الخليج	آسيا	أمريكا اللاتينية	أوروبا الشرقية
الولايات المتحدة	2.4	2.1	12.8	12.4	0.6
اليابان	1.0	7.0	23.8	2.3	2.6
المجموعة الأوروبية	3.8	2.1	3.9	2.3	2.6

المصدر : **Bechra Khader : Le partenariat Euro Meditérannéen, op. cit, 34.**

النتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه المقارنة المزدوجة : من جهة علاقات الولايات المتحدة – أمريكا اللاتينية، و علاقات الولايات المتحدة – أمريكا اللاتينية، و علاقات اليابان– آسيا هي أكثر توازناً من علاقات المجموعة الأوروبية– دول المتوسط، عكس هذه الأخيرة التي توجد في وضعية تبعية و ارتباط اتجاه المجموعة الأوروبية[1].

الفرع الثاني:السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية بعد إنتهاء الحرب الباردة

اتبعت السياسة الأورومتوسطية المنتهجة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال السبعينات و الثمانينات مقاربة تقليدية، تعتمد على الإعانة المالية لتمويل المشاريع بطرق قديمة، ثم إن انهيار القطب الاشتراكي و سقوط جدار برلين سنة 1989، كلها عوامل ساعدت في تغيير المعطيات الجيوسياسية و الاستراتيجية بأوروبا، حيث تقدمت دول أوروبا الشرقية و الجنوبية بالانضمام للاتحادالأوروبي[2].

[1] مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 80.

[2] Bechra Khader : **Le partenariat Euro Meditérannéen**, op. cit, p 17.

أولا : السياسة المتوسطية المتجددة (PMR) للفترة من 1989-1995.

دفع تواضع نتائج المرحلة السابقة على المستويين الاقتصادي و المالي، بالإضافة إلى تفاعل مجموعة من المعطيات الأوروبية أدخلت أوروبا مرحلة تَحَوُّلْ مهمة بالتوقيع على معاهدة جديدة للوحدة في مارس 1992 بماستريخت، و التي تعكس في مضمونها رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين احراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية و السوق الواحدة و بين تقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة[1]، لتشكل في مجموعها محددات توجه الجماعة الأوروبية نحو سياسة متوسطية جديدة، و من ثم مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية بصفة خاصة، حيث تبنى المجلس الأوروبي في ديسمبر من سنة 1990 إطار جديد للعلاقات الأوروبية المتوسطية من خلال صياغته لما يسمى بـ " **السياسة المتوسطية المتجددة**"[2].

1/ عوامل اللجوء إلى السياسة المتوسطية الجديدة :

حاولت المجموعة الأوروبية في أواخر الثمانينات إيجاد مقاربة جديدة لسياستها المتوسطية، تحت جملة من العوامل حيث اتسمت فترة التسعينات من القرن العشرين بصفة عامة بظهور ملامح جديدة على مستوى العلاقات الاقتصادية و التجارية العالمية مع اشتداد المنافسة و تحرير الأسواق و ظهور التكتلات الاقتصادية و مناطق التبادل الحر، جعلت هذه المتغيرات من الاتفاقات الموقعة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة اتفاقات تقليدية تجاوزها الزمن و أصبح من مصلحة الطرفين، أي المجموعة الاقتصادية الأوروبية و دول حوض البحر الأبيض المتوسط، البحث عن إطار جديد لتنظيم المبادلات[3].

لقد تم تبرير هذه المقاربة الجديدة بمبررات عديدة، فمن جهة ذكرت المفوضية الأوروبية بقناعتها أن القرب الجغرافي و كثافة العلاقات ذات الطبيعة المختلفة تجعل من استقرار

---

[1] يوسف مسعداوي، المرجع السابق، ص 11.

[2] هويدي عبد الجليل، المرجع السابق، ص 51.

[3] إكرام مياسي، المرجع السابق، ص 212.

و ازدهار البلدان المتوسطية الأخرى عناصر أساسية للمجموعة الأوروبية نفسها، ذلك أن تفاقم اللاتوازن الاقتصادي و الاجتماعي بين المجموعة الأوروبية و البلدان المتوسطية الأخرى بسبب تطورها المتفاوت لا يمكن احتماله بسهولة، أي أن الأمر يتعلق بأمن أوروبا بالمعنى الواسع. و من جهة أخرى تذكر اللجنة أنها تعتبر أن على المجموعة الأوروبية تشجع التطور الجاري في عدد من البلدان المتوسطية غير الأوروبية نحو التعددية الديمقراطية و تقوية اقتصاد السوق[1].

في هذه المنطقة من المتوسط، تراكمت الاختلالات الكبيرة على مستوى التنمية و الديمغرافية و الديمقراطية، و التحديات المتعلقة بالهجرة و البيئة و ندرة الموارد المائية و كذلك المخاطر الكبيرة مثل عدم استقرار الدول، و صراعات الجوار، و التنازع على الأراضي، و صعود مشكلة الهويات، و تفكك العرى داخل الكيانات، و الأصولية الدينية و التشنج الثقافي. إن هذه الاختلالات و التحديات و المخاطر، نبهت بقوة الاتحاد الأوروبي بسبب تراكماتها و تشابكها و وجودها في جواره المباشر، و قد أدرك الاتحاد الأوروبي حجم الرهانات و استشعر الخطر الذي يمثله بالنسبة إليه هذا الفارق الكبير في التطور بين ضفتي المتوسط، و قد أصبح ضروريا و لأسباب تتعلق بأمنه، أن يتم تسريع وتائر التنمية الاقتصادية، و تحسين ظروف حياة الشعوب، و زيادة الفرص، و تسريع الاندماج الاقليمي في جواره المباشر، جنوب المتوسط[2] .

إن منطقة المتوسط أضحت في المنظور الأوروبي ذات اهتمام متصاعد بدءاً من إنشاء السوق الموحدة في بداية 1993، حيث كانت من المناطق المتقدمة التي نشط فيها الاتحاد الأوروبي من خلال إقراره للسياسة المتوسطية المجددة للاتحاد، التي أعدها المفوض الأوروبي "**مانويل مارين**" حيث أعلنت قمة الاتحاد الأوروبي المنعقدة في "**أسن**" بألمانيا في 10 ديسمبر 1994، على الخطوط العريضة حول تصورها لمستقبل علاقات الاتحاد

[1] مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 84.

[2] بشارة خضر، "**أوروبا من أجل المتوسط، من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995– 2008**" مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص 66.

الأوروبي بالدول المتوسطية و التي تضمنت إقامة مشاركة بين الطرفين تهدف إلى تحقيق الأمن و الاستقرار و التكامل[1].

2/ أسس السياسة المتوسطية المتجددة :

ارتكزت بروتوكولات التعاون في إطار السياسة المتوسطية المجددة على ثلاثة محاور تجاري، مالي و نقل المعرفة لتقوية الروابط مع البلدان المتوسطية، الفتح التدريجي للسوق المستركة للمنتجات الزراعية و الصناعية بين الطرفين، و ماليا تحديد و تهيئة و مواكبة المشاريع لمصلحة الطرفين (مواصلات، اتصالات، سمعي- بصري و طاقة)، المساعدة التقنية، (المؤسسات الجهوية، معاهد التكوين)، و تخفيض القروض من البنك الأوروبي للاستثمارات خارج الاتفاقية في مجال البيئة. إن هذه الاتفاقيات لا تختلف عن سابقاتها، إلا ما أدخل من رفع الغلاف المالي، و فتح متواضع للسوق المشتركة في وجه البضائع المتوسطية، و إدخال محوري للبيئة و مساعدة الاصلاحات[2].

كما بدأت الجماعة الأوروبية في الفترة من 1988 إلى 1990 في تجديد سياستها المتوسطية بهدف تمتين الروابط مع الدول المتوسطية، و ذلك بزيادة حجم المساعدات من خلال البوتوكول المالي الرابع و بتحسين شروط الدخول للسوق الأوروبية المشتركة، عامين بعده تم تبني إطار قانوني جعل من هذا التجديد عملي لمدة 5 سنوات(1992-1996) [3].

---

[1] أسامة المجدوب، **العالمية و الاقليمية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2001، ص 66.

[2] عبد الحميد ابراهيمي، المرجع السابق، ص 392.

[3] Isabelle bensidoune et Agnés Chevallier, **Europe – Meditérannée : Le pari de l'ouverture** , Economie, Paris, 1996. P 135.

جدول رقم 05: البروتوكول المالي الرابع

الدول	المجموع	قروض BEI	صندوق الميزانية
المغرب العربي	1227	668	559
الجزائر	405	280	125
المغرب	498	220	278
تونس	324	168	156
المشرق	961	550	401
مصر	568	310	258
الأردن	166	80	80
لبنان	69	45	24
سوريا	158	115	43
إسرائيل	82	–	–
المجموع	2375	1300	1075

المصدر : Isabelle bensidoune et Agnés Chevallier, op. cit, P 135.

ثانيا/ حصيلة السياسة المتوسطية المتجددة :

إن السياسة المتوسطية المجددة لم تأتي بجديد يسمح بتجاوز الهوة بين دول الشمال و جنوب المتوسط، فهي تدخل ضمن المنطق التجاري التقليدي و لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها أداة لإحداث توازن بين ضفتي حوض المتوسط، فالتغيرات الوحيدة التي جاءت بها هذه السياسة تتعلق برفع الغلاف المالي، و تعديل طفيف في نظام المبادلات التجارية و إدخال محورين جديدين للتعاون هما : البيئة و مساعدة الاصلاحات الاقتصادية و محاولة ترقية التعاون الأفقي، و لكن بدون التعرض للقضية الهامة و هي القروض و نقل

الخبرة، و خاصة فيما يتعلق بشؤون البيئة و الموارد البشرية. و بالتالي فالسياسة المتوسطية المجددة بقيت حبيسة المنطق التجاري التقليدي، و هو ما يشرح أنه بمجرد بداية سريان مفعول السياسة المتوسطية المجددة (1993)، ارتفعت أصوات تنادي بضرورة تحويل التعاون التقليدي إلى شراكة حقيقية [1].

ما نلاحظه كذلك هو هذا الفارق المهم بين حجم الهدف المعلن عنه و بين الوسائل المقترحة لتجسيده، فالهدف هو إحداث توازن في المنطقة، و الوسائل لا تخرج عن الإطار التقليدي الذي تبث فشله، و هو ما دفع بالبرلمان الأوروبي إلى اعتبار السياسة المتوسطية المجددة مجرد ترقيع للسياسة المتوسطية المنتهجة لحد الآن، أو إعادة تكييف أو تصحيح أو تمديد، هذه هي في نهاية المطاف الاجراءات المقترحة[2].

ظل الأمر يسير في إطار من البراغماتية بلا تطلعات منظورة مع إعطاء الأفضلية للمصالح التجارية على مبدأ التضامن من أجل التنمية، مما دفع أوروبا إلى أن تخطوا خطوة إضافية في 1991- 1992 نحو مشروع إقليمي أورومتوسطي، اتخذ المنهج الأوروبي الجماعي[3].

الفرع الثالث : أطر العلاقات الأورومتوسطية

كان لانهيار الاتحاد السوفياتي و تسارع وتيرة الأحداث في أوروبا الشرقية و توحيد ألمانيا و تطور ديناميكية العملية الاندماجية في أوروبا منذ التوقيع على معاهدة "ماستريخت"، وتداعيات حرب الخليج الثانية، دور كبير في زيادة الاهتمامات الأوروبية بالقضايا الأمنية، خاصة بعد انتقال مصدر التهديد من الشرق إلى الجنوب والتحول في طبيعة التهديد ذاته. و بعد أن أثبتت السياسة المتوسطية منذ السبعينيات عدم قدرتها على التكيف و مواكبة هذه التحولات والتغييرات الدولية الحاسمة لتركيزها على الجوانب

[1] مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 86.

[2] Bichara Khader, **Le partenariat Euro-méditérannéen**, op, cit, p 39

[3] Robert BISTOLFI, **Euro-Méditerranée : une région à construire**, Publisud, Paris, 1995, p 64.

الاقتصادية، مما جعل الدول الأوروبية تقوم باستحداث سياسة أكثر جرأة تمكنها من مواجهة التحديات الدولية والإقليمية التي تعترضها، وتسعى من خلالها إلى توفير أو خلق كل الإجراءات والمبادرات التي ترمي إلى بناء وتحقيق الأمن كونه يمثل العامل المشترك للتعاون المتوسطي. وهو ما تُرجم إلى مبادرات و حوارات في إطار سياسة شاملة جاء على رأسها مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي منتدى (5+5) ، ثم التأسيس لعدة منظمات ومنتديات خارج نطاق صلاحيات الجماعة الأوروبية ومؤتمر الأمن والتعاون[1] .

1/ الحوار العربي ـ الأوروبي :

يقصد به الحوار الذي لجأت إليه دول الاتحاد الأوروبي في ظروف ما بعد حرب أكتوبر 1973، و إدراك الدول الأوروبية أن الدولتين العظميين تتصرف كا منهما باتصال مباشر مع الأخرى و باستقلال عن حلفائها الأوروبيين[2]. إن مبدأ الحوار أصبح أحد المبادئ المقبولة و المعمول بها في عالمنا المعاصر، و يشهد مسرح السياسة العالمية اليوم أشكالاً مختلفة من الحوار، منها الحوار شمال جنوب، و الحوار المتوسطي، و الحوار العربي الأوروبي. و لقد قيل بأن الحوار العربي قد وُلد من أحشاء السياسة[3].

فالحوار المتوسطي هو التفكير المشترك حول أسباب فشل التعاون، و هو السبيل الوحيد لتحقيق غايات جميع دول المنطقة، و ضمان التفاعل الايجابي لإيجاد حلول جدية لما يهدد الاستقرار و التنمية[4]. يمكن اعتبار الحوار الأوروبي العربي المبادرة الدبلوماسية الوحيدة التي جرت في إطار متعدد الأطراف، حيث جمعت المجموعة الأوروبية من جهة و الجامعة العربية من جهة أخرى، في شكل حوار ارتبط بحدثين بارزين هما حرب أكتوبر 1973

---

[1] جويدة حمزاوي، " **التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط**" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 89.

[2] سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 180.

[3] عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، المرجع السابق، ص 139.

[4] Gorge Corm . La méditérranée : **Espace de conflit , espace de rêve**. L'Harmattan, Paris, 2001, p 271.

و الصدمة البترولية الأولى (1973)، و ظرف دولي خاص تميز بالبحث عن نظام دولي جديد نتيجة العملية التاريخية للقضاء على الاستعمار.

بدأ الحوار العربي الأوروبي نتيجة لمبادرة فرنسية سنة 1973 في كوبنهاجن و ذلك بعد الحضر البترولي و سياسة الربط التي مارسها العرب خلال حرب أكتوبر 1973، حيث كانت لكل طرف أهداف مختلفة، فالجانب العربي كان يبحث عن دعم سياسي أوروبي و تفهم أكبر للطرح العربي، بينما الجانب الأوروبي كان يركّز على ضمان التزود المستمر بالنفط لتحقيق أهدافه الاقتصادية. إن اختلاف الهدف لدى المجموعتين أثر بشكل كبير على عمل الحوار العربي الأوروبي، و عرفت فترة السبيعنات ذروة الحوار العربي ـ الأوروبي فعقدت ثلاثة إجتماعات متتالية في القاهرة (جوان 1975)، روما (جويلية 1975)، أبو ظبي (نوفمبر 1975)، ثم تلتها على مستوى اللجنة العامة، انعقاد عدة اجتماعات في عدة عواصم، لكسمبورغ (ماي 1976)، تونس (فبراير 1977)، بروكسل (أكتوبر 1977)، ثم في دمشق (ديسمبر 1978) [1].

إلا أن الحوار العربي ـ الأوروبي تعتر في الفترة من 1981-1988 بسبب بعض المتغيرات الخارجية، حيث أدى وصول فرانسوا ميتران للحكم في فرنسا (1981-1988) و مارغريت تاتشر في بريطانيا (1979-1990)، إلى تعزيز علاقاتهما بإسرائيل، أما الاتحاد الأوروبي فقد انشغل بقضايا التوسع الثالث (اسبانيا و البرتغال 1986)، مما أدى إلى كبح الحوار العربي الأوروبي. ثم استمر الحوار مع البيان الصادر في 15 ديسمبر 1983 عن القمة الأوروبية التي انعقدت في كوبنهاجن، حيث فُتح باب التفاوض مع الدول البترولية للتوقيع على اتفاقات تعاون واسعة تضمن للدول الأوروبية الحصول على الإمدادات البترولية بأسعار معقولة، صدر هذا البيان في أعقاب الإعلان المشترك الصادر في 6

[1] مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 88.

ديسمبر 1983، و الذي أكدت فيه الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية على الأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني عند تسوية الصراع في الشرق الأوسط[1].

- **معوقات الحوار العربي الأوروبي :**

تكمن في تأثر كلا من الطرفين العربي و الأوروبي بمواقف أطراف خارجية أخرى خاصة الولايات المتحدة ذات التأثير الكبير، و المتأثرة بالمواقف الإسرائيلية. إضافة إلى الأوضاع الداخلية لدول المجموعة المتباينة، مما أدى إلى عدم حدوث التقدم المطلوب عربياً في مجالات الاستثمار و نقل التكنولوجيا. أما على الصعيد السياسي فكانت زيارة الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل و التوقيع على اتفاقية "**كامب دايفيد**" انتكاسة لهذا الحوار أدى إلى تعليق عضوية مصر من الجامعة العربية و التي انتقلت رئاستها إلى تونس. كان العرب يحاولون من خلال الجامعة العربية أن يكونوا أصحاب موقف موحد، مقابل ذلك سعى الأوروبيون في بعض الفترات إلى التعامل مع الوفود العربية فرادى و عقد الاتفاقيات مع كل بلد عربي على حدى، ومحاولة لانتزاع التنازلات، لا سيما عندما يدور الحديث حول فريق العلوم و نقل التكنولوجيا، و كان الطرف الأوروبي يعر ف تماماً ما يريد من كل بلد عربي و يتعامل معه كطرف منفصل عن الآخر[2].

على الرغم مما قيل و كتب عن الحوار العربي ـ الأوروبي، فإن الأغلبية ترجع أنه حوار غير متكافئ و كسيحاً في ولادته، خاصة أنه يعاني من بعض القصور في أدائه و مسيرته و حتى في نوايا أطرافه، و في الحقيقة فهي أول خطوة إيجابية في إرساء نوع من التفاوض بين العرب و الأطراف الدولية الأخرى، و إسماع قضية العرب المصيرية مباشرة و إشعار الطرف المقابل بأن هذه الأمة سوف يأتي اليوم الذي تتوحد فيه، و لابد من أخذ ذلك في الحسبان، و التعامل معه بواقعية و بمنطق سياسي مدرك لما يؤول إليه المستقبل[3].

---

[1] نادين بيكودو، المرجع السابق، ص 66.

[2] عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، المرجع السابق، ص ص 144، 147.

[3] عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، المرجع السابق، ص 148.

2/ مؤتمر الأمن و التعاون في المتوسط (CSCM) :

بدأ الحديث عن مشاكل الأمن في المتوسط منذ سنوات السبعينات في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا **(CSCE)** والتي تبناها الإتحاد الأوروبي منذ انطلاق مسار هلسنكي (1 أوت 1975) ، إذ ثم خلال هذا المؤتمر مناقشة مسائل الأمن في المتوسط و أقر بالعلاقة الوثيقة بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي، لذلك دعا الدول المشاركة إلى تقوية علاقتها مع الدول المتوسطية بهدف ترقية الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط[1].

خلال ندوة بلغراد (1978–1979) تم إنشاء لجنة خاصة بحوض المتوسط، أطلق عليها تسمية" **الندوة حول الأمن و التعاون في أوروبا**"، و عقدت هذه الأخيرة أول إجتماعها في عام 1979 ، في لافاليت La Valette ، كما طرحت الدول المتوسطية مسألة دعم الأمن و التعاون في المتوسط من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1981 و ساهمت في هذا الطرح الدول المتوسطية غير المنحازة و التي لعبت دورا كبيرا في قمة كولومبو COLOMBO لحركة عدم الإنحياز في 1976 ، حيث تم تبني نص هام يعتبر حوض المتوسط " **منطقة سلام** " في إجتماع للدول الغير المنحازة ما بين 10 و 14 سبتمبر 1984 في لافاليت، و 3 – 4 جوان 1987 في بريوني BRIONI ، فقد طرحت معظم الدول المشاركة فكرة جعل المتوسط منطقة غير نووية[2].

أما في إجتماع الجزائر في 1990 فتم إقتراح إنشاء ندوة للأمن و التعاون في منطقة المتوسط و الشرق الأوسط (CSCM) و قدمت من جهتها كل من إيطاليا في 1989 ثم إسبانيا في 1990 ، عن طريق وزراء خارجية البلدين مشروع مماثل في إجتماع المتابعة للندوة حول الأمن و التعاون في أوروبا (CSCE) و المنعقد في مدينة بالما بجزيرة

---

1 Roberto Aliboni. « **Une Vision Européenne : Méditerranée, Stratégie de l'après–Guerre** », In :Samir Amin, **les Enjeux Stratégique en Méditerranée** , Paris, L'Harmattan , 1992, P 210.

2 برد رتيبة، **الحوار الأورومتوسطي، من برشلونة إلى منتدى 5+5**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، 2009 ص 97.

مايورك (palma de majorque) في سبتمبر 1990 ، و ركز هذا المشروع على ثلاث نقاط أساسية و هي التقارب الجغرافي و التاريخي، مع ضرورة عدم إهمال البعد الثقافي. كذلك الترابط بحيث لا يمكن لأوروبا أن تشعر بالأمن، ما دام المتوسط يعرف فوارق عدة في الديمقراطية و التنمية و في النمو الديمغرافي، وأخيراً ضرورة أن تستعجل أوروبا في وضع ميكانيزمات الوقاية من الأزمات[1].

أُعتبر المشروع الإيطالي ـ الإسباني هام، كونه يأخذ بعين الإعتبار خصوصية منطقة المتوسط. و بالرغم من أنه حاز على إرتياح عدد كبير من الدول و القبول خاصة من طرف البرلمان الأوروبي، إلا أنه لم يصل لحد دخول حيز التنفيذ، بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا له، ضف إلى ذلك التحفظات الفرنسية[2].

من جهتها أكدّت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة و الخمسون على تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي طلبت بموجبه في جملة أمور إلى جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المبرمة عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف فيما يتصل بميدان نزع السلاح وعدم انتشار ه أن تفعل ذلك، وشجعت جميع دول المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها و تدعيم الشراكة السياسية والأمنية للتصدي للتحديات المشتركة بروح من التضامن من خلال احترام المبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي، وبخاصة مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها واحترام السيادة. و من شأن هذا أن يساعد في تعزيز الديمقراطية وتوطيد سيادة

---

1 Kara Rezki. **La conditionnalité démocratique dans les rapports euro-méditérranéens : entre la théorie et la pratique.** Mémoire en vue de l'optention du diplôme de Magister en science politique. Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, 2012, p 53.

2 Azzouz Kerdoun, **La Sécurité en Méditerranée (défis et stratégies)**, paris, publisud, 1995, p p. 133-135.

القانون والقضاء على الأخطار الجديدة التي تهدَّد السلام والأمن، وفي طليعتها آفة الإرهاب والجريمة المنظمة[1].

إن بروز قضايا ومسائل أمنية جديدة، منها تنامي الهجرة السرية من السواحل الجنوبية للبحر المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، الناتجة عن البطالة وعدم الاستقرار السياسي والضغوط الديمغرافية[2]، كذلك التخوف من ظاهرة الأصولية الإسلامية وما ينجر عنها من احتمالات عدم الاستقرار، ضف إلى ذلك التباين بين دول شمال البحر المتوسط وجنوبه في الإمكانات التنموية وما ينجر عنه من آثار سلبية، كما لا ننسى الخلافات بين الدول العربية و إسرائيل وما يشكله من تهديد محتمل لدول المنطقة، كلها مسائل من شأنها أن تهدد السلم و الأمن في منطقة المتوسط[3].

وجّهت دولة السويد في الجمعية العامة للأمم المتحدة على لسان الاتحاد الأوروبي نداءاً جديداً إلى بلدان العالم ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، لكي تنضم إلى جهوده الرامية إلى القضاء التام على الألغام المضادة للأفراد، و التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها. و يشير الاتحاد الأوروبي إلى موقفه المشترك الذي اتخذه في 17 ماي 1999 بشأن الحاجة إلى إبرام بروتوكول للتحقق من اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية الملزمة قانونا، ويوجه الاتحاد الأوروبي نداء إلى جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط الانضمام إلى جميع الصكوك الملزمة قانونا وذات الأساس المتعدد الأطراف والمتعلقة بنزع السلاح وعدمانتشار ه بهدف تعزيز السلام و التعاون في المنطقة[4].

---

[1] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة. الجمعية العامة للأمم المتحدة. الدورة السادسة و الخمسون. البند 91. " **تعزيز الأمن و التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط**" .A/56/153 . جويلية 2001. ص 2.

[2] بن هنسون،" **الإتحاد الأوروبي والبحر المتوسط**" ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر العدد 118 ، أكتوبر 1994 ،ص 120 .

[3] فهمي المكاوي ، "**أوروبا و البحر المتوسط** " ، السياسة الدولية ، مصر، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ، العدد

120 . أفريل 1995 ، ص264 .

[4] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة. المرجع السابق، ص8.

وقد اقترحت مبادرة الأمن والتعاون المتوسطي ثلاث سلال لتطوير سياسات التعاون في منطقة البحر المتوسط، وهي السلة الأمنية من خلال العمل بتوصيات مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي، والسلة الاقتصادية من خلال توفير الظروف والشروط المناسبة لتحقيق تنمية اقتصادية وتعاون اقتصادي بصورة متوازنة في منطقة المتوسط، أما السلة الإنسانية فقد خصصت للحوار بين الثقافات. إذن فقد تم إطلاق الحوار واختيار الشركاء، وحاولت دول الضفة الجنوبية للمتوسط توضيح العلاقة بين الإطار الأوروبي للأمن والإطار المتوسطي عن طريق المشاركة الكاملة في الأشغال وتوسيع نطاق العمل إلى كامل الدول المتوسطية، لكن رغم سعي **مالطا** الحثيث لإقناع المؤتمر بتوسيع قائمة الدول المتوسطية غيرالمشاركة إلى بلدان الخليج ومنظمة التحرير الفلسطينية إلا أنها لم توفق في ذلك.

كما عارضت أمريكا منح هذه البلدان إمكانية تقديم مساهمات في اجتماعات المجلس الوزاري للمؤتمر[1]، فكان إقصاء كل من سوريا لبنان وليبيا بدعوى دعمها للإرهاب. وهو الأمر الذي خلق ترددا في مسألة إقحام مشاكل منطقة الشرق الأوسط، مما يؤدي إلى تعقيد مسألة المفاوضات بين الدول المتوسطية .

3/ حوار (5 + 5) :

نشأت المبادرة التي أفضت إلى مشروع (5+5) في سنة 1983، حيث أعلن الرئيس الفرنسي **فرانسوا ميتران** من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول غرب حوض البحر المتوسط يضم اسبانيا، إيطاليا، فرنسا، البرتغال، الجزائر، المغرب، تونس، و يخصص لدراسة القضايا الاقتصادية، و هو ما أيدته كل من تونس و المغرب. في حين عارضت الجزائر هذه المبادرة التي تشكل محاولة لإرساء حوار أورو –عربي، وذلك لاستبعادها بعض

[1] Victor Yves Ghebali , **L'OSCE dans l'Europe Post Communiste 1990-1996 : Vers une Identité Européenne de Sécurité** , Bruxelles , Bruylant , 1996, PP.131-133.

البلدان مثل : مالطا وليبيا، ولتجاهلها الصراع العربي –الإسرائيلي[1]، و دعت إلى توسيع هذا المؤتمر ليبحث أيضا المسائل الأمنية و قد رفض هذا الاقتراح.

فكرة المشروع تبناها **Bettino Graxi** في 1986، و **F.Gonzales** في نفس الفترة تقريباً و هي الفترة التي تحرك فيها المجتمع المدني اتجاه المشاكل التي تعرفها المنطقة فجاء ملتقى مرسيليا (25-27 فيفري 1988) ليناقش ثلاث محاور رئيسية : المشاكل المالية و الصناعية، العلاقات الأورومغاربية، آفاق العلاقات المغاربية، ثم بعده ملتقى طنجة (24-27 ماي 1989) ليطرح مسألة ترقية العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط [2].

كتتويج لهذه المبادرات و الملتقيات، جاء اجتماع روما (10 أكتوبر 1990) الذي جمع تسع وزراء خارجية دول غرب المتوسط (5+4) لوضع آليات جهوية تسمح بتثمين الأفكار حول مفهوم الأمن الشامل (اقتصادي، اجتماعي، سياسي، ايكولوجي)، و عقد لقاء ثاني يومي 26 و 27 أكتوبر 1991 بالجزائر و شهد هذا اللقاء انضمام مالطا لتصبح الآلية المعروفة بحوار (5+5)، والذي انبثق عنه إحداث ثماني فرق عمل وزارية لغاية ضبط برامج التبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط، وكان من المفروض عقد اجتماع على مستوى القمة سنة 1992 بتونس، إلا أن هذا الحوار تعطل بسبب العقوبات الأممية على ليبيا في جانفي 1992، عقب أزمة لوكيربي بين الدول الغربية وليبيا[3].

---

[1] عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة النشر و التوزيع، الجزائر، 2005 ، ص 99 .

[2] مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 90.

[3] Aunaies Ahmed, " **Sécurité et partenariat en Méditerranée** ", Etude Internationales, N° 97, 2001, P 17.

تجمد الحوار على امتداد عشرية كاملة (1991-2001)، وتم التخلي عن هذه المجموعة في خضم عملية برشلونة[1]، إلا أنه في مجال الأمن الداخلي لم يفقد إطار غرب المتوسط معناه، حيث أنشئ مجلس وزراء داخلية دول غرب المتوسط باستثناء ليبيا، ليبعث الحوار من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية أعضاء المجموعة في جانفي2001 ، بلشبونة بمبادرة برتغالية ولكن بمشاركة ليبيا هذه المرة [2]. و نظرا للتحديات العديدة التي تواجه منطقة المتوسط دعى وزراء خارجية (البرتغال، اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، مالطا، موريطانيا الجزائر ليبيا، المغرب، تونس) في إطار حوار غرب المتوسط، على أهمية حوار 5+5 من أجل مواجهة الرهانات التي تواجه المنطقة، لاسيما السياسية و الاقتصادية و البيئية و الأمنية التي من شأنها التأثير على تنمية بلدان غرب المتوسط في السنوات المقبلة.

4/ المنتدى المتوسطي :

المنتدى المتوسطي فكرة فرنسية، تعمل في أصلها إلى جمع في إطار غير حكومي مسئولين و الإدارين، و رجال السياسة والأوساط السوسيو-مهنية جامعيين، و خبراء من الدول الأوروبية و المغاربية التي تنتمي إلى الجزء الغربي من حوض المتوسط في إطار غير حكومي و تسعى بهذا الفعل إلى تطوير التبادلات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و كذا ترقية الحوار و التعاون المتوسطي. و نجد أن الرئيس المصري "**حسني مبارك**" تبنى بسرعة هذه الفكرة من خلال خطابه الذي ألقاه أمام البرلمانيين الأوروبيين المجتمعيين في ستراسبورغ Strasbourg في نوفمبر 1991، فسعت مصر بهذا الفعل و خاصة بعد شعورها بالاقصاء من مبادرة (5+5) إلى تأكيد نزعتها المتوسطية[3]. و اقترح إنشاء منتدى متوسطي غير رسمي يكون فضاء للحوار و تبادل الأراء و الأفكار و بعده جاء اجتماع

---

[1] Nora MENIAOUI, **De l'obsession sécuritaire européenne au besoin de prospérité maghrébin : plaidoyer pour un réel dialogue euro-maghrébin**. Thèse en vue de l'obtention du Doctorat de Droit public. FACULTE DES SCIENCES JURIDIQUES, POLITIQUES ET SOCIALES. UNIVERSITE LILLE 2, (France). P 11.

[2] عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 100.

[3] برد رتيبة، المرجع السابق، ص 99.

الاسكندرية (3-4 جويلية 1994) ليجمع وزراء خارجية 10 دول متوسطية هي اسبانيا فرنسا، إيطاليا، اليونان من جهة، و الجزائر، مصر، المغرب، تونس تركيا من جهة أخرى و تقرر خلال هذا الاجتماع إنشاء ثلاثة فرق عمل حول الحوار السياسي، الثقافات و الحضارات، التعاون الاقتصادي و الاجتماعي. و ثم التأكيد على الطابع و الأهداف للمنتدى كإطار مفضل و مرن و غير رسمي للحوار البنّاء لإنضاج الأفكار و المشاورات بين الدول[1].

خلاصة القول إن الجماعة الأوروبية في تلك الفترة، قد استجابت لثقل ضغط النفط العربي خلال أزمة أكتوبر 1973، حيث استغلت الدول الأوروبية هذه الأزمة لإعادة علاقاتها مع البلدان العربية و لاسترجاع نفوذها في المنطقة. فقد تمكنت الدول الأوروبية و من خلال الحوار الأوروبي ـ العربي، من تنشيط دورها في المنطقة العربية، خاصة أن هذا الدور كان قد تراجع بعد الحرب العالمية الثانية لصالح الاتحاد السوفياتي السابق و الولايات المتحدة الأمريكية. و لكن بالرغم من الاهتمام الأوروبي بالمنطقة، و موافقة دول الجماعة على عملية الحوار، فقد ظلت الاختلافات قائمة بين سياسات دول الجماعة الأوروبية[2].

[1] مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 90

[2] علي الحاج، المرجع السابق، ص 141.

خلاصة الفصل الأول

أردنا في الفصل الأول من الدراسة إبراز الأصول التاريخية التي انطلقت منها فكرة بناء البيت الأوروبي من الداخل، حيث تناولنا في المبحث الأول أهم المراحل التي جسدت فكرة التكامل و بناء الهوية الأوروبية، من أجل الوصول إلى دور أوروبي مؤثر في الساحة الدولية. فأضحى الاتحاد الأوروبي منظمة إقليمية دولية يضم 28 دولة، له عملة موحدة (اليورو)، و له علم خاص به، يقوم على مبادئ نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، لتبقى هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة. فدول أوروبا الغربية التى قررت العمل المشترك، لم تندفع فى طريق الوحدة الشاملة أو التعاون الشامل بموجب قرارات فوقية، بل قررت أن تبدأ من أسفل واختارت بدء التعاون بمجال تتوافر فيه فرص التعاون، وتركت آفاق العمل مفتوحة للتجربة ذاتها.

أما في المبحث الثاني، فركّزنا على حرص دول المجموعة الأوروبية ومنذ وقت مبكر على تقديم العون والمساعدات لدول جنوب المتوسط، وذلك في إطار سياسة متوسطية ثنائية، ترمي في النهاية إلي حماية وتأمين دول المجموعة من الآثار السيئة المترتبة على عدم استقرار المنطقة، التي تعد عمقاً استراتيجياً لها، سواء عدم الإستقرار الأمني نتيجة للصراع العربي الإسرائيلي أو عدم الإستقرار الناجم عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية في بلدان الجنوب المتوسطي. إلا أن السياسة المتوسطية المنتهجة من قبل الاتحاد الأوروبي في تلك الفترة لم تكن في مستوى تطلعات بلدان جنوب المتوسط، مما تطلب الأمر إعادة النظر في هذه العلاقات من جديد، من خلال تطبيق سياسة الشراكة المتوازنة التي تخدم مصالح الطرفين، فهي استطاعت اتفاقية الشراكة المتمثلة في إعلان برشلونة من تحقيق التوازن المطلوب؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني :السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي على ضوء إعلان برشلونة

شهدت نهاية القرن العشرين و مطلع القرن الحادي و العشرين، مفارقة فيما يتعلق بسياسة كل من الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، ففي حين تتصاعد أهمية الدور السياسي الاستراتيجي الأوروبي (الفرنسي- البريطاني- الألماني- الإيطالي) في المنطقة ليدعم السياسات الأوروبية الاقتصادية التاريخية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تنطلق من نفوذها السياسي و الأمني لتوسيع دورها الاقتصادي، هذا ما أدى إلى وضع المشاريع الأمريكية و الأوروبية للمنطقة لتشكل هدفاً استراتيجياً لكل الطرفين، بغية ربط الوطن العربي بنظام اقتصادي يتناسب مع مصالحهما العليا. إلا أنه و على الرغم من الانعكاسات التي قد تنتج من كلا المشروعين، يبقى المشروع الأوروبي، و المتجلى بالشراكة الأوروبية المتوسطية، أقل خطورة على البلدان العربية من المشروع الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط و المعروف بـ « **الشرق أوسطية** » [1].

كما شهدت دول جنوب المتوسط و الدول العربية جملة من التطورات و التي أثرت و تأثرت بعلاقاتها بدول شمال المتوسط، إلا أن أكبر تحول في تاريخ المنطقة العربية و في تاريخ السياسات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية[2]، كان في مطلع تسعينات القرن الماضي عندما نشبت حرب الخليج الثانية، و انهارت الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي و ظهور جملة من المفاهيم الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة، كما أوجدت حرب الخليج الثانية أيضا نمطاً جديداً من السياسات الدولية في المنطقة، و خرجت بموجبه الولايات المتحدة كأكبر قوة مسيطرة على شؤون المنطقة[3].

---

[1] علي الحاج، المرجع السابق، ص 188.

[2] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، المرجع السابق، ص 215.

[3] مصطفى بخوش، "**الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**"، العالم الاستراتيجي، العدد 02، 2008، ص 23.

تحظى منطقة البحر الأبيض المتوسط بأهمية كبرى في الفكر الاستراتيجي الأوروبي للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به و لسوقها الواسعة، لذلك فإن ضرورة الإبقاء على التعاون مع دول هذه المنطقة من المسلمات التي لا يجب التخلي عنها في نظر الاتحاد الأوروبي مع وجوب ارتقاء التعاون إلى الشراكة[1]. كما دفعت المتغيرات الدولية والإقليمية الدول المتوسطية الفاعلة في الإتحاد الأوروبي فرنسا، إيطاليا و إسبانيا إلى العمل على إقناع الأعضاء الآخرين في الإتحاد خاصة ألمانيا و بريطانيا العظمى بضرورة الاهتمام أكثر بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كونها منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لها و كذلك للتأثير المباشر لعدم استقرار هذه المنطقة أمنياً، سياسياً، اقتصادياً واجتماعياً على الدول الأوروبية. أي أن ميل الاتحاد الأوروبي لإقامة شراكة مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط أملته ضرورات تاريخية وجغرافية[2].

بذلك بدأت دول الاتحاد الأوروبي تعي أهمية تعاون متجدد بينها و بين دول حوض البحر المتوسط، لاسيما بعدما أدرك بأنه لا يمكن تفعيل الدور الأروربي دون الأخذ بنظر الاهتمام أهمية جيرانه في شرق و جنوب المتوسط، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسة أكثر جرأة تستجيب للتحديات التي تجابهها الدول المتوسطية، بعدما أدرك أن مصلحته الاقتصادية سوف تهمش في المتوسط، إذا ما علمنا أن العالم يسير نحو الكوكبية و بروز ظاهرة العولمة[3].

للتفصيل أكثر، ارتأينا أن نقسم الفصل الثاني إلى مبحثين، نتطرق في المبحث الأول إلى العلاقات الأوروبية المتوسطية : من التعاون إلى الشراكة، أما في المبحث الثاني فسنتطرق لدراسة تحديات و آفاق الشراكة الأورومتوسطية.

---

[1] محمد بويوش، "**وحدة المغرب العربي و التكتلات الاقليمية الكبرى**" مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، العدد 42، 2008، ص 93.

[2] أحمد كاتب، المرجع السابق، ص 75 .

[3] محمد السيد سليم، **السياسات الأوروبية في الشرق الأوسط : توافق أم تعارف**، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، 2004، العدد 145، ص 11.

المبحث الأول : العلاقات الأوروبية المتوسطية : من التعاون إلى الشراكة

من المعلوم أنه منذ نهاية القرن الثامن عشر كانت العلاقة بين العالم العربي و بين الحداثة تصب في اتجاه أوروبا[1]. إلا أن مفاهيم السيادة الأوروبية أوجدت صراعات عربية من أجل الاستقلال و تأكيد الذات و كانت هي نفسها صراعات ضد أوروبا، و أصبح الأمر يدور بين الذاكرة الاستعمارية في شمال البحر المتوسط و بين ذاكرة منهكة بالتجارب في جنوبه. في ظل هذا الإطار، فإن العلاقة الأوروبية ـ العربية التي تميزت بالشمولية، تحمل صفات ثقل التراث التاريخي، التي واجهت في بعض الأحيان صعوبة تخطى حاجز الأساطير[2].

إن الشراكة الأوروبية – المتوسطية، التي تعبر عن السياسة الاقتصادية الموحّدة لدول الاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، تشكل تطوراً جديداً لسياسة الحوار الأوروبي ـ العربي، حيث تسعى دول الاتحاد الأوروبي، و من خلال هذه السياسة، تفعيل عملية النمو الاقتصادي لدول المنطقة و تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار السياسي فيها، و ذلك بغية المحافظة على الأمن و الاستقرار داخل القارة الأوروبية[3].

لقد أدى فشل السياسات الاقتصادية المنتهجة، و بطء الإجراءات المتخذة في الجانب الاجتماعي إلى تراجع معدلات النمو و زيادة تفاقم الأزمات الناتجة أساساً على عدم قدرة الأنظمة العربية على إحداث المقاربات الفعالة التي تمكّن من حل المشاكل إلى بروز مشاكل

---

1 Carlotti Marie-Arlette, « **La Méditerranée, vers une communauté de destin ?** »,La pensée de midi, 2001/1 N° 4, p 134.

2 Joseph MAÎLA, « **Europe et le monde arabe, des mythes à la coopération** », in cahier de l'Orient, N°29, 1 trimestre 1993, pp.43 – 62.

3 Fulvio Attinà. **European security and the development of the Euro-Mediterranean Partnership**. Conference on **The Convergence of Civilizations? Constructing a Mediterranean Region**, June 6-9, 2001, Convent, Portugal, p 8.

كبيرة مثل ارتفاع معدلات البطالة وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين و زيادة التضخم[1] و ازدياد ظاهرة الهجرة منها إلى أوروبا، أو من ناحية زيادة حدة التعصُّب ضد الغرب و مصالحه الاستراتيجية في المنطقة، الأمر الذي دفع بدول الاتحاد الأوروبي إلى التدخل بشكل مباشر بغية مساعدة بلدان المنطقة العربية على تحقيق نموها الاقتصادي و استقرارها الاجتماعي. [2].

سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول ماهية الشراكة الأورومتوسطية باعتبارها إطار جديد ينظم العلاقات الأورو- متوسطية، أما في المطلب الثاني، فسنتطرق لدراسة الانتقادات الموجهة لمشروع برشلونة و السياسات البديلة لتفعيل الشراكة.

المطلب الأول : ماهية الشراكة الأورومتوسطية

تعتبر دول المتوسط مناطق جغرافية ذات أهمية كبيـ ة في سبيل تحقيق الأمن و الاستقرار لدول أوروبا، و في هذا الإطار تم اعتماد منطقة المتوسط منطقة عمل مشترك فأصبح من الضروري على الاتحاد الأوروبي الربط بينه و بين جنوب المتوسط، للحفاظ على المصالح الاستراتيجية، و خوفاً من تعريض هذه الدول إلى سيطرة قوة دولية أخرى عليها.[3] و تقوم فلسفة الشراكة الأورومتوسطية الجديدة على أساس تحفيز التنافس بين دول المتوسط و التشجيع على صياغة مشروعات إنمائية اجتماعية و أمنية يكون من شأنها تحقيق الاستقرار و الرفاهية و الأمن و السلام[4].كما طوَّرت الجماعة الأوروبية منذ إنشائها سياسة مستمرة و مطَّردة التقدم تجاه البلدان التي تحيط بالبحر المتوسط، من خلال عقد اتفاقيات

---

[1] اسماعيل معراف، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**. ديوان المطبوعات الجامعية. 2013، ص 254.

[2] علي الحاج، المرجع السابق، ص 188.

[3] محمد دحام كردي، المرجع السابق، ص 182.

[4] هاني خلاف – احمد نافع، **نحن و اوروبا شواغل الحاضر و آفاق المستقبل**، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، 1997، ص 44.

تفضيلية تقوم على قوائم من السلع و البضائع[1]، بمنح الامتيازات التجارية و دعم التعاون المالي. إلا أن هذه الاجراءات أثبتت عدم كفايتها لدفع النمو الاقتصادي في هذه البلدان التي تعاني مشاكل اقتصادية ساهمت في اتساع الفجوة بينها و بين دول الاتحاد الأوروبي. لذلك قامت الدول الأوروبية باستحداث سياسة أكثر جرأة تمكن دول المتوسط من مواجهة التحديات الدولية و الاقليمية التي تعترضها[2].

جاء مشروع الشراكة في ظل رغبة الطرف الأوروبي بلعب دور مهم وفعال، في إطار النظام الدولي الجديد، كما جاءت هذه العملية في سياق يتسم بتسارع وتيرة التطبيع، والانتقال بمسار الصراع إلى مسار التسوية وعملية السلام التي قادتها المجموعة الأوروبية، ومن ثمة كان لزاما على الطرف العربي مواكبة هذه الوتيرة للعملية، وتقديم رؤية صادقة عن الدعم العربي لجهود السلام الأوروبية، ورغبة الطرف العربي في ترقية تلك الجهود المشتركة إلى مصاف الشراكة الإستراتيجية، مادام أن الاتحاد الأوروبي كان جادا في أن يكون له تأثير ايجابي له دلالة على التكامل المناطقي في المتوسط [3].

إن مشروع الشراكة الأورومتوسطية ينطلق بالقوة إلى الأمام للسيطرة على المنطقة العربية اقتصاديا وثقافيا وربط أمنها بالأمن الأوروبي، و الفكرة المتوسطية مشروع يبلور رغبة الأوروبين في إعادة تأكيد التواجد الأوروبي على الساحة الدولية كمنافس قوي و فعال ضد أمريكا التي استأثرت بالزعامة الدولية لعديد السنوات[4]. و في هذا الإطار برزت تكتلات تضم إلى جانب الدول المتقدمة دولا نامية تهدف إلى بناء فضاءات اقتصادية مندمجة

---

[1] عبد المنعم سعيد، المرجع السابق، ص 209.

[2] علي الحاج، المرجع السابق، ص 200.

[3] السيد ياسين، **البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية**، مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، الاسكندرية، (مصر)، 2006، ص8.

[4] محمد العربي فلاح، **المتوسطية والشرق أوسطية وجهان لعملة واحدة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001ص ص 13، 14.

وتشترك كلها في كونها تضم جانبين أساسيين : الأول تجاري، و الثاني مالي. هكذا بدأت الدول العربية تعمل وفق منهج التكتل والشراكة لمواجهة القوى الاقتصادية الصاعدة[1].

الفرع الأول : مفهوم الشراكة و دوافع انعقاد مؤتمر برشلونة

إن اهتمام الطرف الأوروبي بالضفة الجنوبية قديم قدم التاريخ، وما الماضي الاستعماري للقوى التقليدية في المنطقة لخير دليل على ذلك، ومما زاد في اهتمامها بالمنطقة هي تلك التحولات الجديدة التي حدثت على الساحة الدولية، حتى يتسنى لها لعب دور فعال في إطار العلاقات الدولية الراهنة، والتي تقتضي ضرورة التكتل والتعاون الإقليمي والدولي لذلك كان من الضروري بما كان في هذه المرحلة، القيام بعمليات بناء الثقة بين ضفتي المتوسط، عن طريق تكثيف الحوار القائم على الاحترام المتبادل لخصوصيات كل طرف. و هنا نشير إلى أن مسؤولية النجاح في بناء سلام وأمن ورفاه مشترك، هي مسؤولية جماعية لكن الإتحاد الأوروبي يتحمل القسط الأكبر فيه بحكم موقعه كقوة اقتصادية دولية، وبحكم أنه المبادر للمشروع، وهذا لا ينفي إطلاقا إعفاء دول الجنوب من مسؤولياتها تجاه شعوبها[2].

أولا : مفهوم الشراكة الأورومتوسطية

إن المفهوم المطروح للشراكة هو مفهوم أوروبي، بمعنى أنه ليس مفهوما متوسطياً نتج بعد اتفاق مختلف الأطراف عليه، فالمشروع الأورومتوسطي و كما يدل عليه اسمه هو مشروع أوروبي في الأساس يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية و التجارية لأوروبا مع جيرانها المتوسطيين[3].

1/ تعريف الشراكة : هي عبارة عن اتفاقيات مكتوبة بين الاتحاد الأوروبي من ناحية و الدول المتوسطية كل على حدى من ناحية أخرى، بقصد تحقيق أهداف الشراكة

---

[1] سمينة عزيزة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، عدد 09، 2011، ص 151.

[2] نصير العرباوي، المرجع السابق، ص 323.

[3] مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 93.

الاقتصادية – المالية المنصوص عليها في كل من إعلان و برنامج عمل برشلونة بشكل خاص، وتحقيق أهداف ومبادئ عملية برشلونة بشكل عام[1].

يتماشى هذا التعريف مع نص المادة الأولى فقرة (أ) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969[2]. إن مصطلح الشراكة يتضمن معنيين، معنى عام و معنى خاص لا يختلفان فيما بينها من حيث الطبيعة بقدر ما تختلف من حيث الدرجة[3]. فالمعنى العام يتماشى فيه عقد الشراكة مع عقد الشركة حيث تصبح الشراكة بمثابة اتفاق يلتزم بمقتضاه شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام على المساهمة في استغلال فضاء مشترك بهدف التنمية المتبادلة أو لتحقيق منفعة مشتركة تجمع ما بين المجال السياسي والإقتصادي و الإجتماعي وحتى الثقافي[4] . أما المعنى الخاص فيجعل من الشراكة مجرد اتفاق على الإقامة التدريجية لمنطقة التبادل الحر بين أطراف العقد حسب جدول زمني متفق عليه بينهم. فالشراكة هي العلاقة المشتركة و القائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة و تحديد مدى قدرات و مساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة و المتوقعة [5].

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوماً دقيقاً، وفي هذا الإطار يقترح B. Ponson : " أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو

---

[1] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **اتفاقيات الشراكة الأورومغاربية و تأثيرها على التجارة الخارجية و البينية لدول اتحاد المغرب العربي**. مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، 2009. طرابلس (ليبيا)، ص 48.

[2] نص المادة الأولى فقرة (أ) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 ، والتي تشير إلى أن المعاهدة :" **تعني اتفاقًا دوليا يعقد بين دولتين أو أكثر كتابة و يخضع للقانون الدولي سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر و أيا كانت التسمية التي تطبق عليه**".

[3] عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007 ، ص 274 .

[4] نادية بلورغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 113.

[5] سلوى محمد مرسي، **المشاركة الأورو-عربية مالها وما عليها وسبل تفعيلها**، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر يومي : 8- 9 ماي 2004 ،ص 560.

منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها". فمفهومالشر اكة بهذا الشكل يشمل التحالفـالاستر اتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج و الاقتناء و الشراكة. فيعتبر B.Garrette Et P. Dussage : " أن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة، أما في التحالف والشر اكة تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف و المصالح و تقييم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة[1].

2/ خصائص الشراكة : إنالشر اكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية)، و تتطلب هذه العملية جملة من الخصائص منها:

– أنها اتفاقيات مكتوبة، و أن أطراف الشراكة هي الدول المتوسطية والدول الأوروبية ممثلة في الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر منظمة دولية إقليمية.

– لها خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة[2].

– إن الهدف الذي تسعى اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى تحقيقه يتمثل في تأسيس منطقة ازدهار مشتركة أو منطقة تجارة حرة في حوض البحر الأبيض المتوسط مع حلول عام 2012 [3].

– أنها اتفاقية تعاون طويلة أو متوسطة المدى، بين مؤسستين أو أكثر، مستقلة قانونا متنافسة أو غير متنافسة، والتي تنوي جلب أرباح مشتركة من خلال مشروع مشترك[4].

---

[1] فريد النجار، **التحالفاتالاستر اتيجية : من المنافسة إلى التعاون،خيار ات القرن الحادي والعشرين**.ايتر اك للنشر والتوزيع، مصر، 1999 ، ص 24.

[2] سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة، الواقع والآفاق**، مركزدر اسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، الطبعة الأولى، بيروت، 1988 ، ص 18.

[3] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، المرجع السابق، ص 49.

[4] BOUALEM Aliouat, **les stratégies de coopération industrielle**, Editions Economica, Paris, 1996, P14.

– تقديم منهجاً لتطوير العلاقات المتعددة الأطراف مع الدول المعنية مع تعزيز التعاون الاقليمي و بخاصة في إطار رئاسة الاتحاد الأوروبي لمجموعة العمل للتنمية الاقتصادية الاقليمية في إطار المفاوضات متعددة الأطراف[1].

3/ التوقيع على اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

يرجع الأساس القانوني لاتفاقية الشراكة وفقا لنص المادة 310 من اتفاقية امستردام[2]. حيث كان على الاتحاد الأوروبي انتظار بعض السنوات لتوقيع شراكة مع بلدان المتوسط و لقد تم التوقيع على بعضها بشكل سريع، لكن التصديق عليها تأخر لبعض الوقت، بينما هناك بعض الاتفاقيات التي تم التفاوض بشأنها بشق النفس (الجزائر 2001، سوريا عام 2004) [3]. باستثناء اتفاقيات الشراكة الموقعة مع كل من قبرص، مالطا و تركيا، التي كانت تهدف إلى إقامة اتحاد جمركي، فإن اتفاقيات الشراكة مع دول الجنوب كانت كلاسيكية مبنية على أساس المادة 310 للاتحاد الأوروبي. أما اتفاقيات الشراكة مع السلطة الفسطينية فكانت على أساس المو اد 133 و 177 الاتحاد الأوروبي[4].

أختيرت طريقتان مكاملتان لإنشاء الشراكة الأور و – المتوسطية :

أ/ **شراكة ثنائية :** تتم على الصعيد الثنائي، حيث تستفيد الاتفاقات الأوروبية– المتوسطية الموقعة أو الموجودة قيد التفاوض، بين الاتحاد الأوروبي من جهة، و الشركاء من جهة أخرى، من أغلبية المصادر المالية. و تعكس هذه الاتفاقات المميزات الخاصة للعلاقات بين

---

[1] محمد دحام كردي، المرجع السابق، ص 183.

[2] L'article 310 du Traité d'Amsterdam(ex-article 238 du Traité de Maastricht) dispose que « **la Communauté peut conclure avec un ou plusieurs Etats ou Organisations internationales des accords créant une association caractérisée par des droits et obligations réciproques, des actions en commun et des procédures particulières** ».

[3] بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط**، ، المرجع السابق، ص 69.

[4] Michel Lucas. **Le partenariat Euro-Méditérranéen : Le sens profond d'une dynamique**. KARTHALA Editions, Amazon France, 2005 p 46.

الاتحاد الأوروبي و كل من الشركاء المتوسطيين، بالإضافة إلى كونها تقوم على مجموعة من الأسس التي تميز العلاقات الأوروبية – المتوسطية الجديدة[1].

ب/ شراكة إقليمية : تتم على الصعيد الإقليمي، حيث يشكل الحوار أحد الأوجه الأكثر تجديداً في هذه الشراكة. فقد اتفقت الدول السبع و العشرون على برنامج عمل يحدد النشاط و الأولويات الواجب تحقيقها عن طريق حوار إقليمي، دائم و شامل، يتعلق في الوقت نفسه بالمجال السياسي و الاقتصادي و الثقافي. فبالإضافة إلى الحوار السياسي الثنائي، تضيف الشراكة المنبثقة من مؤتمر برشلونة بعداً متعدد الأطراف، و ذلك عبر تهيئة المجال لإيجاد حوار سياسي شامل يجعل من منطقة المتوسط محوراً للحوار لأول مرة. و ارتكزت الشراكة على المستوى الإقليمي، على مقاربة فعلية بهدف خلق جو من التعاون الدائم عبر وضع نظام للوقاية من المنازعات الاقليمية، و تنمية عادات الحوار و العمل المشترك، حيث يشكل عاملاً أساسياً في تحسين المناخ اللازم لتسوية المنازعات والضراعات الدائرة في المنطقة العربية[2].

---

[1] Bensidoun, Isabelle, Chevalier, Agnès, op.cit, p 43 : « **la CEE rénove alors ses principaux instruments de coopération,notamment par le système de préférence généralisée pour favoriser les pays en voie de développement sur les marchés communautaires. Les accords avec les pays ACP sont multilatéraux, alors que les accords en Méditerranée sont bilatéraux** ».

[2] علي الحاج، المرجع السابق، ص 204.

جدول رقم 06 : اتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية

البلدان المتوسطية	التوقيع	الاتفاق التجاري	دخول حيز التنفيذ
الجزائر	2002/04/22		2005/12/01
السلطة الفلسطينية	1997/02/24		1997/07/01
مصر	2001/06/25	2004/01/01	2004/06/01
إسرائيل	1995/11/20	1996/01/01	2000/06/01
الأردن	1997/11/24		2002/05/01
لبنان	2002/06/17	2003/02/01	2003/03/01
المغرب	1996/02/26		2000/03/01
سورية	أكتوبر 2004		
تونس	1995/07/17		1998/03/01
ليبيا	بصفة مراقب		

المصدر :

Information Notes on the Euro- Mediterranean Partnership, European Commission, External .Relations, Publication Unit, Brussels, May, 2001, P 8.

ثانيا: دوافع إنعقاد مؤتمر برشلونة

تطمح الدول العربية من وراء إبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي، إلى فتح أسواق هذا الأخير لصادراتها مقابل فتح أسواقها لدول الإتحاد، وبالإضافة إلى المصلحة السياسية، هناك مصلحة اقتصادية لدى الجانب الأوروبي في توسيع سبل التعاون مع الدول العربية، خاصة وأن أوروبا أقرب إلينا جغرافياً، وتربطنا بها علاقات تتميز بعمق الاعتماد المتبادل وقوته في كل الميادين، و لما كانت المصالح الأوروبية لا تنحصر في علاقاتها مع

الدول العربية المطلة على المتوسط، بل و تمتد إلى كل من المغرب والمشرق وحتى الخليج طرحت مشروع الشراكة المتوسطية[1].

قدم الإتحاد الأوروبي إلى دول المتوسط عرض بعقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية تقوم على أساس السياسة الأوروبية الجديدة تجاه منطقة المتوسط[2]، والتي تجسدت في ما صدر عن القمة الأوروبية في مدينة "**إيسن**" الألمانية في ديسمبر 1994 من قرارات دعت لقيام شراكة أوروبية متوسطية تم في إطارها عقد مؤتمر موازي في برشلونة نهاية نوفمبر سنة 1995، حيث ضم دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر وإثني عشرة دولة متوسطية، لبحث العلاقات الأوروبية المتوسطية بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية، و جعلها إلى جانب المنطقة الآسيوية والمنطقة الأمريكية إحدى الدعامات الثلاث للنظام الاقتصادي الدولي، كما تهدف تلك السياسة إلى تدعيم الأمن والاستقرار في إقليم البحر الأبيض المتوسط عن طريق دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإسراع بتحديث الهياكل الاقتصادية في دول جنوب المتوسط[3].

انطلاقا من هنا، جاءت ندوة برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية التي انعقدت في 27- 28 نوفمبر 1995، كنقطة انطلاق مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية من أجل تحقيق الحوار والتعاون السياسي و الأمني من جهة، و إنشاء منطقة للتبادل الحر في حدود سنة 2010 و دعم الحوار الثقافي و الاجتماعي بين الضفتين من جهة أخرى، كما نص عليه البيان الختامي الذي تبناه المشاركون في هذه الندوة[4].

---

[1] تواتي بن علي فاطمة، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**، مجلة الباحث – عدد06 ، 2008، ص 196.

[2] Paul BALTA, « **MEDITERRANEE**, **Défis et enjeux** », Les cahiers de Confluences, L'Harmattan, 2000. p.168-169.

[3] علاوي محمد لحسن، **اتفاقيات الشراكة الأورو ـ عربية : شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة واردات**. مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، غرداية، 2012، العدد 16، ص 141.

[4] جمال عمورة ، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص 166.

كما شكل مشروع الشراكة الأورومتوسطية الذي تجسد في انعقاد مؤتمر برشلونة إطاراً جديداً للعلاقات الأوروبية العربية كونه ارتكز على مبدأ المشاركة الاقتصادية و ليس على مبدأ التبعية الذي كان سائداً في العلاقات الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي و بلدان المنطقة العربية[1]. و يتألف مشروع الشراكة الأورومتوسطية من سبعة و عشرون (27) وزير خارجية دولة، منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، و اثني عشر (12) دولة كشركاء متوسطيين . و قد صادق المشاركون في المؤتمر على بيان عرف بـ بيان برشلونة، و قد كان بياناً متفائلاً، ضم ثلاث مجالات : الأول: سياسي، و الثاني اقتصادي، أما الثالث اجتماعي، ثقافي و إنساني . و كانت هذه المرحلة الأولى للدخول في الفضاء الأورومتوسطي، فنشأت هذه الشراكة سنة 1995 للتماشي مع المعطيات الجيوسياسية الجديدة و التي أعطت دوراً أساسياً للبحر الأبيض المتوسط [2].

إن الفكرة المتوسطية ليست وليدة مؤتمر برشلونة، فالبحر الأبيض المتوسط عمود فقري في منظومة مجتمعات يرتبط بعضها ببعض، إلا أنه توجد عدة دوافع أدت إلى تنظيم مؤتمر برشلونة، فهناك عوامل جغرافية و تاريخية و ديمغرافية و ثقافية أسهمت في التفاعل بين شعوب المنطقة[3]، و يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل المحفزة إلى الدعوة لانعقاد هذا المؤتمر، خاصة و أن هذه المنطقة هي الفضاء الاستراتيجي الوحيد لدول الاتحاد الأوروبي نظراً لما يحدث من تغيرات على الخارطة الجيوسياسية و الاقتصادية في العالم و من هذا المنطلق يصبح من الضروري التعرض لأهم الدوافع التي كانت وراء إقامة مؤتمر برشلونة :

---

[1] عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، المرجع السابق، ص 124.

[2] جون كلود توري، **سياسة الاتحاد الأوروبي : حصيلة و آفاق**، منتدى السياسة العامة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 3، عدد 01، جوان 2012، ص 9.

[3] Rosa Balfour. **Rethinking the Euro-Mediterranean political and dialogue**. Occasional papers, N° 52. May 2004, p 21.

– التنافس الجيوبوليتيكي بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، أي سباق السيطرة على مناطق النفوذ[1]، و بروز ظواهر جديدة كالعولمة و الاقليمية الجديدة اللتين أصبحتا من الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي، كما أصبح تكوين المجتمعات الاقليمية الاقتصادية نقاطاً رئيسية تشكل الخريطة الجديدة للنظام العالمي الجديد[2].

– إدراك الدول الأوروبية بأن مشاكلها لا يمكن أن تحل داخل أوروبا فقط، بل تحتاج إلى الفضاء المتوسطي لحل جزء من مشاكل بلدانها، كالهجرة التي تتطلب تعاونا متوسطياً من خلال توفير الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم، بدفع التنمية فيها مما يساعد على وضع حد للهجرة غير الشرعية، كما لا يمكن حل مشكل تلوث البيئة إلا بسياسة متوسطية[3].

– الاستياء العربي من الانحياز الأمريكي الواضح إلى الدور الاسرائيلي الاقتصادي و السياسي المهيمن في مشروع « الشرق الأوسط الجديد » الذي طرح بقوة في حينه و الذي ترافق مع الدعوات الأمريكية إلى القمم الاقتصادية التي عقدت في الدار البيضاء و عمّان، إضافة إلى خشية أوروبا على نفسها من المزيد من التهميش أو الاستبعاد الذي فرضته عليها الولايات المتحدة في إدارتها لعملية السلام بعد حرب الخليج الثانية و نهاية الحرب الباردة[4].

– خشية دول الاتحاد الأوروبي من تطور أحداث الجزائر التي حصلت منتصف التسعينات من القرن العشرين، من تنامي التيار الاسلامي المتطرف الذي ينتهج سياسة معادية لأوروبا و الثقافة الغربية[5].

---

[1] نصير عرباوي، المرجع السابق، ص 294.

[2] Pierre willa. **La Méditérrannée comme espace invente**. Politorbis. Revue de politique étrangère. N° 38.2/2005.

[3] إكرام مياسي، المرجع السابق، ص 204.

[4] علي الحاج، المرجع السابق، ص 202.

[5] محمد دحام كردي، المرجع السابق، ص 181.

تعد هذه الشراكة و كما حددها إعلان برشلونة إطاراً شاملاً متعدد الأطراف حيث لا تعتبر اتفاقاً تجارياً عابراً و توافقاً سياسياً محدداً، بل هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، كما تمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الاتحاد الأوروبي و كل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة[1] .

الفرع الثاني : أبعاد الشراكة الأورومتوسطية

تم الاتفاق في مؤتمر برشلونة على تحديد إطار الشراكة الأورو– متوسطية، حيث دعا الاعلان النهائي إلى إقامة شراكة قائمة على تعزيز الديمقراطية و احترام حقوق الانسان التي تمثل عنصراً أساسيا من عناصر العلاقات ما بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية الأخرى، و ارتباطها بالتعاون و التكامل الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي[2]، و قد تبلورت هذه القضايا في أبعاد متداخلة و هي كالتالي :

أولا : البعد السياسي و الأمني

لقد أعطت وثيقة برشلونة أولوية أمنية للتعاون السياسي، تتضمن تبادل المعلومات الأمنية، و التعاون لمكافحة الارهاب، و وضع إجراءات ثقة للأمن المشترك، و تشترط الوثيقة على موقعيها الالتزام بالتعددية السياسية، و احترام حقوق الانسان و الحريات الأساسية، و تنمية دولة القانون و الديمقراطية في أنظمتها السياسية، و هذا لتحقيق هدفين أساسين[3] :

---

[1] يوسف مسعداوي و عمار بزعرور" **الشراكة الأورومتوسطية**" ، الملتقى الوطني الأول حول "**المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد**"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22–23 أفريل 2003، ص 10.

[2] Ziad LATTOUF. **La mise en oeuvre de l'accord d'association Algerie–Union Européenne. Dans les perspectives du respect des droits de l'homme**. Thèse de doctorat en droit international. Université Jean Moulin, Lyon (France), 2011, p 64.

[3] مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 97.

- **إنشاء فضاء مشترك للسلم و الأمن :** من أجل تقليص الفجوة بين الاتحاد الأوروبي و بلدان جنوب المتوسط، اقترح الاتحاد ابتداءاً من سنة 1995، و بالموازاة مع إعلان برشلونة، توسيع استراتيجية الشراكة مع بلدان الجنوب، مستوحاة من مؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا CSCE ، حيث اقترح الأعضاء إقامة فضاء مشترك للاستقرار و الرفاهية [1]. إن التهديدات الجديدة و لكونها عابرة للحدود، وكذالك لكونها مدعّمة بالانعكاسات المترتبة عن عولمة التبادل الحر في جميع المجالات، تجعل من النزعات "فوق القومية" و الشبكات العابرة للحدود أكثر ميوعة ونفاذا. واعتبارا أن دول الجنوب عاجزة عن احتواء المخاطر سيما التهديدات ذات البعد الجهوي الشامل،فإن الخبراء والسياسيين في الإتحاد الأوروبي يلحّون على ضرورة بناء وتبني مقاربات أمنية شاملة على المستوى الجهوي لاحتواء التهديدات الجديدة. وهذا ما تضمنته وثائق مؤتمر برشلونة، خاصة وأن المسؤولين الأوروبيين يؤكدون في جل تصريحاتهم « **إما أن نصدر الاستقرار أو نستورد عدم الاستقرار**» [2].

- **ترقيـة الأمـن الاقليمـي :** تم وضع مجموعة من الإجراءات في ميدان ترقية الأمن الاقليمي مكملة للآليات التي جاء بها إعلان برشلونة، و الهدف هو منع انتشار الأسلحة النووية و الكيماوية و البيولوجية، في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، لبناء نظام أمني إقليمي يقوم على مفهوم الأمن الشامل[3].

إن الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية تضع المسألة الأمنية في سلم أولوياتها، بما يعني ذلك محاربة الحركات الإسلامية الأصولية، وما تسميه بالإرهاب، أي إدانة عمليات المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان، وفلسطين المحتلة، وتعتبر الانفجار الديموغرافي والهيكل السكاني، والهجرة فيما يتعلق بالعلاقات مع المغرب العربي أهم مصادر الخوف الأوروبي.

---

[1] Jean Robert Henry. **Métamorphose du mythe méditérranéen**. Editions Karthala. IREMAM, 2000, Paris, 2000, p 41.

[2] Fhilippe Marchesin, « **Les nouvelles menaces, Les relations Nord-Sud des années 1980 a nos jours** », Karthala Editions, Paris, 2001, p. 34.

[3] مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 98.

ومن هذا المنطلق، فإن أوروبا تضع الشراكة السياسية والأمنية قبل الشراكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن الشراكة الأمنية تتدرج في سياق تحقيق " **مفهوم الأمن الغربي الشامل** " الذي تتصدره الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الشراكة الأمنية الغربية سابقة على الشراكة المتوسطية ومتقدمة عليها، بكل ما يعنيه ذلك من اختراق لنظام الأمن القومي العربي، ومن إلغاء له[1].

ثانيا : البعد الاقتصادي و المالي

لعل هذا المحور هو أساس الشراكة الأورومتوسطية، ذلك أن الطرف الأوروبي أراد من خلال هذه الصيغة التأكيد على أن الأهداف بعيدة المدى للمشاركة الاقتصادية و المالية تتمثل في الاسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تحسين الظروف المعيشية للسكان و زيادة مناصب العمل و اتباع أنجع السبل التي تمكن من التقليل من فجوة الرخاء بالإضافة إلى دعم الحوار الاقتصادي المنظم، تبادل المعلومات و الخبرات و التكوين و المساعدة التقنية و الادارية و القانونية[2].

أرادت اللجنة الأوروبية منح للاقتصاد دور سياسي، من خلال إقامة علاقة ما بين التطور الاقتصادي و عصرنة السياسة، و عليه فإن تحرير الاقتصاد يتطلب الحرية السياسية و الديمقراطية. أما بالنسبة للدول المتوسطية، فالاقتصاد سيصبح أداة لتحقيق السلام من

---

[1] محمد صالح المسفر، **العلاقات العربية – الأوروبية حاضرها ومستقبلها**. مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، باريس، الطبعة الأولى، 1997، ص 141.

[2] شعيب أتشي، **واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو ـ جزائرية**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 122.

خلال تقوية التبادل التجاري فيما بين الشركاء و الابتعاد عن مختلف أشكال النزاعات ما بين الحكومات[1].

تضمن إعلان برشلونة في مجال الاقتصاد و التجارة جعل منطقة حوض المتوسط منطقة للازدهار المشترك بحلول عام 2010 و لا يمكن تحقيق ذلك، إلا من خلال اقامة تدريجيةلمنطقة تجار ية حرة تدعّم الاقتصاد الحرو تطو ّره، و تصحيح البنى الاقتصادية و الاجتماعية و تنظيمها و تحديثها مع إعطاء الأولوية لدعم التنمية، و إزالة الحواجز التي تعترض الاستثمارات[2]، و كذا تشجيع القطاع الخاص، و تشجيع التنمية المستدامة التي تنمي القدرات البشرية و تحمي البيئة و الموارد الطبيعية، و توفر مناخاً للاستثمارات و تنمي إمكانات البحث العلمي و نقل التكنولوجيا، و استمرار حل مشكلة المديونية[3].

لن تتحقق هذه الخطوات إلا من خلال إنشاء منطقة أوروبية متوسطية تسمح بحرية التجارة و المشاركة في العديد من المجالات، في ظل مبادئ اقتصاد السوق و التكامل الاقتصادي من جهة، و من جهة ثانية فإن نص الوثيقة المتوسطية أشار بصفة دقيقة إلى جملة الشروط الواجب توفرها لكي تصل الشراكة المطلوبة إلى هدفها النهائي، و يتعلق الأمر بأن تبدأ دول المتوسط في التفاوض على اتفاقيات تحرير تجارتها البينية و هذا بالتوازي مع بدء مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي[4].

يهدف المشروع المتوسطي إلى تحقيق الأبعاد الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي التي تسعى لإعادة ترتيب المصالح الأوروبية و تطلعات سياستها الاقليمية و الدولية، و إيجاد

---

[1] Dorothée Shmid. **Optimiser le processus de Barcelone**. Occasional papers, n° 36, juillet 2002, p 11.

[2] محمد الأطرش، **حول التوحد الاقتصادي العربي و الشراكة الأوروبية المتوسطية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 272، بيروت، أكتوبر 2001، ص 88.

[3] حسن نافعة، المرجع السابق، ص ص 495، 496.

[4] Tayeb Chenntouf, **Le Maghreb au présent**, Office des Publications Universitaires, Alger, 2003, P 43.

أسواق لصادراتها من السلع و الخدمات عن طريق إقامة منطقة تجارة حرة، مما يعطيها ميزة تفضيلية في أسواق المنطقة العربية التي تتميز بمحدودية مبادلاتها التجارية البينية، و التي تشكل نسبة مبادلاتها التجارية الداخلية حوالي 6 إلى 7 بالمئة من مجمل مبادلاتها التجارية في حين تمثل المبادلات التجارية بين دول الاتحاد الأوروبي أكثر من 50 بالمئة من مجمل مبادلاته التجارية[1].

ثالثا : البعد الاجتماعي و الثقافي والإنساني

هذا الجانب هو الآخر له بعد سياسي[2]، ينصب على تنقل الأفراد بين الدول وتعزيز الأواصر بين مكونات المجتمع المدني، و النهوض بالتعاون اللامركزي، و كذا التدبير المحكم لمسألة الهجرة، كما تتمتع الشراكة بإطار مؤسسات يشتغل عبر آلتين إحداهما متعددة الأطراف اجتماعات دورية لوزراء الخارجية، ولجنة أور ومتوسطية و اجتماعات موضوعاتية تضم الوزراء المعنيين[3] ، و تهدف هذه الشراكة إلى تطوير مجتمعات حرة و مزدهرة عن طريق التشجيع على التقارب بين الشعوب و تسهيل التفاهم بين الثقافات و تأكيد الحوار بين الحضارات و الأديان والاعتراف بأهمية الجانب الاجتماعي في بناء شراكة متكاملة في حوض المتوسط، بالتأكيد على أن الحوار و الاحترام المتبادل بين الثقافات و الأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب، مع التشديد على الطبيعة الجوهرية لتنمية الموارد البشرية، سواء فيما يخص التعليم و تأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة، بهذا الصدد قامت المفوضية الأوروبية باتخاذ قرار بمد برامج **(TEMPUS)**، البرامج لما وراء أوروبي للتعاون في ميدان التعليم العالي للتعاون الجامعي إلى 8 من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (الجزائر لبنان، مصر، الأردن، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا

---

[1] بشارة خضر، **البحر الأبيض المتوسط بين المحاولات المنفردة و المشاريع المندمجة**، مجلة الدراسات الدولية، العدد 39، فبراير 1991، ص 49.

[2] Dorothée Shmid. Op.cite, p 11.

[3] سمير أمين وآخرون ،**العلاقات العربية الأوروبية**، مركز البحوث العربية والإفريقية، بدون مكان النشر، 2002, ص ص 18-30.

تونس)، إضافة إلى إسرائيل حيث تهدف هذه البرامج الجامعية إلى تفعيل التعاون التعليمي بين دول الاتحاد الأوروبي و بلدان جنوب حوض البحر المتوسط[1].

الفرع الثالث : آليات تحقيق الشراكة الأورومتوسطية

أصبح المشروع المتوسطي الشغل الشاغل لصناع القرار في الاتحاد الأوروبي لما تمثله المنطقة مرتكزاً لسياسة الاتحاد و مصالحه الاقليمية في مجال السياسة و الاقتصاد و ما له من انعكاسات على استقراره، و أن هذا المشروع بكل ما يحمله من فرص و تحديات أمام الاتحاد الأوروبي فهو يحتاج إلى تفعيل لذلك المشروع لما لذلك من إنعكاس على تأثيره السياسي الدولي[2]، و لكي يتجسد هذا المشروع على أرض الواقع، ومن أجل أن يدعم الاتحاد الأوروبي استراتيجيته، اعتمد على أداتين : المساعدات المالية و منطقة التجارة الحرة **ZLE** .

أولا : المساعدات المالية

1/ برنامج ميدا MEDA

تكمن أهمية التعاون المالي في أنه هو المسؤول عن نجاح أو فشل اتفاقيات المشاركة حيث كل ما حدد من تعاون اقتصادي و حتى سياسي و اجتماعي لا يمكن أن يعرف نجاحاً أو تحقيقاً لأهدافه، ما لم يرفق بمعونات، على شكل هبات مالية تقدمها دول الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية في إطار اتفاقيات الشراكة، لذا فقد تم وضع أداة مالية متمثلة في برنامج **ميداMEDA** [3] للتعاون المالي، الذي تم تبنيه في اجتماع مجلس وزراء الاتحاد

---

[1] علي الحاج، المرجع السابق، ص 210.

[2] محمد السيد سليم، **المشاركة الأوروبية المتوسطية، رؤية عربية لميثاق السلام و الاستقرار**، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة)، العدد 87، سنة 2000، ص 26.

[3] **MEDA I** : Reglement du Conseil : 1488/96 du 26 juillet, publié au JOCE. L 189 du 30 juillet 1996, p1. **MEDA II** :Reglement du conseil : 2698/2000 du 27 novembre 2000. Publié JOCE. L 311 du 12 décembre 2000, p 1.

الأوروبي في صيف 1996، يتمثل هدفه الأساسي في مساعدة الدول المتوسطية على إجراء إصلاحات اقتصادية لديها و تمويل المشاريع الوطنية و الإقليمية و كذا التخفيف من الآثار الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي لهذه البلدان في إطار انضمامها إلى منطقة التبادل الحر[1].

يعتبر برنامج ميدا (**MEDA**) مقابلاً لبرنامج (**PHARE**) الذي وضع لصالح بلدان وسط و شرق أوروبا. و برنامج "**ميدا**" يشكل الإدارة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية، و يهدف إلى تقديم المساندة المالية و التقنية لإصلاح الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية للدول الأعضاء في الشراكة المتوسطية، و المساعدة على إيجاد فرص عمل، و تحسين الخدمات الاجتماعية و تقليص الفوارق بين سكان المدن و المناطق الريفية، و حماية البيئة في البلدان العربية المتوسطية[2]. و قد قام الاتحاد الأوروبي بتمويل عدد من المشاريع في البلدان العربية المشاركة في الشراكة الأورومتوسطية عبر برنامج "ميدا"، مثل : برامج ميدا لتعزيز الديمقراطية[3]، برامج التعديل البنيوية و تطوير التنمية الريفية في المغرب (بقيمة 9 ملايين يورو)، برنامج دعم إصلاح التربية في تونس (بقيمة 40 مليون يورو)، تطوير البنية الاقتصادية في الأردن، إصلاح المؤسسات العامة و تطوير القطاع الخاص و إصلاح القطاع المالي (البنك المركزي) في مصر، إعادة تأهيل الإدارة العامة في لبنان[4].

---

[1] إكرام مياسي، المرجع السابق، ص 208.

[2] علي الحاج، المرجع السابق، ص 222.

[3] Aomar Baghzouz. « **La clause démocratique et les droits de l'homme dans les accords d'association euro-méditérranéens : Coopération ou ingérence ?** ». in, revue Idara, n° 26, 2004, p 60.

[4] Euro-Mediterranean Partnership, European Union, Newsletter of the Delegation of the European Union Commission in Lebanon, pp. 10-11, and « The Annual Report of the MEDA Program ». http://www.euromed.net

لإنجاح هذا البرنامج، خصصت له دول الاتحاد الأوروبي مبلغ 3435 مليون يورو على شكل التزامات مالية تمتد على خمس سنوات (1995-1999) ، و بلغت نسبة المدفوعات التي قدمتها عبره للفترة نفسها 26 بالمئة من قيمة التزاماتها، أي ما يوازي 890 مليون يورو. كما بلغت قيمة المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي إلى المنطقة العربية(الجزائر، مصر الأردن، المغرب، سوريا، تونس، السلطة الفلسطينية)، عبر برنامج **ميدا1** منذ بداية تطبيقه في سبتمبر 1996 حتى عام 1999، حوالي 645 مليون يورو وظفت في مشاريع دعم الإصلاح الهيكلي، و التحول الاقتصادي و تطوير القطاع الخاص، و مشاريع التنمية التقليدية و المشاريع الإقليمية.

في عام 2000 استمرت دول الاتحاد الأوروبي في تفعيل سياستها الاقتصادية في بلدان المنطقة، من خلال زيادة قيمة المساعدات المالية المخصصة لها، حيث قامت بتخصيص مبلغ 5350 مليون يورو (4.7 مليار دولار)، عبر برنامج **ميدا2** للفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2006، و ذلك بهدف مساعدة الدول الأكثر فقراً في جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط على تحديث اقتصادياتها، و زيادة مستوى التعاون الاقليمي فيما بينها. إن المشكل الذي عان منه برنامج ميدا هو طول فترة صرف المبالغ المالية بحيث 26% من المبالغ المتعهد عليها في الفترة من 1995-1999، ثم دفعها حتى نهاية 1999، بحجة قاعدة التقييم و التسيير العقلاني للأموال[1].

2/ البنك الأوروبي للاستثمار BEI

بنك الإستثمار الأوروبي BEI مؤسسة مالية تابعة للإتحاد الأوروبي حيث يرتكز البنك على الموازنة المالية للإتحاد الأوروبي في تجميع رأسماله، كما يتمتع بالإستقلالية المالية داخل إطار نظام الشراكة، وتتمثل مهمة بنك الإستثمار الأوروبي في تحقيق الأهداف المالية

[1] Franck Petiteville. « **La coopération économique de l'union Européenne entre globalisation et politisation** ». Revue française de science politique. 2001/3- Vol 51.

للإتحاد الأوروبي والمتمثلة في منح قروض طويلة الأجل للمشاريع الأوروبية داخل منطقة الشراكة و خصوصا الجهة الجنوبية لحوض المتوسط. حيث أصبح البنك شريك البلدان المتوسطية منذ عام 1974، و أصبح أحد المؤسسات التي يعتمد عليها مشروع برشلونة لتحقيق الأهداف المسطرة، بحيث خصص ما قيمته 15 مليار أورو لتحقيق هذه الأهداف[1].

يقدم بنك الإستثمار مجموعة من المنتجات المالية الموزعة حسب استحقاقها وحجمها إلى فئات مختلفة، وأهم الطرق المسخدمة من طرف البنك لتمويل مختلف المشاريع في المنطقة عبارة عن قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للمشاريع التي لا تتعدى مبلغ 25 مليون أورو، و تدعيم رأس المال ومواجهة المخاطر، مع توفير آليات التمويل الهيكلي[2].

إن التعاون و المساعدة لفائدة بلدان المتوسط امتدت مع مرور الوقت، الأمر الذي دفع بالمجلس الأوروبي لإيجاد آلية جديدة لتقوية هذا التعاون في المجال المالي من خلال التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار و الشراكة (**FEMIP**) لتسهيل عمليات التمويل التي يقوم بها البنك لدى الشركاء المتوسطيين، وتعطي هذه الهيئة التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي أولوية خاصة لتنمية الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، والمشاريع التي تساهم في خلق مناخ ملائم للإستثمار الخاص، حيث تم إقرار التسهيلات في إطار البنك الأوروبي للاستثمار، لبرنامج "**يورميد 1 Euromed**" للفترة من (1997-2000) بحجم قروض بلغت 2.310 مليار

---

[1] Jean-Jacques Soulacroup. **L'intervention de la BEI dans la région du Magreb : La FEMIP – Facilité Euro-Méditérranéenne d'investissement et de partenariat**. Seminaire sur la stratégie de ville – Banque Mondiale/ Ville de la Méditérranée, Marrakeche, 9 décembre 2004, pp 3- 5. http://www.eib.org. Consulté le : 17/04/2015.

[2] بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، **المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الإقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورومتوسطية**، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام8/ 9 ماي 2004 ،ص628 .

يورو. أما في إطار برنامج "**يوروميد 2**" للفترة من (2000-2007) فبلغ حجم التمويل بـ 6.425 مليار يورو[1].

أعطى مؤتمر نابولي (10-11 نوفمبر 2003) دفعة جديدة لتلك التسهيلات، و منذ ذلك التاريخ، بدأت تلك الصيغة تطبق في العديد من القطاعات، من البنية التحتية إلى المساعدة الفنية، و باتت لها مكاتب في كل من القاهرة و تونس و الرباط. و قد استهدف تمويل البنك الأوروبي للاستثمارات بصفة خاصة قطاعي الطاقة و الاتصالات في حوض المتوسط في حوض المتوسط (بـ 32 بالمئة، و 26.4 بالمئة على التوالي) عام 2002. لكن للأسف، فإن قطاع إدارة الموارد المائية، رغم كونه يعاني مشكلة حادة، لم يستفد سوى بـ 3 بالمئة من الاستثمارات، كما نرى أن الصناعات و مشاريع التحديث الاقتصادي المهمة تمكنت بالكاد من أن تجذب 17.3 بالمئة من مجمل التمويل. و السؤال الذي سوف يطرح في المستقبل يتعلق بإمكانية تشكيل فرع للبنك الأوروبي للاستثمار تحت مسمى البنك الأورو- متوسطي للتنمية [2].

ثانيا/ مناطق للتبادل الحر :

يقصد بمنطقة التجارة الحرة تحرير الأسواق وما تعنيه من إلغاء للتعريفات الجمركية وتعني الخصخصة كذلك. و تتمثل في تخصيص جزء من الاقليم يتموقع بجانب الحدود البرية أو البحرية[3]. لقد أقرت اتفاقية برشلونة سنة 1995 وضع آلية لأقامة منطقة للتبادل الحر تضم دول الشريك الأوروبي من جهة و الدول المتوسطية من جهة أخرى، و حددت سنة 2010 كتاريخ لإقامة مده المنطقة و ذلك على أساس الالتزامات المقررة من قبل

---

[1] Juan Alario, Patricia Castellarnau, **Les prêts globaux sur ressources propres de la BEI au titre de ses mandats méditerranéens**, Rapport d'évaluation, **Évaluation des opérations**, Banque Européenne d'Investissement, Decembre 2004, P 01. EValuation@eib.org . Consulté le : 28/03/2015.

[2] بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، ص 72.

[3] Brahim guendouzi. **Relations Economiques Internationales**. EDITIONS EL MAARIFA. Alger, 1998, p 37.

المنظمة العاملية للتجارة[1]، حيث يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل الدول المتوسطية على حدة، و هذا خلال فترة زمنية أقصاها 12 سنة ابتداءاً من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة و سيشمل التحرير إزالة الحواجز الجمركية تدريجياً لتجارة المنتجات المصنعة و فقا لجداول زمنية معينة يتم التفاوض عليها بينما المنتجات الزراعية يتم تحريرها تدريجياً و تخضع للمعاملة التفضيلية[2].

على صعيد آخر، فإن إنشاء منطقة للتبادل الحر من شأنه أن يساعد على تطوير التجارة بين الدول المتوسطية الجنوبية و التي تمثل نسبة ضئيلة من تجارتها الخارجية أي أن التجارة البينية للدول المتوسطية الجنوبية ضعيفة جداً و إقامة منطقة للتبادل الحر يساهم في ترقيتها في إطار تعاون شامل[3]، من خلال رفع كافة القيود على حر كة المنتوجات الصناعية بما فيها من حقوق جمركية و رسوم مماثلة لها على الفور بالنسبة لمجموعة محددة من السلع الصناعية، وبشكل تدريجي بواقع 10 إلى % 20 من التخفيض السنوي خلال فترة 7 إلى 12 سنة بالنسبة لأصناف أخرى من المنتوجات الصناعية. أما بالنسبة لمنتجات الزراعة والصيد البحري والمنتجات التحولية الزراعية فيتم وضع معايير محددة لتحرير ها تلتزم بها جميع الأطراف وتضمن تحقيق مصالحها من خلالها، بحيث يكون التحرير تدر يجيا ولا يسري إلا بعد حوالي خمس سنوات من سر يان الاتفاقيات مع الأطراف الموقعة عليها[4].

---

[1] هاني حبيب، **الشراكة الأورومتوسطية : مالها و ما عليها، وجهة نظر عربية**، باريس، المنشورات الجامعية و العلمية، Publisud، 2001، ص 39.

[2] ناصر بوعزيز، لزعر علي ,**انعكاسات منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على المؤسسات الاقتصادية المغاربية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 19 ، جوان 2010 ، ص 29.

[3] Nashida M'HAMSADJI- BOUZIDI, Op cit, p 97.

[4] صالح صالحي، **التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 02، 2003.

الملاحظ أن وثيقة برشلونة تفرد اهتماماً كبيراً لإنشاء منطقة للتبادل الحر[1]، إلا أن إنشاء مثل هذه المنطقة يتطلب من الدول المتوسطية القيام باعتماد إجراءات ضرورية في مجال شهادة المنشأ، و شهادة الأصل و حماية الملكية، و تطوير و تكييف الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية، عبر إعطاء الأولوية لتحديث القطاع الخاص و إطاره القانوني و التنظيمي، إضافة إلى تطوير السياسة المعتمدة على اقتصاد السوق، و اندماج اقتصاديات هذه الدول، مع الرفع من المساعدات و ترقية الاستثمار، و فيما يتصل بالجانب الاستثماري تطالب الوثيقة بتوفير المناخ و التشريع الإيجابي للاستثمارات، يسمح بنقل التكنولوجيا و رفع إنتاج الصادرات، و كذلك إرساء برنامج لدعم فني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[2].

إن الشراكة تعكس حجم الإسهام الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد الأوروبي لبناء علاقات مستقرة ومتكافئة في المنطقة. كما أن النجاح في إقامة منطقة التبادل الحر في حد ذاته يعد انجازا للشراكة، ويبقى الدور على دول الضفة الجنوبية لاقتحام الأسواق الأوروبية و تعزيز التكامل الاورو متوسطي، كما أن الإصلاحات الديمقراطية في الضفة الجنوبية فتحت المجال واسعا أمام إمكانية إعادة صياغة العلاقات الاورومتوسطية على نحو أكثر واقعية من مجرد أهداف نظرية[3].

المطلب الثاني : الانتقادات الموجهة لمشروع برشلونة و السياسات البديلة لتفعيل الشراكة

لقد عكس مؤتمر برشلونة النقلة النوعية في نمط العلاقات الأوروبية السابقة مع الدول المتوسطية، لاسيما الانتقال من سياسة التعاون (Coopération) إلى سياسة الشراكة

---

[1] Petiteville Franck. **La coopération économique de l'Union européenne entre globalisation et politisation**, Revue française de science politique,2001/3 Vol. 51, p 439.

[2] مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 98.

[3] جوردي باديا وشابيير اراغال، **استطلاع رأي الشراكة الاورومتوسطية لعام 2010 : تقييم الشراكة الاورومتوسطية–الاتحاد من اجل المتوسط وآفاق 2012**، دار فضاءات النشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 152.

(Association)، كما تم وضع إطار قانوني مؤسسي عام بين حقوق و التزامات الطرفين إضافة إلى رفع العلاقات من الجانب الاقتصادي أو الفني إلى العلاقات الشاملة، لتتضمن السياسة و الأمن و الثقافة، زيادة إلى الأمور التقنية و الفنية. إلا أن المشروع لم يسلم من الانتقادات التي وجهت إليه[1].

الفرع الأول : الانتقادات الموجهة لمشروع برشلونة

مازال إلى حد اليوم إعلان برشلونة هو نقطة البداية للشراكة الأورو-متوسطية الجديدة و سيظل عنصرا محوريا في مقاربة أعوام 2010-2012 كفترة نظرية محددة لإقامة منطقة للتبادل الحر بين دول الضفتين.[2] فكان أمل المشاركين في مؤتمر برشلونة إقامة علاقات جديدة بين الاتحاد الأوروبي و دول شرق و جنوب المتوسط في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية. و كان من الممكن لهذه الشراكة أن تسمح بإقامة دولة القانون في كل المنطقة و إقامة نظام إقليمي من نوع جديد لإنشاء شروط التطور الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي. إلا أن هذه الشراكة و طوال السنوات التي أعقبت الإعلان عن مشروع برشلونة، و جهت لها العديد من الانتقادات[3]، و التي تتمثل في :

أولا : الانتقادات الموجهة إلى فكرة المشروع

يفتح المشروع الأوروبي بشأن منطقة البحر الأبيض المتوسط نقاشاً فكرياً و سياسياً في الأوساط الرسمية أو في المنتديات و الفضاءات الإقليمية و الدولية، و ذلك حول أهميته و أبعاده، و من ذلك بأن الفكرة المتوسطية هي طرح سياسي و استراتيجي مضاد للفكرة الشرق أوسطية التي تقف وراءها الولايات المتحدة الأمريكية، و هي تهدف في نهاية المطاف

---

[1] حسن نافعة، المرجع السابق، ص 494.

[2] Aomar Baghzouz, "**Du processus de Barcelone a l`Union pour la Méditerranée : regards croisés sur les relations Euro-maghrébines** », L`Année du Maghreb, Paris, CNRS EDITION,(2009), p .517 .

[3] Bernard Ravenel, **Euro-méditerranée : quel avenir ?** CONFLUENCES Méditerranée, N° 36, HIVER 2001, p 159.

للحصول على نفوذ شامل على الدول العربية الواقعة على الضفة الأخرى للمتوسط، و هي بهذا البعد تتلاقى مع الظاهرة الاستعمارية السابقة[1].

كما أن المشروع الأوروبي فكرة هادفة تسعى إلى إعادة صياغة المنطقة وفق ترتيبات إقليمية جديدة تكفل لها الحفاظ على مصالحها من جهة، و من جهة ثانية و هنا تكمن خطورة الفكرة الإقليمية، بحيث أن أوروبا تريد أن توجه من خلال هذا المشروع رسالة حضارية مفادها أن تدعوا الدول العربية للدخول في مفاوضات متفرقة[2]، و بصفة فردية و ليس ككتلة ذات هوية و ثقافة مختلفة، مما جعل الكثير من الأطراف تشك في مصداقية هذا المشروع، و تعتبره خطراً على الأمن القومي العربي، بحيث يسعى في جوهره إلى تفتيت الهوية العربية و يقصي أي بعد انتمائي لها. كما أبقى المشروع المتوسطي على الدولة العبرية كمتغير أساسي في عملية البناء، و هذا ما جعل الأطراف العربية تتعامل ببرودة و تردد مع أبعاد هذه المبادرة[3].

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق بعض الأهداف الغير المعلن عنها و التي يسعى من خلالها إلى توفير سوق أوسع لصادراته، و زيادة نفوذ الدول الأوروبية لتشمل دول البحر الأبيض المتوسط، و يسعى أيضاً لمقاومة و محاربة الهجرة السرية والهجرة العمالية من جنوب المتوسط إلى شماله، و تحاول أوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت بقيادة العالم و بمشروعها الشرق الأوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية[4].

كما تعتبر الشراكة الأورو- متوسطية شراكة غير متكافئة، تفتح الأسواق العربية على المنتجات الأوروبية أكثر مما تفتح أسواق الأوروبية على المنتجات العربية، خاصة و أن

---

[1] محمود عبد الفضيل، **مصر و العرب و الخيار المتوسطي : الفرص و المحاذير**، مجلة السياسة الدولية، العدد 12- أفريل 1996، ص 45.

[2] تواتي بن علي فاطمة، المرجع السابق، ص 196.

[3] اسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 173.

[4] عمرورة جمال، المرجع السابق، ص 158.

أحد أهداف الإتحاد الأوروبي من هذه الشراكة هو إعادة جزء من العمالة العربية المتواجدة في أوروبا إلى بلادها الأصلية، مما يزيد من حدة خطر البطالة في الدول العربية[1].

إن صيغة الشراكة التي يقترحها المشروع المتوسطي تحمل في طياتها أبعاد سياسية أكثر منها إقتصادية، فهي محاولة لدمج دول جنوب المتوسط (الدول العربية على وجه الخصوص) في منظومة اقتصادية و تجارية واحدة تعيد انتاج طبيعة منطقة البحر الأبيض المتوسط على قاعدة التمدد الأوروبي الذي باشرته الدول الأوروبية، خصوصاً بعد التوقيع على اتفاقية ماستريخت المنشأة للاتحاد الأوروبي عام 1992[2].

ثانيا : الانتقادات الموجهة إلى مواقف الأطراف

لا يمكن أن نحمِّل الجانب الأوروبي وحده مسؤولية ضحالة النتائج المحققة من مسار برشلونة، و لكن الموضوعية تقتضي بأن نحمل دول الجنوب جزءاً من هذه المسؤولية، بعدم تفاعل مؤسساتها، و ضعف أدائها، و قلة كفاءتها، و عدم القدرة على توفير شروط الاستفادة الفعالة مما يتيحه هذا المسار من فرص في مجالات عدة[3]، و عليه فالانتقادات الموجهة إلى مواقف الأطراف هي كالتالي :

– وجود قدر من عدم التوازن فيما يتعلق بالتفضيل في بعض الموضوعات، و الاقتصار و الاختصار في أخرى، و كذلك في الالتزامات الواقعة على عاتق الأطراف، فمثلاً

[1] الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي: واقع و آفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، 2008، ص 38.

[2] خالد عبد اللطيف، **مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب البحر المتوسط**، مجلة السياسة الدولية، عدد 123، جانفي 1996.

[3] أنور محمد فرج، **السياسة الخارجية المشتركة الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط** : إعلان برشلونة نموذجاً، مجلة الدراسات الدولية، بغداد، العدد 39، صيف 2009، ص 92.

موضوعات حقوق الانسان، و السلاح النووي و الكيماوي...إلخ، تقع على دول جنوب البحر المتوسط، دون وجود موضوعات مقابلة بنفس الوزن و الأهمية على الأطراف الأوروبية [1].

– إن الاختلافات الثقافية و الحضارية تقوي القناعة لدى الأوروبيين بأن هويتهم مهددة و تدفعهم إلى تحويل المتوسط إلى جدار يحميها من المد الاسلامي، لتصورهم طويل المدى بأن المنطقة ذات النمو الديمغرافي السريع يتكون مصدر ضغط متعدد الأشكال، و مصدر صراعات بين الشمال و الجنوب [2].

– على الرغم من أحد المنطلقات الأساسية للمشروع المتوسطي هو التأكيد على حق كل دولة ضمن إطار حكم القانون و الديمقراطية في إختيار نظامها الاقتصادي و السياسي، إلا أن هذا الحق قد تراجع حين أصدر الاتحاد الأوروبي على أن أحد مضامين الشراكة الاقتصادية و المالية هي المزيد من الحرية الاقتصادية، و المزيد من دعم القطاع الخاص و هذا في واقع الأمر يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول ذات العلاقة[3] .

– تباين الإدراكات و الرؤى للأولويات و القضايا، فمثلاً الدول الأوروبية تضع في المرتبة الأولى من الأهمية موضوعات من قبيل : " امتلاك الدول العربية لأسلحة الدمار الشامل و غيرها من أنواع الأسلحة الكيماوية و حتى التقليدية، كذلك الصراعات العربية ـ العربية و تأثيراتها، و عدم الاستقرار الداخلي في النظم العربية، بينما تضع دول جنوب البحر المتوسط العربية قضايا أخرى تحتل الأولوية في رؤيتها من حيث الأهمية، فعند الحديث عن إجراءات بناء الثقة و الحد من التسلح لم تحدد وثيقة برشلونة اسرائيل كدولة نووية، و بالتالي

---

[1] نادية بدر الدين أبو غازي، حامد عبد الماجد، **الاتحاد الأوروبي و الوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991–2003**، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشرة، 14–15 يناير 2004، مركز البحوث و الدراسات السياسية، مصر، 2005، ص 393.

[2] عبد الحميد براهمي، المرجع السابق، ص 401.

[3] سمير صارم، المرجع السابق، ص 220.

لم تعترض تأسيساً على ذلك الأمر، مما يمثل خللاً في موازين القوى ينبغي الاعتراف بخطورته. كاحتكار اسرائيل للسلاح النووي[1].

يجمع الكتَّاب و لاسيما العرب منهم، بأن مؤتمر برشلونة ليس إلا مبادرة ترضي الطموح الأوروبي بشكل خاص دون أن تخدم المصالح العربية، فقد استبعدت برشلونة بقية الدول العربية غير المطلة على البحر المتوسط، بل أنها استبعدت ليبيا و هي من أكبر الدول التي لها شواطئ على البحر المتوسط[2]، و التي تبلغ أكثر من 1300 كيلومتر من ناحية، و أدخلت الأردن و موريطانيا الدولتين غير المتوسطتين من ناحية أخرى، و هو ما يعني الرغبة الأوروبية في تقسيم العالم العربي إلى محاور و تكتلات مع الحرص على إبقاء سائر الدول الأوروبية دلخل التكتل المتوسطي، علما بأن معظمها غير متوسطي كما ضم مؤتمر برشلونة إسرائيل، على الرغم من أنها تقاوم السلام العادل و تعارضه و ترفض إعادة الأراضي الفلسطينية المغتصبة بما فيها القدس الشريف إلى أصحابها الشرعيين وفق ما تنص عليه قرارات الشرعية الدولية و اتفاقات أوسلو و واشنطن و القاهرة[3].

ثالثا : الانتقادات الموجهة إلى نتائج المشروع

لقد أجمع المشاركون في قمة برشلونة 2005 (أي بعد مرور 10 سنوات على انعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة أورومتوسطية) بأن مسار برشلونة كان فكرة جيدة، و بأن الطموحات التي بنيت عليها كانت كبيرة و واعدة، و لكنهم أجمعوا كذلك على أن النتائج التي حققت ضئيلة جداً و مخيبة للآمال، و يمكن ربط ضآلة النتائج بالأسباب الآتية :

---

[1] نادية بدر الدين أبو غازي، حامد عبد الماجد، المرجع السابق، ص 393.

[2] Béatrice HIBOU et L. MARTINEZ, « **Le Partenariat euro-maghrébin : mariage blanc ?** », Les Etudes du CERI, n° 47, nov. 1998, p 39 .

[3] عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، المرجع السابق، ص 128.

– ما يعاب على مشروع برشلونة هو قلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث أنها لا تمس حقيقة القطاع الصناعي في مجمله، و لا تساهم في عصرنته[1].

– وفقا لما أشارت إليه تقارير شبكة المعاهد الاقتصادية الأورومتوسطية، فإن النتائج المحققة مخيبة للآمال على المستويات الثلاثة، فالتحرير التجاري لم يكن له تأثير الرافعة المنتظرة[2]. في الواقع، و إذا كنا قد لاحظنا عموماً مستوى من استقرار الاقتصاد الكلي و سيطرة ما على التضخم، و زيادة الناتج الداخلي الخام انعكس في تعادل القوة الشرائية ففي كثير من المجالات الأخرى لاسيما تخليق المزايا المقارنة و رفع الحماية، و زيادة تنويع المنتجات و الاندماج الجنوبي–جنوبي، و تراجع ضغط الهجرة، و الحض على التوظيفات الأجنبية، و تطور القطاع الخاص، و التطوير الإداري و المؤسساتي، ومن باب أولى المشاركة الناجحة في العولمة، فإن المحصلة نصف قاتمة إذا لم تكن سلبية تماماً.

– حقاً لقد شهدنا زيادة في تدفق الاستثمارات المباشرة نهاية 2004–2007 في جميع البلدان دون استثناء[3]، إلا أن توجيهها اقتصر على قطاعات معينة مثل السياحة الاتصالات و الطاقة، و لم يساهم في تحسين سوق العمل أو تقليل معدل البطالة (بما في ذلك خريجي الجامعات) أو تنويع الاقتصاد، كما أن الواردات فاقت الصادرات، مما يجعل الميزان التجاري دائما في صالح الاتحاد الأوروبي منذ سنة 1995. و يعود ذلك لسببين : الأول هو الشراكة غير متوازية، لأنها تخدم الاتحاد الأوروبي و هو الطرف الأقوى. أما

---

1 Pierre Beckouche et Guigou Jean–Louis,« **D'un Euromed en panne à une région industrielle Nord–Sud en Méditerranée** », Horizons stratégiques, 2007/1 n° 3, p 131.

2 Béatrice Hibou. « **Les faces cachées du partenariat Euro–Méditérranéen**. Critiques internationale, n°18, janvier 2003, p 114.

3 بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط**، المرجع السابق، ص 68.

الثاني هو إلغاء القيود الجمركية، يعني بشكل أساسي دول جنوب المتوسط، وهي التي تدخل أصلاً منتجاتها المصنفة إلى السوق الأوروبية[1].

– إن انعدام الفرص والتوقعات الاقتصادية في الدول العربية المتوسطية هما السببان الرئيسيان لضغوط الهجرة، وفقا لمختلف الدراسات الاستقصائية على مستوى كل بلد (فلسطين ولبنان والجزائر والمغرب وتونس)، أن أكثر من نصف الشباب في الدول العربية المتوسطية يعربون عن رغبتهم في الهجرة. في هذا السياق، هناك بعض الأدلة على أن المحرك الرئيسي الاقتصادي للهجرة هو مستوى التفاوت في الأجور التي هي في الواقع تتزايد في معظم الدول العربية المتوسطية بالنسبة لمتوسط الدخل السنوي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي (وليست البطالة)، وهو ما يعني أن ضغوط الهجرة ستبقى مرتفعة حتى بعد انكسار تزايد عدد السكان الذين هم في سن العمل في الوقت الحالي، حتى ولو تحسنت نوعية نظام التعليم، وبالتالي أصبحت مهارات العاملين في تحسن كبير وحتى لو انخفضت مستويات البطالة الحالية.[2]

– القرارات كانت مركزية ومحصورة فى المفوضية الأوروبية فى بروكسل التى تأتي منها التعليمات والأوامر التفصيلية لتنفذ بحذافيرها دون السمح بأى تعديل أو اقتراح جديد، ولا تعطى أى صلاحيات لوفود المفوضية فى المنطقة لتعديلها طبقا لما تراه على أرض الواقع أو حسب ردود الفعل[3].

---

[1] Ahmed Galal et Jean Lewis Reiffers, coords, **Rapport du FEMISE 2007 sur le Partenariat Euro-Meditérranéen : Analyses et proposition**. Forum Euro-Méditérranée des institus économiques, Paris : Institut de la méditérranée, 2008. P 3.

[2] إيفان مارتن ، **تقرير عن أداء سوق العمل و تدفقات الهجرة في الدول العربية المتوسطية منظور إقليمي**، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، معهد الجامعة الأوروبية، فلورنسا – إيطاليا، أوت 2009 ،ص 10.

[3] احمد مختار الجمال، **الإتحاد من أجل المتوسط : بداياته وتطوراته ومستقبله**، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ديسمبر 2008، ص 14. على الموقع : https://www.abjjad.com تاريخ الاطلاع : 2015/01/28.

– إن أوروبا تضع بالمقابل شروطاً صعبة على الدول المقترضة و من بينها الدول العربية، فالقرارات كانت مركزية ومحصورة فى المفوضية الأوروبية فى بروكسل التى تأتي منها التعليمات والأوامر التفصيلية لتنفذ بحذافيرها دون السمح بأى تعديل أو اقتراح جديد، ولا تعطى أى صلاحيات لوفود المفوضية في المنطقة لتعديلها طبقا لما تراه على أرض الواقع.[1] أو حسب ردود الفعل فإن هذا السلوك سوف يعرض هذه الأخيرة إلى الكثير من المخاطر بحيث ستلجأ أمام حالة سياسة الأمر الواقع إلى تبني سياسات اجتماعية و اقتصادية صعبة تنعكس سلباً على تلك المجتمعات على شكل غلق المؤسسات و تسريح العمال، و زيادة أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، كلها عوامل تدفع باتجاه تأزم الوضع الاجتماعي و من ثم تزايد الاحتجاجات و تتفاقم المشاكل كالتضخم و محدودية الاستثمار العام و الانفاق الحكومي الضعيف، كما يؤدي ذلك أيضاً إلى التهميش المتزايد لقطاعات واسعة من السكان[2].

– تركيز الشراكة على التبادل الصناعي الحر يستثني الزراعة، لكن هذه الأخيرة تساهم بنسبة 15 إلى 20% من الناتج المحلي للدول المتوسطية، و يعمل بها 10% من السكان في إسرائيل، و 25% في المغرب، بينما هي لا توفر إلا 3% من الوظائف في أوروبا و تساهم بـ 6% من الناتج المحلي الخام، و هنا تطرح المفارقة حول مطالب الدول المتوسطية بتحديد التبادل الزراعي متجاهلة خطورة ذلك لضعف انتاجها[3].

– فالاتحاد الأوروبي و رغم ضخامة مصالحه في المنطقة، و كونه المصدر الأول للمعونات و المساعدات لدول المنطقة، و أيضاً رغم حالة الارتباط الموضوعي بين أمن المنطقتين، إلا أنه ينطلق في تعامله مع المنطقة من رؤية ضيقة للغاية، تتمثل في كيفية

---

[1] Elyès GHANMI, « **La coopération euro-méditerranéenne à l'épreuve de la question institutionnelle :Quelles institutions communes ?**» Communication au Colloque organisé par l'institut d'études européennes de l'Université Catholique de Louvain et les Facultés universitaires Saint-Louis, 13-14 Mars 2008, p 6.

[2] محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 106.

[3] بشارة خضر، المرجع السابق، ص 93.

الحفاظ على مصالحه و ضمان أمنه، عبر درء المخاطر التي يمكن أن تأتي من الجنوب سواء تمثلت في عدم الاستقرار السياسي، أو أزمات اقتصادية حادة، أو هجرة غير شرعية أو جريمة منظمة، أو أنشطة أصولية[1].

في المحصلة النهائية نصل إلى الاستنتاج التالي: إن الشراكة الأورو- المتوسطية مثلها في ذلك مثل مشروع الشرق أوسطية، تعمل على إدماج الكيان الصهيوني في هذه المنطقة العربية. ويعتبر المشروعان أنهما يرتكزان على قوتين اقتصاديتين هما الكيان الصهيوني وتركيا، اللذان لهما اقتصاد حجمه متقارب، ويمثلان فكي كماشة بالنسبة لسورية والعراق ثم إيران ولبنان، ولديهما طموحات إقليمية اقتصادية كبرى، ويشكلان قاعدتين إستراتيجيتين تخدمان مخططات الإمبريالية الأمريكية في المنطقة، المتمثلة في الحفاظ على المصالح الأمريكية ومصالح أصدقائها باحتواء الدول المناوئة لسياستها ,خاصة العراق وإيران، وفرض الاستسلام على العرب، وضمان استمرار الأوضاع القائمة باستمرار التفوق الصهيوني وفك الروابط الدفاعية العربية، وربط الدول العربية ببلدان أخرى، ورفض أي دور عربي متكامل لأمن المنطقة، وفصل المشرق العربي عن المغرب العربي[2].

الفرع الثاني : سياسة الجوار الأوروبي (PEV)

عرف مسار برشلونة نوع من الركود، فكان لابد على الزعماء الأوروبيين إيجاد وسيلة جديدة لإنعاش آلية الشراكة، و تحقيق الأهداف الأوروبية، تمثلت في سياسة الجوار

---

[1] عماد جاد، **رؤية الدول العربية للسياسة الخارجية الفرنسية و الألمانية و البريطانية تجاه القضية الفلسطينية**، أعمال الندو ة المصرية الفرنسية الحادية عشرة بعنوان : **الاتحاد الأوروبي و الوضع السياسي الجديد في الوطن العربي، 1991-2003**، 14-15 يناير 2004، مركز البحوث و الدراسات السياسية، مصر، 2005، ص 160.

[2] توفيق المديني، **قمة "5+ 5" في مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية**، مجلة الوحدة الاسلامية، لبنان، العدد 131، نوفمبر 2012. ص 8.

الأوروبي[1]. عرف أستاذ الاقتصاد الأوكراني " **فيتالي دنيزيوك**" "**Vitaly Denysyuk**" سياسة الجوار « **بالإقليمية الطرفية** » بين البلدان الستة عشر والمناطق الطرفية الأقل ديناميكية من الإتحاد الأوروبي الموسع، أي إتفاق طرفي يترجم الاهتمام المركزي للإتحاد الأوروبي بخلق أطراف آمنة على حدوده المباشرة، تمارس التبادل معه، تتلقى بعض المساعدات، و تؤمن الانسياب المرن للتجارة الحدودية، وفي النهاية "حدود جيدة لا تصدر مشكلاتها و لا نزاعاتها[2].

لقد تم إنشاء سياسة الجوار الأوروبي من طرف المفوضية الأوروبية في سنة 2002 من أجل اندماج دول شرق أوروبا، ثم توسعت بعد ذلك لتشمل دول جنوب المتوسط[3]، حيث ثم الإعلان عن سياسة الجوار الأوروبية من طرف المفوضية الأوروبية في 12 ماي 2004[4]، لتضم 10 دول متوسطية : (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، السلطة الفلسطينية، لبنان، سوريا، ليبيا، إسرائيل)، و ثلاث دول أوروبية هي : بيلاروسيا، أوكرانيان مولدافيا، و ثلاث دول من القوقاز: أرمينيا، أذربيجان، جورجيا[5].

تتركز اهتمامات الاتحاد الأوربي بشأن سياسة الجوار على توثيق العلاقات وفقا لأهداف الإستراتيجية الأمنية الأوربية و منح الدول الجديدة فرصة عمل مع الاتحاد الأوربي في قضايا سياسية و أمنية واقتصادية وثقافية، و إيجاد مسؤولية مشتركة للوقاية من التراعات

---

1 Abdelkaleq Berramdane. **Le partenariat Euro-Méditérranéen à l'heure du Cinquième élargissement de l'union Européenne**. Editions Karthala ,Paris, 2007, p 67.

2 Vitaly Denysyuk, « **Politique de Voisinage de L'Union Européenne : Qu'elles transformations sur le régime commercial régional en Europe** »,Revue du Marché Commun de L'Union Européenne, N°485, Février 2005, PP.101-114.

3 Annick Mousnave, **Union pour la Méditérranée ou rêve d'un « G-MED »**. Revue Banque stratégie, n° 260, juin2008, p 10.

4 La politique européenne de voisinage – Document d'orientation, Communication de la Commission, COM(2004)373 final, 12/05/2004, p. 5

5 Otmane Bekenniche, **Le Partenariat Euro-Méditérraneen, les enjeux**, Office des publications Universitaires, Alger, 2011, P 172.

وحلها و محاولة إحلال السلام و الأمن المتبادل من خلال مراقبة الهجرة و كل أنواع الممارسات غير الشرعية إزاء الاتحاد الأوربي[1].

كما يسعى الاتحاد إلى تعزيز التزام الشركاء بقيم مشتركة، مثل الحكم الراشد وحكم القانون والإدارة الجيدة و احترام حقوق الإنسان و تشجيع علاقات حسن الجوار و مبادئ اقتصاد السوق و التنمية المستدامة و الديمقراطية و المساواة بين الجنسين و احترام حقوق الأقليات، و التعاون فيما يتعلق بحظر الأسلحة ومكافحة الإرهاب[2].

مثلت فترة أول ماي 2004 تاريخ دخول 10 دول إلى الفضاء الأوروبي، فترة إلحاح على الأوروبيين لإيجاد سياسة جوار متماسكة تحدد أهداف العلاقات المتميزة مع الدول المجاورة، لأن أوروبا الموسعة في جوارها المباشر تضم 385 مليون نسمة موزعين بين روسيا و الدول المستقلة حديثا و دول جنوب المتوسط. و قد قدم الرئيس "**رومانو برودي**" عرضاً لسياسة الجوار الجديدة في نوفمبر 2004 في جامعة " **لوفان الكاتوليكية**"، و وصف الجوار الأوروبي بحلقة الأصدقاء، تشمل مجموعة من البلدان تتقاسم فيما بينها القيم و الأهداف الأساسية للاتحاد[3]. و لخصها بأنها تفتح المجال أمام كل الفرص فيما يتعلق بالتبادل، و تغلقها أمام إمكانية الانضمام مستهدفة روسيا، أوكرانيا، مولدافيا، بيلاروسيا بلدان جنوب المتوسط، و بلدان غرب البلقان الأوروبية[4] .

---

[1] MOHAMED HADDAR. **La politique Européenne de voisinage et le Maghreb**. Colloque international Organisé par le Laboratoire Prospective, Stratégie et Développement Durable De la Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Tunis Hammamet le 1 et 2 juin 2007, p 16.

[2] راضية ياسينة مزاني، **مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،، جامعة الجزائر (3)، 2011، ص 348.

[3] Jean-Paul PELLISSER. « **La politique européenne de voisinage : nouvelles ambitions et nouveaux instruments** ». Options Méditérranéennes ; Seminaires Méditéranéens, n°71, CIHEAM, Montpellier, 2006, p 33.

[4] بشارة خضر، المرجع السابق، ص 182.

أولا/ أهداف سياسة الجوار الأوروبي :

إن سياسة الجوار تمثل رؤية جريئة و عرضاً جديداً لأنها تهدف إلى تمد إلى البلدان المجاورة مكاسب مفاعيل التوسيع من حيث الاستقرار السياسي و الاقتصادي، و التقليل في الفوارق و الازدهار. كذلك العمل مع الجيران لخلق فضاء مزدهر و قيم متبادلة تتأسس على الاندماج الاقتصادي المتنامي[1]، و العلاقات السياسية و الثقافية الأكثر كثافة، و تقوية التعاون العابر للحدود، و العمل بصورة مشتركة لتجنب النزاعات. ربط العرض الخاص بالمزايا و العلاقات التفضيلية، بالتقدم الذي تحرزه البلدان الشريكة على صعيد الاصلاحات السياسية و الاقتصادية[2].

كما تشكل السياسة الأوروبية للجوار أحد التطورات الكبيرة لمظاهر التعاون في البحر الأبيض المتوسط، و ترتكز على تطور السياق الدولي و المخاطر الأمنية لما بعد 11 سبتمبر، مع أهمية تحديد و تقليص الفروقات الاجتماعية و الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي و جيرانه. بالاضافة إلى الإرادة للدخول في الساحة الدولية، و ذلك بتطوير السياسة الخارجية. مع ضرورة وجود إستشرافات جديدة بعد إدماج دول في عضوية الاتحاد الأوروبي سنة 2004[3].

لقد خص هذا البرنامج التعاوني في بادئ الأمر دول الشرق كبديل عن اندماجها في الاتحاد الأوروبي، قبل أن يمتد بطريقة موحدة للدول التي تقع جنوب الاتحاد الأوروبي و ذلك في استشراف آفاق تأمين التوازن و الازدهار الأوروبي. فالبحر الأبيض المتوسط

---

[1] D. THIERRY, « **La Politique européenne de voisinage dans le contexte d'une politique euro-méditerranéenne : aspects géopolitiques** », Editions KARTHALA, Paris, 2005, p 67.

[2] بشارة خضر، المرجع السابق، ص 184.

[3] Communication de la Commission, « **L'Europe élargie – voisinage un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'Est et du Sud** », COM 104 final, Bruxelles, 11 mars 2003, p 2.

يمثل إذن فضاءاً جغرافياً في قلب السياسة الأوروبية للجوار، و هدفه تشجيع الإصلاحات السياسية (بتعزيز الديمقراطية، و احترام حقوق الانسان)، و تعميق الاندماج الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي و جيرانه. فهو يرتكز على الشراكة الثنائية، أولا، (خطة عمل، تقارير دول) و الآليات المختلفة للتمويل، و يتطور تدريجياً، و خاصة على أساس النتائج المستوحاة من مستند تقوية السياسات الأوروبية للجوار الذي نشر سنة 2006[1].

من خلال التمعن يمكننا أن نقول أن مقترحات و إجراءات السياسة الأوروبية للجوار هي كذلك يمكن إدراجها في إطار المحاور الثلاثة للشراكة الأورومتوسطية التي جاء بها مسار برشلونة و إعتمدتها كل المبادرات التي جاءت في إطاره ، بحيث عملت السياسة الأوروبية للجوار على معالجة الأوضاع من خلال :

1/ دعم المسار السياسي و الأمني : و ذلك من خلال مساعدة الدول الجوارية الشريكة في جهود الإصلاح السياسي، خاصة فيما يتعلق بسيادة القانون، الديمقراطية، و إحترام حقوق الإنسان، تقوية الحوار و الاصلاحات السياسية[2]، و هذا الدعم ينبع من ضرورة بناء منطقة إستقرار السياسي و تحقيق الأمن في المحيط المجاور لأوروبا عامة و في المتوسط خاصة مع ما تخلقه ظاهرة الهجرة غير الشرعية و الإرهاب من توتر في المنطقة بحيث تقدم هذه السياسة الأوروبية إغراءات لشركائها مقابل معالجة و التحكم في الظاهرة [3].

2/ دعم المسار الإقتصادي و التجاري : بتقديم مقترحات للتعاون و التبادل و الإستثمار مساعدة الدول في مساعي إعادة الهيكلة، علما أن معظم الدول المجاورة و الشريكة لأوروبا تباشر تحولات إقتصادية معتبرة. و جاء الدعم الإقتصادي و التجاري و في ميدان الإستثمار وفق مقاربة " **إتفاق التبادل الحر المعمق و الكامل** "مع جميع الشركاء الذين تضمهم

[1] جون كلود توري، المرجع السابق، ص ص 12،13.

[2] Jean-Paul PELLISSER. Op.cit, p 35.

[3] برد رتيبة، المرجع السابق، ص 217.

السياسة الجوارية، عن طريق تشجيع جهود التغيير الإقتصادي و خلق مناخ الإستثمار و دعم الإدماج الإقتصادي و التعاون في الميادين الحساسة. [1].

فقد عوضت برامج MEDA وTACIS ابتداءاً من 1 جانفي 2007 بالآلية الوحيدة للجوار الأوروبي و الشراكة الوحيدةIEVP. و هي الأكثر ليونة مقارنة بسابقاتها، فهذه الآلية تسهل العمل على التطوير الدائم و التقارب مع السياسات العامة للاتحاد الأوروبي في الدول المعنية. ، تتدعمان بموارد مالية تتعدى 12 مليار أورو من (2007-2013) [2].

كما تأتي آليات أخرى لتقوية الجوار مثل مختلف المساعدات التقنية (التوأمة، مشاركة الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي في البرامج المجتمعية أو في أعمال الوكالات الرسمية الأوروبية)، و هذا الدعم يضمنه خبراء لتسهيل التمويل المكرس للحكم الراشد و الاستثمار في إطار سياسة الجوار[3].

3/ دعم المسار الإجتماعي و الثقافي : ففي الجانب المتعلق بالهجرة و تنقل الأفراد، تنص السياسة الأوروبية الجديدة للجوار على ضرورة الليونة في الإجراءات المتعلقة بمنح التأشيرة و التخفيف من العراقيل المرتبطة بالتنقلات الشرعية للأفراد خاصة لأغراض تجارية ،علمية

---

[1] بشارة خضر، المرجع السابق، ص 189.

[2] Voir la communication de la Commission, Bruxelles, 1er juil. 2003, COM (2003) 393 final, et COM (2004) 101 du 11 février 2004, Construire notre avenir commun – Défis politique et budgétaire de l'Union élargie 2007-2013. Voir également COM (2007) 744 final, Bruxelles, 05/12/2007, Une PEV vigoureuse : « **Des progrès ont aussi été accomplis en ce qui concerne les deux nouveaux mécanismes de financement introduits par la Communication de 2006. La nouvelle « facilité pour la gouvernance », dotée d'une enveloppe indicative de 50 millions d'euros par an pour la période 2007-2010, fournit un soutien supplémentaire aux pays partenaires qui ont avancé le plus dans la mise en oeuvre des priorités en matière de gouvernance convenues dans les plans d'action, particulièrement en ce qui concerne les droits de l'homme, la démocratie et la primauté du droit. En 2007, les premières dotations au titre de la facilité pour la gouvernance ont été attribuées au Maroc et à l'Ukraine** ».

[3] جون كلود توري، المرجع السابق، ص ص 14.

و سياحية. و كذا ضرورة العمل في إطار مقاربة شاملة تسمح بالتحكم في التنقل و الهجرة و التعاون معا في محاربة الهجرة السرية و العمل على حسن التحكم في الحدود. ضف إلى ذلك ضرورة تسهيل التبادلات التربوية، البحث العلمي و البيئة و التعاون الثقافي[1]، و كذا التبادل المتعلق بممثلي المجتمع المدني و السلطات الجهوية و المحلية و التبادلات ما بين المؤسسات[2].

ثانيا/ مبادئ سياسة الجوار الأوروبية :

إن سياسة الجوار الأوروبية تحكمها ثلاث مبادئ :

1/ الملائمة : أي عدم فرض هذه السياسة على الغير، و إنما مناقشتها مع كل بلد (الأولويات و خطط العمل).

2/ التمايز : أخذ الاتحاد بعين الاعتبار الملامح الخاصة بكل بلد، على الرغم من قيادته عملا هادفاً و برنامج عمل مسطر.

3/ التدرج : ربط المساعدة بالعمل المنجز لأن كل بلد يتقدم بوتيرته و وفق عملية دينامكية. و بعد التقييم يقرر الاتحاد أوجه التكيف الايجابي : تحسين التعاون و زيادة الحافز المالي. أما التكيف السلبي : عقوبة، تعليق المساعدة أو فصل الجار من صيغة الجوار[3].

ثالثا/ الانتقادات الموجهة لسياسة الجوار الأوروبية :

جاءت سياسة الجوار الأوروبية لتدعيم مسار برشلونة الذي عرف نوع من الجمود، إلا أن هذه السياسة هي الأخرى لم تسلم من الانتقادات، نذكر منها :

---

[1] محمد مطاوع، **أوروبا و المتوسط،... من برشلونة إلى سياسة الجوار**. مجلة السياسة الدولية، عدد 163، يناير 2006، ص 42.

[2] Communication de la commission au conseil et au parlement européen: **renforcement de la politique européenne de voisinage**, commission des communautés européennes, Bruxelles, COM (2006) 726 final, 4-12- 2006.

[3] بشارة خضر، المرجع السابق، ص 199.

– في الواقع إن ما تم تقديمه على أنه مشروع مشترك هو في الحقيقة مبادرة "أحادية الجانب " تعكس رؤية ممركزة أوروبيا[1]، ففي كل المجالات صياغة القواعد والإلزام بإتباعها التصرف بالقدرة التكتيكية والتنظيمية، إملاء المعايير وتحديد الاتجاه الواجب إتباعه يحتفظ الإتحاد الأوروبي بالأشكال الكلاسيكية للقيادة[2].

– إن سياسة الجوار الأوروبية مرتبطة بمصلحة الإتحاد الأوروبي الخاصة بتدعيم ازدهاره و أمنه من خلال تحويل الجيران إلى حلفاء، عبر طرح المشاكل على أنها جماعية وبالتالي تستدعي حلولا جماعية[3].

– في إطار التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، يتبنى الإتحاد الأوروبي فكرة إقامة "**حزام واقي**" على أراضي دوله المجاورة[4]، يتم ترجمته فعليا بقيام هذه الدول بدور" مناطق العزل "حيث تتم تصفية الوافدين إلى أوروبا، بمنع دخول العناصر الغير مرغوبة ، وهو ما يتنافى مع مبدأ حرية تنقل الأشخاص، بالتالي فإن التصدي لظاهرة الهجرة بهذه الطريقة يكون باللجوء إلى صيغة " **المعالجة الأمنية المحولة** " إلى أطراف خارجية عبر آلية الدفع نحو الخارج، ومحصلة ذلك أن أصبحت دول المغرب العربي بصفة خاصة تلعب دور حارس حدود الإتحاد الأوروبي. ومع حرمان الشعوب من الحركية التي هي بحاجتها، يبقى الاندماج الإقليمي مجرد سراب[5].

– إن الاتجاه نحو" أمننة "علاقات الإتحاد الأوروبي بجيرانه، سيؤدي لا محالة مع مرور الوقت إلى تعرية الخطاب السياسي للأهداف المعلنة لسياسة الجوار من كل مصداقية خاصة فيما يتعلق بتدعيم الحوار السياسي بين أوروبا وجيرانها[6].

---

[1] Nora Meniaoui, op.cit, p 184.

[2] Vitaly Denysyuk, Op.cit, p 114.

[3] Ruben Zaiotti, "**La Propagation de la Sécurité: l'Europe et la Schengenisation de la Politique de Voisinage**", Cultures et Conflits , N°66, été 2007, P.65.

[4] زهير بوعمامة، **السياسة الأوروبية للجوار : دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي.** مجلة المفكر، العدد الخامس (5)، مارس 2010، ص 247.

[5] جويدة حمزاوي، المرجع السابق، ص 118.

[6] زهير بوعمامة، نفس المرجع، ص 248 .

– لقد قامت فلسفة الاتحاد الأوروبي وتطبيقاتها على فرض مقاييسه بدون رؤية واضحة[1] مستغلا العلاقات الثنائية المتميزة القائمة بالفعل بين دول منطقة المتوسط وكل دولة أوروبية على حدة، من أجل إقامة نوع من المشاركة الأقوى، ولكن ذلك لم يتحقق على أرض الواقع لأن هذه المشاركة اصطدمت بتحديات هائلة عجزت المفوضة الأوروبية عن التغلب عليها كلها. وزاد الطين بله أن القائمين على المفوضية لم يكونوا على مستوى التحديات وتعاملوا معها بخفة وتعال وغطرسة كأنهم جاءوا برسالة الرجل الأبيض المتقدم. كما أن الحديث عن ضخ أموال ضخمة بالبلايين من اليوروهات من أجل مشاريع التنمية والإصلاح، وتعمد ذكر اجمالى الإعتمادات فى أسلوب يوحى بأن الإتحاد الأوربى يتباهى بما سينفقه من أموال بينما العائد غير ملموس، بما يوحي بالسفه[2].

يمكن القول إن سياسة الجوار الأوروبية تعتبر" كإمبريالية ناعمة" أو"رسالة تمدينية" و تظهر كجزء من رغبة الغرب لتصدير نموذجه المؤسساتي والثقافي، الديمقراطية، حقوق الإنسان، قواعد القانون والسوق، و بمعنى آخر، أوربة البلدان الجارة من خلال جعلها تمتثل لمعايير وقواعد و قيم الإتحاد الأوروبي، وهذا يعني تصدير التجربة الأوروبية الإيجابية عن طريق أدوات القوة الناعمة كالحوافز المالية مثلا . فسياسة الجوار في جوهرها إذن عبارة عن خطاب أمني[3].

الفرع الثالث : الاتحاد من أجل المتوسط UPM

يعتبر الاتحاد من أجل المتوسط آلية أخرى لإخراج الدول المتوسطية الجنوبية من ضعفها الاقتصادي و الاجتماعي و وهنها السياسي، حيث برزت الفكرة في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء ايطاليا و فرنسا و اسبانيا و ذلك يوم 2007/12/20و الذي تُوِّجَ بنداء

[1] PETITHOMME M. « **Quelle politique de voisinage pour l'Union européenne ?. Entre injonctions sécuritaires et conditionnalité démocratique, la puissance normative européenne en question** ».Revue politique européenne, 2009/02, n° 28, p 168.

[2] احمد مختار الجمال، المرجع السابق، ص 14.

[3] جويدة حمزاوي، المرجع السابق، ص 118.

روما الداعي زعماء الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط بضفتيه الشمالية و الجنوبية. كما شكَّل هذا المشروع هاجساً **لنيكولا ساركوزي** منذ أن كان وزيراً للداخلية، الذي أراد إحياء الدور و المكانة الفرنسية و تمايزها عن البلدان الأوروبية الأخرى. لقد قام ساركوزي بشرحه في خطابين، الأول ألقاه في مدينة "**طنجة**" المغربية في 2006، و الثاني في "**تولون**" في فبراير 2007 أثناء حملته الانتخابية تحت إسم " **الاتحاد المتوسطي**" أين أعلن بأن الوقت قد حان للعمل المشترك لبناء الاتحاد المتوسطي، و حسبه يمثل هذا المشروع صلة للاتحاد بين أوروبا و افريقيا[1].

ففي سنة 2005 انتقد بحدة مسار برشلونة، الذي فشل في تحقيق أهدافه المرجوة منه و هي إقامة السلام و الرفاهية و التنمية الاقتصادية و التقارب بين الشعوب، رغم إنفاق ما يزيد على 20 مليار يورو منذ إنشائه، وفي 2007/05/06 عشية إنتخابه رئيساً للجمهورية أطلق نداء للانضمام إلى مشروعه الذي اعتبره حلما كبيراً للحضارة و بأن الوقت قد حان للانتقال من الحوار إلى السياسة و تجاوز النقاش إلى البناء، مؤكداً على أن " **مستقبل أوروبا يوجد في الجنوب** "[2].

لقد وافق الاتحاد الأوروبي على الاتحاد من أجل المتوسط لكن تحت إسم جديد «**عملية برشلونة : اتحاد من أجل المتوسط** » في قمة بروكسل 14/13 مارس 2008، و تم إعلانه من طرف المفوضية في ماي 2008 كبرنامج إنعاش لمسار برشلونة أي : امتداداً و تفعيلاً له بعد تعثره. و هكذا تمكن الاتحاد الأوروبي من استيعاب المبادرة الفرنسية و امتلاكها و ادماجها في عملية برشلونة[3].

---

1 Otmane Bekenniche, **Le Partenariat Euro-Méditérraneen, les enjeux**, Op. cit, p 173.

2 عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 31.

3 سامية بيبرس، "**الاتحاد من أجل المتوسط و مستقبل الشراكة الأورومتوسطية**" السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، المجلد 43، العدد 174، أكتوبر 2008، ص 134.

أولا / ظروف إنعقاد المؤتمر في باريس :

عشية انعقاد مؤتمر قمة "الإتحاد من أجل المتوسط" فى باريس فى 13 جويلية 2008 أكدت مصادر وزارة الخارجية المصرية ان الاتحاد من أجل المتوسط هو اتحاد بين أطراف متساوية وأن الشركاء فى الجنوب برئاسة الرئيس مبارك مهتمون بتلك الفرصة المقدمة أكثر بأن تجرى معاملاتهم على قدم المساواة، وهم لديهم وعي بأنه يمكنهم أن يتقدموا بمشروعات تنفذ بصورة مشتركة وليس فقط بأن يروا الاتحاد الأوروبى هو الذى يبادر باقتراح هذه المشروعات عليهم. وقد حضر القمة رؤساء دول وحكومات 43 بلدا، و هم قادة 27 دولة أوربية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و إحدى عشر من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأر دن، لبنان المغرب ، موريتانيا، سوريا، تونس، تركيا و فلسطين)، إلى جانب دول البلقان (ألبانيا كرواتيا، البوسنة و الهرسك، مونتنيغروا و موناكو)، إضافة إلى ليبيا كبلد ملاحظ في الأوروميد[1]. مما أعطى دفعة سياسية قوية للإتحاد الجديد يوم مولده. ورأس قمة الاتحاد الرئيسان حسني مبارك عن الجنوب ونيكولا ساركوزي عن الشمال[2].

توجت أعمال القمة بـ **(إعلان باريس)**، الذي جاء في ديباجته أن الغرض من إنشاء هذا الاتحاد هو " **بناء السلام و الازدهار يعم كل المنطقة و ذلك عن طريق تنفيذ مشاريع تعزز بين كافة شعوبها**"، و اعتبر الإعلان أن الغاية من هذا الاتحاد هو " إقامة شراكة متعددة و تعزيز التكامل و الانسجام الإقليمي". و مع التأكيد على أهمية مسار برشلونة، وما حققه من إنجازات هامة لا يستهان بها، فإن إعلان باريس يعتبر أن الاتحاد من أجل المتوسط يمكن أن يساعد على مواجهة التحديات التي تطرح نفسها على المنطقة المتوسطية– الأوروبية و أهمها التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الأمن الغذائي و تدهور

[1] Cambarau Deodato,« **Union pour la Méditerranée Rubicube diplomatique ou grand bluff ?** »,Revue Confluences Méditerranée, 2008/4, N°67, p. 14.

[2] احمد مختار الجمال، المرجع السابق، ص 27.

البيئة و التغيرات المناخية و التصحر و التنمية المستديمة و الطاقة والهجرة و الار هاب و التطرف و تعزيز الحوار بين الثقافات"[1].

أما في نوفمبر 2008، فقد اجتمع وزراء خارجية أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط في مرسيليا، و خرج المجتمعون ببيان ثاني يعتبر عقداً مكملاً لبيان باريس، حيث تم ضبط مؤسسات الاتحاد و طريقة عملها، و إنشاء رئاسة دورية مشتركة بين بلد في الاتحاد الأوروبي و شريك متوسطي. و من ثم إنشاء أمانة تقنية ذات هيكل قانوني و نظام مستقل أين تم الاتفاق على أن يكون مقرها الدائم في برشلونة[2].

ثانيا / أهداف الاتحاد من أجل المتوسط :

جاء مشروع الاتحاد من أجل المتوسط على أنقاض ما بقي من مسار برشلونة الأورومتوسطي، و كان من أهدافه :

– تنظيف البحر الأبيض المتوسط (La méditérranée) من التلوث الذي أصابه من المياه المبتذلة التي تصب فيه من البلدان الشاطئية، و كذلك من بقايا النفايات التي ترميها هذه البلدان فيه و على شواطئه، تطوير شبكات الاستفادة من المياه الصالحة للشرب تحسين وسائل السقي، المحافظة على الساحل[3]. و كان مسار برشلونة (Le Processus de Barcelone) قد أحصى أكثر من (44) موقعاً مصاباً بالتلوّث، و حددت المدة التي يستغرقها هذا العمل حتى سنة 2020. و في هذا الصدد خصص البنك الأوروبي للاستثمار ما قيمته 5.7 مليار أورو، موزعة على 78 مشروع إستثماري، 1.2 مليار أورو منها

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 48.

[2] جون كلود توري، المرجع السابق، ص 16.

[3] Jean–François Jamet, **Les défis politiques et économiques de l'Union pour la Méditerranée**. Questions d'Europe n° 93, Fondation Robert Schuman, Mars 2008, p 03.

مخصصة للفترة من 2010 إلى 2013. و قد بدأ تجسيد أول مشروع في لبنان في 2009 بقيمة 140 مليون أورو لإعادة استغلال مياه الصرف الصحي[1].

– إنشاء طرق بحرية و برية بين البلدان الأعضاء الجنوبية، من أجل تحسين شروط نقل البضائع بينها و لمواجهة ارتفاع كلفة النقل، أما عملية تمويل هذه الطرق فقد تم اقتراح فرض رسوم مرور على البضائع العابرة لمضيق البوسفور و جبل طارق و قناة السويس[2].

– تطوير و تنمية الطاقة الشمسية لاستغلالها في مجالات متنوعة، فبلدان جنوب المتوسط تتمتع بالشمس على مدار السنة. لهذا ثم وضع مخطط للطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية و الهوائية) لإنتاج حوالي 20 ميغاواط في البحر الأبيض المتوسط بحلول 2020، بمساهمة البنك الأوروبي للاستثمار الذي تعهد بتحويل التكنولوجيا و الخبرة اللازمة لإنجاز مشاريع الطاقة في المتوسط على أكمل وجه[3].

– تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية كالزلازل و الفياضانات و التصحر فبلدان المنطقة أصبحت عرضة لمثل هذه الكوارث بفعل الاحتباس الحراري.

– أيضاً من بين الأهداف المشروع تشجيع النمو بالاعتماد على التجارة، مع معاملة بلدان الجنوب في إطار شراكة حقيقية مبنية على المساواة، و الابتعاد على سياسة التعاون.

– إنعاش مسار برشلونة بالتوجه نحو تحسين الخدمات و القطاع الفلاحي، في حين كان اهتمام كل من فرنسا و اسبانيا على تحسين القطاع المصرفي[4].

---

1 Philippe de la Fontaine Vive, **Union pour la Méditérranée : Rôle et Vision de BEI**. Rapport de la Banque Européenne d'Investissement, Décembre 2010. www.bei.org/Femip-info@bei.org consulté le : 06/02/2015.

2 عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 51.

3 Philippe de la Fontaine Vive, op.cit, p 33.

4 Jacques Huntzinger. **Le chantier de l'union Méditérranéenne**. Revue projet, 2008/ 1- n° 302, p 73.

– سعي كلا من قادة الدول و رؤساء الحكومات إلى تطوير الموارد البشرية لتوفير مناصب الشغل و تقليص الفقر، و إرساء أسس الديمقراطية و التعددية الحزبية، و حماية حقوق الانسان و الحريات الأساسية، كترقية الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية، و تقوية دور المرأة في المجتمع، و احترام الأقليات، و محاربة التمييز العنصري، و ترقية الحوار الثقافي.

– التعاون لمحاربة مختلف أشكال الإرهاب و التطرف و من يسانده، و نشر ثقافة السلم و التسامح بين مختلف الديانات و التعايش ضمن قيم الأخوة و الاحترام المتبادل[1].

ثالثا/ ردود الفعل العربية و الأوروبية على المبادرة الفرنسية :

1/ ردود الفعل داخل الاتحاد الأوروبي

عارضت بعض الدول الأوروبية المشروع الذي اعتبرته إعادة تهيئة الشراكة الأورو-متوسطية، عن طريق إخراجها عن سكة إعلان برشلونة و سياسة الجوار الأوروبي[2] .فعلى صعيد الدول الأوروبية، " الشاطئ الشمالي للمتوسط "، اعتبر البعض أن المبادرة الفرنسية "**غزو فرنسي**"، و أن فرنسا تريد القضاء على الاتحاد الأوروبي و الاستحواذ على المساعدات المالية و القضاء على مسار برشلونة. و لم يشفع خطاب ساركوزي في مدينة طنجة بالمغرب و الاعتراف بمسار برشلونة، و بآلية (5+5)، فقد توجست البلدان الأوروبية خيفة من النوايا الدفينة للمبادرة الفرنسية. و كان على رأس الدول الأوروبية التي عارضت المشروع بقوة ألمانيا، التي رأت في المشروع الساركوزي عامل انقسام في البيت الأوروبي، ثم بريطانيا التي فضلت دبلوماسية الصمت و اسبانيا المتمسكة بمسار برشلونة و شكوك ايطاليا ثم المفوضية الأوروبية[3].

---

[1] الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط المنعقد في 13 جويلية 2008.

[2] Camau Michel , « **L'Union pour la Méditerranée** : « **rêve** » **méditerranéen et malaise européen** » ,Revue Outre-Terre, 2009/3 n° 23, p 91 .

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 61.

داخل المفوضية الأوروبية و في البرلمان الأوروبي، تساءل بعض الأصوات، عن فاعلية مشروع يتعلق جوهرياً بالتعاون بين الحكومات، بينما عدد كبير من مجالات التدخل المقترح (البيئة، الأمن الجماعي، الطاقة، التطور الانساني و الاجتماعي، الحوار الثقافي. لا يتعلق كلياً أو جزئيا بصلاحيات الدول، بل بصلاحيات الاتحاد الأوروبي. كما أن ردود الفعل الأوروبية الأولى، كانت تتعلق بمنهج و ملاءمة، و كفاءة، و تمويل الاتحاد الأوروبية. و اندهش السفير الفرنسي دوغالي (**Degallais**) لر دود الأفعال على الفكرة الفرنسية موضحاً أن : « الاتحاد المتوسطي ليس أداة حرب ضد عماية برشلونة، و لا بديلاً عنهو أنه لا يستند إلى مجموعة ريادية من القلة المحظية، و أن الأمر يتعلق بشراكة مفتوحة و ليس مقفلة، و أن الاتحاد المتوسطي فكرة تتجه بإصرار نحو النتائج » [(1)].

لم يفلح الرئيس الفرنسي في إقناع شركائه الأوروبيين و خاصة البلدان غير الشاطئية المتوسطية على الانخراط في مبادرته الرامية إلى إنشاء اتحاد متوسطي إلا بعد أن أدخل عليه صيغة جديدة لا تخرج عن إطار الشراكة بين الاتحاد الأوروبي مع بلدان الجنوب المتوسطي. و بالتالي، فإن الانتقال من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، جاء كمشروع جديد (فرنسي- ألماني)، ليكبح جماح فرنسا و تطلعاتها و طموحاتها المستقبلية، و هذا ما أكدته وثيقة بروكسل بأن يكون المشروع في صيغته الجديدة دعامة لمسار برشلونة، و تحمست إليه أيضاً اللجنة الأوروبية من خلال رئيسها خوزي مانويل بروسو، الذي أكدّ " **أن كل الشروط اجتمعت للمضي قدماً بالمشروع**" [(2)]

2/ ردود فعل البلدان المتوسطية

لم تخفي الدول العربية المتوسطية تحفظاتها إزاء المشروع الفرنسي، و اعتبرته كتمهيد لإدماج إسرائيل في المنطقة، بل و مكافأتها على إجرامها اليومي ضد الشعب الفلسطيني فقد أكد الرئيس الجزائري بوتفليقه أن هناك عقبات لابد من التغلب عليها، وخاصة تسوية الصراع

[1] بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط**، المرجع السابق، ص 238.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 35.

الاسرائيلي الفلسطيني والصحراء الغربية، و كذا اعتراف فرنسا بجرائمها في حق الشعب الجزائري إبان الحقبة الاستعمارية. وأنه لابد من التواصل بين أهداف الاتحاد من أجل المتوسط وخطوطه العامة وبين الآليات القائمة، أي عملية برشلونة. ثم قال في 4 ديسمبر 2007 أمام الرئيس ساركوزي : « **أعرف يا سيادة الرئيس أنكمتروٍجون لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط الذي تكرسون أنفسكم له والذي تدعون إليه بقوة وتفاؤل. وقد ناقشناه ونحن فى الجزائر نميل إلى الاسهام فى تحقيقه إلى حد أن علينا ان نحدد مقوماته وأهدافه وكذلك المكان الذى سيحتله إلى جانب الآليات الموجودة بالفعل والتي جمعت معا الدول على جانبي المتوس»** [1].

وفي مصر احتاج الأمر الى التروي لمعرفة أبعاد المبادرة وأهدافها الخفية وليس فقط المعلنة، وهل يمكن أن تؤثر على اتفاقية المشاركة وسياسية الجوار الأوروبية، وما هي المزايا التى ستعود على مصر والمنطقة العربية، وخاصة في النواحي الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتكنولوجية. وهل هناك تنازلات سيتطلبها الانضمام إلى المبادرة، خاصة أن الموقف غير واضح تماما من ضرورة حل المشكلة الفلسطينية أولا، اذ يرى ساركوزي أن حل هذه المشكلة، أمر هام ولكنه لا يجب أن يكون عائقا أمام تنفيذ الاتحاد المقترح[2].

رابعا : التحديات التي تواجه الاتحاد من أجل المتوسط

يرى الكثير من المراقبين أن التحديات التي تواجه الاتحاد من أجل المتوسط هي نفسها المشاكل التي واجهت مسار برشلونة (Le Processus de barcelone) الأورومتوسطي و هي لا تزال قائمة، خاصة في شقها السياسي، إذ أن مشكلة الصحراء الغربية تجهم الأجواء المغاربية منذ العام 1975، و علاقات الجوار الجزائرية – المغاربية باقية على تشنَّجها (الحدود مقفلة بين البلدين)، و هناك تنافس أصم بين زعامات المنطقة[3].

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 36.

[2] احمد مختار الجمال، المرجع السابق، ص 28.

[3] بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، المرجع السابق، ص 283.

كذالك عملية السلام بين إسرائيل و السلطة الفلسطينية تواجه صعوبات تجعلها متعثرة في ظل الأوضاع السائدة. خاصة بعد الهجومات الإسرائلية المتكررة على قطاع غز ة[1] كذلك موقف امتناع بعض الدول الأوروبية (13) الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط عن التصويت لصالح القرار الذي أصدره مجلس حقوق الانسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة و الذي أدان العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، حيث صوتت لصالحه (33) دولة عربية و إفريقية و آسيوية و من أمريكا اللاتينية، و اعترضت عليه كندا[2]. بالنسبة لبلدان الجنوب و الاتحاد الأوروبي، فإن الرهان واحد هو" : إنشاء منطقة أورو- متوسطية للاستقرار و للازدهار المشترك" ، و الذي هو أيضا أحد الأهداف الرئيسية للشراكة الاورو- متوسطية، المعتمد سنة 1995 في برشلونة. وما دمنا بصدد الحديث عن التحديات فإن الاستقرار و الأمن المنشودين لن يتحققا بدون إيجاد حلول نهائية و ناجعة للمشاكل التي تشهدها المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية و الأزمة السورية[3].

إن إعادة بناء العلاقات شمال - جنوب، لا تتم إلا بعد التخلص من عقلية القوة و من علاقة الأبوة الموروثة من التاريخ الاستعماري، و البحث عن قواعد السلم و الاستقرار في المتوسط، أين يبدو حاليا يتصف ببروز الجانب الأمني (تجلي الحساسيات الحقيقية و دوام الصراعات المحتملة و عواقب أخرى خاصة بالجيو- سياسية المعلنة الخاصة بالتخلف السلطوية، الإرهاب...إلخ)، و الأمل في تحسين ظروف حياة شعوب المنطقة و هو موقف ضروري إن لم نقل أساسي يرتبط ببرنامج كامل[4].

---

[1] Jean-Robert Henry. **L'Europe et la Méditérranée : Un défit humain**. Revue projet, 2011/ 3 n° 322, p 15.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 84.

[3] يوسف العمراني، **الدورة العامة الثامنة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (الرباط)**، يومي 23 و 24 مارس2012 ، ص 03.

[4] مزوي محمد رضا، **سياسة أقطاب بالامتياز للمساهمة في تقليص المسافات بين الضفة الجنوبية و الشمالية للبحر الأبيض المتوسط**، منتدى السياسة العامة، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، عدد 01، جوان 2012.

كما سجل خبراء الشمال تحديات كبرى، التي يجب رفعها على مستوى دول الجنوب المتوسط تتمثل في دعم التشغيل بمعنى الحاجة إلى الحفاظ على مستوى من النمو الخاص بالناتج الوطني الخام بنسبة 7% إلى 8% على الأقل في السنة. و ذلك لتحقيق نمو مستديم من شأنه محو البطالة التقنية المستخلصة و التي تعد مصدراً للمشاكل الخاصة بضفتي المتوسط[1]. كذلك مشكل نقص المياه الموجهة للاستهلاك المنزلي و الفلاحي الذي تعاني من قلته (10) دول في الضفة الجنوبية للمتوسط. و كذلك دول الضفة الشمالية مثل إسبانيا و اليونان، المعنية بهذا المشكل أيضاً، و هذا ما تؤكده التقارير الدولية في مجال حاجات الماء الشروب، و هو ما ينذر باحتمال نشوب نزاعات حول المياه[2].

المبحث الثاني : تحديات و آفاق الشراكة الأورومتوسطية

احتفلت عملية برشلونة بالذكرى العاشرة لإطلاقها خلال القمة التي عقدت يومي 27 و 28 نوفمبر 2005 في برشلونة برئاسة رئيس الوزراء البريطاني و نظيره الاسباني. ساعدت هذه القمة في إعادة التواصل مع الشركاء في دول البحر الأبيض المتوسط و تحويل العملية الأورومتوسطية إلى عملية تركز بشكل أكبر على النتائج[3]. كون البحر الأبيض المتوسط همزة وصل بين الدول العربية و أوروبا لاعتبارات جغرافية، تاريخية و ثقافية من جهة، و لضعفها الاقتصادي و لعدم استقرار أوضاعها السياسية و الاجتماعية من جهة ثانية، ظهرت عدة إشكالات و مخاطر لها انعكاسات مباشرة على أوروبا بحكم الجوار، لذلك قام الاتحاد الأوروبي بوضع سلماً براغماتياً أساسه تنويع السياسات، أهمها : مسار برشلونة سياسة الجوار الأوروبية و الاتحاد من أجل المتوسط[4]. و لأن الاتحاد الأوروبي كان مشغولا في وقت ما بإعادة تشكيل شرق أوروبا و مهموماً بدعم الديمقراطيات الناشئة

---

[1] Jean-François Jamet, op.cit, p 15.

[2] Frédéric Lasserre, « **Les guerres de l'eau** ». Editions DELAVILLA, Paris, 2009, p 32.

[3] أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص 89.

[4] سهام حروري، **سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغاربية**، مجلة المفكر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 08، نوفمبر 2012، ص 359.

و الإعداد لتوسعة الاتحاد بضم النمسا و فلندا و السويد، فقد اكتشف في خضم هذه الأحداث النتائج السلبية لعجز التنمية في المتوسط و التهميش الدائم للمنطقة، و من ثم قرر خلق منطقة اقتصادية واسعة للتبادل الحر الأورومتوسطي في غضون عام 2010 شبيهة بمنطقة آسيا و المحيط الهادئ (APEC) و منطقة شمال أمريكا (NAFTA). و يقوم رهان برشلونة على سيناريو متفائل، هو أن الشراكة سوف تطلق دينامية صالحة و ذلك لأن تفكيك الحماية الجمركية و فتح الأسواق و فتح المجال أمام الاستثمارات المحلية و العالمية، الخاصة و العامة، من شأنه أن يساعد بالطبع في جعل المنطقة تنافسية، و في النمو و في تقليل ضغط الهجرة و يؤدي باختصار إلى استقرار المنطقة المتوسطية[1].

المطلب الأول : التحديات التي تواجه الشراكة الأورومتوسطية

يعتقد العديد من الباحثين في مجال العلاقات الدولية أن من أهم إفرازات نهاية الحرب الباردة هي ظهور تحديات أمنية جديدة تهدد استقرار الدول والأقاليم وهذا ما جعل الوحدات السياسية تعمل منفردة أو بشكل جماعي من أجل الحد من تلك المخاطر لذلك سعت الدول الأوروبية إلى وضع كل الإجراءات والمبادرات على جنوب القارة الأوروبية (إقليم المتوسط) من أجل تحقيق، بناء أو الحفاظ على الأمن على أساس أنه يمثل محور الشراكة الأورومتوسطية[2].

إن شراكة برشلونة رغم كونها بين دول غير متكافئة اقتصادياً و سياسياً، إلا أنها تمكنت من إعطاء أوروبا فرصة لإعادة تفعيل دورها السياسي في المنطقة العربية و ساعدها كذلك على مواجهة المشروع الأمريكي – الإسرائيلي في المنطقة ضمن إطار ما عُرِفَ بـ "الشرق أوسطية". و في هذا الصدد، فإن عودة أوروبا للمنطقة كان لابد من أن يسفر عنه جملة من

[1] بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، المرجع السابق، ص 21.

[2] قريب بلال. **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه– التحديات و الرهانات**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. كلية الحقوق و العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 107.

التحديات بالنسبة لهيكليات الاتحاد الأوروبي و قدراته فضلاً عن الاضطلاع بدور سياسي أكثر فاعلية، و ليس بدور يغلب عليه الطابع المالي و الاقتصادي[1].

الفرع الأول : التحديات الأمنية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير الشرعية)

ترتكز الشراكة السياسية و الأمنية على مبدأ تحقيق الأمن و الاستقرار و إقامة منطقة آمنة و مستقرة في المتوسط، عن طريق التركيز على المبادئ الرئيسية بما فيها، احترام حقوق الانسان و الحريات الأساسية و التأكيد على مبادئ المساواة و الديمقراطية و احترام التعددية داخل المجتمع و إشاعة التسامح و محاربة التعصب و العنصرية و مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و حل مشكلة الهجرة التي تعد من أهم التحديات أمام الاتحاد الأوروبي[2].

أولا : ظاهرة الإرهاب

يعد الإرهاب ظاهرة تكتسب كل يوم أراضي، و نظرة واحدة لخريطة العالم تؤكد أن هناك دولاً من المشرق و أخرى من المغرب، قد انضمت إلى قائمة الدول التقليدية التي عانت أو تعاني من الإرهاب[3]. لذا تعتبر ظاهرة الإرهاب أهم التهديدات الجديدة للأمن القومي للدول ، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي الذي انتشر بصفة خاصة و مثيرة للتساؤل بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، التي لم يتم حتى الآن معرفة الجهات الحقيقية المتورطة في إحداثها، رغم ما يحاك من سيناريوهات مختلفة حول ذلك، حيث كانت إشارة انطلاق لتغيير مفهوم الأمن الدولي من المفهوم التقليدي إلى مفهوم جديد لم تتحدد معالمه بدقة إلى يومنا هذا[4].

---

[1] عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، المرجع السابق، ص ص 134، 135.

[2] محمد دحام كردي، المرجع السابق، ص 184.

[3] أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، **الإرهاب و الجريمة المنظمة : التجريم و سبل المواجهة**، مطبعة العشرى، مصر، 2006، ص 1.

[4] هداج رضا. **المقاومة والإرهاب في القانون الدولي**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2010، ص 51.

كما لم يحصل هذا المفهوم على إتفاق نهائي بين كل دول العالم بعد، ذلك أنه صحيح يتأرجح بين الإيديولوجيات و المصالح و أيضا خضوعه لتكييفات مصلحية غير ثابتة، لذا فإن مفهوم الإرهاب خضع لنفس التذبذب في تحديد المعنى الدقيق له، فالمقاومة المشروعة للشعوب المضطهدة في العديد من مناطق العالم كفلسطين و العراق لا يمكن اعتبارها إرهابا بالرغم من تصنيفها كذلك من طرف الولايات المتحدة و إسرائيل و حلفائها[1].

إن قضية الإرهاب لم تعد هماً و شأناً داخلياً لأي دولة، بل صارت شأناً دولياً، فالأمن غذى كلٌ لا يتجزء و لاسيما في ظل العولمة و سهولة تبادل المعلومات و الاتصالات و انتقال الأفراد...الخ. و أصبحت بذلك عملية مكافحة الإرهاب على رأس الأولويات الدولية و الذي أخذ جانباً سياسياً أكثر منه مصالح متبادلة ذات طابع تعاوني. و في هذا السياق أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم **(1373)** يلزم جميع دول العالم بالمساهمة في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تجميد أرصدة المنظمات الإرهابية أو الداعمة له و تفكيك حظر خلاياه[2].

يعتبر الإرهاب الدولي إحدى الجرائم الدولية الموجهة ضد النظام العام الدولي، و هو نوع من الحرب المدمرة غير المعلنة بين الإنسان و أخيه الإنسان، و بين الفرد و الدولة و الذي يهدد السلم و يقوِّض دعائمه. و نظراً لخطورة الأعمال الإرهابية و تعدد أطرافها و تنوع ضحاياها، و ارتباطها بجرائم أخرى عديدة، فقد تظافرت الجهود الدولية لتجريم الأفعال المكونة لتلك الجريمة، و تقدير العقوبات على مرتكبيها، و ذلك للتخفيف من آثارها الجسيمة على البشرية و لتعزيز فرص السلم و تدعيمه بين الشعوب[3].

---

[1] طلعت عتريس ، **فلسطين و الإسرائليين : من يرهب من ؟** المطبوعات الجامعية مارى لافالي، باريس ، ماي 2002 ، ص 261.

[2] عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، المرجع السابق، ص 246.

[3] لونيسي علي، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي و واقع الممارسات الدولية الإنفرادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص 4.

1/ مفهوم الإرهاب :

أ/ تعريف الإرهاب في الفقه الدولي :

الارهاب حالة خطرة، بوصفه عملا من أعمال العنف، يرتكب في ظروف صعبة و مرتبكة، يتسم بالوحشية المفرطة و العمياء. و الارهاب الدولي أبرز صور للعنف السياسي المسلح في مجال العلاقات الانسانية.حيث عرّف جوليان فرويند الإرهاب بأنه : « استعمال العنف دون تقدير أو تمييز بهدف تحطيم كل مقاومة عن طريق إنزال الرعب في النفوس» [(1)]. و اعتبر البعض أن الإرهاب شكل من أشكال المفاوضات التي تتم باستخدام القوة لتحقيق مصالح ذات أبعاد سياسية[(2)].

في حين يرى الفقه العربي على لسان الدكتور عبد العزيز سرحان أن الإرهاب : « كل إعتداء على الأرواح و الأموال و الممتلكات العامة و الخاصة بالمخالفة لأحكام قانون الدول » . أي بمصادره المختلفة بما في ذلك المبادئ العامة للقانون بالمعنى الذي حددته المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و هو ما يمكن ان يطلق عليه على أنه جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولي"[(3)].

كما عرفه الدكتور رجب عبد المنعم متولي : « بأن الإرهاب كل فعل متضمناً استخدام القوة أو العنف وجه ضد الأشخاص أو الأموال و ذلك بقصد إثارة الرعب أو الفزع في نفوس مواطني الدولة داخليا أو خارجياً » [(4)].

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي. **الإرهاب الدولي و شرعية المقاومة**. دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، 2009، ص 24.

[2] Stephen R. di Rienzo, «**Terrorisme : une forme inédite d'expression de la puissance**», Politique étrangère, n° 2, 2006, p. 380.

[3] محمد سعادي، **الإرهاب الدولي بين الغموض و التأويل**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 192.

[4] رجب عبد المنعم متولي، **الإرهاب الدولي و اختطاف الطائرات في ضوء القانون الدولي المعاصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 110.

ب/ تعريف الإرهاب في القانون الدولي

إن مفهوم الإرهاب مثير للجدل إلى درجة أن الأمم المتحدة لم تتوصل إلى اتفاق حول تعريف يمكن أن تقبله الدول كافة، أو تقبله كافة الأطراف[1]. عموماً يمكن القول إن هدف الإرهاب يكمن في بث الرعب بين العسكريين و المدنيين لدى العدو بدون الأخذ في الحسبان عدد القتلى نتيجة لعملية ما. إلا أن كثيراً ما يتم الترويج بأن الإرهاب هو سلاح الفقراء غير القادرين على امتلاك سلاح الجيش النظامي، و نتيجة لعدم قدرتهم على حيازة الطائرات و المدرعات أو السفن الحربية، اعتادت المجموعات المتمردة أن تستخدم مواد سهلة المنال أو التصنيع[2]. لذا اعتبر الإرهاب ظاهرة معقدة و متشابكة مع غيرها من الظواهر الأخرى ولم تولد صدفة، بل نتيجة تراكمية بسبب أجواء و بيئة مركبة، تتداخل فيها الجوانب الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية، و تردي ظروف المعيشة و إفرازات التنمية السريعة و كذلك التعسف و الاستبداد و الإفراط في استخدام القوة من قبل السلطة[3].

تعد اتفاقية جنيف لمنع و مقاومة الإرهاب لعم 1937، أول خطوة للحد من خطر الأعمال الإرهابية، حيث أبرم اتفاق لمنع هذه الجريمة و معاقبة مرتكبيها، غير أن الاتفاقية لم تستهدف إلا شكلاً واحداً من الإرهاب و هو الإرهاب الثوري و الاعتداءات الموجهة ضد سلطات الدولة[4]. و طبقاً للاتفاقية فإن الدول تتعهد بعدم تشجيع الإرهاب و منع الأعمال الإرهابية و الأنشطة التي تؤدي إليه و نعاقبة مرتكبيها و التعاون من أجل ذلك. و عرفت

---

[1] Emilie ROBERT, **L'Etat de droit et la lutte contre le terrorisme dans l'Union européenne**, Thèse pour obtenir le grade de Docteur en droit, L'Université Lille 2 – France, 2012, p 81.

[2] بيدرو بريجر، **الصراع العربي الاسرائيلي، مائة سؤال و جواب**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2012، بيروت، ص 140.

[3] محمود عرابي، **الإرهاب مفهومه، أنواعه، أسبابه، أساليب المواجهة**، دار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى،القاهرة 2007، ص 40.

[4] سميرة باشي، **دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي، على ضوء التحولات الجديدة لمفهوم الدفاع الشرعي**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2009، ص 18.

المادة الثانية من الاتفاقية الإرهاب بأنه من أعمال الجرائم ضد الدول أو مؤسساتها أو مجموعات الأشخاص[1].

كما تناولت الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب لسنة 1977 في إطار المجلس الأوروبي حالات الإرهاب الدولي المتمثلة في : خطف الطائرات، الأعمال الموجهة ضد الأشخاص ذوي الحماية الخاصة و الدبلوماسيين، استعمال القنابل و القذائف و الصواريخ التي تهدد الإنسان، أخذ الرهائن و الاحتجاز غير المشروع للأفراد[2].

أما في مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في جويلية 1998، المعني بوضع مشروع المحكمة الجنائية الدولية عرّف الأعمال الإرهابية بأنها :" كل استعمال للقوة أو العنف ضد الأشخاص أو الأموال أو الممتلكات العامة أو الخاصة، و ذلك لأغراض شخصية أو سياسية أو إديولوجية"[3].

لقد فرق القانون الدولي و مبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة و معظم الاتفاقات الدولية بوضوح بين الإرهاب الذي يعني القتل من أجل تحقيق أهداف معينة غير قانونية، و بين المقاومة المسلحة من أجل تقرير المصير و التي يقصد بها نظال الشعوب من أجل تقرير المصير، أو النشاط المتسم بالقوة المسلحة الذي تقوم به عناصر شعبية في مواجهة سلطة تقوم بغزو أراضي الوطن أو إحتلاله[4]. غير أن نجد في الوقت الحاضر بعض الدول خاصة الدول الكبرى تخلط بين الإر هاب و حق الشعوب في المقاومة المسلحة من أجل

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 64.

[2] أحمد محمد رفعت، **العنف السياسي في مجال القانون الدولي، الجوانب القانونية لجريمة الإرهاب الدولي العنف و السياسة في الوطن العربي**. منتدى الفكر العربي، عمان، 1987، ص 80.

[3] محمد سعادي، المرجع السابق، ص 197.

[4] صلاح الدين عامر، **المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام**، دار الفكر العربي، مصر، 1977، ص 34.

تقرير المصير، و هي بذلك تتخذ من هذا الخلط أداة سياسية و إعلامية لتشويه الحقائق و تزييف الوقائع و إضفاء صفة الإرهاب عليه[1].

2/ موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة الإرهاب :

تواجه أوروبا التفاعل بين ثلاثة نماذج للإرهاب، تتداخل في تداعياتها الأمنية و السياسية و الاجتماعية. يكمن النموذج الأول في اختطاف واحتجاز مواطنين أوروبيين فرنسيين بالخصوص في منطقة الساحل، وحتى في المشرق (سوريا واليمن)، بالنظر للتدخل و الوجود العسكري للفرنسيين في هذه المنطقة. أما النموذج الثاني، فيتمثل في التحاق أوروبيين من أصول عربية–إسلامية، أو من معتنقين للإسلام حديثا بالتنظيمات "الجهادية" في سوريا وخارجها، لاسيما داعش، وما لذلك من تهديد مباشر للأمن الأوروبي، مخاطر تنفيذ عائدين من مسارح "الجهاد" هجمات، كما حدث في بلجيكا وفرنسا. أما النموذج الثالث و الأخير، فيكمن في ظهور الإرهاب المحلي، أي انخراط مواطنين أوروبيين، من أصول عربية – إسلامية، أو معتنقين حديثي العهد بالإسلام، في تنظيمات جهادية، وتنفيذ عمليات ضد بلدانهم[2].

تعاطفت كل دول الاتحاد الأوروبي سريعاً مع الموقف الأمريكي في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث ندد الاتحاد الأوروبي على هذه الهجمات الإرهابية و بالدول التي تساند الإرهاب[3]، و أيدت الدول الأوروربية و شاركت عسكرياً (خاصة بريطانيا و ألمانيا) في التحالف الدولي ضد الإرهاب، و الهجوم العسكري على نظام طالبان و تنظيم القاعدة. كما أدى تركيز مجلس الأمن على تمويل الإرهاب[4] بعد أحداث 11 سبتمبر، إلى عقد

---

[1] لونيسي علي، المرجع السابق، ص 41.

[2] عبدالنور بن عنتر، **أوروبا بين الإرهاب المحلي والعابر للأوطان**، مجلة السياسة الدولية، العدد 197، جولية 2014، ص 2.

[3] Khaled Chaib. **La première guerre du siècle**. Editions Musk. Alger, 2002, p 95.

[4] قرار مجلس الأمن رقم 1373، في 28 سبتمبر 2001، بموجب الفصل السابع، المتضمن حظر الجماعات الإرهابية و تمويلها و محاربتها.

اتفاقية أوروبية حول الإجراءات التي تتقاطع مع جميع العمليات العابرة للركائز، على سبيل المثال،" نقل المعلومات الأوتوماتيكية بين وحدات الاستخبارات المالية والوطنية "والتوسيع الأوروبي لتجميد أموال أولئك المتهمين بارتكاب المخالفات الإرهابية. كما تواترت في هذا الجو المشحون خطب و أحاديث رؤساء الدول و الحكومات الأوروبية المؤكدة على أن ما حدث في مدينتي نيويورك و واشنطن يتهدد العالم الغربي بأسره، بل الحضارة الانسانية جمعاء. و أضحى ما يعرف بالارهاب الاسلامي المتمثل في شخص "**بن لادن**" بمثابة العدو الجديد للحضارة الغربية. و تواكب مع المشاركة الأوروبية العسكرية بدء تطبيق عدد من الإجراءات الأمنية في الداخل الأوروبي، رمت بالأساس إلى تجفيف منابع الإرهاب و طالت حرية حركة التنقل عن طريق إبرام اتفاقية شنغن Accords de Shengen لسنة 1992 و تقوية التعاون القضائي Eurojuste، و تقوية التعاون بين مصالح الشرطة و الاستخبارات الأوروبية Europol لمنع تنظيم و تمويل بعض المنتمين للحركات الاسلامية هناك، و لم تخلُ في بعض الأحيان من التعسف في استخدام سلاح المنع من جانب الدولة[1].

يقدم الإتحاد الأوروبي منظوره في المتوسط و المتعلق بمكافحة الإرهاب، من خلال تكثيف تبادل المعلومات والمساعدة التقنية و بناء القدرات والإمكانيات لدى سلطات تطبيق القانون في البلدان الشريكة، إذ يجب على العديد من البلدان الأعضاء في الإتحاد أن تعتمد على نقل "برامج منتظمة "إلى البلدان الشريكة على شكل حوار و بناء للقدرات والإمكانيات[2].

كما أكّد البيان الختامي للاجتماع المنعقد في 06 جوان 2014، بلكسمبورغ حول الإرهاب و الأمن عبر الحدود، على مواصلة التعاون القضائي في مجال محاربة الإرهاب و استغلال كافة الإمكانيات التي توفرها أجهزة معلومات **شنغن2**، إذ يجب على الدول

---

[1] عمرو الشوبكي، **الاتحاد الأوروبي بين قراءتين للإرهاب**، الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشر، أيام 14-15 يناير 2004، مركز البحوث و الدراسات السياسية، ص 254.

[2] آمال حجيج. **الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في المتوسط : نقل المعايير في مجال العدالة و الشؤون الداخلية، دراسة حالة المغرب**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. كلية الحقوق و العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر. باتنة، 2012، ص 145.

الأعضاء و اليوروبول و فرونتكس Frontex، إقامة المبادرات العملية المشتركة لحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي ضد التهديدات الأوروبية، كما شهدت السياسة الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي تطوراً ملحوظاً تجاه بلدان المنطقة العربية، الأمر الذي دفع بدول الاتحاد إلى زيادة تركيزها على الجوانب الأمنية الخاصة بالحدّ من انتشار الأسلحة النووية و أسلحة الدمار الشامل، و كذلك المشاكل الأمنية المتعلقة بالإرهاب و التطرف، و هذا ما تبناه الإتحاد الأوروبي بلشبونة في اجتماع لمنظمة الأمن و التعاون في أوروبا في جوان 2002، حيث صدر ميثاق لمكافحة الإرهاب[1].

يعتبر الاتحاد الأوروبي أن احترام قيم الديمقراطية شرط أساسي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي و شرط للدخول في شراكة مع البلدان الأخرى و الذي يحرص على إبقائه[2]. لاعتبار أن معالجة مجمل المسائل يجب أن يتم في إطار الحوار و التعاون الأمني الإقليمي و إن الوضع المقلق لمنطقة البحر المتوسط و الوطن العربي على كل الأصعدة، يجبر الأمريكيين و الأوروبيين الذين عارض بعضهم بعضاً في موضوع حرب العراق، أن يراجعوا مفهوم الأمن و السلم و الدفاع. إن فرضياتهم المختلفة وضعتهم في موضع المعارضة، إذ ترى أمريكا أن المجال الأورو- متوسطي بيئة خطرة، بينما يرى الكثير من الأوروبيين أنه منطقة المتوسط في خطر لا بد من مساعدتها للخروج من منزلقات هذا الخطر، و خلق حوار هادئ مستقر[3].

ثانيا/ الجريمة المنظمة :

تعد الجريمة المنظمة شكلاً من أشكال الإجرام الجسيم الذي يشكل تحدياً خطيراً لأجهزة العدالة الجنائية، في العديد من بلدان العالم النامية و المتقدمة على السواء، و لاسيما بعد أن اكتسب هذا النوع من الجريمة بعداً دوليا في ظل التحولات والتغيرات السياسية و الاجتماعية

[1] محمد سعادي، المرجع السابق، ص 56.

[2] Thèrèse Delpech. **Le Térrorisme internationale et l'Europe**. Cahier de Chaillot, n° 56, Décembre 2002. Institut d'études de Sécurité. IES, p 49.

[3] بشارة خضر، المرجع السابق، ص 27.

و الاقتصادية، التي شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين، و هو ما يستلزم المبادرة بالتصدي لهذه الظاهرة، على الصعيدين الوطني و الدولي، من خلال سياسات شاملة و فاعلة من شأنها التصدي للتهديدات التي تمثلها ظاهرة الجريمة المنظمة بالنسبة للأمن القومي، بمفهومه الشامل[1].

تعتبر الجريمة المنظمة كتهديد آخر عابر للحدود، امتدت شبكاته إلى منطقة المتوسط لتمثل مشكلا حقيقيا لدول المنطقة، بعد أن أصبحت جميع المؤشرات تدل على تنامي هذه الظاهرة التي تتحرك خارج سلطان الدولة، ويخشى المحللون والخبراء من إمكانية وجود تنسيق وتحالف ضمني بين هذه التهديدات في ظل غياب المبادرات الإقليمية و العمل الجماعي، وميل الدول للتصرف الأحادي رغم قلة الإمكانيات و هشاشة المؤسسات التي تضمن الأمن في معظمها[2].

وبعد أحداث 11 سبتمبر، أصبح الحديث عن" الإرهاب الدولي و الجريمة المنظمة " كظاهرتين تعتمدان وسائل تتجه نحو التقارب والتقاطع في إشارة إلى وجود علاقة بينهما. فظاهرة الجريمة المنظمة مثل الإرهاب تطورت في فترة ما بعد الحرب، حيث اكتسبت خصائص عابرة للدول كنتائج للعولمة والثورة التكنولوجية، وأصبح لمفهوم الجريمة العابرة للأوطان صدى لدى الدوائر المختصة ومراكز الدراسات، أدى إلى بروز اتفاق دولي على محاربة الظاهرة من خلال مؤتمر بالمير و (Palerme) في ديسمبر 2000 ، حيث تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة هذه الظاهرة من طرف 120 دولة[3].

---

[1] أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، المرجع السابق، ص 102.

[2] جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي : نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 79.

[3] Gilles Favaral Garrigues, "**La Criminalité Organisée transnationale: un concept à enterrer** ? L'économie Politique, N°15, 2002, P.09.

1/ تعريف الجريمة المنظمة :

أ/ التعريف الفقهي :

يعرّف الدكتور أحمد جلال عز الدين، الجريمة المنظمة أنها : « تقوم أساسا على تنظيم مؤسسي ثابت، و هذا التنظيم له بناء هرمي و مستويات للقيادة و قاعدة للتنفيذ و أدوار و مهام ثابتة، و فرص للترقي في المجال الوظيفي و دستور داخلي صارم يضمن الولاء و النظام داخل التنظيم، و الأهم من ذلك الاستمرارية و عدم التوقف »[1].

أما الدكتور شريف السيد كامل فيعرفها على أنها : « كل فعل أو أفعال غير مشروعة ترتكب من جماعة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج، و تتمتع بصفة الاستمرارية، يعمل أعضاؤها وفق نظام داخلي يحدد دور كل منهم، و يكفل ولاءهم و طاعتهم لأوامر رؤسائهم و يكون الغرض من هذا الفعل أو تلك الأفعال غالباً الحصول على الربح، و تستخدم الجماعة الإجرامية التهديد أو العنف أو الرشوة لتحقيق أهدافها، و يمكن أن يمتد نشاطها الإجرامي عبر عدة دول »[2].

ب/ تعريف القانون الدولي للجريمة المنظمة :

بسبب الخطر العالمي الذي تمثله الجريمة المنظمة، أعطتها الأمم المتحدة أولوية كبرى لمكافحة هذه الجريمة، من خلال العديد من المؤتمرات الدولية، إعتباراً من عام 1975 حتى صدور اتفاقية بالميرو سنة 2000[3]. حيث لم تحظى أية معاهدة رعتها الأمم المتحدة بهذا العدد من الموقعين فور عرضها، و دون إنقاص من صرامة البنود و دون أي تقليص لمدى فعاليتها، و التزمت الحكومات في تصديقها على تجريم عمليات غسيل الأموال و الفساد

---

[1] عبد العزيز العشاوي، **حقوق الإنسان في القانون الدولي**، دار الخلدونية للنشرو النوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009، ص 309.

[2] شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 355.

[3] منشورات الأمم المتحدة، وثائق اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمدينة باليرمو بإيطاليا خلال الفترة من 12-2000/12/15، التي انتهت بتوقيع 148 دولة.

و عرقلة عمل العدالة، و كذا النص المتعلق بالسرية المصرفية. و هو أكبر إنجاز قامت به معاهدة بالميرو، إذ توفر إطار عمل لمصادرة و حجز عائدات الجريمة المنظمة و الممتلكات أو المعدات المستعملة في الأعمال الإجرامية و تضم أحكاماً خاصة بالتعاون الدولي في هذا الصدد. و إلى جانب المعاهدة الدولية، أبرمت بروتوكولات إضافية، فالأول و هو بروتوكول منع و كبح و معاقبة التجارة بالبشر و بالأخص النساء و الأطفال، أدلة إنسانية قوية تعزز حقوق الإنسان، أما البروتوكول الثاني فيتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين[1].

لقد عرّفت الأنتربول الجريمة المنظمة :« أي مشروع أو تجمع من الأشخاص، يتعاهد على نشاط غير مشروع و مستمر، و يتحرى بصفة أساسية تحقيق أرباح، و بغض النظر عن الحدود الوطنية » [2].

كما عرفتها مكاتب الشرطة الدولية INTERPOL بأنها : « جماعات منظمة تبغي الربح و تستعمل العنف أو الرشوة أو الابتزاز، و تحقق أهدافها بالتخطيط و الأعداد لارتكاب الجرائم، مستخدمة التكنولوجيا عالية المستوى » [3].

تكون الجريمة المنظمة عابرة للحدود الوطنية في الحالات التالية، إذا وقعت في أكثر من دولة. و إذا وقعت في دولة معينة، و لكن ساهمت في ارتكابها جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة. إذا وقعت في دولة معينة، و لكن ارتكب جزء جوهري من الأعداد أو التجهيز أو التخطيط لها أو الإدارة أو الرقابة عليها، في إقليم دولة أخرى. إذا وقعت في دولة معينة، و كان لها آثاراً جوهرية امتدت إلى دولة أخرى[4].

---

[1] عبد العزيز العشاوي، **أبحاث في القانون الدولي الجنائي**، الجزء الثاني، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2006، ص 284.

[2] أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، المرجع السابق، ص 114.

[3] عبد العزيز العشاوي، **حقوق الإنسان في القانون الدولي** ، ص 312.

[4] الفقرة الثانية من المادة الثالثة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000.

2/ موقف الاتحاد الأوروبي من الجريمة المنظمة

يتجسد التعاون الأمني لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على مستوى الأوروبي أساساً في معاهدة شنجن (Schengen)، معاهدة ماستريخت (Maastricht)، و جهاز اليوروبول (Europol) .

أ/ **التعاون الأمني في إطار معاهدة شنغن** : أبرمت معاهدة شنغن من قبل حكومات دول (بلجيكا، لكسمبورغ، هولندا، ألمانيا، و فرنسا)، و كان موضوع المعاهدة الإلغاء التدريجي لمراقبة الحدود المشتركة، و تعميق التعاون الأوروبي، بما في ذلك التعاون القضائي. و اتخذت في هذا الشأن جملة من التدابير من شأنها التصدي لهذه الجريمة، منها حق المراقبة العابرة للحدود، بمقتضى المادة 40 من معاهدة شنغن[1]. و تشمل المراقبة في الإجراءات التي من شأنها أن تباشر بواسطة المحققين في الدولة و بصدد تحقيق قضائي باستثناء إجراءات التفتيش و الاستجواب و القبض و يجوز أن تتمثل في إقتفاء الأثر و المعاينة و التقاط الصور و تلقي المعلومات التلقائية من الشهود[2]. كما تشمل أيضاً حق التتبع العابر للحدود لتطبق في حالة التلبس بالجريمة أو حالة هروب المتهم حيث تسمح لإدارة المحققين بملاحقة المتهم بدون تصريح سابق و خارج الحدود[3].

تم تطبيق إجراءات وقواعد مشتركة تتعلق بالدخول والإقامة والفيزا وتطبيقات اللجوء والتحكم بالحدود ضمن مناطق شنغن، ولموازنة حرية الحركة وإلغاء التحكم بالحدود الداخلية قامت الدول الأعضاء بتقوية التعاون بين قوى الشرطة والسلطات القضائية للقضاء على

---

[1] تنص المادة 40 من معاهدة شنغن المبرمة في 24 جوان 1985 و المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص و التأشيرة داخل دول الاتحاد الأوروبي : « **بإمكان مأمور الضبط القضائي التابع لأحد الأطراف المنضمة للمعاهدة أن يراقب مشتبهاً فيه داخل الإقليم الخاص به و في إطار إجراءات الضبط القضائي و أن يداوم هذه المراقبة داخل الإقليم التابع لطرف آخر منضم للمعاهدة** » .

[2] الشوا محمد سامي،**الجريمة المنظمة و صداها على الأنظمة العقابية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 210.

[3] المادة 41 من معاهدة شنغن.

الجريمة المنظمة[1]. و لكن ما يخشاه الأوروبيون هو تصاعد التهديدات و اللاستقرار الأمني جراء إلغاء حواجز المراقبة الداخلية بين دول الأعضاء من وراء تطبيق نظام شنغن، لأن المراقبة أصبحت تشمل الحدود الخارجية المشتركة للاتحاد[2].

ب/ التعاون الأمني في إطار معاهدة ماستريخت :

وقّرت معاهدة ماستريخت الموّقعة في 1992/02/07، و التي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993، تسهيلات لحركة تنقل الأشخاص و السلع و الخدمات بين الدول الأوروبية إلا أن المجرمين استغلوا هذه التسهيلات لزيادة نشاطهم الإجرامي، مما دفع بدول الاتحاد الأوروبي لتطوير سياساتها الأمنية عن طريق جملة من القرارات و الاتفاقيات بغية مكافحة الجريمة المنظمة بين الدول الأوروبية. و أكدّت المادة 38 من المعاهدة على ضرورة التعاون المباشر بين الأجهزة الأمنية و جهاز اليوروبول لضبط و مراقبة الحدود منعا للتهريب الغير المشروع للأشخاص و متابعة مصادر الأموال، كما تبنى الاتحاد الأوروبي بتاريخ 13 جوان 2002 قراراً يقضي بإمكانية إصدار أمر قضائي يسمح بتعقب المجرمين[3].

ج/ جهاز اليوروبول (مكتب الشرطة الأوروبية) EUROPOL

أنشأ هذا الجهاز في 1995/07/26 في قمة لكسمبورغ بموجب الباب السادس من اتفاقية ماستريخت، التي مقرها في مدينة لاهاي (هولندا)، و كان الغرض من إنشاء اليوروبول هو ضمان أقصى درجات التعاون و تبادل المعلومات و تسهيل الاتصال فيما بين الدول الأعضاء لخلق نظام أمني لأجل مكافحة الإرهاب و الاتجار الغير المشروع

---

[1] وفقاً للمادة 92 من ميثاق التطبيق: نظام شنغن للمعلومات (المعروف باسم SIS).

[2] Bigo Didier. « **L'évolution du paysage européen en matière de liberté et de sécurité : rapport à mi-parcours sur le projet challenge** »,Revue internationale des sciences sociales, 2007/2 n° 192, p 329.

[3] الباشا فائزة يونس، **الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية و القوانين الوطنية**، دار النهضة العربية، مصر، 1998، ص 466.

بالمخدرات و الجريمة المنظمة. كما وسعت هذه الوحدة اختصاصاتها لتشمل غسيل الأموال و شبكات الهجرة الغير شرعية، تهريب السيارات المسروقة و جرائم الاتجار بالبشر وغيرها من الأفعال التي تمارسها العصابات الإجرامية على المستوى الدولي[1].

إن مكافحة الجريمة المنظمة تقتضي ضرورة مواجهة غسيل الأموال، و ذلك بتجريم غسيل الأموال و المصادرة و منع التصرف فيها و عدم الاكتفاء بالعقوبة التقليدية كالحبس و الغرامة، بل يجب حرمان الجناة من الأموال المتحصل عليها من جرائمهم و هدم القوة الاقتصادية لهم[2]. و بالفعل استطاعت أجهزة اليوروبول الحد من نشاطات الإجرام المنظم فقد تمكنت في سنة 2010 من معالجة 80 ألف ملف، تم من خلاله حجز 103 مليون سلعة، بقيمة 1 مليار يورو. أما في سنة 2011، فقد ثم معالجة 91245 ملف، و حجز 114 مليون سلعة، أي ما قيمته 1.2 مليار يورو[3].

لقد أكّد المؤتمر الدولي لقانون العقوبات المنعقد في بودابست عام 1999 على أن غسيل الأموال غير المشروعة يعد نتيجة ضرورية لأية جريمة منظمة. و أن غسيل الأموال ذاته هو أحد النمادج البالغة الخطورة، و أن العقاب غالباً ما يكون وسيلة لمواجهة الجرائم المنظمة الأخرى[4].

ثالثا/ الهجرة غير الشرعية :

شكلت ظاهرة الهجرة من بلدان جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط (العربية) إلى الدول الواقعة على شواطئه الشمالية (الأوروبية)، بعداً مهماً و متميزاً من أبعاد سياسات التعاون الأوروبي ـ العربي، بحيث إن أمواج الهجرة تؤدي إلى ظهور مجتمعات

---

[1] الشوا محمد سامي، المرجع السابق، ص 216.

[2] محمد كبيش، السياسة الجنائية في مواجهة غسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 27.

[3] Michel Quillé. **Europol, Office Européen de police**, Revue du GRASCO, Groupe de Recherches Actions Sur la Criminalité Organisée, N°2, juillet 2012, p 3. Centre du Droit de l'Entreprise – Université de Strasbourg.

[4] عبد العزيز العشاوي، **حقوق الإنسان في القانون الدولي**، المرجع السابق، ص 338.

مختلفة الثقافات و الأفكار[1]، و منه تشكل الهجرة تحدياً و فرصة في آن واحد أمام تعزيز الشراكة الأوروبية المتوسطية، و ذلك نتيجة لاتصال مسألة الهجرة و تشابكها مع قضايا أخرى، مثل البطالة و البيئة و الاستقرار السياسي و الأوضاع الديمغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية و الدول الأوروبية، و كذلك لاتصالها بالمسائل الأمنية، بما في ذلك التخوف من التطرف الإسلامي و العنصرية و أعمال العنف و الإرهاب[2].

إن عبارة الهجرة غير شرعية لها عدة ظواهر، بالخصوص الدخول غير القانوني للقادمين من البلدان ثالث المتوسط PTM فوق إقليم دولة عضو عن طريق البر أو البحر أو الجو[3] و يعرّف فقهاء القانون الدولي الهجرة غير الشرعية :« بأنها الدخول و الخروج الغير القانوني من و إلى إقليم أية دولة من قبل أفراد أو جماعات من غير الأماكن المحددة لذلك دون التقيد و الاعتداد بالضوابط و الشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد » [4]. في حين يعرفها أخرون على أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر، وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أو اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا[5].

1/ أسباب الهجرة الغير الشرعية:

تُشير بيانات البنك الدولي إلى أن هناك حوالي 18.1 مليون مهاجر من إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2010، بما يشكل حوالي 5.3 % من جملة سكان الإقليم

---

[1] Bigo Didier. Op.cit, p 331.

[2] علي الحاج، المرجع السابق، ص 241.

[3] Communication du Conseil. **Lutte contre l'immigration clandestine : nouvelles mesures européennes**. Mémo/06/296. Brusselles, le 19 juillet 2006.

[4] أحمد رشاد سلام، **الهجرة الغير مشروعة في القانون المصري**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى 2011، ص 07.

[5] عبد اللطيف محمود، **الهجرة و تهديد الأمن القومي العربي**، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2003 ، ص1 .

وتتصدر مصر والمغرب وفلسطين والعراق والجزائر واليمن وسوريا و الأردن ولبنان قائمة الدول العربية من حيث الهجرة للخارج[1].

يمكن القول إن الأسباب العميقة لمشاكل الهجرة، ترجع أساساً إلى تباين مستويات التنمية بين مختلف بلدان العالم و بين مختلف الأقاليم داخل البلد الواحد، ذلك لأن مستوى ازدهار البلدان المتقدمة يُغري المهاجرين القادمين من البلدان الأقل نمواً إلى الهجرة المشروعة و غير المشروعة. و قد أخذت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أبعاداً خطيرة بعد ظهور شبكات منظمة للجريمة وسط المهاجرين غير الشرعيين، مما يتطلب تكثيف الجهود بين دول الإرسال و العبور و الاستقبال للمهاجرين غير الشرعيين، لتحمل مسؤولية اتخاذ تدابير مشتركة و غير إنفرادية، من أجل إيجاد الحلول الملائمة لهذه المشكلات دون تباطؤ[2]. لذا شدّدت منظمة العمل الدولية على ضرورة تعزيز حقوق الانسان و الحريات الأساسية لجميع المهاجرين و حمايتها حماية فعالة، و على ضرورة احترام و تعزيز معايير العمل الدولية، و احترام حقوق المهاجرين في أماكن عمله، مع الإقرار بالحاجة إلى معالجة الهجرة غير النظامية في إطار احترام حقوق الإنسان، و التأكيد على الالتزام بمكافحة الإتجار بالأشخاص و حماية ضحاياه، فضلاً عن حماية المهاجرين من الاستغلال[3].

انتشرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في معظم الدول الإفريقية و بعض الدول الآسيوية غير أنها تزداد حدّة كلما اتجهنا شمالاً نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية في الدول المغاربية عموما من جهة وسياسة الحدود المغلقة التي انتهجتها الدول الأوروبية من جهة أخرى و القربـالجغر افي من جهة ثالثة، كل هذه العواملحوّلت الدول المغاربية " إضافة لكونها

---

[1] التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، **الهجرة الدولية و التنمية**، جامعة الدول العربية، 2014، ص 9.

[2] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة و الجريمة**، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، االمملكة العربية السعودية، 2008، ص 97.

[3] تقرير صادر عن مكتب العمل الدولي. **هجرة عادلة : برنامج لمنظمة العمل الدولية**، الدورة 103، 2014. مكتب العمل الدولي، جنيف (سويسرا). www.ilo.org/publns Consulté le : 24/04/2015.

دولاً مصدرة للهجرةالسر ّية " إلى دول عبور للأفارقة المهاجرين بصورة غير قانونية إلى أوروبا[1].

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية أيضاً من بين أهم العوامل التي أدّت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثًا عن أوضاع أفضل للعيش يعتقدون بوجودها في أرض الأحلام الأوروبية الموعودة. ففي معظم الدول النامية تنعدمالديمقر اطية و تسود النظم الدكتاتورية و تكثر الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية، كلها عوامل تؤدي للهجرة إلىالخار ج[2].

2/ موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية :

ينظر الأوروبيون للهجرة من زاوية التهديد أو الخطر، كونها ظاهرة معززة لعلاقات صراعية تعود أسبابها الرئيسة إلى انتشار ثقافة عدم التسامح وكره الأجانب، حيثصر ّح أحد الأوروبيين بقوله : « بعد غزونا، سوف يغرقوننا بسيل من الأطفال في وقت سوف يؤدي فيه عقمنا المتنامي إلى اضمحلالنا وزوالنا » . [3]

مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، أخذت قضية الهجرة تحتل قمة أولويات العمل السياسي في دول الاتحاد الأوروبي في إطار تعاونها مع بلدان جنوب و شرق المتوسط نظراً لما تمثله تدفقات الهجرة من صراعات مستقبلية قد تثير نزاعات عسكرية. فتزايدت الحواجز أمام المهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الدول التي اتسمت تقليدياً بالتسامح و الانفتاح، و أصبحت الدول سواء تمنع تماما الهجرة أو تعتمد وسيلة التراخيص

---

[1] علي الحوات . **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي** .منشور ات الجامعة المغاربية، طرابلس (ليبيا)، 2007، ص 55.

[2] ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 142.

[3] Bernard Ravenel. « **Mediterranée, L`impossible Mur** » Paris, L`Harmattan. 1995, p. 85.

السياحية المحددة المدى أو تعتمد على سياسة الهجرة الانتقائية بينما بات أهم مشكل يعاني منه المهاجر هو العنصرية و السياسات التميزية[1].

إن التغيير الديمغرافي في المنطقة العربية يعتبر بالنسبة للأوروبيين مصدراً محتملاً لعدم الاستقرار، خاصة أن التوزيع السكاني الغير متوازن بين شمال المتوسط و جنوبه، يؤثر في سياسات الهجرة التي تعتمدها الدول الأوروبية، في إطار حرية الحركة بالنسبة إلى العمالة. كما تنظر الدول الأوروبية إلى فيضان الهجرة البشرية من المنطقة العربية، نظراً لفقدان الفرص الاقتصادية فيها باعتبارها تهديداً أمنياً، خاصة أن عدد المهاجرين الغير الشرعيين في أوروبا يزداد سنة تلو الأخرى في ضوء تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لبلدان المنطقة العربية[2].

بادر الإتحاد الأوروبي بالدعوة إلى إنشاء مدرسة مشتركة تقوم بإعداد و تدريب ضباط مختصين بمراقبة الحدود فرونتاكس Frontex ، ثم و لإدراكها بأهمية التنسيق بين الوحدات الأمنية دعت اللجنة الأوروبية إلى وجوب تبادل المعلومات فيما بينها، و تشكيل شبكة خبراء تقوم بدراسة و تبادل المعلومات الميدانية حول الهجرة غير القانونية[3]. لكن ما يمكن تسميته بالسياسة الأوروبية الجديدة للهجرة مليئة بالتناقضات، خصوصاً نظام شنغن و فرونتكس Frontex بحيث لم يفرق الاتحاد الأوروبي بين الهجرة الشرعية التي يجب تشجيعها و إدماجها في إطار تسهيل تنقل الأشخاص، و بين الهجرة غير الشرعية التي يجب محاربتها[4]. إضافة إلى أن سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة تتميز بالانتقائية حيث تقوم بتشجيع هجرة الأدمغة بما يخدم مصالح دوله و يعمل على عرقلة الهجرة العادية

---

[1] TUBIANA Michel. **En finir avec le dogme de la fermeture des frontières**, Revue Panoramique, 4eme trimestre n° 55, (2001), p 7.

[2] علي الحاج، المرجع السابق، ص 242.

[3] **Commission européenne**, Décision n° 267/2005 du 16/03/2005 établissant un réseau d'information et de coordination entre les services chargés de la gestion des flux migratoires.

[4] Jean- Robert Henry. **L'Europe et son Sud**. Revue projet. 2008/1- n°302, p 42.

مما شجع على بروز مافيا تهريب المهاجرين غير الشرعيين وأدى إلى ارتفاع عدد الضحايا من المهاجرين غير الشرعيين[1].

رصدت الهيئة الأوروبية المختصة بمراقبة حدود الاتحاد الأوروبي **فرونتكس**، في منتصف ماي 2014 ، التدفّقَ الأكبر وغير المسبوق في تاريخ القارة الأوروبية للمهاجرين غير الشرعيين صوب أوروبا في الشهور الأربعة الأخيرة فقط. فقد تمّ رصد دخول أكثر من 25 ألف مهاجر غير شرعي إلى إيطاليا ومالطا في الشهور الأربعة الأولى من العام 2014، مقارنة بـ 40 ألف مهاجر دخلوا أوروبا في عام 2013، حيث دعت وزيرة الدفاع الإيطالية **روبيرتا بينوتي** إلى تدخّل منظمة الأمم المتحدة في قضية الهجرة غير الشرعية التي تتدفق إلى إيطاليا وتؤدّي إلى سقوط ضحايا، باعتبارها مسألة إنسانية طارئة، وفي الوقت نفسه طالبت باقي الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتحمّل جزء من المسؤولية في مواجهة هذه الظاهرة[2].

لقد أعرب المجلس الأوروبي عدة مرات انشغالاته فيما يخص التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال عدة مخططات، ابتداءاً من مخطط فيينا 1998، مروراً بمؤتمر تامبير TEMPERE 1999. كما تبنت المفوضية الأوروبية بيان شدّدت فيه على ضرورة اتخاذ بعض الجزاءات العقابية و المالية ضد الأشخاص المتورطين في أعمال تهريب المهاجرين نحو دول الاتحاد الأوروبي، و كدى تطوير نظام أوروبي للمعلومات حول التأشيرة (VIS) و إبرام اتفاقيات حول نظام أوروبي لتسيير الحدود. و من أجل تحسين المنظومة أنشأ الاتحاد وكالة لهذا الغرض أطلق عليه إسم (Frontex)، حيث باشرت هذه الوكالة عملها في ماي 2005. و قفزت ميزانيتها من 6 مليون إلى 70 مليون يورو عام 2008[3].

---

[1] غربي محمد، **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط : الجزائر نموذجاً**. أكادمية الدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 08، 2012، ص 56.

[2] محمد مطاوع، **الاتحاد الأوروبي و قضايا الهجرة : الإشكاليات الكبرى و الاستراتيجيات و المستجدات**. مجلة المستقبل العربي، العدد 431، يناير 2015، ص 22.

[3] **Communication de la commission Européenne**, Politique commune en matière d'immigration clandestine,COM (2001) 672 .

كما أكد الاتحاد الأوروبي على معالجة الأسباب الحقيقية للهجرة الغير الشرعية في البلد المنشأ من خلال نشر (السلم و الاستقرار السياسي، احترام حقوق الإنسان و أسس الديمقراطية، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية)، و كل هذه الأهداف يتم تحقيقها من خلال اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية. و أن التصدي لأسباب الهجرة لا يتم إلا بوضع جملة من الإصلاحات السياسية، الاجتماعية، و الاقتصادية في البلدان الشريكة[1].

أما عن سبل مكافحة الهجرة غير المشروعة، فقد اتخذ أعضاء الاتحاد الأوروبي جملة من التدابير للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية و المتمثلة في ما يلي :

– تطوير أدوات محاربة شبكات المتاجرة بالاشخاص، و توفير المساعدة المناسبة لضحايا هذه الجرائم من استغلال و استرقاق[2].

– إبرام اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الاوروبي و الدول المتوسطية، على قبول عودة الاشخاص الذين هم في وضع غير مشروع، وهذا بالتوافق مع القانون الدولي ومع التزامات اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية[3].

– تحمّل كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي مسؤوليتها في مراقبة حدودها الخارجية لحساب باقي الدول الأعضاء.[1]

---

[1] M.Collyer et M.Aly, **EUROMED MIGRATION II (2008-2011)**. Rapport sur la politique dans le domaine de la migration en Région EUROMED. Commission Européenne, 2ème Conférence régional, Bruxelles, décembre 2009. P 3.

[2] صايش عبد المالك. **التعاون الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون. كلية الحقوق، جامعة باجي مختار – عنابة، (الجزائر)، 2007، ص 86.

[3] Directive 2008/115/CE du 16 décembre 2008 relatives aux normes et procédures communes applicables dans les États membres au retour des ressortissants de pays tiers en séjour irrégulier, (JO 2008 L 348/98). **La directive « retour » vise à établir des normes et des procédures minimales au niveau de l'UE concernant le retour d'immigrants en séjour irrégulier sur le territoire d'un État membre. La directive établit une procédure harmonisée conduisant à la fin du séjour irrégulier et à l'éloignement de l'immigrant en situation irrégulière.**

– تخصيص عدة أغلفة مالية تدعيماً لمراقبة الحدود، حيث بلغت المساعدات المقدمة للمغرب 40 مليون يورو، نتيجة لذلك لوحظ انخفاض محسوس في عدد المهاجرين بلغ نسبة 80%، و ترحيل ما لا يقل عن 24 ألف سنة 2005[2].

– تشغيل أنظمة حديثة وفعالة لمراقبة الحدود، وخاصة من خلال تقوية الهياكل الإدارية و توفير المساعدة التقنية في التأهيل المهني في هذه المسائل وفي إدارة الإمكانيات التقنية و المساندة لتأهيل شرطة الحدود ومسؤولي الخطوط الجوية و الملاحية لضبط المستندات المزيفة[3].

– اتخاذ إجراءات عقابية ضد المستخدمين الذين يشغلون الأجانب المقيمين بصفة غير شرعية فوق إقليم دولة عضو[4].

– الضغط على دول الجنوب لسن قوانين و تشريعات داخلية تمنع المغادرة غير الشرعية للإقليم و كذا الدخول إليه بما يخدم مصالح دول الشمال و دول الجنوب في إطار اتفاقية الشراكة بين الطرفين، حيث بادرت بعض الدول من بينها الجزائر إلى تجريم هذا الفعل[1].

---

[1] Phillippe Delivret. **La libre circulation des personnes au sein de L'Union Européenne : pincipe, enjeux et défits**. Policy paper de la fondation Robert Shuman. Question d'Europe, n° 312. 12 mai 2014, p 08.

[2] صايش عبد المالك، المرجع السابق، ص 81.

[3] تقرير عن "**الهجرة و التعاون بين دول المنطقة الأورومتوسطية**"، القمة التاسعة الأورومتوسطية للمجالس الاقتصادية و الاجتماعية و المؤسسات المماثلة، فالنسيا (إسبانيا)، 18-19 نوفمبر 2004. ص 28.

[4] Directive 2009/52 sur les sanctions à l'encontre des employeurs de ressortissants de pays tiers en séjour irrégulier (JO 2009 L 168/24) : **L'un des objectifs principaux de la directive consiste à décourager l'immigration irrégulière en s'attaquant au travail non déclaré. En vertu de la directive, les employeurs qui ne sont pas en mesure de prouver qu'ils ont procédé à un certain nombre de contrôles avant d'embaucher un ressortissant d'un pays tiers seront passibles d'amendes et d'autres mesures administratives. Le recours à des sanctions pénales est prévu dans les cas suivants: répétition de l'infraction, emploi d'un grand nombre de personnes (en séjour irrégulier), conditions de travail particulièrement abusives, emploi délibéré du travail ou des services d'une personne victime de la traite et emploi illégal de mineur.**

في 24 ماي 2011، أطلقت المفوضية الأوروبية حوارا حول الهجرة والتنقل والأمن مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، حيث يندرج هذا التواصل بشأن مقترحات المفوضية الأوروبية لإتباع مقاربة أكثر تنظيما وشمولية للتحديات والفرص المرتبطة بالهجرة في إطار مواجهة التحديات الجديدة التي تطرحها الثورات العربية في مجالي الهجرة و التنقل [2].

من جانبها التزمت المنظمة الدولية للهجرة IOM دعمها للاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء و بلدان المقصد و العبور في تطوير استجابات قائمة على حقوق الانسان لمعاجة تدفقات الهجرة المعقدة على امتداد الطريق المتوسطي، و وضع و تطوير المزيد من البرامج و السياسات التي تسهل اتباع المزيد من السبل من أجل هجرة آمنة ونظامية في جميع مستويات بهدف الاستجابة لواقع سوق العمل و كذلك تقديم البدائل عن الهجرة غير النظامية[3].

كما وجّهت الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الانسان توصيات للاتحاد الأوروبي لتجديد سياسته للتعاون، و السعي إلى سياسات للهجرة أكثر توازنا في دول المغرب العربي لتعزيز احترام الحقوق الأساسية للمهاجرين واللاجئين. و يمكن تحقيق هذه النتيجة لاسيما عن طريق تعزيز التمويل في هذا المجال. لذا ينبغي أن يكون تعميق التعاون بشأن الهجرة واللجوء مشروطاً بإبداء إرادة سياسية لتوفير حماية ملائمة للمهاجرين و اللاجئين. و بشكل عام

---

[1] المادة 175 مكرر 1 من القانون رقم 09-01، المؤرخ في 25 فبراير 2009، جريدة رسمية العدد 15 الصادرة في 08 مارس سنة 2009، المعدل و المتمم لقانون العقوبات. التي تنص على :« دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى 6 أشهر و بغرامة من 20.000 إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء إجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، و ذلك بانتحالة هوية أو استعمال وثائق مزورة أو استعمال وسائل احتيالية أخرى للتخلص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين و الأنظمة السارية المفعول. تطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود » .

[2] ماري مارتن، **اتساع نطاقشر اكات التنقل مع الشركاء الأورومتوسطيين**، دار فضاءات النشر و التوزيع، عمان، 2012 ، ص 281.

[3] المنظمة الدولية للهجرة(IOM)، التقرير السنوي لعام 2013، الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. www.iom.int . تاريخ الاطلاع : 2015/04/24.

يجب على الاتحاد الأوروبي أن يقيس بدقة أكثر أثر تعاونه في مجال الحقوق الأساسية للمهاجرين واللاجئين في المغرب العربي[1].

في حين أبرمت عدة اتفاقيات بين الدول الأوروبية و دول الجنوب للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث أبرمت إيطاليا اتفاقية مع الجزائر يتم بموجبها ترحيل المهاجرين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم، و كدى اتفاقية أخرى مع ليبيا في جويلية 2003 تضمنت تقديم معدات فنية و تجهيزات مراقبة لمساعدة الحكومة الليبية للقضاء على الهجرة غير الشرعية. أما الاتفاقية التي أبرمت بين اسبانيا و المغرب فكانت نموذجا للاتفاقيات الناجحة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث يسمح بموجبها لـ 3000 عامل موسمي من المغرب بالعمل في إسبانيا لمدة عمل لا تزيد عن 9 أشهر[2].

ما يلاحظ على حصيلة التعاون الأورومتوسطي في مجال تنظيم الهجرة الشرعية و مكافحة الهجرة غير الشرعية، أنها هزيلة جداً لانشغال الاتحاد الأوروبي بتنمية الدول التي انظمت إليه مؤخراً أكثر من اهتمامه بدول جنوب المتوسط، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه بعد التوسع الأوروبي الأخير، زادت الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوروبي في دول أوروبا الشرقية لتصل إلى 27 مليار يورو، في حين أنها لا تتجاوز 5 مليار يورو بالنسبة لدول المغرب العربي[3].

الفرع الثاني : التحديات السياسية (الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ثورات الربيع العربي)

إن مستقبل العلاقات الأوروبية المتوسطية، التي تسعى إلى تحقيقها دول الاتحاد الأوروبي و دول البحر الأبيض المتوسط على حد سواء و هي أن تكون أوروبا قاطرة المتوسط سياسيا، استراتيجيا، اقتصادياو ثقافيا. و عليه فإن الدوافع الرئيسية للاتحاد

---

[1] الشبكة الأوروبية ـ المتوسطية لحقوق الإنسان. **دراسة حول الهجرة و اللجوء في بلدان المغرب العربي**. ديسمبر 2010، كوبنهاغن (الدانمارك)، ص 73. تاريخ الاطلاع : 2015/04/24www.euromdrights.net

[2] فايزة بركان. **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص 102.

[3] عبد الوهاب بن خليف، " **العلاقات الأوروبية المتوسطية : إستراتيجيات شراكة أم توظيف** " ، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، الجزائر، العدد الخامس(05)، جوان 2008، ص 78.

الأوروبي من إقامة علاقات شراكة مع دول جنوب المتوسط، هو الحد أو التقليل من العوامل المساعدة أو المؤثرة على حالة اللاستقرار و التوتر في المنطقة المتوسطية، و بالتالي فإن غلبة الأهداف الأمنية و السياسية و تصدرها دوما جدول أعمال المبادرات و الاتفاقيات التي تربط الطرفين الشمال و الجنوب، تأتي قبل الشراكة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية[1].

أولا : الصراع العربي ـ الإسرائيلي

يعد الصراع العربي الاسرائيلي منذ نشأته واحداً من أهم المحددات التي تؤثر في علاقة الدول العربية بالعالم الغربي. و على اعتبار أن هذا الصراع أسبق من حيث النشأة من قيام الجماعة الأوروبية ذاتها، فقد كان من الطبيعي أن يفرض نفسه كأحد العوامل المحددة لشكل علاقة الجماعة الأوروبية و مضمونها عبر مراحل تطورها المختلفة بالوطن العربي[2].

بدأ النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي على شكل مواجهة بين حركتين متضادتين. كانت الحركة الصهيونية علمانية في بدايتها، و تطلعت دوماً إلى بناء دولة قومية لتكون وطناً لليهود كلهم. أما بالنسبة للفلسطنيين الذين تأثروا بالكفاح ضد الاستعمار و بالأفكار الأوروبية، فقد استخدموا أيضاً مفهومات الوطن و القومية، و ابتعدوا عن الفكر الديني التقليدي السابق لظهور هذه المفهومات الحديثة في القرن التاسع عشر[3].

نشطت السياسات الدبلوماسية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية في إيجاد التسوية المناسبة لوضع حد للصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي يشكل إحدى أهم عوامل عدم الاستقرار الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي يؤثر إلى حد بعيد في مستقبل

---

[1] عبد الوهاب بن خليف، **تجاذبات المصالح الأوروبية –الأمريكية في منطقة المغرب العربي**. مجلة المفكر، العدد الحادي عشر، سبتمبر 2014، ص ص 90، 95.

[2] محمد هشام محمد اسماعيل، **موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009**. المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، الدوحة، نوفمبر، 2011. ص 4. www.dohainstitute.org . تاريخ الاطلاع : 2015/03/10.

[3] بيدرو بريجر، المرجع السابق، ص 120.

السلام و الأمن الدوليين[1]. إذ يشكل الاستقرار السياسي في المنطقة العربية عاملاً مهماً للأمن الاقتصادي و السياسي لدول الاتحاد الأوروبي، حيث تزود دول المنطقة دول الاتحاد الأوروبي بأكثر من نصف إحتياجاتها من الطاقة، و تستوعب أكثر من ربع صادراتها إلى العالم الخارجي، كما أن استمرار التوتر و عدم الاستقرار في المنطقة العربية يؤثر في العلاقات الأوروبية ـ العربية بشكل عام. و خلال السنوات التي تلت حرب أكتوبر 1973 بدأ الحوار الأوروبي ـ العربي على قاعدة المصالح المتبادلة، حيث رأى الجانب العربي أن على الدول الأوروبية أن تقوم بدور أكثر نشاطاً على الصعيد السياسي من أجل تحقيق تسوية سلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي[2].

- **موقف الاتحاد الأوروبي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي:**

نتيجة للمتغيرات الدولية الجديدة وانفراد الولايات المتحدة بالسياسة الدولية فقد أصبح الاتجاه نحو تحجيم الدور الأوروبي في عملية التسوية السلمية في المنطقة. حيث كان دور أوروبا شكلياً في مؤتمر مدريد عام 1991، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الراعية لمحادثات التسوية والتوقيع عليها، إذ تم التوقيع على اتفاق أوسلو في واشنطن في 1993/9/12. حيث تراجعت أوروبا إلى المقعد الخلفي في هذه المحادثات، ولم تساهم إلا في المباحثات المتعددة الأطراف من خلال لجان خاصة متعلقة بقضايا اللاجئين والمياه ونزع أسلحة الدمار الشامل، والتي عقدت معظم اجتماعاتها في العواصم الأوروبية[3].

[1] عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، المرجع السابق، ص 108.

[2] علي الحاج، المرجع السابق، ص 296.

[3] مخلد المبيضين، **محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية**، المرجع السابق، ص 22.

يسعى الاتحاد الأوروبي لأن يلعب دوراً رئيسياً في المنطقة العربية، و في قيام علاقات أوروبية عربية[1]، لذا فقد أبدى الاتحاد الأوروبي موقفه اتجاه القضية الفلسطينية من خلال ثلاث محاور :

أ/ **الدعم الاقتصادي و المالي** : كان الاتحاد الأوروبي و أعضائه أهم الممولين للسلطة الفلسطينية، حيث بلغت قيمة المساعدات من 1994-2001 بـ 1.42 مليار يورو مخصصة لإنجاز المشاريع، بهدف تحسن الخدمات في الضفة الغربية و قطاع غزة.

ب/ **الجهود الرامية إلى إحلال الاستقرار في المنطقة** : إيجاد الحلول متعددة الأطراف بواسطة الشراكة الأورو ـ متوسطية، بالأخص المجموعات المتعددة الأطراف، كاجتماع مدريد حول التنمية الاقتصادية و الجهوية، بغرض تكملة مسار السلام في الشرق الأوسط، و إقامة فضاء مبني على الثقة المتبادلة و تأطير العلاقات الاقتصادية، السياسية، الانسانية.

ج/ **السعي إلى بناء الدولة و المؤسسات الفلسطينية** : حيث عبر الاتحاد الأوروبي عن قناعته بأن إقامة دولة فلسطينية جنب إلى جنب مع إسرائيل، من شأنه ضمان أمن إسرائيل بالدرجة الأولى، و قبولها كشريك في المنطقة المتوسطية[2].

كما لم تتوقف بيانات و إعلانات الاتحاد الأوروبي في مطالبه بمنح الشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره و دعم قرار مجلس الأمن رقم (242)[3] و (338) و مبدأ الأرض مقابل السلام. و في بيان صادر عن القادة الأوروبيين في القمة المنعقدة في أمستردام في جوان 1997 طالبوا إسرائيل بضرورة السماح بقيام دولة فلسطينية مستقلة، باعتبار أن قيام دولة

---

[1] مجدان محمد، **تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة و مؤثرة : سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي نموذجاً**. مجلة المفكر، العدد 11، سبتمبر 2014، ص 288.

[2] Muriel Asseburg. **De la rhétorique à a pratique ? Les trois dimensions de la politique européenne à l'égard du conflits**. Cahiers de Chaillot, n° 62, juillet 2003. Institut d'études de sécurité, Paris, p p 13-19.

[3] قرار مجلس الأمن رقم **242**، الصادر في 22 نوفمبر 1967، المتضمن إلزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب 1967.

فلسطينية مستقلة، هو الضمان الأوفر لأمن إسرائيل. و تطور الموقف الأوروبي في القمة التي عقدت في برلين مارس 1999، حيث أكّد الاتحاد الأوروبي مجدداً حق الفلسطنيين غير المشروط في تقرير المصير، بما في ذلك قيام الدولة الفلسطينية[1].

إلا أن أوروبا ظلت تعاني الثنائية كونها عملاقاً اقتصادياً، وفي الوقت نفسه قزماً سياسياً، و بخاصة عندما يتعلق الأمر بالصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. لذلك رأت دول الاتحاد الأوروبي أن العمل جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية يمثل حجة قوية لإلقاء أعبائها الاستراتيجية على أكتاف الولايات المتحدة الأمريكية. و إدراك الجماعة الأوروبية أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لن يسمحا لأوروبا أن يكون لها أي دور في الصراع ما لم يتوافق ذلك مع الخطط الأمريكية[2].

بعد مضي 10 سنوات على انطلاق مشروع برشلونة، يبدوا أن عنصر الأمن و الاستقرار بات بعيد المنال، لعدم تسوية النزاع الفلسطيني الاسرائيلي، إذ تم احتلال معظم المدن الفلسطينية من قبل الجيش الاسرائيلي[3]، و بعد إقدام إسرائيل على بناء السور الفاصل،رأى الاتحاد أن بناء الجدار يقوّض جهود إحلال السلام الدولية في المنطقة و يجعل من المستحيل عملياً التوصل إلى حل للأزمة بإقامة دولتين مستقلتين. و أيَّد الاتحاد قرار محكمة العدل الدولية سنة 2004 القاضي بعدم شرعية جدار الفصل العنصري و حثت المفوضية الأوروبية الإسرائيليين على إزالته[4].

---

[1] زياد شفقان الضرابعة، المرجع السابق، ص 61.

[2] محمد مطاوع، « **الغرب و قضايا الشرق الأوسط : من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي، الوقائع و التفسيرات** » مجلة المستقبل العربي، العدد 426، أوت 2014، ص 50.

[3] Françoise GERMAIN-ROBIN. **Israël et le partenariat euro-méditerranéen**. Géostratégiques n°8, Juillet 2005, p 196.

[4] تقرير حول **الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية (1947-2012)**. مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، لبنان، جوان 2012، ص 19.

أما الموقف الأوروبي من المقاومة الفلسطينية فقد أعلن الاتحاد الأوروبي في بيان صادر في ديسمبر 2001 أن العمليات التي تنفذها حركات المقاومة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، أعمال ليس لها مبرر، و أنه يقّر بحق إسرائيل في الدفاع عن أمنها و أمن مواطنيها. كما أعلنت دول الاتحاد الأوروبي على لسان وزير خارجية فرنسا **(دومينيك دو فيلبان)** بعد اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في سبتمبر 2003 اعتبار حركة حماس ضمن المنظمات الإرهابية، و تجميد أرصدتها في الدول الأوروبية[1].

أما بخصوص العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بدا واضحاً عجز أوروبا عن إدانة إسرائيل بشكل صريح، و توفير الحماية للشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، بل إن الموقف الأوروبي تراوح بين المساواة بين الضحية و الجلاد و بين إتهام المقاومة و التحامل عليها، إذ حمّل وزير خارجية التشيك حماس مسؤولية التصعيد داعياً إلى تجاهلها في أي مفاوضات محتملة و تجريدها من السلاح[2]. بإمكاننا القول أن الاتحاد الأوروبي لم يمارس أي دور سياسي فاعل في دفع قضية السلام في الشرق الأوسط، و اقتصر دوره على بعض التصريحات التي صدر ت عنه و يرجع ذلك إلى عجز الاتحاد الأوروبي عن وضع تعريف واضح لمصالحه في الشرق الأوسط، و عن صياغة سياسة خارجية واضحة، نظراً لوجود انقسامات داخلية في هياكله التنظيمية، و لذلك أصبحت عملية السلام ذيل قائمة الاهتمام للكثير من الدول الأوروبية[3]. ويذهب بعض المحللين إلى أن مبادرة الإتحاد الأوروبي إزاء منطقة المتوسط، والتي عرفت باسم الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية، تندرج ضمن سياق

---

[1] أسامة حمدان، **المواقف الأوروبية من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية : حركة حماس نموذجاً**. في إطار مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت (لبنان)، 3 ـ 4 نوفمبر 2010، ص 10.

[2] أسامة حمدان، نفس المرجع، ص 13.

[3] محمد هشام محمد اسماعيل، المرجع السابق، ص 10.

حرص الدول الأوروبية على خدمة مصالحها من خلال العودة إلى منطقة الشرق الوسط بعد أن اخترقتها المصالح الأمريكية[1].

ثانيا/ ثورات الربيع العربي :

لعل ما يشهده الوطن العربي اليوم من انتفاضات و تظاهرات يشكل حدثاً تاريخياً بكل المقاييس، إذ ما يحصل يمثل تعبيراً متنوع اللغات و الأساليب و التدخلات، عن نمط جديد من تجليات المتخيل السياسي العربي. إن شرارة الانتفاضة التي انطلقت من تونس، انتقلت إلى مصر، ثم إلى ساحات عربية أخرى، مثلت إيذاناً بتحرير السياسة من قوالبها المستغلقة التي حرصت السلطة العربية على تحصينها و رعايتها بإتقان "**ماكيافيلي**" لا نظير له[2]. فقد كسرت الشعوب العربية حاجز الخوف خلال ربيعها العربي وثارت على واقعها المعيشي، كما فعلت شعوب أوروبا في ربيعها قبل 170 سنة، إذ إن أسباب الربيعين واحدة و نهج انطلاقتهما الشعبية واحدة، وانتكاساتهما خلال السنوات الأولى بسبب تحالف أنظمة الرأي الواحد ضدهما واحدة، و تفريخ كل منهما لحركاتالتطرّف واحدة[3].

إلا أن الربيع العربي استطاع إلى حد ما تغيير نمط العلاقات الإقليمية العربية[4] بالنسبة للجانب العربي الذي رأى في التحولات السياسية فرصة للتحول الاقتصادي، إذ أن ثمة مشهد سياسي بدا بالتبلور في الأفق يتعلق بنهاية سيطرة القوى ذات المصالح القديمة و التي كانت تعيق الإصلاحات وكانت تقطف مكاسبها من الشراكة على حساب مكاسب دولها، و بدا واضحا في الأفق صحوة المجتمع المدني وتسلحه بالتحدي اللازم لمواجهة الأنظمة الاستبدادية، و تصميمه على إحداث القطيعة مع هذه النماذج السيئة من الحكم

---

[1] محمد صالح المسفر، المرجع السابق، ص 126.

[2] محمد نور الدين أفاية، **الربيع العربي...إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**. الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2012. ص 14.

[3] محمد الحموري،**الديمقراطية و التكاذب عليها و محصّلة حكم الرأي الواحد**، مجلة المستقبل العربي، العدد 434 أفريل 2015، ص 149.

[4] محمد بيلي العليمي، **العودة: الدور الإقليمي لمصر بعد ثورة 25 يناير 2011**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 185، يوليو 2011، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص 66 .

و التي كانت سببا في نشوء جو القهر والحرمان في العالم العربي[1]. إن ما يميز هذه الحركات الشعبية أنها ابتدأت من القاعدة لا من القمة، أي من الجمهور لا من القيادات أو زعامات تاريخية، إديولوجية أو سياسية أو حزبية أو دينية، أو غيرها. و امتلكت أدوات تفاعل غير مسبوقة لدرجة يمكن القول أنها تجاوزت قدرات الدولة على قمعها، حيث كان السلاح الفعّال و النافذ هو الإنترنت و التويتر و الفيسبوك و الهاتف الجوّال، الأمر الذي ساعد الشباب في التواصل و التنسيق و التنظيم، و مكنهم من التجمّع و التحرك بسرعة و فاعلية منظمة غير قابلة للاختراق[2].

1/ أسباب قيام ثورات الربيع العربي :

منذ قيام ثورات الربيع العربي، انطلقت معها تطلعات الشعوب إلى مستقبل أفضل يسوده العدل، والحرية، والعزة، والكرامة، بعد عقود من الهوان والاستبداد. فلم تكن هذه الشعوب مدفوعة للثورة بإغراءات الخارج، أو مطامع الداخل، لكنها كانت مدفوعة بالغيرة علي الأوطان التي نُهبت تحت براثن الفساد والمحسوبية، وتعاطفا مع الأبناء الذين امتهنت كرامتهم في الداخل والخارج، بحثا عن سبل الحياة الكريمة، في حين استأثر رعايا السلطة بكل المزايا والفرص الكبيرة[3]. فكان للحالة الاقتصادية المتدهورة، و إنحطاط حركة النمو و الظروف المعيشية، دور رائد في مضاعفة تعبئة القوى المعارضة ضد الأنظمة العسكرية القائمة في البلدان العربية حيث كانت خلفية الأزمة الاقتصادية الحادة دافعاً أساسياً عند الشباب المهمّش و أفراد الطبقات الوسطى العاطلين عن العمل. فإلى جانب مطالبة السلطة بأبسط الحقوق و الحريات، و استعادة كرامة الناس، شكلت الثورات العربية الثلاث جبهة

---

[1] فرانسيسكو كافاتورتا، **الربيع العربي : يقظة المجتمع المدني**. ، دار فضاءات النشر و التوزيع، عمان، 2013، ص ص 77-79.

[2] عبد الحسين شعبان، **رياح التغيير في الوطن العربي**. الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2012، ص 49.

[3] أبو بكر الدسوقي، **الحصاد الهزيل للثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، أفريل 2013، ص 01.

صارمة ضد الفساد الراسخ في كواليس النظام[1]. في حين اعترفت المفوضية الأوروبية بنقطتين سلبيتين لمسار برشلونة : عدم الاهتمام بالديمقراطية و حقوق الانسان، و ضعف مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية. و لكن النتائج الاقتصادية أيضاً كام لها دور في قيام الثورات، فالميزان التجاري المتراجع منذ سنة 2000، ضف إلى ذلك قلة الاستثمارات كما أن مسار برشلونة لم يولي الاهتمام الكبير بالقطاع الفلاحي و لا الحركات المهنية[2].

إن الثورات العربية نتاج عفوي للواقع الاستبدادي و للفساد و التخلف و الفقر و القمع و غياب الحريات و الديمقراطية، و هي بالتالي ظاهرة شريفة تعكس الإرادة الشعبية مصدر شرعية أي سلطة. كما أن الانتقال إلى نظام جديد ديمقراطي و حر هو مطلب داخلي و ليس خارجي. و إن نجاح الثورات العربية مشروط بقدرة الثورات على امتلاك قرارها الوطني المستقل، و على تحديد سليم للتهديدات و الأخطار الخارجية، و على رأسها المشروع الصهيوني و التبعية للغرب[3].

فكانت انتفاضتي تونس و مصر و ليبيا و غيرهما، جماهرية سلمية مليونية تصاعدت في مسلسل أحداث متسارعة، لم ينفع معه القمع أو الاستفزاز، بل إزدادت النظم الحاكمة تفككاً و انهارت إنهياراًسريعاً و مدوّياً، خصوصاً أن الثورات الجديدة لم تعد ثورات خبز أو جياع، بل ثورات مجتمعات امتازت بالتمدّن و التحضر لفئة جديدة من المثقفين و المتعلمين الذين كانوا في مواجهة انغلاق فرص الحياة، البطالة، و انسداد الآفاق. بالإضافة إلى

---

[1] كريم المفتي، **الثورا ت العربية و الخبرة الثورية العالمية (جنوب أوروبا و شرقها، أمريكا اللاتينية)**. في إطار بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بعنوان : **الثورة و الانتقال الديمقراطيفي الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2012، ص 47.

[2] Pierre Beckouche. « **Quand le printemps arabe redessine la méditérranée** ». Annales de géograpgie. 2011/5 n° 681. P 561.

[3] بول سالم، **مستقبل النظام العربي و المواقف الإقليمية و الدولية من الثورة**، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. تحت عنوان : **الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2012، ص 954..

الاستبداد السياسي، و غياب الحريات العامة، و الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان[1]. و لأن الشباب هم الكتلة السكانية الأكبر في المجتمعات العربية، و لأنهم الأكثر شعوراً "بالحرمان النسبي"، و الأكثر قدرة على التواصل و الحركة، فلم يكن مستغرباً أن يكونوا هم طليعة المحتجين. و ضاعف من غضبهم، و تحوله إلى "ثورة"، استمرار حكامهم المستبدين في تجاهل مطالبهم، التي كانت "**محتشمة**" و متواضعة للغاية في البداية[2].

إن أهم المكاسب الحاصلة على درب المسار الديمقراطي التعددي في عهد الثورة في تونس يكمن في فتح باب حرية التعبير والمشاركة في الشأن العام على مصراعيه و بروز تنظيمات سياسية وجمعوية كثيرة متنوعة. كما تم تحرير الإعلام بجميع أصنافه و وسائله إلى درجة التسيُّب أحياناً، ليضطلع بدور بارز في التقييم والنقد والمتابعة، لتصل التجربة في الأخير إلى إعداد دستور جديد للبلاد صدر في 23 يناير 2014 بعد مخاض عسير داخل المجلس الوطني التأسيسي وخارجه[3].

2/ موقف الاتحاد الأوروبي من ثورات الربيع العربي :

تفاجأ الاتحاد الأوروبي بقيام الديمقراطية في المنطقة العربية و خابت تصوراته إزاء السياسة التي كان يتبعها، كيف و هو الذي كان لسنوات عديدة يساند الأنظمة الدكتاتورية في جنوب و شرق المتوسط التي كانت تؤدي فيها الأنظمة العربية دور الشرطي الحارس للجنوب الأوروبي في منع انطلاق قوارب الهجرة من سواحل المتوسط نحو جنوب أوروبا[4]

---

[1] Michel Cermak. **Face aux révolutions arabes, le business as usual européen**. POINT DU SUD. N° 07, mars 2013.

[2] سعد الدين إبراهيم، **الدوافع السياسية و الاجتماعية : من الاستبداد و الفساد إلى الحرية و العدالة الاجتماعية**. بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. تحت عنوان : **الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2012، ص 88.

[3] رنا العاشوري سعدي، **التجربة الديمقراطية في تونس : هاجس متأصل و مسار متعثر**، مجلة المستقبل العربي، العدد 434، أفريل 2015، ص 165.

[4] خليل سامي أيوب، **موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، الحوار المتمدن، العدد 3564، 2011/12/02. على الموقع : http : //www.ahewar.org . تاريخ الاطلاع : 2015/03/08.

قناعة منه أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستقرار و مراقبة تدفقات الهجرة و الأبعد من ذلك وضع حد للمد الاسلامي. فقد تسبب الربيع العربي في اضطراب التفاعلات المتوسطية، إذ بينما بدأ يتحقق أحد أهداف عملية برشلونة، وهو دمقرطة جنوب المتوسط أدى انهيار النظم السابقة في شمال إفريقيا في التأثير في إمدادات الطاقة، وانتشار الجماعات المسلحة، والجريمة المنظمة. من هذا المنطلق، برزت الحاجة إلي مراجعة إطار السياسات المعقدة، الناجمة عن الشراكة الأورو- متوسطية، وسياسة الجوار الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط[1].

إن خيارات الاقتصادية والخيارات السياسية التي افرزها الربيع العربي، في علاقة الشراكة التي جعلت الطر ف الأوروبي يعيد ترتيب أولوياته، فيما يتعلق بالموازنة بين الخيارات الإستراتيجية المتعلقة بالاقتصاد والتعاون الامني من جهة، ومن جهة ثانية الاعتبارات الأخلاقية و القيمية والمعيارية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث أن الشريك الأوروبي عادة ما كان يركز على الجانب الاستراتيجي المصلحي في تعاملاته، حتى في ظل عدم وجود أدنى اعتبار للعوامل الديمقراطية و الإنسانية لدى الشريك في الضفة الجنوبية[2]. لكن بعد أشهر من التردد و الانقسام، فهم أصحاب القرار داخل الاتحاد الأوروبي أنه يجب عليهم القبول بالتغيرات الحاصلة في المنطقة و البحث عن تسوية وضعيتهم إزاء الاحتجاجات العربية المتصاعدة من هنا و هناك، حيث عبّر رئيس الاتحاد الأوروبي عن تعاطفه مع الشباب العربي و أكّد لهم أن الاتحاد مع الانتقال الديمقراطي و حرية التعبير. ففي 21 فبراير 2011، عبّر المجلس الأوروبي عن دعمه للثورات العربية

[1] محمد بيلي العليمي، **الإقليمية المعيارية : العلاقات المتوسطية على ضوء الربيع العربي**. مجلة السياسة الدولية. مؤسسة الأهرام، العدد 01، يناير 2013، ص 10.

[2] روزا بلفور، **نماذج جديدة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط، إعادة النظر في المشروطية**، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص65.

و لكن هذا الدعم كان مركزاً لمحاربة الهجرة غير الشرعية، أين شهدت السواحل الإيطالية تدفق الألاف من الأشخاص الفارين من الأوضاع الغير مستقرة في كل من تونس و ليبيا[1].

ثم أصدر الاتحاد الأوروبي تصريحين رسميين مهمين كونهما ينظمان مستقبل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و المنطقة العربية المتوسطية، و يسمحان بتحديد الخطوط التوجيهية للاستراتيجية الأوروبية اتجاه البحر الأبيض المتوسط. فالتصريح الأول بتاريخ 08 مارس 2011، يقترح على البلدان التي هي بصدد التحول الديمقراطي، شراكة ترتكز على الديمقراطية و السلام المشترك[2]. أما الإعلان الثاني بتاريخ 25 ماي 2011، يتضمن مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، و ذلك من خلال مقاربة جديدة مبنية على مبدأ المشروطية، بحيث أنه كلما التزمت بلدان الجوار بتعهداتها فيما يخص الاصلاحات التشريعية و الاقتصادية و التسيير، كلما زاد الاتحاد الأوروبي من دعمه لهذه البلدان من خلال الأدوات و البرامج المالية[3].

تبعاً لهذين التصريحين، تبنت المفوضية الأوروبية في 27 سبتمبر 2011، سلسلة من التدابير الموجهة إلى بلدان الجوار الأوروبي، كانت أبرزها :

- إنشاء برنامج " SPRING " « Support for Partnership, Reform and Inclusive Growth »، و الذي يهدف إلى تسهيل الانتقال الديمقراطي في في بلدان

---

1 Allal Amin et Geisser Vincent, « **Tunisie : « Révolution de jasmin » ou Intifada ?** », Mouvements, 2011/2 n° 66, pp. 62-68.

2 Com 2011 (200) Final, Communication conjointe au conseil européen, au parlement européen, au Conseil, au Comité Economique et Social Européen et au Comité des Régions, **Un partenariat pour la démocratie et une prospérité partagée avec le sud de la méditerranée**. 8 Mars 2011, Bruxelles.

3 Com 2011 (303) Final, Communication conjointe au conseil européen, au parlement européen, au Conseil, au Comité Economique et Social Européen et au Comité des Régions, **Une stratégie nouvelle à l'égard d'un voisinage en mutation**. 25 Mai 2011 Bruxelles.

الجوار و تقوية المؤسسات و النمو الاقتصادي. خصّص لهذا البرنامج ميزانية قدرها 350 مليون أورو للفترة من 2011 إلى 2012[1].

على الاتحاد الأوروبي تصحيح مقاربته البيروقراطية، التي تعتبر أحداث الربيع العربي إعادة ترتيب إطار العلاقات السابقة، شأنه في ذلك شأن سياسة الجوار الأوروبي أو الاتحاد من أجل المتوسط، أو السياسة الأورومتوسطية (برشلونة)، فهو بحاجة إلى إعادة النظرة الاستراتيجية لمستقبل العلاقات في المنطقة المتوسطية مع الأنظمة الجديدة لـ 10 أو 20 سنة المقبلة[2].

الفرع الثالث : التحديات الاقتصادية التي تواجه الشراكة الأورومتوسطية

إن أول ما نلاحظه في مؤتمر برشلونة لسنة 1995 تأكيده على أنه: "مولد لطموح سياسي إقليمي حقيقي" لأوروبا التي تسعى جاهدة لجعله قطبا جيوبوليتكيا مهماً، و ذلك بدمج محيطي الجنوب والشرق في إطار ما يسمى بالشراكة الأورو- متوسطية، وهذا لمواجهة تحديات العولمة ذات الأبعاد المختلفة والمتعددة. إن ملامح الاقتصاد الدولي المعاصر تكشف عن نوايا الدول المتقدمة المتمثلة في بسط نفوذها على اقتصاديات الدول النامية و إجبارها على التكيّف طوعاً أوكرهاً مع النظام التجاري العالمي [3]. لقد تم النظر إلى تلك التحديات على أنها تحديات مشتركة بين دول ضفتي المتوسط، وتم تصنيفها إلى تحديات

---

[1] Décision d"exécution de la Commission du 26/09/2011, Aide au partenariat, aux réformes et à la croissance inclusive (SPRING) 2011-2012 en faveur de la région méridionale relevant de la PEV, à financer sur le poste 19 08 01 01 du budget général de l'Union européenne, MEMO/11/636, Bruxelles le 26 Septembre 2011.

[2] Richard Youngs. **L'Union Européenne : de la munificence à la géostratégie**. Confluences Méditerranée. 2011/4- N° 79.

[3] محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**. مجلة الباحث، عدد 2002/01، ص 23.

أمنية و سياسية بالنسبة للإتحاد الأوروبي، و تحديات اقتصادية و مالية بالنسبة للضفة الجنوبية.[1]

تعاني الدول العربية المتوسطية، من عجز في الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي باستثناء سوريا والجزائر بسبب حجم صادراتها النفطية، مقارنة بنظيراتها العربية، نظرا لغياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين، و ميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح و التقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير[2]، حيث تشهد واردات الدول العربية المتوسطية من دول الاتحاد الأوروبي تزايداً سنوياً بمعدل 3% منذ عام 1992 و تقدر قيمة الصادرات الأوروبية إلى الدول العربية المتوسطية بـ 40 مليار يورو، تأتي فرنسا على رأس الدول الأوروبية المصدرة إلى المنطقة، وتتصدر مصر الدول المستوردة للمنتجات الأوروبية. بينما بلغت قيمة صادرات الدول العربية المتوسطية إلى الاتحاد الأوروبي 20 مليار يورو حتى العام 2010 معظمها صادرات نفطية ومنتجات زراعية وتحتل الجزائر المرتبة الأولى من بين الدول العربية المتوسطية المصدرة إلى دول الاتحاد الأوروبي، تليها كل من سوريا ومصر[3].

إن هذه الأوضاع المستجدة ستخلق مصاعب اقتصادية، جديدة أمام البلدان العربية فيما يتعلق بمحدودية وضعف المقدرة التعويضية للخسائر المتوقعة في حصيلة إيراداتها من الرسوم

---

[1] Aomar Baghzouz, « **Le partenariat Euro-Mediterranéen et les enjeux de sécurité : Globalisme et Spécificité Maghrébines** », **La Méditerranée Occidentale entre régionalisation et mondialisation**, ALGER : CREAD, (2003) P. 111

[2] وصاف سعيدي. **تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر : الواقع و التحديات**. مجلة الباحث، عدد 01، 2002، ص 13.

[3] محمد جمال الدين مظلوم، **نحو استراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية (دول الجوار)**، الملتقى العلمي الرؤى المستقبلية و الشراكات الدولية، المنعقد بالخرطوم من 3 إلى 5 فبراير 2013، ص 23.

الجمركية التي تشكل نسبة تفوق % 2 من الناتج المحلي الإجمالي و أكثر من 10 % من مجموع إيراداتها[1].

للحد من عمق الفجوة الاقتصادية بين ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط، وكذلك لدعم دول هذه المنطقة للخروج من الأزمة الاقتصادية، فإن التحدي الرئيسي يتجلى في الدعم الذكي، الشامل والمستدام للتنمية، التي من شأنها أن تخلق فرص عمل ذات نوعية جيدة في إطار العولمة المتزايدة والمطالبة بالرفع من الإنتاجية، و التحديات السكانية الملحة و الهجرة. الشيء الذي يتطلب مستوى أعلى من التكوين في العديد من القطاعات الرئيسية و خلق فرص العمل وخاصة لدى فئة الشباب، وكذلك إدماج المرأة في سوق العمل، ودعم المقاولات الصغرى و المتوسطة كونها عنصرا أساسيا لتحسين النسيج الاجتماعي والاقتصادي وكذا تحسين مستوى الترابط بين المناطق. من جهة أخرى ينبغي العمل على حماية الجودة البيئية على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط. ويشكل كل من التكيف مع التغير المناخي ومكافحته من خلال تعزيز الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة والإدارة المستدامة للمناطق الساحلية، وتدبير النفايات وموارد المياه والاقتصاد البحري والنمو الأزرق مع محاوره الخمسة (السياحة البحرية والساحلية والرحلات البحرية، والطاقة الزرقاء، والموارد المعدنية البحرية وتربية الأحياء المائية والتكنولوجيا الحيوية البحرية)، وتنمية قطاع الصيد البحري، كلها تحديات كبيرة وإمكانات هائلة لخلق فرص العمل (في ميادين الصناعة و الخدمات، والهيئات التجارية الخ.)، والثروة والقدرة التنافسية[2].

أما عن الصعوبات التي تحول دون تحقيق أهداف مسار برشلونة الاقتصادية في قلة التفاعل بين الاتحاد الأوروبي و بلدان المتوسط، و ازدياد التهميش للعلاقات جنوب ـ جنوب كما أن ضعف نتائج الشراكة الأورومتوسطية تفسر ببطئ التوازنات الهيكلية لاقتصادات

---

[1] صالح صالحي. **التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورومغاربي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر .العدد 02، 2003، ص 35.

[2] جوانا أورتيجا أليماني. **تقرير عن سياسة التماسك في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، الجمعية الإقليمية و المحلية المتوسطية. **ARLEM**، طنجة (المغرب)، في : 24 فبراير 2014، ص 04.

البلدان المتوسطية[1]، إضافة إلى قلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو البلدان المتوسطية، بحيث استفادت هذه الأخيرة من 0,5 من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي، في حين اتجهت الاستثمارات الخارجية للاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية و الغربية، و كذا الأسواق الحيوية الأسيوية (الصين و الهند) و أمريكا اللاتينية[2].

أما عن التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول الأوروبية، فلقد أبدت قلقها من التوغل الصيني في الأسواق الإفريقية و ارتفاع مستوى المبادلات التجارية الصينية ـ الإفريقية خلال السنوات القليلة الماضية مقابل تراجع الميزان التجاري بين الطرفين، الأوروبي و الإفريقي في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014[3]. هذا التراجع أثار تخوفات الدول الأوروبية، فقد وصلت نسبة المبادلات التجارية الصينية– الإفريقية في عام 2005 إلى 72% من الصادرات الإفريقية، و وصلت إلى 40 مليار دولار لنفس السنة. و تصدرت الصين قائمة الموردين بالنسبة للجزائر بـ 14.05%، تليها فرنسا و إيطاليا بنسب 10.87% و 18.54% على التوالي من إجمالي الواردات من الجزائر سنة 2014[4] .

---

1 Françoise Magnan–Marionnet, Pascale Contamine, Philippe Bouzon. **Le partenariat économique et financier Euro–Méditérranéen**. Bulletin de la banque de France. N° 168. Décembre 2007, p 46.

2 Nasser Saidi. **Coopération Economique et gouvernance en Méditérranée**. In « **Le défi Euro–Méditérranéen pour un partenariat des deux rives** ». Conférence internationale organisée par la Chaire Louis D– Institut de France d'anthropologie interculturelle, 29–30 octobre 2004. Beyrouth : Les Presses de l'Université Saint–Joseph, 2005, p 169.

3 عبد الوهاب بن خليف، **تجاذبات المصالح الأوروبية – الأمريكية في منطقة المغرب العربي**. المرجع السابق ص 89.

4 المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك الجزائرية **CNIS** .

المطلب الثاني : آفاق الشراكة في بعض الدول المتوسطية

إن ما يصنع الفرق بين الدول ذات المستوى الاقتصادي المتقارب عند تنفيذ برامج وسياسات معينة لا يتوقف على التخطيط الجيد ومراعاة مدى ملاءمة هذه السياسات وتوافر الأموال اللازمة لتنفيذها فحسب، و إنما يعتمد إلى حد بعيد على جودة مؤسساتها وكفاءة أجهزتها الحكومية المكلفة تنفيذ هذه السياسات. هذا ينطبق على سياسات التحرير والاندماج التي يمكن أن تحقق نتائج إيجابية مثل تعزيز النمو الاقتصادي والخفض من مستوى الفقر لكن هذا مرتبط بقدرة هذه الأجهزة على الفهم الدقيق للواقع الاقتصادي وتنفيذ السياسات الاقتصادية بالدقة المطلوبة التي تسمح بالتقليل من سلبيات الانضمام والاستفادة من إيجابياته بأكبر قدر ممكن[1].

في ظل التصور المقترح للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول وسط وشرق أوروبا وجنوب وشرق المتوسط، فإنه بحلول عام 2025، ستكون هناك منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية تضم أكثر من 40 دولة،تكوّن سوقا قوامها نحو 800 مليون نسمة[2].

تدخل دول الشمال الإفريقي في علاقة خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي بحكم عدة اعتبارات هامة بدأت تظهر ملامحها و درجة أهميتها للجانب الأوروبي بعد انتهاء الحرب الباردة. و قد دخلت هذه البلدان دائرة الاهتمام الأوروبي في إطار الاستجابة لتحديات ما بعد انتهاءالحر ب الباردة، و الدور الأوروبي المتعاظم على الساحة العالمية[3] .

---

[1] ابوبكر صابة، **ناجي بن حسين، الاندماج في الاقتصاد العالمي بين الحتمية و التريث : إشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة المستقبل العربي، العدد 429، نوفمبر 2014، ص 46.

[2] سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2001، ص 249.

[3] دخالة مسعود. **العلاقات الأوروبية الإفريقية و بروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة الجزائر، 2005، ص 110.

الفرع الأول : التجربة الجزائرية

تاريخيا لم توقع الجزائر خلال الستينات إتفاقية التعاون مع المجموعة الأوروبية على غرار ما فعل المغرب و تونس في سنة 1969، ذلك أن العلاقات بينها و بين المجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية آنذاك جعلتها لا تحتاج إلى توقيع مثل هذه الإتفاقيات، رغم الاستمرار في حصولها على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في 28 مارس 1963 و الموروثة عن الحقبة الإستعمارية بالإضافة إلى الإمتيازات المحصل عليها في إتفاقيات إيفيان سنة 1962 فيما يخص السوق الفرنسية حيث تم الإتفاق بين الجزائر و فرنسا على حرية دخول منتجات الطرفية إلى أسواقها بكل حرية و وفق شروط تفضيلية[1].

إلا أنه و بعد نهاية الستينات، قررت بعض الدول الأوروبية العضو في المجموعة خاصة إيطاليا رفض منح الأفضلية للصادرات الجزائرية، مما دفعها إلى التوقيع على اتفاقية التعاون مع المجموعة في 1976/04/26، في إطار السياسة المتوسطية الشاملة[2].

للإشارة فقد استفادت الجزائر من مجموع مساعدات برنامج **ميدا** للفترة من (1995-2003) ما قيمته 59.1 مليون يورو، حيث قدرت قيمة مساعدات برنامج **ميدا1** للفترة من (1995-1999) بـ 30.2 مليون يورو، و عن برنامج **ميدا2** للفترة من (2000-2003) فقدرت بـ 28.9 مليون يورو. أما قروض البنك الأوروبي للاستثمار للفترة من (1995-2002) فقدرت بـ 1113 مليون يورو، موجهة لتدعيم قطاع الطاقة (شبكات نقل الغاز إلى

[1] ابراهيم بوجلخة. **دراسة تحليلية و تقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 158.

[2] Otmane BEKENNICHE, **LA COOPERATION ENTRE L'UNION EUROPEENNE ET L'ALGERIE.L'ACCORD D'ASSOCIATION**. Op.cit, pp 28-29.

الخارج)، قطاع النقل (مشروع طريق السيّار شرق–غرب)، تسيير المياه(بناء السدود) و حماية البيئة[1].

عرف التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي نوع من التأخير بسبب الظروف السياسية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات، خاصة و أن المشروع الذي طرح أنذاك كان لا يتلاءم و خصوصيات الاقتصاد الوطني الذي كان محل إعادة الهيكلة، و كذا إصرار الجزائر على تمسكها بموضوع تأجيل التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية[2]، مما جعل المفاوضات تستمر لمدة 5 سنوات على مدار 18 جولة. و قد ثم التوقيع على اتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى يوم 19 ديسمبر 2001، و كان التوقيع الرسمي في 22 أفريل 2004[3].

1/ محتوى الاتفاق :

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي الموقّع في أفريل 2002 بمدينة فالنسيا إلى إقامة منطقة تجارة حرة في حدود سنة 2017[4]، وفق قواعد منظمة التجارة العالمية (OMC) الخاصة بالمنتجات الصناعية، مع منح أفضلية متبادلة للمبادلات التجارية

---

[1] Kadouri Foued. **L'impact du Démantelement tarifaire sur l'économie Algérienne dans le cadre de l'accord d'association avec l'Union Européenne**. Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magister en science commerciale. Faculté des sciences économiques, des sciences de gestion et des sciences commerciales. Université d'Oran, 2012, p 28.

[2] Belattaf .M. & Arhab. B. **Le partenariat euro- med et les accords d'associations des pays du Maghreb avec l'UE**, Colloque international, université de Tlemcen, 21-22/10/2003, pp 14-16.

[3] المرسوم الرئاسي رقم 05-159 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1426 الموافق 27 أفريل 2005، **المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة، والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى**، الموقع بفالنسيا في 22 أبريل 2002، وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 والبروتوكولات من رقم 1 إلى رقم 7 والوثيقة النهائية المرفقة به، الجريدة الرسمية، العدد 31 ، السنة 42، ص 3.

[4] المادة 06 من اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

الزراعية، و الاتفاق على تحرير تجارة الخدمات[1]. و يدخل اتفاق الشراكة الأوروجز ائري في إطار تعزيز العلاقات وتعميق التعاون بين الطرفين من أجل الوصول إلى الجو الملائم لآفاق العلاقات الاقتصادية بينهما وكذا التجارية ومجالات الاستثمار المتعددة، و يتضمن مشروع الشراكة مع الجزائر 110 مادة، مقسمة إلى تسعة أبواب، حيث خصص كل باب لدر اسة محور معين[2].

لا تختلف اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية في جوهرها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي، لكن ما يميزها عن اتفاقيات الشراكة الأخرى، تضمنها لملفين جديدين هما : العدالة و الشؤون الداخلية و حرية تنقل الأشخاص و بنذ مكافحة الإرهاب و التعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسألة[3].

تضمن الاتفاق في البداية شق الحوار السياسي، أبعاده و أهدافه و أهميته[4]، ثم الجانب المالي و الاقتصادي الذي يخص حرية تنقل رؤوس الأموال[5]. كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي وذلك بتشجيع تبادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية والبصرية وتكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية[6].

---

[1] براق محمد، ميموني سمير، **الصناعة العمومية الجزائرية و تحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي ، المدرسة العليا للتجارة ، 2009، العدد 06، ص 33.

[2] هويدي عبد الجليل، المرجع السابق، ص 72.

[3] فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**. مجلة الباحث، عدد 11، 2012، ص 115.

[4] المواد 3، 4، 5 من اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

[5] المواد 38، 39 من نفس الاتفاقية.

[6] بن جميل عزيزة، **انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية**. مداخلة بمناسبة الملتقى الوطني حول "**حرية المنافسة في التشريع الجزائري**". جامعة باجي مختار- عنابة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، يوم 28 ماي 2013.

مع التذكير أنه ثم وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء هيئتان مشتركتان بين الطرفين، لهما مسؤولية وضع ميكانيزمات و آليات تنفيذ هذه الاتفاقية و هما مجلس الشراكة المتكون من مسؤولين من الطرفين (على مستوى الوزراء)، و الذي له سلطة أخذ القرارات فيما يخص المسائل المشتركة بين الطرفين، و كذا لجنة الشراكة و التي تتكون من موظفين و خبراء من الطرفين[1].

2/ أثر اتفاقية الشراكة على الجزائر :

تعتبر فرنسا، اسبانيا، ايطاليا و ألمانيا أهم الشركاء التجاريين للجزائر، خصوصاً و أن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يشكل مرحلة هامة بالنسبة للجزائر المقبلة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة [2]. و عملت الجزائر تحضيرا وتأهباً للدخول في منطقة التبادل الحر، المزمع انطلاقها في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة بينها وبين الإتحاد الأوروبي، على إعادة النظر في الكثير من القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمارات، وهذا قصد مقاربتها وتكييفها مع تشريعات وقوانين الدول الأوروبية، و أحكام و إجراءات المنظمة العالمية للتجارة، منها قانون النقد و القرض[3] و قانون الاستثمار[4].

---

[1] براق محمد، ميموني سمير. **الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو- جزائرية**. مداخلة في إطار **الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظمونة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**. جامعة فرحات عباس. سطيف، 13- 14 نوفمبر 2006، ص 09.

[2] CHIKHA-BELGACEM Khalifa. **L'accord d'association entre l'Algerie et l'Union Européenne et ses conséquences sur son adhésion à l'OMC**. Revue des études et des recherches. N° 03, juin 2006, p 307.

[3] القانون رقم 03-15 المتضمن الموافقة على الأمر 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية عدد 64، المؤرخة 26 أكتوبر 2003، ص5. المعدل بموجب القانون رقم 10-10 المتضمن الموافقة على الأمر 10-04 المؤرخ في 26 غشت 2010 الذي يعدل يتمم الأمر 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية عدد 66، مؤرخة في 3 نوفمبر 2010، ص 5.

[4] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 47، السنة 38، مؤرخة في 22 غشت 2001، ص 4. المعدل بموجب الأمر 06-08 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل

إن إقامة منطقة للتبادل الحر يعني إلغاء جميع الحواجز الجمركية، والغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في آفاق 2017 ، و هذا من خلال تنفيذ رزنامة للتفكيك التدريجي للحواجز الجمركية، مع تحرير جزئي للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجاتالزر اعية ووفق نظام أفضليات متبادل، مع اتفاق على تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية عند انضماملجز ائر إلى منظمة التجارة العالمية[1]. إلا أنه و في نهاية سنة 2010 طالبت الجزائر من الاتحاد الأوروبي تأجيل رزنامة التفكيك التعريفي إلى 2020 بدلا من2017 ، مستندة في ذلك إلى بند في الاتفاق يمنح لها إمكانية تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر الجزائرية الأوروبية بثلاث سنوات لحماية اقتصادها المتضرر بالتبادلات التجارية غير المتوازنة مع هذا الفضاءالتجار ي[2].

لا شك أن هناك واقعا جديدا سيواجه مختلف القطاعات الاقتصادية، كونها معرضة لمنافسة حادة تنشأ حتماً عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائرية. هذه المنافسة لها نتائجها متفاوتة من قطاع لآخر. إن إقامة منطقة للتبادل الحر، يعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي، إلى اتفاق شراكة يؤدي إلى تكريس نظام للتنازلات المتبادلة بين الطرفين، أي بين اقتصاديات البلدان الخمسة والعشرون المكونة للمجموعة الأوروبية مجتمعة، واقتصاد بلد نامي منفرد[3].

و المتمم للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 47، المؤرخة في 19 يوليو 2006، ص 17.

[1] هويدي عبد الجليل، المرجع السابق، ص 85.

[2] فيروز سلطاني، **دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقلت التجارية الاقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأورو ـ متوسطية)**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2013، ص 174.

[3] شيخ هجيرة، **آثار الشراكة الأورو- جزائرية على الأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية**. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف، يومي 23- 24 نوفمبر 2014، ص 12.

إن التفكيك الجمركي و تحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، إذ تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة 23,4% من مجموع الإيرادات (أي بنسبة 2,7% من الناتج المحلي الإجمالي) وأن حصة الإتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65%, حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15,2% من مجموع الإيرادات (أي بنسبة 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي)[1].

حسب بعض التقديرات التي أعدتها وزارة المالية سنة 2005 حول الآثار المرتقبة لاتفاقية الشراكة الأورو –جزائرية ومنطقة التبادل الحر، أن نقص القيمة النهائية لموارد الدولة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2018 ستكون في حدود نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004 حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 188.8 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة. كما أن تخفيض مختلف القيود على دخول السلع و المنتجات الأوروبية إلى السوق الجزائرية، يشكل حافزا و باعثاً لتحسين تنافسية المؤسسة الوطنية و زيادة كفاءتها الانتاجية إلا أن هذه الأخيرة لا زالت بعيدة على تحقيق هذا الهدف، خصوصاً و أن نسبة الصادرات خارج المحروقات خلال سنة 2014 قدرت بـ 4.46% من القيمة الإجمالية للصادرات[2] فهي نسبة ضئيلة تبين إلى حد ما عجز القطاعات الأخرى و خاصة الصناعة من غزو الأسواق الأجنبية، و تدل أيضاً على أن المؤسسة الاقتصادية عموماً و الصناعة بشكل خاص تعاني من ضعف الأداء و انخفاض كبير في الانتاجية و كدى عدم قدرتها على المنافسة و اكتساب مكانة في الأسواق الدولية[3].

---

[1] FEMISE, Rapport du Femise sur l'évolution de la structure des échanges et des investissements entre L'UE et les partenaires Méditerranéens, Mars 2001.

[2] المركز الوطني للاعلام و الإحصاء التابع للجمارك الجزائرية (CNIS). حصيلة التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2014.

[3] TOUIL Ahmed. « **Compétences d'entreprise en économie de transition : éléments de mesure** ». Revue IDARA, N° 11, 2006, p 44.

إن اتفاق الشراكة الأورو ـ متوسطية التي وقعته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي مع كل ما يحمله من آثار إيجابية أو سلبية، يعتبر دعماً قوياً لتعزيز علاقاتها التجارية مع دول العالم الخارجي، كما يعد بمثابة ممر متدرج وضروري لاندماج الجزائر في فضاء إقليمي أورو- متوسطي، و بالتالي كوسيلة أو نقطة عبور للاندماج في الاقتصاد العالمي[1].

الفرع الثاني : التجربة التونسية

بعد انضمام تونس وبصفة رسمية في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة سنة 1990، و في المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994، و تنفيذها لبرامج الإصلاح الهيكلي الهادف إلى تطوير الإقتصاد التونسي من خلال تشجيع الإستثمار و تحرير التجارة، أصبح الإقتصاد التونسي مؤهلا للدخول في اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، حيث سعت إلى توسيع علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي و يعتبر تونس أول بلد عربي ومتوسطي يوقّع على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي[2].

سعت تونس منذ سنة 1992 إلى توسيع علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي للإنتقال بهذه العلاقات من مستوى المبادلات التجارية والإعانات المالية إلى علاقة شراكة تكون أكثر شمولية، ترتكز على صيغ جديدة للتشاور والحوار، فتم في 1995/07/17 توقيع اتفاق الشراكة ما بين الطرفين، ودخل حيز التنفيذ في 1998/03/01[3]، ليحل محل اتفاقيات التعاون السابقة التي أصبحت لا تتوافق مع بعض المبادئ والقواعد الجديدة للتجارة العالمية المنبثقة عن جولة الأورغواي[4].

---

[1] إكرام مياسي، المرجع السابق، ص 222.

[2] زكري مريم، المرجع السابق، ص 123.

[3] loi n° 96-49 du 20 juin 1996 portant ratification de l'accord euro méditerranéen établissant une association entre la république tunisienne d'une part et les CE et leurs états membres d'autre part, *JORT* n°5 du 25 juin 1996 p. 131 ; Décret n° 98-1273 portant publication de cet accord *JORT* n° 49 du 19 juin 1998, p. 1326.

[4] عمورة جمال، المرجع السابق، ص 254.

1/ محتوى الاتفاق :

لقد اتسمت إتفاقيات المشاركة الأوروبية المغاربية بالتشابه الكبير فيما بينها، حيث تضمنت حالة تونس ثمان محاور . تتكون اتفاقية الشراكة الأوروبية – التونسية عموما من ديباجة وست وتسعين مادة موزعة على أقسام وفصول مختلفة. فكان هدف المحور السياسي هو إقامة الحوار السياسي لضمان الاستقرار و الأمن والتنمية المشتركة لكل الأطراف. فعن طريق الانخراط في عملية حوار سياسي منتظمة يمكن للدول الأوروبية وتونس أن تعزز من مستوى تلاحمها، الأمر الذي يعني في نهاية المطاف تحقيق الرفاهية، والاستقرار، و السلام و الأمن في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط[1].

أما المحور الاقتصادي فتعلق بحرية إنتقال السلع و رؤوس الأموال و إنشاء منطقة للتبادل الحر و تحرير الخدمات. كما أن التعاون الاقتصادي التونسي – الأوروبي يأخذ في الحسبان تحقيق أهداف إعلان برشلونة، والمتمثلة في الالتزام بتحقيق عملية التنمية المتوازنة التي تأخذ في الحسبان التوازن البيئي. و أخيراً التعاون الاجتماعي والثقافي، حيث يشمل تدعيم التعاون في مجالات العمالة التونسية في أوروبا، والهجرة، والمرأة، والأسرة، والضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية وتدني مستوى الدخل، والتعليم، والثقافة. فالاتفاقية تضمن للعمالة التونسية في أوروبا حقوقها ومزاياها، لاسيما ما يتعلق بالتحويلات، والضمان الاجتماعي، وعدم التمييز، والتأمين الصحي[2].

2/ تقييم التجربة التونسية :

بدأت تونس ابتداءاً من سنة 1996 في تطبيق سياسة إعادة هيكلة المؤسسات الخاصة و العمومية، كون أن 58% من الناتج المحلي الخام PIB التونسي سوف يخضع للاعفاءات الجمركية، مما يتطلب تطوير وسائل الانتاج على المستوى الهيكلي و المالي، مع إدخال ثقافة النوعية على المنتوجات، مطابقة للمقاييس العالمية (ISO 9000)، حتى يتم قبولها في

[1] المادة الثالثة فقرة 1 من اتفاقية الشراكة الموقعة في 25 جوان 1996 بين تونس و الاتحاد الأوروبي.

[2] مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، **الشراكة الأورو- مغاربية و تأثيرها على التجارة الخارجية البينية لدول اتحاد المغرب العربي**. مجلة الجامعة المغاربية، العدد 7، السنة الرابعة، طرابلس (ليبيا)، 2009، ص 63.

الأسواق الأوروبية. و بالفعل فقد صرح وزير الصناعة **التونسي بن عبد الله** أن 1250 مؤسسة إلى غاية سنة 2000 تمت إعادة هيكلتها، حيث ارتفعت الصادرات بـ 13% و 6% بالنسبة لتوظيف اليد العاملة[1].

تعتبر تونس شريك مفضل في إطار الشراكة الأورو- متوسطية، لأنها تستفيذ من 14% من مجموع مساعدات ميدا1 و ميدا2، بالمقارنة بعدد السكان الذي يمثل 4% من مجموع سكان البدان التي استفادت من المساعدات في ظل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. و استفادت تونس من تسهيلات البنك الأوروبي للاستثمار التي ستمسح لها بسد حاجيات البلد، لاسيما المنشآت الاقتصادية (gazoducs، الطرق السريعة، تجهيز المستشفيات)[2]. كما يعتبر الاقتصاد التونسي من أكثر الاقتصاديات المغاربية التي حققت مستويات عالية في مجالات التنافسية الجارية، والكامنة، والإجمالية، حيث يلاحظ تفوقها النسبي على بقية الدول المغاربية الأخرى، و يعزى هذا التقدم النسبي في مؤشر التنافسية للاقتصاد التونسي بطبيعة الحال لجدية الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي انخرطت فيها تونس منذ إبرامها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 1995[3].

الفرع الثالث : التجربة المغربية

في سنة 1963 انطلقت المفاوضات بين المغرب و المجموعة الأوربية التي آلت إلى إبرام اتفاقية تجارية تفضيلية بين الطرفين سنة 1969. و في سنة 1976 تم التوقيع على اتفاقية حصل المغرب بموجبها على هبات لفائدة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. أما في

---

[1] A.Rahal, T.Haroun. **Le partenariat Magreb Arabe – Union Européenne : quel avenir ?** Revue des sciences Economiques et de gestion. N° 02, 2003, p 07.

[2] Khiat Kenza, « **Impact du partenariat Euro-Méditérranéen sur les économies des pays du Maghreb** ». Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de Magister en Sciences Economiques. Faculté des Sciences Economiques, Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales, Université d'Oran, 2011, p 111.

[3] مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، المرجع السابق، ص 68.

سنة 1987 تقدم المغرب بطلب الانضمام إلى المجموعة الأوروبية، لاسيما بعد دخول إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية في 1 جانفي 1986 ، بوصفهما البلدين اللذين كانا ينافسان المغرب على صعيد المنتجات الزراعية، غير أن هذه الأخيرة كان ردها سلبيا بدعوى أن المغرب لا ينتمي إلى القارة الأوربية[1].

حدّد إعلان برشلونة (1995) أسس الشراكة الأوروبية المتوسطية في الميادين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الإنسانية. وعلى ضوء ذلك تم التوقيع سنة 1996 على اتفاقية الشراكة بين المغرب و الإتحاد الأوروبي حيث دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من مارس سنة 2000[2].

تدخل هذه الاتفاقية في إطار تقوية السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي كما تم تحديدها في إعلان برشلونة، حيث ينبغي ترجمتها وتجسيدها ميدانيا بخلق منطقة حرة للتبادل بين الطرفين خلال فترة 12 سنة، في ظلها يقوم المغرب بإلغاء و إزالة القيود التعريفية والعراقيل غير الجمركية من أجل الإستفادة من المساعدات المالية المخصصة في إطار برنامج (MEDA)[3]. و الهدف الظاهر هو خلق فضاء متميز مبني على قواعد جمركية خاصة لتنشيط التعاون الاقتصادي وتنمية التجارة. و يقدر السوق التجاري المغربي بحوالي 11 مليار دولار وهو سوق متواضع جداً مقارنةبنضر يه الأوروبي و الأمر يكي المعتبران أول و ثاني أكبر الأسواقالتجار ية في العالم[4].

---

[1] Ben El Hassan Alaoui Mohamed, **Le Maroc et l'UE a l'aube du XXIeme siècle** (point devue de sa majesté le roi Mohamed VI), Revue Panoramique, 3 trimestre, N°41, 1999.

[2] l'accord d'association entre le Maroc et L'UE, signé le 26/02/1996, entré en vigeur le 01/03/2000, **(Joce N° L 70 du 18/03/2000)**.

[3] عمورة جمال، المرجع السابق، ص 262.

[4] عمر كتاني، **اتفاقيات التبادل الحر بين المغرب و الاتحاد الأوروبي و المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية،** دراسة مقارنة حسب القطاعات الاقتصادية. مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 08، 2008، ص 01.

عملاً بهذا الإتجاه، تمكن المغرب من توفير مجموعة من العوامل لاستخدام رؤوس الأموال الأجنبية، فالمجهودات التي بذلها المغرب من أجل تنمية الإقتصاد الوطني و اللجوء المتزايد إلى التمويل الخارجي يستلزمان توطيد الإستقرار الإجتماعي والسياسي و عصرنة النظام المالي والتشريع التجاري، بالإضافة إلى التسيير المحكم والمنتج للقطاع العام و المؤسسات الخاصة[1].

1/ محتوى الاتفاق : تضمنت اتفاقية الشراكة ثمان (08) محاور، بحيث احتوى الاتفاق على التذكير بالارتباطات التاريخية و القيم المشتركة بين المغرب و الاتحاد الأوروبي و على إرادة الطرفين في إقامة علاقات متوازنة قائمة على مبادئ التبادل والشراكة و التنمية المشتركة في إطار مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان[2]. كما تعددت مجالات و أهداف تفاقية الشراكة لتشمل عدة مجالات منها :

- **المجال السياسي** : إقامة الحوار السياسي من أجل تعزيز العلاقات بين الطرفين و التشاور و التقارب و التفاهم، و طرح القضايا و الاهتمامات والدفاع عن المصالح بينهما[3].

- **المجال الاقتصادي** : دراسة المواضيع الاقتصادية المشتركة من بينها المبادلات التجارية، الاستثمار، التنافس، التعاون الاقتصادي و المالي، و دعم المقاولات الصغرى و المتوسطة في إطار برنامج MED-INVEST.التحر ير التدر يجي للمبادلات وتحسين مركز المغرب في بعض المواد المصدرة، المواد شديدة الحساسية : الحوامض، الطماطم

---

[1] شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع و تخلف الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية (حالة المغرب العربي)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2004، ص 07.

[2] Larabi Jaïdi. **Le Maroc entre le statut avancé et l'Union pour la Méditérranée**, les Cahiers bleus, N° 12, 2008, Rabat- Maroc, p 12.

[3] المادة (06) من اتفاق الشراكة بين المغرب و الاتحاد الأوروبي الذي ينص على أن : **يقوم المغرب و الإتحاد الأوروبي بإقامة منطقة للتبادل الحر خلال فترة إنتقالية حددت بـ 12 سنة كأقصى مدة، ابتداءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، و طبقا لإجراءات الاتفاقية العامة للحقوق الجمركية والتجارة.**

البطاطس، الورود و الأسماك، مع تحديد كميات الحوامض والبواكر والورود التي تدخل السوق الأوروبية في فصل الشتاء بدون جمرك حيث ينقص الإنتاج الأوروبي.

– **المجال الاجتماعي و الثقافي و البيئي** : تنمية التعاون الاجتماعي، المساعدة الصحية التشغيل، التعاون الثقافي، التربوي و العلمي و التقني و البيئي، و تبادل الخبرات و التجارب، و التواصل و الاتصال و كذا التعاون في مجال الإعلام والتعليم وفي قضايا حوار الحضارات[1]، و التركيز على مجال حقوق الإنسان و حقوق المرأة و حقوق الطفل.[2]

2/ تقييم التجربة المغربية :

منح وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع مجلس الشراكة الذي عقد في لكسمبورغ يوم 13 أكتوبر 2008 المغرب صفة **(الوضع المتقدم)** التي تعطيه امتيازات العضوية كلها، باستثناء المشاركة في المؤسسات التمثيلية والتنفيذية[3]. فمنذ سنوات عديدة و المغرب يبدل جهودا مكثفة من أجل انفتاح اقتصاده على الخارج و تشجيع صادراته، وقد تمت أجرأة هذا الخيار من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1995 و توقيع العديد من اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ودول اتفاقية أكادير. كما وقع المغرب أيضا العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية مع بلدان أخرى لا سيما الإفريقية منها. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل انفتاح الاقتصاد الوطني حيث انتقل من 51% سنة 2000، إلى 64% سنة 2011. و قد سجل المغرب بالمقارنة مع غيره من الدول الناشئة، معدل انفتاح متوسط خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2011 يناهز 60.5% [4].

يعد المغرب ثاني اقتصاد من حيث قدرته التنافسية في شمال إفريقيا، و لديه أيضا نقاط القوة التي تعزز من تنافسيته، إذ يعرف المغرب مزايا في ركن الصحة والتعليم، وكذلك الشأن

---

[1] المادة 74 من اتفاقية الشراكة ما بين المغرب و الاتحاد الأوروبي.

[2] عمر كتاني، المرجع السابق، ص 04.

[3] نذير بطاطاش. **التعاون الأوروبي الإفريقي بين الشراكة و التبعية : الجزائر نموذجا**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، المركز الجامعي أكلي محند ولحاج. البويرة، 2010، ص 44.

[4] مجلة المالية لوزارة الاقتصاد و المالية. المغرب، العدد 20، جويلية 2013، ص 12.

بالنسبة للأسواق، فمن حيث كفاءة سوق السلع يتميز المغرب بتوفر مناخ ملائم لإقامة الأعمال أما عن سوق العمل فهو يتميز بمرونة نسبية لتحديد الأجور. وعلى الرغم من أن معدلات إنتشار التقنيات الأكثر تطورا لا تزال عند مستويات متدنية، إلا أن الشركات تسعى بشكل جيد استيعاب التقنيات من الخارج و نقل التكنولوجيا الذي تندرج ضمن ركن الإستعداد التكنولوجي[1]. يشكل برنامج ميدا MEDA الأداة المالية لتجسيد الشراكة بالنسبة للمغرب حيث استفاد المغرب ما قيمته 1.18 مليار يورو في الفترة من (1995-2003)، كما استفاد المغرب من خدمات البنك الأوروبي للاستثمار حيث بلغت المساعدات 1.7 مليار يورو من الفترة (1978-2001)، ليكون المغرب على رأس البلدان المتوسطية المستفيدة من المساعدات المالية. حيث خصصت هذه المساعدات المالية إلى تحقيق فضاء اقتصادي أورو- متوسطي في إطار الاندماج التدريجي في منطقة التبادل الحر، و النهوض بالقطاع الخاص المغربي و تنشيط الاستثمار و إعادة تأهيل المنشآت الاقتصادية، و المساهمة في تحقيق توازن سوسيو- اقتصادي في المناطق الريفية الفقيرة للمغرب[2].

لاشك أن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تحمل في طياتها كثير من الإيجابيات لأنها تحفيز للاقتصاد المغربي لرفع تحديات العولمة من خلال تأهيل المقاولات و تنمية مردودها. و تبقى الخطورة نابعة من كون مشروع الشراكة تجاوز الجوانب التجارية و الاقتصادية ليؤسس لمشروع مجتمعي طبق النمط الغربي بإيجابياته المادية أحياناً و سلبياته الثقافية والقيمية، لينفذ بذلك إلى عمق السيادة المغربية من خلال توجيه التعاون مع أوروبا خاصة في مجال التعليم والثقافة والإعلام والأسرة وحقوق الإنسان[3].

---

[1] زكري مريم، المرجع السابق، ص 130.

[2] Siham Qouiyd. **Relations Maroc – Union Européenne : Evolution Historique et répercussions Socio-spatiales**. Thèse de doctorat de géographie. Université de CERGY-PONTOISE, France, 2008, p 127.

[3] عمر كتاني، المرجع السابق، ص 07.

خلاصة الفصل الثاني

وضعت عملية برشلونة أسس جديدة للعلاقات الإقليمية في المنطقة، ما يمثل تحولاً كبيراً في علاقة ضفتي المتوسط الغير متوازنتين، نظرا للهوة الكبيرة التي تميز الشمال المتوسطي عن جنوبه. لقد وضع الشركاء المتوسطيين آليات وترتيبات و مبادرات داعمة لغرض الالتزام بتلك الأسس و تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة و تعزيز الديمقراطية، و الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان في إطار السياسة الأوروبية للجوار و كذا مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط، لأجل التقارب و تقليص الفجوة بين دول الشمال و الجنوب و تدعيم الشراكة و التكامل الجهوي بين الدول المتوسطية.

إلا أن فكرة إقامة شراكة اقتصادية في منطقة الحوض المتوسط لا تزال فكرة فتية لا يمكنها النجاح إلا بتوافر عوامل موضوعية تتمثل أساسا : في تحقيق التكامل العربي في المجال السياسي و الاقتصادي و حل الصراع العربي الاسرائيلي الذي يبقى حجر العثرة لإقامة هذه الشراكة، بالإضافة إلى التعاون في المجال الأمني الذي يعكّر صفو العلاقات في ظل تفاقم ظاهرة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية و كذا ثورات الربيع العربي التي زادت من حدة التوتر و عدم الاستقرار في المنطقة.

الخاتمة

تطرقنا من خلال هذه الدراسة التي تناولنا فيها السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي حيث سلّطنا الضوء على مراحل تأسيس الإتحاد الأوروبي باعتباره كقوة إقليمية متميزة في المنطقة المتوسطية، و أن نتائج الحرب العالمية الثانية، أفرزت جملة من الحقائق بالنسبة لأوروبا الغربية، لعل أهمها ثلاثة حقائق: الأولى تراجع الدور الأوروبي، الذي بات سببا في انزياح دور الاستعمار التقليدي عن البلدان العربية. والثانية، شمول جميع بلدان أوروبا الغربية، بحماية المظلة العسكرية الأمريكية، و الثالثة، خضوع جميع هذه البلدان لبرنامج إنعاش اقتصادي، عرف بمشروع مارشال. وكانت هذه العناصر الثلاثة، قد وفّرت الأرضية الملائمة لانطلاق مشروع الوحدة الأوربية، بحيث وصلت في النهاية إلى ما هي عليه الآن.

كما ركّزنا من خلال هذه الدراسة على أهمية البحر المتوسط باعتباره همزة وصل بين الدول العربية و أوروبا لاعتبارات جغرافية و تاريخية وثقافية من جهة، و لضعفها الاقتصادي و لعدم استقرار أوضاعها السياسية والاجتماعية من جهة ثانية، ظهرت إشكالات ومخاطر لها انعكاسات مباشرة على أوروبا بحكم الجوار، لذلك قام الاتحاد الأوربي بوضع سلما براغماتيا أساسه تنويع السياسات، أهمها : مسار برشلونة و سياسة الجوار الأوربية والاتحاد من أجل المتوسط، لاسيما و أن دول الجنوب وقّعت على اتفاقيات انتساب مع أوروبا منذ خمسينات القرن الماضي.

كما ركّزنا أيضاً على المشاكل والقضايا الأمنية، والحاجة إلى تحقيق الاستقرار على المستوى الإقليمي، والأمور التي تجمع الاتحاد الأوروبي بدول الجنوب، والتي تعتبر ضرورية لاستكمال مسيرة التطور الاقتصادي. أما بالنسبة إلى دول الجنوب، فافتقارها إلىمقوّمات التنمية داخلياً، جعلتها تبحث عن طرف خارجي يسهم في دعمها مالياً، لدفع عجلة التنمية والخروج من بؤرة التخلّف، على كل المستويات.

إن الوطن العربي يقف الآن عند مفترق طرق، فهو إما أن يتحرك ويواكب التطورات ويلعب فيها دور الشريك الفاعل، ويعمل على تعظيم إيجابياتها وتحجيم سلبياتها في ضوء مصالحة، و إما أن يجرفه طوفان المتغيرات المتلاحقة و يفقد موطء اقدامه وتتآكل مصالحه و يفقد مكانه ودوره و بقاءه في عالم الغد.

و على هذا الأساس، خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى صياغة مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي :

أولا : الإقرار أنه على مدى أكثر من ستين عاماً، نجح الاتحاد الأوروبي في تحقيق حلم مؤسسيه الأوائل بأن كرس السِلم والاستقرار في أوروبا حتى صارت الحروب والصراعات عند الشعوب الأوروبية مجرد ذكرى بعيدة. وهذا إنجاز جبار يُحسب للأوروبيين ويستحقون لذلك الفوز عن جدارة بجائزة نوبل للسلام. أما عن الإنجاز الآخر فهو تحقيق التقدم والرخاء الاقتصادي، وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي أكبر قوة اقتصادية في العالم.

ثانيا: مرت السياسة الأورو- متوسطية بمرحلتين : مرحلة التعاون في ظل المقاربة المتوسطية الشاملة و المتجددة، و التي شملت المبادلات التجارية، لتنتقل فيما بعد إلى مرحلة الشراكة في ظل إعلان برشلونة لتمس جميع المجالات.

ثالثا: لقد ركّز الاتحاد الأوربي في سياساته تجاه دول الجنوب علىالشر اكات الثنائية، أي تعامل الاتحاد الأوربي ككتلة واحدة مع كل دولة من دول الجنوب بشكل منفرد، خاصة مع الفارق الواسع في المستوى الاقتصادي بين ضفتي المتوسط، الأمر الذي جعلالميز ان يميل لصالح الاتحاد الأوربي الذي يسعى بالأساس إلى توسيع نفوذه الاقتصادي والسياسي لتعزيز قدر اته التنافسية مع باقي التكتلات الإقليمية.

رابعا: رغم الطموحات الواسعة لإعلان برشلونة وأهدافه في الجوانب السياسية والاقتصادية فإن الواقع يشير أنه تمت إفراط في الطموحات والأهداف وكذلك الأفكار والاقتراحات، ولكن قليلاً ما ترجمت هذه الأفكار والاقتراحات إلى واقع ملموس، مما دفع بالاتحاد الأوروبي إلى

إيجاد بدائل جديدة لإنقاذ مشروع برشلونة من الفشل، تمثلت في سياسة الجوار الأوروبية و الاتحاد من أجل المتوسط، و كأن المنطقة المتوسطية حقل تجارب.

خامساً: كان من بين أهداف المشروع الشراكة هو بناء فضاء أورو- متوسطي يسوده السلم و الاستقرار، إلا أن هذا لم يتحقق على أر ض الوقع، و خير دليل على ذلك، هو ما تشهده المنطقة المتوسطية من عدم استقرار أمني جراء ثورات الربيع العربي، إنعكس سلباً على أمن أوروبا نفسها.

سادسا: ظل الاتحاد الأوروبي يعاني الازدواجية في بنيته، كونه عملاقاً اقتصادياً، وفي الوقت نفسه قزماً سياسياً، خاصة عندما يتعلق الأمر بمواقفه تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، كونه يسير خلف الولايات المتحدة في حلها لهذا النزاع.

سابعا: إن المتصفح للسياسات الأوربية الموجهة نحو دول الجنوب يجدها تر تكز على مقاربات أمنية إستر اتيجية تعمل على احتواء التهديدات الأمنية، نظراً لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية و الإرهاب و الجريمة المنظمة، و كأن المطلوب من دول الجنوب أن تكون بمثابة الحارس على أمن أوروبا.

ثامنا: أدت قلة النتائج المرجوة من الشراكة الأورو- متوسطية بدول الجنوب إلى التوجه إلى الشراكة الأفرو - أسيوية، و في مقدمتها الشراكة مع الصين، حيث استطاعت هذه الأخيرة تعزيز شراكتها مع بعض دول الجنوب مؤخراً، لاسيما الجزائر.

على ضوء هذه الاستنتاجات، حاولنا في هذا المقام أن نقترح جملة من التوصيات لعلها تساهم في إيجاد حلول مناسبة لهذه الوضعية، نلخصها فيما يلي :

أولا: لإنجاح الشراكة الأورو- متوسطية، يجب على دول الجنوب تجنب الخلافات السياسية وفق مقاربة واقعية للمصلحة و المصلحة المشتركة، و جعل التكامل الاقتصادي هو أحد السبل الرئيسية للنمو المستدام في البلدان العربية في إطار التعاون جنوب - جنوب، مما يسمح بزيادة التجارة و الاستثمارات الأجنبية المباشرة لنقل التكنولوجيا و المعالجة الحاسمة للبطالة المتفشية في المنطقة، وخاصة بطالة الشباب .

ثانيا: لتأكيد على أهمّية التجارة البينيّة، كونها أنجح وسيلة للتكامل الاقتصادي العربي، إذ لابدّ من تسريع الخطوات نحو اكتمال الإجراءات المتمثّلة بالسوق العربية المشتركة، و أن الوصول إلى تطوير العلاقات البينية بين الأقطار المغاربية الثلاثة لا يكون إلا بتفعيل الكيان التنموي الموحّد المتمثل باتحاد المغرب العربي، كفيل بتحقيق الإصلاحات المختلفة في هذه الأقطار ونجاحها.

ثالثا: تشجيع الحوار العربي الأوروبي، لأنه يكاد يكون المظهر الوحيد لوحدة العالم العربي تجاه الجماعة الأوربية، في ظل تباين أنماط التعاون الاقتصادي و التجاري بين الجماعة الأوربية والدول العربية.

رابعا: على دول الجنوب خلق فضاء أورو- متوسطي يسوده الأمن و الاستقرار، من خلال الإسراع في إيجاد حلول سلمية للنزاعات التي تشهدها المنطقة العربية، لاسيما النزاع القائم في ليبيا و سوريا و اليمن، في إطار الجامعة العربية، التي لابد من أن تستعيد دورها الذي ظل مهمشا لسنوات طويلة.

خامسا: المطلوب من الاتحاد الأوروبي تسهيل تنقل الأشخاص بكل حرية ضمن فضاء "شنغن" والذي يعد الإطار الجيد للشركاء، من خلال إبرام اتفاقيات، مع دول الجنوب مما سوف يقلل في اعتقادنا من نسبة الهجرة غير الشرعية، مع الأخذ بعين الاعتبار التجربة المغربية المتمثلة في تشجيع العقود الموسمية.

سادسا: نظراً للمواقف الأوروبية المتباينة من الثورات العربية، وانتهاج ازدواجية المعايير في التعامل مع الثورات العربية، فعلى الاتحاد الأوروبي أن يتحمل مسؤوليته في تحقيق العدالة التي ينادي بها، و الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية وتمويل بعض الجماعات المسلحة وتجنيدها من أجل إحداث الفتن و مزيد من االانقسامات في الصف العربي، خدمةً لمصالحة وتحقيق تطلعاته في المنطقة، لأنه بذلك سوف يساهم بشكل غير مباشر في انتشار الإرهاب و التطرف و عدم الاستقرار في المنطقة، مما ينعكس سلباً على أمنه لاسيما تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية مؤخراً.

سابعا: على الاتحاد الأوروبي الإسراع بإنهاء الصراعات التي تسمم العلاقات في المنطقة لاسيما في فلسطين، والصحراء الغربية، دون أن ننسى ليبيا و سوريا و اليمن، فقد حان الوقت للتحرك و أن يفرض نفسه كوسيط يتسم بالعزم والتصميم.

ثامنا: إن الاتحاد الأوروبي مطالب بزيادة التدفقات المالية الاستثمارية إلى بلدان جنوب المتوسط لتدعيم المشاريع التنموية المخصصة للبنية التحتية و التعليم و البحث العلمي و توطين التكنولوجيا، و المساهمة في برامج تأهيل العمالة في الدول المتوسطية، وهذا من أجل تحسين الظروف الاجتماعية لفئة الشباب التي ربما قد تصرف النظر عن فكرة الهجرة غير الشرعية إن وجدت في بلدانها لقمة العيش الكريمة.

إعلان برشلونة

التي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورومتوسطي

27-28 نوفمبر 1995

إن مجلس الاتحاد الأوربى ويمثله رئيسه السيد خافير سولانا ، وزير الشؤون الخارجية بأسبانيا ،
و المفوضية الأوروبية ، ويمثلها السيد مانوال مارين ، نائب الرئيس ،
وألمانيا ويمثلها السيد كلاوس كينكل ، نائب المستشار ، ووزير الشؤون الخارجية ،
والجزائر ، ويمثلها السيد محمد الصالح الدمبرى ، وزير الشؤون الخارجية ،
والنمسا ، وتمثلها السيدة بينيتا فيريرو -فالدنر ، وزيرة الدولة بوزارة الشؤون الخارجية.
وبلجيكا ، ويمثلها السيد إيريك ديريك ، وزير الشؤون الخارجية ،
وقبرص ، ويمثلها السيد أليكوس ميكابيليداس ، وزير الشؤون الخارجية ،
والدنمارك ، ويمثلها السيد أول لونسمان بولسان ، وزير الدولة بوزارة الشؤون الخارجية ،
ومصر ، ويمثلها السيد عمرو موسى وزير الشؤون الخارجية ،
وأسبانيا ، ويمثلها السيد كارلوس واستندورب وزير الدولة للعلاقات مع المجموعة الأوربية ،
وفنلندا ، وتمثلها السيدة تاريا هالونين ، وزيرة الشؤون الخارجية ،
وفرنسا ، ويمثلها السيد هيرفى دى شاريت ، وزير الشؤون الخارجية ،
واليونان ، ويمثلها السيد كارلوس بابولياس ، وزير الشؤون الخارجية ،
وأيرلندا ، ويمثلها السيد ديرك سبرينق ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية ،
وا إسرائيل ، ويمثلها السيد إيهود باراك ، وزير الشؤون الخارجية ،
وا إيطاليا ، وتمثلها السيدة سوزانا انيبلى ، وزيرة الشؤون الخارجية ،
والأردن ، ويمثله السيد عبد الكريم الكباريتى ، وزير الشؤون الخارجية ،
ولبنان ، ويمثله السيد فارس بويز ، وزير الشؤون الخارجية ،
ولوكسمبورج ، ويمثله السيد جاك ف.بوس، نائب رئيس الوزراء، و وزير الشؤون الخارجية و التعاون،

و مالطة ، ويمثلها السيد قويدى دى ماركو ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية ،
والمغرب ، ويمثله السيد عبد اللطيف فيلالى ، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية ،
وهولندا ، ويمثلها السيد هانزفان ميرلو ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية ،

والبرتغال ، ويمثلها السيد خيم جاما ، وزير الشؤون الخارجية ،
و المملكة المتحدة، و يمثلها السيد مالكوم ريفكيند ك س م ب، وزير الشؤون الخارجية و شؤون
وسوريا ، ويمثلها السيد فاروق الشرع ، وزير الشؤون الخارجية ،
والسويد ، وتمثلها السيدة لينا يالم – فالن ، وزيرة الشؤون الخارجية ،
وتونس ، ويمثلها السيد الحبيب بن يحيى ، وزير الشؤون الخارجية ،
وتركيا ، ويمثلها السيد دونير بايكال ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية ،
والسلطة الفلسطينية ، ويمثلها السيد ياسر عرفات ، رئيس السلطة الفلسطينية ،

الوزراء.. المشاركون في المؤتمر الأوروبي– المتوسطي في برشلونة:

- مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقتهم المستقبلية بعدا جدديا، يرتكز على تعاون شامل ومتضامن على مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات سبكها الجوار والتاريخ؛
- مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة تشكل، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا؛
- مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح المشاركة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين؛;
- معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف كمكمل لتوطيد العلاقات الثنائية وذي ذاتية سيتم التركيز عليها بإتمام اتفاقات تجمع أوروبية– متوسطية وعلى ضوء خلاصات المجلس الأوروبي، بإنجاز بدء التنفيذ الكامل للاتحاد الجمركي مع تركيا والتوسيع المتوقع للاتحاد الأوربي نحو الجنوب بما يخص قبرص ومالطا، الذي من شأنه توطيد البعد المتوسطي لهذا الاتحاد؛
- مشددون على أن هذه المبادرة الأوروبية– المتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المباشر بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه إلى الأمام. يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط؛
- مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنهما تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يفرض توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ونموا اقتصاديا واجتماعيا مستديما ومتوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للمشاركة.

يوافقون على إقامة مشاركة عامة أوروبية– متوسطية، بين المشاركين عبر حوار سياسي معزز وتنمية لتعاون الاقتصادي والمالي وإضفاء أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية. وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية المتوسطية.

مشاركة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار

يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكلون مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجعيه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم. من أجل هذا يوافق المشاركون على قيادة حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على الاحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي.

عملا بهذا يتعهد المشاركون عبر البيان المبدئي التالي على:

- العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان وكذلك للواجبات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك التي تنجم عن الأدوات الإقليمية والدولية المشاركين فيها؛
- تنمية دولة القانون والديمقراطية في جهازهم السياسي مع الاعتراف ضن هذا الإطار بحق كل مهم بحرية اختيار وتنمية جهازه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعدلي(*)؛
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إضافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة(*) لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حريات الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب العنصر والجنسية واللغة والدين والجنس؛
- التقدير برضا عبر الحوار بين كل الفرقاء، إلى تبادلات المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والعنصرية وكره الأجانب(*)؛
- احترام وفرض احترم التنوع والتعددية في مجتمعاتهم وتشجيع التسامح بين مختلف مجموعاتها والمكافحة ضد مظاهر التعصب وبالأخص العنصرية وكره الأجانب. يشدد المشاركون على أهمية التأهيل المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- احترام مساواتهم المستقلة وكذلك كل الحقوق المتعلقة باستقلاليتهم وتنفيذ واجباتهم المضطلع بها وفقا للقانون الدولي بحسن نية؛
- احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تدبير شؤونهم بأنفسهم مع العمل في كل لحظة طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنماذج الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بوحدة الأر اضي للدول، (نص مأخوذ عن مرسوم هيلسينكي النهائي)؛

- متابعة إعادة التأكيد على حق الشعوب في تدبير شئونها بنفسها مع الأخذ بعين الاعتبار للحالة الخاصة للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو لأشكال أخرى من السيطرة والاحتلال الخارجيين، والاعتراف بحق الشعوب باتخاذ التدابير المشروعة وفقا لميثاق الأمم المتحدة من أجل إنجاز حقوقهم المطلقة في تقرير المصير، (نص مأخوذ عن بيان الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيسها)؛
- الامتناع طباق لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في شئون شريك آخر الداخلية؛
- احترام حدود ووحدة كل من الشركاء؛
- التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة، (بما فيه كسب الأراضي بالقوة) وحل خلافاتهم بأساليب سلمية؛
- توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدا بالتصديق على الأدوات الدولية التي يشاركون فيها وتطبيقها، وبالانضمام إلى تلك الأدوات، وكذلك بكل التدابير الملائمة؛
- المكافحة ضد انتشار وتنوع الجرائم المنظم ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها؛
- العمل على عدم انتشار الأسلحة الكيمائية و البيولوجية والنووية بتعهد كل المشاركين على الانضمام إلى معاهدة الحد من الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وعلى التنفيذ بحسن نية للتعهدات في إطار الاتفاقيات التي تربطهم بما يخص السيطرة على التسلح وتجريد السلام وعدم انتشار الأسلحة؛(1)
- عدم التجهز بقدرات عسكرية تتعدى الحاجات المشروعة للدفاع مؤكدين في نفس الوقت إرادتهم للوصول إلى نفس الدرجة من الأمان والثقة المتبادلة على أدنى المستويات الممكنة من القوة والسلاح؛
- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي؛
- دراسة وسائل واستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي– متوسطي).

مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتزن في أفق تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة.

يعترف الشركاء بأهمية مسألة الدين في النمو الاقتصادي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونظرا لأهمية علاقاتهم، يوافقون على متابعة الحوار حول هذه المسألة في (المنتديات الملائمة) [إطار المشاركة الأوروبية– المتوسطية].

ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تظاهر هذه على درجات مختلفة، يحدد المشاركون الأهداف الأصلية على المدى البعيد:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم؛
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى الاستخدام وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوربية– المتوسطية؛
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمين.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة مشاركة اقتصادية ومالية ترتكز مع الأخذ بعين الاعتبار لمختلف درجات النمو على:

- التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر؛
- تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية؛
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

أ) **منطقة تبادل حر:** ستحقق منطقة التبادل الحر عبر اتفاقية أوروبية– متوسطية جديدة واتفاقيات تبادل حر بين شركاء الاتحاد الأوروبي. حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ علمي للتأسيس التدرجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن OMC (التنظيم الدولي للتجارة).

[تتجول المنتجعات المصنعة في هذه المنطقة بحرية وبدون أي حاجز تعريفي انطلاقا من التدفقات التقليدية، وضمن الحدود المسموح بها في مختلف السياسات الزراعية، سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا عبر المنفذ التفضيلي والمتبادل. سيتم تحرير حق الإنشاء وتقدمه الخدمات تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار لاتفاقية الكات] [سيتم إزالة العوائق التعريفية وغير التعريفية تدريجيا في وجه تبادلات المنتوجات المصنعة والزراعية وفقا لمنهج يناقش ويوافق عليه بين كل الشركاء. ستحرر تبادلات الخدمات، بما فيها الحضور التجاري وحركة الأشخاص الضرورية لتأمين هذه الخدمات، تدريجيا مع الأخذ الوافي بعين الاعتبار لاتفاقية الكات].

يقرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر بـ:

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد الأصل، والتصديق الإثباتي، وحماية الملكية الفكرية والصناعية، والمضاربة؛
- متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الاقتصاد الحر وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار؛
- الإقدام على استواء وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، ورفع القطاع الإنتاجي إلى المستوى المطلوب، ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر. إضافة إلى ذلك، سيجدون لتخفيف العواقب السلبية التي قد تنجم عن هذا الاستواء على المستوى الاجتماعي وذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا؛
- تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا.

ب) تعاون وتداول اقتصاديين: سيتم تنمية التعاون وبالأخص في المجالات اللاحقة الذكر وفي هذا الصدد:

- يعترف المشاركون بواجب دعم النمو الاقتصادي بالتوفير الداخلي، قاعدة كل استثمار، وبالاستثمارات الخارجية المباشرة معا. يشددون على أنه من المهم تأسيس جو منساب لهما وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى تبادلات للتكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير.
- يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، المحقق على أساس اختياري وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة تبادل حر؛
- يشجع المشاركون الشركات على عدة اتفاقات فيما بينها ويتعهدون بدعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وذلك بمنح جو وإطار قانوني مواتيين. يعتبرون القيام ببرنامج دعم تقني للشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط أمرا ضروريا؛
- يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحليلا إقليميا وتعاونا مكثفا وكذلك تنسيقا أفضل للبرامج المتعددة الأطراف الموجودة بالتأكيد على تعلقهم باتفاقية برشلونة وبـ "بام". يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئوية في الأوجه المناسبة للسياسة الاقتصادية، وتخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج عن النمو في مجال البيئة يتعدون بإنشاء برنامج أعمال ذات أولوية

على المديين القصير والمتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم الفني والمالي الملائم لهذه الأعمال؛

- يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية وينهضون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص العمل؛
- يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة منطقية، والتحسين للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات، ويتعهدون بتسهيل التأهيل والبحث العلمي والنظر في خلق الأدوات المشتركة؛
- يعترف المشاركون بالدور البناء لقطاع الطاقة في المشاركة الأوروبية– المتوسطية الاقتصادية ويقررون توطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة. يقررون خلق الشروط الشاملة والملائمة لاستثمارات وأعمال الشركات العاملة في ميدان الطاقة وذلك بالتعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الربط فيما بينها؛
- يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء وكذلك الإدارة المناسبة وتنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وأنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات؛
- يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث وإعادة بنيان الزراعة وتشجيع النمو الريفي المتكامل. سيتوجه هذا التعاون بالتحديد نحو محاور المعونة الفنية والتأهيل، والدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج وتخفيف التبعية الغذائية، وتشجيع زراعة تحترم البيئة. يوافقون أيضا على التعاون في هدف استئصال الزراعات غير الشرعية.
- يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى وفي هذا الصدد:
- يشددون على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، وتنمية تكنولوجيات المعلوماتية وحديث الاتصالات. في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات؛
- يتعهدون باحترام مبادئ القانون البحري الدولي وبالأخص الأداء الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية والمنفذ الحر إلى الحمولات الدولية؛
- يتعهدون بتشجيع التعاون بين الوحدات المحلية (ولايات، محافظات..) ومن أجل تنظيم الأراضي؛
- يوافقون على توطيد القدرات الذاتية في البحث العملي والتطوير، والمساهمة في تأهيل

العاملين في القطاعين العلمي والتقني، والحث على المشاركة في مشاريع البحث المشتركة انطلاقا من خلق الشبكات العلمية؛

- يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجمل التوفيق بين الطرق وتبادل المعطيات.

ج) معونة مالية: يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تبادل حر ونجاح المشاركة الأوروبية–المتوسطية يرتكزان على زيادة ضخمة في المعونة المالية، التي يجب أن تشجع قبل كل شئ تحريك كالفعاليات الاقتصادية المحلية ضمن آفاق نمو داخلي مستديم. يلاحظون في هذا الصدد:

- إن الجلسة الأور بية في كان وافقت على احتياطي بمبلغ 4685 مليون إيكو لهذه المعونة خلال الفترة التي تتراوح ما بين 1995 و1999، وذلك بشكل اعتمادات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية. يضاف على هذا تدخل BEI ، بشكل ديون بمبلغ اضخم وكذلك المساهمات المالية الثنائية للدول الأعضاء؛
- إن تعاونا ماليا فعالا تتم إدارته في إطار برمجة متعددة السنوات، تأخذ ذاتيات كل من الشركاء بعين الاعتبار، أمرا ضروريا؛
- إن إدارة صالحة على مستوى الاقتصاد الجمعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل تأمين النجاح لمشاركتهم. يوافقون في سبيل هذا على تشجيع الحوار حول سياساتهم الاقتصادية وحول أسلوب تحسين التعاون المالي إلى أقصى الحدود.

مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التبادلات بين المجتمعات المدنية:

يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل.

في هذا السياق يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية. في سبيل هذا:

- يؤكدون من جيد بان الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب. يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام

القيام به بشأن المعرفة والتفاهم للثقافات كمنبع للإثراء المتبادل بين الأطراف؛

- يلحون على الميزة الرئيسية لنمو الموارد السنينة سواء بما يخص التعليم والتأهيل تحديدا للشبيبة أو في مجال الثقافة. يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادلات الثقافية ومعرفة لغات أخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية والثقافية. في هذا المجال، يتعهد الشركاء بأخذ التدابير التي من شأنها تيسير التبادلات الإنسانية وبالتحديد عبر تحسين العمليات الإدارية؛
- يشددون على أهمية قطاع الصحة في النمو المستديم ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للتجمعات السكنية في التدابير الصحية والمعيشية للسكان؛
- يعترفون بأهمية النمو الاجتماعي الذي حسب رأيهم، يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي يعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو؛
- يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية كل جوانب المشاركة الأوروبية– المتوسطية كعامل أساسي لتفاهم أفضل وتقارب بين الشعوب؛
- نتيجة لذلك، يوافقون على توطيد و/ أو ترتيب الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي في سبيل تشجيع التبادلات بين فعاليات النمو في إطار القوانين الوطنية: المسئولون عن المجتمع السياسي والمدني، العالم الثقافي والديني، الجامعات، البحث، أجهزة الإعلام، الجمعيات، النقابات والشركات الخاصة والعامة؛
- يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والمتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية؛
- يشجعون أعمال الدعم لصالح المؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون والمجتمع المدني؛
- يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا رئيسيا تتم مواجهته بواسطة السياسات الإسكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الاقتصادي؛
- يعترفون بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم. يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج تأهيل مهني ومساعدة على خلق فرص العمل وغيرها. يتعهدون بتأمين الحماية لمجمل الحقوق المعترف بها في القانون الموجود حل المهاجرين المستقرين شرعيا على أراضيهم. [يعترف الشركاء بواجباتهم من أجل إعادة قبول مواطنيهم الذين تركوا بلادهم. من أجل هذا سيعتبر الاتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوروبية؛]

- يقررون إقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة الخفية؛
- يوافقون على دعم التعاون عبر تدابير مختلفة تهدف إلى الوقاية من الإرهاب ومكافحته بشكل فعال؛
- يعتبرون أيضا من الضروري المكافحة معا وبشكل فعال ضد تهريب المخدر ات والإجرام الدولي والرشوة؛
- يشددون على أهمية المكافحة بدون تردد ضد المظاهر العنصرية وكره الأجانب وضد التعصب، ويوافقون على التعاون في هذا السبيل.

متابعة المؤتمر المشاركون:

- باعتبارهم أن مؤتمر برشلونة وضع أسس عملية مفتوح ومدعوة للتطور
- باعتبار تأكيدهم على إرادتهم بتأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ وأهداف معرفة بالإعلان الحاضر؛
- بعزمهم على إعطاء هذه المشاركة الأوربية– المتوسطية صيغة واقعية؛
- بقناعتهم بأنه من الضروري متابعة الحوار الشامل المفتوح وتحقيق مجموعة من الأعمال الفعلية في سبيل الوصول إلى هذا الهدف؛

يتبنون برنامج العمل المرفق.

سيجتمع وزراء الشئون الخارجية دوريا من أجل تأمين متابعة تطبيق البيان الحاضر وتحديد الأعمال الذاتية للمساهمة في تحقيق أهداف المشاركة.

ستخضع الأعمال المختلفة لمتابعة على شكل اجتماعات موضوعية مناسبة للوزراء والموظفين الكبار والخبراء وتبادل الخبرات والمعلومات والاتصالات بين المشاركين من المجتمع المدني أو حسب أي وسائل أخرى مناسبة. ستشجع الاتصالات على مستوى النوادى والوحدات المحلية.

وسوف يتم العمل على تشجيع الاتصالات بين الهيئات البرلمانية والسلطات الإقليمية والمحلية.

وسوف تجتمع بانتظام لجنة مشكلة من مسئولين كبار، تدعى "اللجنة الأورو–متوسطية لعملية برشلونة"، وتتكون من ممثلي الرئاسة الثلاثية لمجلس الاتحاد الأوروبي وممثل كل شريك من الشركاء المتوسطيين، ومهمتها هي تقدير وتقيم عملية متابعة أنشطة الشراكة علاوة على تحديث برنامج العمل وفقا لمقتضى الحال.

وسوف تتولى الإدارات التابعة للجنة الأوروبية، القيام بالأعمال التحضيرية وأعمال المتابعة الخاصة بالاجتماعات النابعة من برنامج برشلونة للعمل، وأيضا الاجتماعات النابعة من النتائج التي تنتهي إليها اللجنة الأورو–متوسطية لعملية برشلونة.

وسوف ينعقد الاجتماع القدم لوزراء خارجية دول الشراكة في النصف الأول من عام 1997، في إحدى الدول المتوسطة الضالعة في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، من أجل الشروع في المزيد من المشاورات المتبادلة.

مؤتمر برشلونة: برنامج عمل

1. مقدمـة:

يهدف البرنامج الحاضر إلى ترجمة أهداف مؤتمر برشلونة ترجمة عملية واحترام مبادئه عن طريق تدابير إقليمية ومتعددة الأطراف. يعتبر أيضا تكميلا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين والتعاون الموجود حسب التجمعات المتعددة الأطراف الأخرى .

سيتم التحضير و المتابعة لمختلف التدابير وفقا للمبادئ والكيفيات المشار إليها في بيان برشلونة. في ما يلي، يتبع تعديد للتدابير الأولوية التى يجب اتخاذها لتنمية التعاون. لا تمنع هذه توسيع التعاون الأوروبي– المتوسطي ليشمل تدابير أخرى إذا نتج القرار عن الشركاء.

تتوجه هذه التدبير إلى الدول ووحداتها المحلية أو الإقليمية وإلى فعاليات المجتمع المدني. تستطيع دول أخرى الانضمام إلى التدابير المتوقعة في برنامج العمل وذلك بعد موافقة المشاركين.

يجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف.

في المستقبل وبعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأوروبي– المتوسطي بعين الاعتبار، وكما يليق، الآراء والتوصيات الناجمة عن الحوارات المناسبة على مختلف المستويات في المنطقة.

يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد مؤتمر برشلونة. سيتم تحضير تقييم خلال المؤتمر الأوروبي– المتوسطي المقبل على شكل تقرير ناجم عن دوائر المفوضية الأوروبية وبالتحديد انطلاقا من التقارير الناتجة عن مختلف الاجتماعات ومختلف الفرق المذكورة في مايلي،

وبالتنسيق مع [المجموعة المناسبة] المعينة وفقا لبيان برشلونة.

2. مشاركة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار

من أجل المساهمة في الهدف الذي يقضي بتشييد تدريجي لمنطقة سلام واستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط سيجتمع موظفون كبار دوريا وذلك اعتبارا من الفصل الأول لعام 1996:

- سيجرون حوارا سياسيا من أجل تحديد الأساليب الأكثر تناسبا لرجمة مبادئ بيان برشلونة ترجمة فعلية على ساحة الواقع.
- سيقدمون اقتراحات واقعية في الوقت المناسب في سبيل المؤتمر الأوروبي- المتوسطي لوزراء الشئون الخارجية المقبل.
- سيتم تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأوروبية- المتوسطية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاطا بإمكانها دخول حيز العمل ابتداء من 1996.

3. مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة:

ستعقد اجتماعات دورية على مستوى الوزراء أو الموظفين أو الخبراء حسب الحاجة من أجل تشجيع التعاون في المجالات التالية. من الممكن أن تكمل هذه الاجتماعات عند الضرورة بمؤتمرات أو منتديات باستطاعة القطاع الخاص المشاركة فيها.

تأسيس منطقة تبادل حر أوربية- متوسطية: وفقا للمبادئ المنصوص عليها في بيان برشلونة، يعتبر تأسيس منطقة تبادل حر عنصرا رئيسا في المشاركة الأوروبية- المتوسطية.

سيتناول التعاون بالأخص، التدابير الفعلية التي تهدف إلى تشجيع التبادل الحر وكل ما ينتج عنه، يعني ما هو آت:

- التوفيق بين القواعد والطرق في مجال الجمارك وبالأخص احتمال الإدخال التدريجي للأصل التراكمي. سيتم عند الاقتضاء فحص الحلول الملائمة لحالات معينة وبروح إيجابية؛
- التوفيق بين النماذج وبالتحديد بواسطة اجتماعات يتم تنظيمها من قبل التنظيمات الأوروبية للنماذج؛
- الإزالة لكل العوائق التقنية التي لا مبرر لها من وجه تبادل المنتوجات الزراعية وتبني

التدابير المناسبة بما يتعلق بقواعد الصحة النباتية والحيوانية وغيرها من أساليب التقنين حول المواد الغذائية؛

- – التعاون بين دوائر الإحصائيات للحصول على معطيات عملية ناتجة عن استخدام طرق متوافقة –إمكانيات التعاون الإقليمي والتحت إقليمي (بدون المس بالمبادرات المعمول بها ضمن أطر أخرى).

استثمار: يهدف التعاون إلى المساهمة في خلق الجو الإيجابي لإزالة الحواجز أمام الاستثمار، وبالتحديد بالتفكير المعمق حول تحديد الحواجز والأساليب لتشجيع هذه الاستثمارات بما فيه في القطاع المصرفي.

صناعة: التحديث الصنعي وتحسين التنافسية يشكلان عنصرين رئيسيين في نجاح المشاركة الأوروبية– المتوسطية. في هذا الصدد، باستطاعة القطاع الخاص أن يلعب دورا أكبر في النمو الاقتصادي للمنطقة وخلق فرص العمل. سيتوجه التعاون بالتحديد نحو:

- توافق البنية الصناعية مع متغيرات البيئة الدولية وبالخصوص مع انبثاق مجتمع المعلوماتية؛
- الإطار والتحضير لتحديث وإعادة تركيب بنية الشركات الموجودة وبالتحديد في القطاع العام بما فيه التخصيص؛
- استخدام النماذج الأوروبية أو الدولية وتحديث تجارب المطابقة وعمليات التصديق الإثباتي والاعتماد وكذلك نماذج الجودة.

ستعطي أساليب تشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق الظروف المؤاتية لنموها، اهتماما خاصا بما في ذلك تنظيم المنتديات عندما تقتضي الحاجة مع الاعتماد على الخبرة المكتسبة في إطار البرنامجMED INVEST وضمن الاتحاد.

زراعة: مع التذكير بأن هذه المسائل تدخل في مجمعلها ضمن العلاقات الثنائية، سيتناول التعاون في هذا المجال المحاور التالية:

- الدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج؛
- تخفيف التبعية الغذائية؛
- تشجيع زراعة تحترم البيئة؛
- التقارب بين الشركات والتجمعات والتنظيمات المهنية للشركاء على قاعدة اختيارية؛

- الدعم للخوصصة؛
- المعونة الفنية والتأهيل؛
- التقارب بين نماذج الصحة النباتية والحيوانية – النمو الريفي المتكامل بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية و تنمية الأعمال الاقتصادية الملحقة؛
- التعاون بين المناطق العربية وتبادل الخبرة والمهارة في مجال التنمية الريفية؛
- تنمية المناطق المتأثرة باستئصال الزراعات غير الشرعية؛

مواصلات: الوجود للروابط الفعالة والمتداخلة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم وكذلك المنفذ الحر إلى سوق الخدمات في قطاع المواصلات البحرية الدولية يشكلان عاملين رئيسيين لتنمية التدفقات التجارية ولحسن سير المشاركة الأوروبية– المتوسطية.

لقد تم خلال العام 1995 عقد اجتماعين لوزراء المواصلات لدول غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، وعلى أثر المؤتمر الإقليمي لتنمية المواصلات في حوض البحر الأبيض المتوسط، تبنت المجموعة المتوسطية للمواصلات عبر المجاري المائية برنامجا متعدد السنوات.

سيتناول التعاون بالتحديد: وضع جهاز فعال ومتعدد الجهات عقد المواصلات الجوية والبحرية عبر– المتوسطية وذلك بتحسين وتحديث المرافئ والمطارات، وحذف القيود التي لا مبرر لها، وتسهيل الإجراءات وتحسين الأمان البري والجوي، وتوفيق القواعد البيئوية على مستوى رفيع بما فيه تدقيق أكثر فعالية في التلوث الناجم عن النقل البحري ووضع أجهزة متوافقة لإدارة حركة المرور؛

- خلق روابط برية شرق– غرب على السواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط.
- ربط شبكات المواصلات المتوسيطة بالشبكة الأوروبية بطريقة تؤمن عملها المتداخل.

طاقة: على أثر المؤتمر ذي المستوى الرفيع الذي عقد عام 1995 في تونس واجتماع المتابعة في أثينا، لقد تم خلق "ندوة للطاقة" أوروبية– متوسطية تضم وزراء وموظفين كباراً. من أجل خلق الجو الملائم لاستثمار وعمل الشركات المنتجة للطاقة يتركز التعاون المستقبلي بالتحديد على:

- الأساليب لتشجيع انضمام دول البحر الأبيض المتوسط إلى المعاهدة حول الميثاق

الأوروبي للطاقة؛

- التخطيط في مجال الطاقة؛
- تشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين؛
- الكشف والتكرير والنقل والتوزيع والتجارة الإقليمية وعبر الإقليمية للنفط والغاز؛
- الإنتاج والتفريغ للفحم الحجري؛
- إنتاج ونقل الكهرباء ووصل الشبكات وتشييدها.
- فعالية الطاقة؛
- موارد الطاقة الجديدة والمتجددة؛
- المسائل البيئوية المتعلقة بالطاقة؛
- تنمية برامج مشتركة للبحث؛
- عمليات التأهيل والإعلام في مجال الطاقة.

اتصالات وتكنولوجيا المعلوماتية: في هدف تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة، سيتناول التعاون بالأخص:

- البنيات التحتية في مجال المعلوماتية والاتصالات (إطار تقنين أدنى، نماذج تجارب المطابقة، تداخل الشبكات، الخ..)؛
- البنيات التحتية الإقليمية بما فيها الروابط مع الشبكات الأوروبية؛ – المنفذ إلى الخدمات. – الخدمات الجديدة في مجالات تطبيق أولوية.

وجود بنيات تحتية أكثر فعالية في مجالي المعلوماتية والاتصالات سيسهل تعزيز التبادلات الأوروبية– المتوسطية والمنفذ إلى مجتمع المعلوماتية الجديد الذي يتكون حاليا.

من المتوقع أن يعقد مؤتمر إقليمي خلال 1996 من أجل التحضير لتحقيق المشاريع الرائدة والتي تهدف إلى إظهار الفوائد الفعلية الناجمة عن مجتمع المعلوماتية.

تنظيم الأراضي: سيتناول التعاون بشكل خاص:

- تعريف استراتيجية تنظيم للأراضي في المنطقة الأوروبية– المتوسطية من شأنها تلبية حاجات وذاتيات الدول؛
- تشجيع التعاون عبر الحدود في مجالات ذات إفادة متبادلة.

سياحة: اعتمد وزراء السياحة، خلال اجتماعهم في الدار البيضاء عام 1995، الميثاق المتوسطي للسياحة. سيتناول التعاون بالأخص مجالات الإعلام وتشجيع التأهيل.

بيئـة: يتناول التعاون بشكل خاص:

- تقييم المشاكل البئوية في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحديد الإجراءات التي يجب أخذها إذا اضطر الأمر؛
- صياغة مقترحات من أجل تأسيس ومن ثم تحيين برنامج عمل أولوي على المديين القصير والمتوسط في مجال البيئة، يتم تنسيقه من قبل المفوضية الأوروبية ويكمل بأعمال على المدى البعيد. من بين مجالات العمل الرئيسية يجب أن يضم هذا البرنامج الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي والمناطق الساحلية، إدارة النفايات، الوقاية ضد تلوث الهواء والبحر الأبيض المتوسط ومكافحة هذا التلوث حفظ وإدارة التراث الطبيعي والمشاهد والمواقع الطبيعية، حماية وحفظ وإعادة بناء الغابات المتوسطية وخصوصا بالوقاية والسيطرة على انجراف وتلف الأراضي وحرائق الغابات والمكافحة ضد التصحر، نقل خبر ة المجموعة بما يخص تقنيات التمويل والتقنين والتدقيق البئوي، أخذ المشاكل البيئوية بعين الاعتبار في كل السياسات؛
- أداء حوار مطرد لمتابعة تطبيق برنامج العمل؛
- دعم التعاون الإقليمي والتحت إقليمي وتمتين التنسيق مع خطة العمل للبحر الأبيض المتوسط؛
- التشجيع لتنسيق أفضل للاستثمارات المختلفة الأصل ولوضع العقود الدولية في هذا المجال؛
- رعاية وتبني وتنفيذ التدابير القانونية والقضائية عند الضرورة وبالتحديد التدابير الوقائية والنماذج المناسبة على مستوى رفيع.

علوم وتكنولوجيا: سيتناول التعاون بالأخص:

- تشجيع البحث والتنمية بمواجهة مشكلة الاختلال المتصاعد للإنجازات العلمية مع أخذ مبدأ المنفعة المتبادلة بعين الاعتبار
- تعزيز تبادلات الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية التي من شأنها أن تسمح للشركاء المتوسطيين خفض الهوة بالنسبة لجيرانهم الأوروبيين وتشجيع نقل التكنولوجيا؛

- المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث المشتركة.

على أثر الاجتماع الوزاري الذي عقد في "صوفيا انتيبوليس" في مارس/ آذار 1995، لقد تم تأسيس لجنة للرقابة. ستعقد هذه اجتماعها الأول مباشرة بعد مؤتمر برشلونة. ستهتم بتقديم توصيات من أجل تطبيق أعمال أولوية تحدد على مستوى الوزراء.

مياه: لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للماء في روما عام 1992: لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للماء في روما عام 1992:

تعتبر المياه مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وستزداد أهميتها مع تضاؤل الموارد المائية. سيهدف التعاون في هذا القطاع إلى:

- تقييم الوضع مع أخذ الحاجات المستقبلية بعين الاعتبار؛
- تحديد التدابير لدعم التعاون الإقليمي؛
- تقديم اقتراحات من أجل تسويغ التخطيط والإدارة –معا إن اقتضى الحال– للموارد المائية؛
- المساهمة في خلق منابع جديدة للماء.

صيد الأسماك: نظرا للأهمية التي يكسوها الحفاظ والإدارة الواقعية للمخزون السمكي في البحر الأبيض المتوسط، سيعزز التعاون في إطار الهيئة العامة لصيد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط.

على أثر المؤتمر الوزاري حول صيد الأسمال الذي عقد في هيراكليون عام 1994، سيباشر بعمل متابعة ملائم في المجال العدلي بشكل اجتماعات ستعقد خلال عام 1996.

سيتم تحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد السمكية بما في ذلك تربية المائيات وفي مجالي التأهيل والبحث العلمي.

مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية

4. تنمية الموارد الإنسانية: يجب أن تساهم المشاركة الأوروبية– المتوسطية في تحسين مستوى التربية في كل المنطقة مع اهتمام خاص بالشركاء المتوسطيين. من أجل هذا ستخضع

السياسات التعليمية لحوار مطرد سيتخصص، في المرحلة الأولى في التأهيل المهني والتكنولوجيا المطبقة على التربية، الجامعات وغيرها من معاهد التعليم العالي والبحث. في هذا الصدد، وكذلك في مجالات أخرى، سيعطي دور المرأة اهتماما خاصا. ستساهم أيضا المدرسة الأوروبية– العربية لإدارة الشركات في غرناطة بالاشتراك مع المؤسسة الأوروبية في "تورين" في هذا التعاون.

سيعقد اجتماع للممثلين عن قطاع التدريب المهني (أصحاب القرار "الجامعيون" المدربون، الخ...) في هدف مقارنة مفاهيم الإدارة الحديثة.

سيعقد اجتماع لممثلين لقطاع التدريب المهني (أصحاب القرار، الجامعيون، المدربون.. الخ.) بهدف مقارنة مفاهيم الإدارة الحديثة. سيعقد اجتماع لممثلي العالم الجامعي والتعليم العالي. ستعزز المفوضية الأوروبية برنامجها MED CAMPUS سيدعى أيضا لاجتماع حول مجال التكنولوجيا في قطاع التربية.

بلديات: يجب أن تشارك البلديات في سير المشاركة الأوروبية المتوسطية. سيشجع ممثلو المدن على اللقاء سنويا لاستعراض التحديات المشتركة التي يجب عليهم مجابهتها ومن أجل مقارنة تجاربهم. سيتم تنظيم هذه اللقاءات من قبل المفوضية الأوروبية في إطار برنامج التحضر المتوسطي MED URBS اعتمادا على الخبرة الماضية.

حوار بين الثقافات والحضارات: نظرا للأهمية التي تكسو تحسين التفاهم المتبادل عبر تشجيع التبادلات الثقفية وتعدد اللغات سيجتمع موظفون وخبراء من أجل طرح اقتراحات عمل فعلية تتعلق بالمجالات التالية دون الحصر: التراث الثقافي والفني، التظاهرات الثقافية والفنية، النتاج المشترك (مسرح وسينما) الترجمات وإمكانيات نشر الثقاة الأخرى، التأهيل.

سيشجع التفاهم الأفضل بين الأديان الرئيسية الموجودة في المنطقة الأوروبية– المتوسطية على التسامح المتبادل والتعاون. ستدعم عملية عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الأديان وكذلك علم الدين والجامعيين والأشخاص الآخرين الذين يهمهم الأمر بهدف التغلب على سوء الفهم والجهل والتعصب الديني وتشجيع التعاون على القاعدة. يمكن استخدام المؤتمرات التي عقدت في استوكهولم (من 15 إلى 18 يونيو/ حزيران 1995) وتوليد (من 4 نوفمبر/ تسرين الثاني 1995 وبون (15 و16 نوفمبر/ تشرين الثاني 1995) كأمثلة في هذا الصدد.

أجهزة الإعلام: سيشجع التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام على تفاهم ثقافي أفضل. سيدعم

الاتحاد الأوروبي بنشاط عبر برنامج MED MEDIA ، سيعقد اجتماع سنوي لممثلي عالم الإعلام في هذا الإطار.

شبيبة: تساهم عملية تبادل الشباب في تحضير الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء الأوروبيين والمتوسطيين. ومن ثم يجب وضع برنامج تبادل أوروبي– متوسطي للشباب يرتكز على الخبرة المكتسبة في أوروبا ومع أخذ حاجات الشركات بعين الاعتبار. يجب أن تأخذ هذه البرامج بعين الاعتبار أهمية التأهيل المهني وبالأخص للذين لا يملكون لكفاءات وتأهيل المرشدين والمساعدين الاجتماعيين الموجهين للعمل مع الشباب. ستقدم المفوضية الأوروبية الاقتراحات اللازمة قبل الاجتماع الأوروبي– المتوسطي المقبل لوزراء الشئون الخارجية.

تبادلات بين المجتمعات المدنية:

تنمية اجتماعية: يجب أن تساهم المشاركة الأوربية– المتوسطية في تحسين ظروف الحياة والعمل لشعوب الشركاء المتوسطيين. في هذا الصدد، يعلق الشركاء اهتماما خاصا على احترام وتشجيع الحقوق الاجتماعية الأساسية. من أجل هذا ستجتمع فعاليات السياسة الاجتماعية دوريا على المستوى الملائم.

هجرة: نظرا لأهمية مسألة في العلاقات الأوروبية– المتوسطية، سيتم تشجيع عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تخص التدفق والضغط الناتجين عن الهجرة. ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار، ودون الحصر، الخبرة المكتسبة في إطار برنامج MED MIGRATION وبالخصوص في ما يتعلق بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المستقرين شرعيا في الاتحاد.

إرهاب : تهريب المخدرات، إجرام دولي, هجرة غير شرعية

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء. في سبيل هذا سيجتمع موظفون دوريا في بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها.

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي. سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية. سيتم

تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة.

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء. في سبيل هذا سيجتمع موظفون دوريا في بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها.

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي. سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية.

سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة.

5. اتصالات دستورية:

حوار برلماني أوروبي– متوسطي: يدعى البرلمان الأوربي لأخذ المبادرة قرب مجالس برلمان أخرى، في طرح الحوار الأوروبي– المتوسطي المستقبلي الذي بإمكانه أن يسمح للمنتخبين في مختلف الدول الشركاء بالإقدام على تبادلات أوجه النظر حول سلسلة واسعة من الموضوعات.

اتصالات أخرى بين المؤسسات: ستساهم الاتصالات المترددة بين الأجهزة الأوربية الأخرى وبالأخص اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية ومماثليهم المتوسطيين في تفاهم أفضل للمسائل الكبرى التي تهم المشاركة الأوروبية– المتوسطية.

في سبيل هذا، تدعى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأخذ المبادرة لتأسيس روابط مع مثيلاتها المتوسطيين. في هذا الصدد، ستعقد قمة أوروبية– متوسطية للجان الاقتصادية والاجتماعية في مدريد في 12 و13 ديسمبر/ كانون الأول.

Déclaration commune du sommet de Paris pour la Méditerranée
Paris, 13 juillet 2008

Sous la coprésidence Du Président de la République française et du Président de la République arabe d'Égypte En présence de L'UNION EUROPÉENNE représentée par
S. Exc. M. Nicolas SARKOZY Président du Conseil européen
S. Exc. M. Jose Manuel BARROSO Président de la Commission européenne
S. Exc. M. Javier SOLANA Secrétaire général du Conseil de l'Union européenne/Haut Représentant pour la politique étrangère et de sécurité commune
* * *
L'ALBANIE représentée par S. Exc. M. Sali BERISHA Premier ministre de la République d'Albanie
L'ALGÉRIE représentée par S. Exc. M. Abdelaziz BOUTEFLIKA Président de la République algérienne démocratique et populaire .
L'ALLEMAGNE représentée par S. Exc. Mme Angela MERKEL Chancelière fédérale de la République fédérale d'Allemagne

L'AUTRICHE représentée par S. Exc. M. Alfred GUSENBAUER Chancelier fédéral de l'Autriche.
LA BELGIQUE représentée par S. Exc. M. Karel DE GUCHT Ministre des affaires étrangères du Royaume de Belgique
LA BOSNIE-HERZÉGOVINE représentée par S. Exc. M. Haris SILAJDŽIĆ Président de la présidence de Bosnie-Herzegovine.
LA BULGARIE représentée par S. Exc. M. Georgi PARVANOV Président de la République de Bulgarie.
CHYPRE représentée par S. Exc. M. Demetris CHRISTOFIAS Président de la République de Chypre
LA CROATIE représentée par S. Exc. M. Stjepan MESIĆ Président de la République de Croatie
LE DANEMARK représenté par S. Exc. M. Anders FOGH RASMUSSEN Premier ministre du Royaume de Danemark
L'ÉGYPTE représentée par S. Exc. M. Mohamed Hosni MUBARAK Président de la République arabe d'Egypte
L'ESPAGNE représentée par S. Exc. M. Jose Luis RODRIGUEZ ZAPATERO Premier ministre du Royaume d'Espagne
L'ESTONIE représentée par S. Exc. M. Andrus ANSIP Premier ministre de la République d'Estonie
LA FINLANDE représentée par S. Exc. Mme Tarja HALONEN Présidente de la République de Finlande S. Exc. M. Matti VANHANEN Premier ministre de la République de Finlande
LA FRANCE répresentée par S. Exc. M. Nicolas SARKOZY Président de la République française.
LA GRÈCE représentée par S. Exc. M. Kostas KARAMANLIS Premier ministre de la République hellenique.
LA HONGRIE représentée par S. Exc. M. Ferenc GYURCSANY Premier ministre de la République de Hongrie.
L'IRLANDE représentée par S. Exc. M. Brian COWEN Premier ministre d'Irlande
ISRAËL représenté par S. Exc. M. Ehud OLMERT Premier ministre de l'Etat d'Israël .
L'ITALIE représentée par S. Exc. M. Silvio BERLUSCONI Président du Conseil des ministres de la République italienne

LA JORDANIE représentée par S. Exc. M. Nader DAHABI Premier ministre du Royaume hachemite de Jordanie
LA LETTONIE représentée par S. Exc. M. Valdis ZATLERS President de la Republique de Lettonie
LE LIBAN représenté par S. Exc. le General Michel SLEIMANE Président de la République libanaise
LA LITUANIE représentee par S. Exc. M. Gediminas KIRKILAS Premier ministre de la République de Lituanie
LE LUXEMBOURG représenté par S. Exc. M. Jean-Claude JUNCKER Premier ministre du Grand-Duche de Luxembourg

MALTE représentée par S. Exc. M. Lawrence GONZI Premier ministre de la République de Malte
LE MAROC représenté par S.A.R le Prince Moulay RACHID
LA MAURITANIE représentée par S. Exc. M. Sidi Mohamed OULD CHEIKH ABDALLAHI Président de la République islamique De Mauritanie
MONACO représente par Son Altesse Serenissime ALBERT II Prince souverain de Monaco
LE MONTÉNÉGRO représente par S. Exc. M. Milo DJUKANOVIĆ Premier ministre du Monténégro
LES PAYS-BAS représentés par S. Exc. M. Jan Peter BALKENENDE Premier ministre du Royaume des Pays-Bas
LA POLOGNE représentée par S. Exc. M. Lech KACZYŃSKI Président de la République de Pologne
LE PORTUGAL représenté par S. Exc. M. Jose SOCRATES Premier ministre de la République portugaise
LA RÉPUBLIQUE TCHÈQUE représentée par S. Exc. M. Alexandr VONDRA Vice-premier ministre, charge des affaires européennes de la République tchèque
LA ROUMANIE représentée par S. Exc. M. Traian BĂSESCU Président de la Roumanie
LE ROYAUME-UNI représenté par S. Exc. M. Gordon BROWN Premier ministre du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord
5
LA SLOVAQUIE représentée par S. Exc M. Robert FICO Premier ministre de la République slovaque
LA SLOVÉNIE représentée par S. Exc. M. Janez JANŠA Premier ministre de la République de Slovénie
LA SUÈDE représentée par S. Exc. M. Fredrik REINFELDT Premier ministre du Royaume de Suède
LA SYRIE représentée par S. Exc. M. Bachar AL-ASSAD Président de la République arabe syrienne
LA TUNISIE représentée par S. Exc. M. Zine EL ABIDINE BEN ALI Président de la République tunisienne
LA TURQUIE représentée par S. Exc. M. Recep Tayyip ERDOGAN Premier ministre de la République de Turquie
L'AUTORITÉ PALESTINIENNE représentée par S. Exc. M. Mahmoud ABBAS Président de l'Autorité palestinienne
* * *
LES NATIONS UNIES représentées par M. BAN KI-MOON Secrétaire général des Nations unies

LE PARLEMENT EUROPÉEN/L'APEM représentés par M. Hans-Gert POTTERING Président du Parlement européen et Président de l'Assemblée parlementaire euro-méditerranéenne (APEM).
LE CONSEIL DE COOPÉRATION DES ÉTATS ARABES DU GOLFE représenté par Son Altesse cheikh Hamad bin Khalifa AL THANI Emir du Qatar; Président en exercice du Conseil de coopération des Etats arabes du Golfe

LA LIGUE DES ÉTATS ARABES représentée par M. Amr MOUSSA Secrétaire général de la Ligue des Etats arabes.
L'UNION AFRICAINE représentée par M. Jean PING Président de la Commission de l'Union africaine
L'UNION DU MAGHREB ARABE représentée par M. Habib BEN YAHIA Secrétaire général de l'Union du Maghreb arabe.
L'ORGANISATION DE LA CONFÉRENCE ISLAMIQUE représentée par M. Ekmeleddin IHSANOGLU Secrétaire général de l'Organisation de la Conférence islamique
* * *
LA BANQUE AFRICAINE DE DÉVELOPPEMENT représentée par M. Donald KABERUKA Président de la Banque africaine de développement
LA BANQUE EUROPÉENNE D'INVESTISSEMENT représentée par M. Philippe MAYSTADT Président de la Banque européenne d'investissement.
LA BANQUE MONDIALE représentée par M. Juan Jose DABOUB Directeur général de la Banque mondiale
* * *
L'ALLIANCE DES CIVILISATIONS représentée par M. Jorge SAMPAIO Haut Représentant des Nations unies pour l'Alliance des civilisations
LA FONDATION EURO-MÉDITERRANÉENNE ANNA LINDH POUR LE DIALOGUE DES CULTURES représentée par M. André AZOULAY Président de la Fondation euro-méditerranéenne Anna Lindh pour le dialogue des cultures

Déclaration commune du sommet de Paris pour la Méditerranée Paris, 13 juillet 2008

Les chefs d'Etat ou de gouvernement euro-méditerranéens réunis a Paris le 13 juillet 2008, animes par la volonté politique commune de relancer les efforts afin de transformer la Méditerranée en un espace de paix, de démocratie, de coopération et de prospérité décident d'adopter la déclaration commune figurant ci-après: Le processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée, qui s'appuie sur la déclaration de Barcelone et les objectifs de paix, de stabilité et de sécurité qui y sont énonces, ainsi que sur l'acquis du processus de Barcelone, est un partenariat multilatéral visant a accroitre le potentiel d'intégration et de cohésion régionales. Les chefs d'Etat ou de gouvernement rappellent également la place centrale qu'occupe la Méditerranée dans les préoccupations politiques de tous les pays. Ils soulignent que la responsabilité du processus doit être mieux partagée entre tous les participants, et qu'il convient de rendre ce processus plus pertinent et plus concret aux yeux des citoyens.
Les chefs d'Etat ou de gouvernement ont la conviction commune que cette initiative peut jouer un rôle important pour ce qui est de relever les défis communs qui se posent a la région euro-méditerranéenne, comme: le développement économique et social; la crise mondiale dans le domaine de la sécurité alimentaire; la dégradation de l'environnement, y compris le changement climatique et la désertification, en vue de

favoriser le développement durable; l'énergie; les migrations; le terrorisme et l'extrémisme; la promotion du dialogue interculturel.
Cette initiative englobera tous les Etats membres de l'UE et la Commission européenne, ainsi que les autres Etats (membres et observateurs) du processus de Barcelone. La Ligue arabe sera invitée aux réunions du processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée, selon sa participation au processus de Barcelone. Le processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée est heureux d'accueillir la Bosnie-Herzegovine, la Croatie, Monaco et le Monténégro, qui ont accepte l'acquis du processus de Barcelone.

Une ambition stratégique pour la Méditerranée

1. L'Europe et les pays méditerranéens sont unis par des liens historiques, géographiques et culturels mais, plus encore, par une ambition commune, qui est de bâtir ensemble un avenir de paix, de démocratie, de prospérité et de compréhension humaine, sociale et culturelle. Pour atteindre ces objectifs communs, les participants conviennent de poursuivre avec un regain de dynamisme leurs efforts en faveur de la paix et de la coopération, d'analyser leurs problèmes communs et de transformer ces bonnes intentions en actions, dans le cadre d'un partenariat renouvelé pour le progrès.
2. Les chefs d'Etat ou de gouvernement soulignent l'importance du rôle joue depuis 1995 par le processs de Barcelone, qui constitue l'instrument central des relations euro méditerranéennes. Ce processus, qui représente un partenariat englobant trente-neuf gouvernements et plus de 700 millions de personnes, a offert un cadre propice a une action et un développement constants. Le processus de Barcelone est la seule enceinte dans laquelle l'ensemble des partenaires euro-méditerranéens procèdent a des échanges de vues et participent a un dialogue constructif. Il traduit un engagement résolu en faveur de la paix, de la démocratie, de la stabilité régionale et de la sécurité a travers la coopération et l'intégration régionales. Le processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée vise a tirer parti de ce consensus pour que soient poursuivies la coopération, les reformes politiques et socioéconomiques et la modernisation, sur la base de l'égalité et du respect mutuel de la souveraineté de chacun.
3. Les chefs d'Etat ou de gouvernement soulignent qu'il est important que la société civile, les autorités locales et régionales et le secteur prive participent activement a la mise en œuvre du processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée.
4. Afin de tirer parti des possibilités offertes par un cadre renforce de coopération multilatérale, les chefs d'Etat ou de gouvernement décident de lancer un partenariat renforce - le processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée.
5. Cette initiative traduit également une aspiration commune a instaurer la paix ainsi que la sécurité au niveau régional conformément a la déclaration de Barcelone de 1995, qui favorise, entre autres, la sécurité régionale en œuvre en faveur de la non-prolifération nucléaire, chimique et biologique en adhérant et en se conformant a une combinaison de régimes internationaux et régionaux de non-prolifération, et d'accords de limitation des armements et de désarmement, tels que le TNP, la CWC, la BWC, le CTBT, et/ou a des arrangements régionaux, comme des zones exemptes d'armes, y compris leurs systèmes de vérification, ainsi qu'en respectant de bonne foi les engagements des parties au titre des conventions de limitation des armements, de désarmement et de non-prolifération.
Les parties s'emploient a établir, au Proche-Orient, une zone exempte d'armes de destruction massive, nucléaires, chimiques et biologiques et de leurs vecteurs, qui soit dotée d'un système de vérification mutuelle efficace. En outre, les parties envisageront des mesures pratiques afin de prévenir la prolifération d'armes nucléaires, chimiques et

biologiques, ainsi qu'une accumulation excessive d'armes conventionnelles; s'abstiendront de développer une capacité militaire qui aille au-delà de leurs besoins légitimes de défense, tout en réaffirmant leur détermination de parvenir au même niveau de sécurité et d'instaurer la confiance mutuelle avec la quantité la moins élevée possible de troupes et d'armements et d'adhérer a la CCW;
favoriseront les conditions susceptibles de permettre l'établissement de relations de bon voisinage entre elles et soutiendront les processus visant la stabilité, la sécurité et la prospérité ainsi que la coopération régionale et sous-régionale; étudieront les mesures de confiance et de sécurité qu'il conviendrait d'adopter en commun entre les parties en vue de la création d'un "espace de paix et de stabilité en Méditerranée", y compris la possibilité a terme de mettre en oeuvre a cet effet un pacte euro-méditerranéen.
6. Cette initiative montre la volonté résolue des partenaires de favoriser le développement des ressources humaines et l'emploi, conformément aux objectifs du Millénaire pour le développement, y compris la réduction de la pauvreté; les chefs d'Etat ou de gouvernement soulignent qu'ils sont détermines a renforcer la démocratie et le pluralisme politique par le développement de la participation a la vie politique et l'adhésion a l'ensemble des droits de l'homme et des libertés fondamentales. Ils affirment également leur ambition de bâtir un avenir commun fonde sur le plein respect des principes démocratiques, des droits de l'homme et des libertés fondamentales, consacres par les instruments internationaux relatifs aux droits de l'homme, comme la promotion des droits économiques, sociaux, culturels, civils et politiques, le renforcement du rôle des femmes dans la société, le respect des minorités, la lutte contre le racisme et la xénophobie, ainsi que la promotion du dialogue culturel et de la compréhension mutuelle.
7. Les chefs d'Etat ou de gouvernement réaffirment leur soutien au processus de paix israëlo-palestinien, comme mentionne lors de la réunion ministérielle euro-méditerranéenne tenue a Lisbonne en novembre 2007, et conformément au processus d'Annapolis. Ils rappellent que la paix au Proche-Orient requiert une solution globale et se réjouissent, a cet égard, de l'annonce selon laquelle la Syrie et Israël ont engage des pourparlers de paix indirects sous les auspices de la Turquie, conformément aux termes de référence de la conférence de Madrid pour la paix.
8. Les chefs d'Etat ou de gouvernement réaffirment leur condamnation du terrorisme sous toutes ses formes et dans toutes ses manifestations, ainsi que leur détermination a l'éradiquer et a lutter contre ceux qui le soutiennent; ils sont détermines a mettre intégralement en oeuvre le Code de conduite en matière de lutte contre le terrorisme afin d'améliorer la sécurité de tous les citoyens dans un cadre qui assure le respect de l'Etat de droit et des droits de l'homme, en particulier au moyen de politiques de lutte contre le terrorisme plus efficaces et d'une coopération plus étroite pour faire cesser toutes les activités terroristes, protéger les cibles potentielles et gérer les conséquences des attentats. Ils soulignent qu'il faut agir sur les facteurs qui favorisent la propagation du terrorisme sous toutes ses formes, dans toutes ses manifestations et sans réserve, quels qu'en soient les auteurs, les cibles et les finalités. Ils rappellent aussi qu'ils rejettent totalement les tentatives d'associer une religion ou une culture, quelle qu'elle soit, au terrorisme, et confirment qu'ils sont résolus a tout mettre en oeuvre pour résoudre les conflits, mettre fin aux occupations, lutter contre l'oppression, réduire la pauvreté, promouvoir les droits de l'homme et la bonne gestion des affaires publiques, améliorer la compréhension interculturelle et garantir le respect de toutes les religions et croyances. Ces actions servent directement les intérêts de tous les peuples de la région Euromed et vont a l'encontre de ceux des terroristes et de leurs réseaux. Portée et principaux objectifs.

9. Les chefs d'Etat ou de gouvernement conviennent que le défi qui se pose au processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée consiste a renforcer les relations multilatérales, a accroitre le partage de la responsabilité du processus, a fonder la gouvernance sur l'égalité de toutes les parties et a traduire le processus en projets concrets qui soient davantage visibles pour les citoyens. Le moment est venu d'insuffler un élan nouveau et durable au processus de Barcelone. Des efforts accrus et de nouveaux catalyseurs sont maintenant nécessaires pour traduire les objectifs de la déclaration de Barcelone en résultats tangibles.

10. Le partenariat euro-méditerranéen demeure un processus ouvert a tous inspire dans tous ses aspects par le principe du consensus et dont les modalités en matière de projets seront déterminées lors de la prochaine réunion des ministres des affaires étrangères, qui se tiendra en novembre 2008.

11. Le processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée s'appuiera sur l'acquis du processus de Barcelone, dont il renforcera les réalisations et les éléments fructueux. La déclaration de Barcelone, ses objectifs et les domaines de coopération qu'elle prévoit restent d'actualité et les trois chapitres sur lesquels porte la coopération (dialogue politique, coopération économique et libre-échange, et dialogue humain, social et culturel) demeureront au centre des relations euro-méditerranéennes. Le programme de travail quinquennal adopte lors du sommet qui s'est tenu a Barcelone en 2005 a l'occasion du 10e anniversaire du partenariat euro-méditerranéen (notamment le quatrième chapitre auquel il a alors été décide d'étendre la coopération, a savoir: la migration, l'intégration sociale, la justice et la sécurité) et les conclusions de toutes les réunions ministérielles resteront applicables. Les chefs d'Etat ou de gouvernement reconnaissent les avancées et les avantages économiques lies a la création, d'ici 2010 et au-delà, d'une zone de libre-échange approfondie dans la région euro-méditerranéenne, et au renforcement de l'intégration économique régionale dans toutes ses dimensions. Ils sont favorables aux grandes lignes de la feuille de route Euromed en matière de commerce jusqu'en 2010et au-delà et, plus particulièrement, a une réflexion sur la création d'un mécanisme de facilitation des échanges souple, efficace et favorable aux monde des affaires, qui permettrait d'accroitre la transparence et les possibilités de commerce et d'investissement.

12. Les chefs d'Etat ou de gouvernement soulignent que le processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée vise a bâtir un avenir de paix et de prospérité partagée dans toute la région par la mise en oeuvre de projets qui renforceront le flux des échanges entre les citoyens de l'ensemble de la région. A cet égard, ils conviennent que cette initiative comporte une dimension humaine et culturelle. Ils soulignent la volonté de faciliter la circulation légale des personnes. Ils insistent sur le fait que promouvoir des migrations légales correctement gérées dans l'intérêt de toutes les parties concernées, lutter contre les migrations clandestines et favoriser les liens entre les migrations et le développement sont des sujets d'intérêt commun qu'il convient de traiter selon une approche globale, équilibrée et intégrée.

13. Le processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée viendra compléter les relations bilatérales que l'UE entretient avec ces pays1, qui continueront d'exister dans les cadres d'action actuels, comme les accords d'association, les plans d'action de la politique européenne de voisinage et, dans le cas de la Mauritanie, le groupe des Etats d'Afrique, des Caraibes et du Pacifique. Sa cohérence et sa complémentarité avec la stratégie commune Afrique-UE seront en outre assurées. Tout en complétant les actions relatives a sa dimension régionale, le processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée sera indépendant de la politique d'élargissement de l'UE, des négociations d'adhésion et du processus de préadhésion.

Les pays concernes sont les suivants: l'Algérie, l'Egypte, Israël, la Jordanie, le Liban, la Mauritanie, Monaco, le Maroc, l'Autorité palestinienne, la Syrie, la Tunisie, la Croatie et la Turquie; les pays candidats participant a des négociations d'adhésion a l'UE; l'Albanie, la Bosnie-Herzegovine, et le Monténégro, candidats potentiels a l'adhésion a l'UE; la Libye,
invitée par la présidence depuis la réunion ministérielle Euromed de Stuttgart (1999).
14. Le processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée imprime un nouvel élan au processus de Barcelone d'au moins trois façons très importantes:
- en rehaussant le niveau politique des relations de l'UE avec ses partenaires méditerranéens;
- en prévoyant un meilleur partage de la responsabilité de nos relations multilatérales; et
- en rendant ces relations plus concrètes et plus visibles grâce a des projets régionaux et sous-régionaux supplémentaires, utiles pour les citoyens de la région. Renforcement des relations
15. Ces chefs d'Etat ou de gouvernement décident d'organiser des sommets bisannuels. Ces sommets devraient aboutir a une déclaration politique et une brève liste de projets régionaux concrets a lancer. Les conclusions devraient entériner un vaste programme de travail biennal pour le processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée. Des réunions des ministres des affaires étrangères se tiendront chaque année afin de faire le bilan des progrès accomplis dans la mise en oeuvre des conclusions du sommet, de préparer les prochaines réunions au sommet et, le cas échéant, d'approuver de nouveaux projets.
16. Les réunions au sommet devraient se tenir alternativement dans l'UE et dans les pays partenaires méditerranéens. Le pays hôte devrait être choisi par consensus. Tous les pays participant a l'initiative seront invites aux sommets, aux réunions ministérielles et aux autres réunions plénières du processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée.
17. L'Assemblée parlementaire euro-méditerranéenne (APEM) sera l'expression parlementaire légitime du processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée. Les chefs d'Etat ou de gouvernement soutiennent sans réserve le renforcement du rôle de l'APEM dans ses relations avec les partenaires méditerranéens.
18. La Fondation euro-méditerranéenne Anna Lindh pour le dialogue entre les cultures contribuera effectivement, en tant qu'institution euro-méditerranéenne, a la dimension culturelle de l'initiative, en coopération avec l'Alliance des civilisations des Nations unies. Meilleur partage des responsabilités et gouvernance institutionnelle.
19. Les chefs d'Etat ou de gouvernement conviennent de mettre en place une coprésidence et décident également qu'un secrétariat paritaire sera établi. Tous les membres du processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée auront la possibilité de participer aux coprésidences et au secrétariat.
20. Il convient de conserver les structures actuelles du processus de Barcelone, qui devront être adaptées lorsque de nouvelles modalités auront été définies par les ministres euro−méditerranéens des affaires étrangères. Coprésidence
21. Les chefs d'Etat ou de gouvernement créent une coprésidence afin d'améliorer l'équilibre et la responsabilité commune de leur coopération. L'un des présidents sera originaire de l'UE et l'autre d'un pays partenaire méditerranéen. Le principe de la coprésidence s'appliquera aux sommets, a toutes les réunions ministérielles, aux réunions des hauts fonctionnaires, au comite permanent conjoint et, lorsque cela sera possible, aux réunions d'experts/ad hoc dans le cadre de l'initiative.
22. La nouvelle coprésidence - devra, en ce qui concerne l'UE, être compatible avec la représentation extérieure de l'Union européenne conformément aux dispositions du

traite qui sont en vigueur; - sera, pour ce qui concerne la Méditerranée, exercée par un coprésident choisi par consensus, pour une période non renouvelable de deux ans. Gouvernance institutionnelle et secrétariat

23. Les chefs d'Etat ou de gouvernement décident de mettre en place de nouvelles structures institutionnelles qui contribueront a la réalisation des objectifs politiques de cette initiative, qui consistent notamment a renforcer le partage des responsabilités, rehausser le niveau politique des relations euro-méditerranéennes et mettre le processus en évidence grâce a des Projets.

24. Ils décident de créer un secrétariat conjoint pour le processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée, qui occupera une place centrale au sein de l'architecture institutionnelle. Le secrétariat insufflera un nouvel élan au processus, pour ce qui est de l'identification, du suivi et de la promotion des projets ainsi que de la recherche de partenaires. Le financement et la mise en oeuvre des projets se feront au cas par cas. Le secrétariat assurera une concertation opérationnelle avec toutes les structures du processus, y compris en élaborant des documents de travail pour les instances de décision. Il aura une personnalité juridique distincte et un statut autonome.

25. Le mandat confie au secrétariat sera de nature technique, tandis que les ministres des affaires étrangères et les hauts fonctionnaires continueront a assumer la responsabilité politique pour tous les aspects de l'initiative.

26. Le Comité permanent conjoint, qui sera base a Bruxelles, apportera son concours aux réunions des hauts fonctionnaires et a leur préparation, et en assurera le suivi adéquat; il pourra aussi servir de mécanisme de réaction rapide dans le cas ou surviendrait, dans la région, une situation exceptionnelle nécessitant la consultation des partenaires euro-méditerranéens.

27. Les hauts fonctionnaires continueront a se réunir régulièrement afin de préparer les réunions ministérielles, y compris les projets a approuver, de recenser et d'évaluer les progrès accomplis dans tous les volets du processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée et de soumettre le programme de travail annuel aux ministres des affaires étrangères.

28. Les détails du mandat de la nouvelle structure institutionnelle, le fonctionnement de la coprésidence ainsi que la composition, le siège et le financement du secrétariat, seront arrêtés par consensus par les ministres des affaires étrangères en novembre 2008, sur la base de discussions approfondies et des propositions présentées par tous les partenaires.

Projets

29. Le processus de sélection des projets répondra aux objectifs de paix, de sécurité et de stabilité énonces dans la déclaration de Barcelone. Les partenaires créeront un environnement propice a la mise en oeuvre de projets, en tenant compte du caractère régional, sous-régional et transnational des projets proposes ainsi que de leur taille, de leur pertinence et de leur intérêt pour les parties qui y participent, conformément a la portée et aux principaux objectifs de l'initiative. Il sera tenu compte de la capacité des projets a promouvoir un développement

équilibre et durable ainsi que l'intégration, la cohésion et les interconnexions régionales et sous− régionales et la faisabilité financière des projets, notamment le recours le plus large possible au financement et a la participation du secteur prive, sera privilégiée. Les hauts fonctionnaires définiront les critères de sélection des projets, qui seront soumis a l'approbation des ministres des affaires étrangères.

30. Les chefs d'Etat ou de gouvernement soulignent le potentiel qu'offre la coopération renforcée grâce au principe des projets a géométrie variable, conformément a la portée et aux principaux objectifs de l'initiative. Cette approche permettra aux pays membres

qui ont des affinités, des objectifs communs ou des complémentarités de dynamiser le processus et d'atteindre les objectifs de la déclaration de Barcelone.

Financement

31. Le processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée mobilisera des moyens de financement supplémentaires pour la région, essentiellement par l'intermédiaire de projets régionaux et sous-régionaux. Sa capacité a attirer des moyens financiers supplémentaires en faveur de projets régionaux, assortie d'un haut niveau de coordination entre les donateurs, constituera sa valeur ajoutée, le financement provenant essentiellement des sources suivantes: participation du secteur prive; contributions du budget de l'UE et de tous les partenaires; contributions d'autres pays, d'institutions financières internationales et d'entités régionales; facilite euro−méditerranéenne d'investissement et de partenariat (FEMIP); l'enveloppe IEVP Euro-Med, la facilite d'investissement dans le cadre de la politique de voisinage et l'instrument de coopération transfrontalière de l'IEVP, ainsi que les autres instruments applicables aux pays vises par l'initiative, pour lesquels les règles de sélection et de procédure habituelles resteront d'application.

Observations finales

32. Les participants soulignent que le processus de Barcelone: une Union pour la Méditerranée est une occasion historique de revitaliser le processus de partenariat euro-méditerranéen et de lui conférer une dimension renforcée. Le succès de cette initiative dépendra aussi, en dernière analyse, des citoyens, de la société civile et de la participation active du secteur privé.

33. Les chefs d'Etat ou de gouvernement invitent les ministres des affaires étrangères a mettre au point, lors de leur prochaine rencontre en novembre, les modalités de la mise en place institutionnelle de cette initiative. Ces nouvelles structures devraient être pleinement opérationnelles avant la fin 2008. Tous les pays participants et la Commission européenne travailleront en étroite coordination pour atteindre cet objectif.

***

ANNEXE

L'avenir de la Région euro−méditerranéenne réside dans l'amélioration du développement socio−économique, la solidarité, l'intégration régionale, le développement durable et la connaissance. Il est nécessaire d'étendre la coopération dans des domaines tels que le développement des entreprises, le commerce, l'environnement, l'énergie, la gestion de l'eau, l'agriculture, la sécurité des aliments, la sécurité de l'approvisionnement alimentaire, les transports, les questions maritimes, l'enseignement, la formation professionnelle, les sciences et les technologies, la culture, les medias, la justice et le droit, la sécurité, la migration, la sante, le renforcement du rôle des femmes dans la société, la protection civile, le tourisme, l'urbanisme, les ports, la coopération décentralisée, la société de l'information et les pôles de compétitivité.

En outre, ils soulignent qu'il est important de renforcer la sécurité de l'approvisionnement alimentaire, en tenant compte notamment des conséquences du changement climatique sur les cultures alimentaires dans le cadre des politiques de développement durable. L'importance de l'eau est un fait reconnu: la conférence ministérielle euro-méditerranéenne qui se tiendra en Jordanie en octobre 2008 définira une stratégie de l'eau pour la Méditerranée, qui défendra la préservation des ressources hydriques, la diversification des ressources d'approvisionnement en eau et l'utilisation rationnelle et durable de l'eau.

Les priorités fixées dans le programme indicatif régional pour le partenariat euro-méditerranéen et dans les futurs programmes resteront d'application et les contributions que la Communauté pourrait apporter aux nouveaux projets régionaux énumérés ci-

dessous ne pourront être financées au détriment des dotations budgétaires bilatérales existantes provenant de l'instrument européen de voisinage et de partenariat ou de l'instrument de préadhésion (ou, dans le cas de la Mauritanie, du Fonds européen de développement). Il est primordial de concrétiser les objectifs fixes dans la déclaration de Barcelone de 1995 et dans le programme de travail de 2005 et de les traduire en projets régionaux majeurs. Dans un premier temps, il est décide de lancer un certain nombre d'initiatives clés, qui sont énumérées ci-dessous, et que le futur secrétariat devra présenter de manière détaillée.

Dépollution de la Méditerranée: Synonyme de culture et d'histoire, la Méditerranée ne se résume cependant pas, pour la région, a un symbole ou a une icone. Elle est également pourvoyeuse d'emplois et source de plaisirs pour ses riverains. Toutefois, la qualité de son environnement a subi de graves altérations ces derniers temps. S'appuyant sur l'initiative "Horizon 2020", la dépollution de la Méditerranée, y compris des régions côtières et des zones marines protégées, en particulier dans le secteur de l'eau et des déchets, sera donc très bénéfique pour les conditions de vie et de subsistance de ses populations.

Autoroutes de la mer et autoroutes terrestres:

La Méditerranée n'est pas une mer qui séparé, mais une mer qui unit les populations. Elle constitue également une grande voie de communication commerciale. La facilite et la sécurité d'accés et de circulation des marchandises et des personnes, sur terre et sur mer, sont essentielles pour entretenir des relations et renforcer le commerce régional.

Le développement des autoroutes de la mer, y compris la connexion des ports, dans tout le bassin méditerranéen, ainsi que la construction d'autoroutes côtières et la modernisation de la liaison ferroviaire "trans-Maghreb", permettront d'accroitre le flux et la liberté de circulation des personnes et des marchandises. Il convient d'accorder une attention particulière a la coopération dans le domaine de la sureté et de la sécurité maritimes, dans une perspective d'intégration globale dans la région méditerranéenne.

Protection civile:

Partout dans le monde, le paysage porte les traces des dégâts causes par des catastrophes d'origine humaine ou naturelle. Les effets du changement climatique sont évidents pour tous. La région méditerranéenne est particulièrement vulnérable et exposée a ces catastrophes. Un programme commun de protection civile sur la prévention des catastrophes, la préparation et la réaction a celles-ci, associant plus étroitement la région au mécanisme de protection civile de l'UE, est donc l'une des grandes priorités pour cette région.

Énergies de substitution: Plan solaire méditerranéen:

L'activité qu'ont connue récemment les marches énergétiques tant sur la plan de l'offre que de la demande confirme la nécessité de s'intéresser aux sources d'énergie de substitution. La commercialisation de toutes les sources d'énergie de substitution ainsi que la recherche et développement a leur propos constituent donc une priorité fondamentale de l'action menée en faveur du développement durable. Le secrétariat est charge d'étudier la faisabilité, la conception et la création d'un plan solaire méditerranéen.

Enseignement supérieur et recherche, université euro-méditerranéenne:

Une université euro−méditerranéenne (ayant son siège en Slovénie) peut contribuer a la compréhension entre les peuples et encourager la coopération dans l'enseignement supérieur, dans le prolongement des objectifs fixes par le processus de Catane et la première conférence ministérielle euro−méditerranéenne sur l'enseignement supérieur et la recherche scientifique (Le Caire, juin 2007). Cette université aura pour mission de

mettre en place, par l'intermédiaire d'un réseau de coopération associant les institutions partenaires et les universités existantes de la région euro-méditerranéenne, des programmes d'enseignement post-universitaire et des programmes de recherche, et de contribuer ainsi a la création de l'Espace euro-méditerranéen de l'enseignement supérieur, des sciences et de la recherche. Les pays partenaires sont encourages a exploiter pleinement les possibilités offertes par les programmes existants de coopération dans l'enseignement supérieur, tels que Tempus et Erasmus Mundus, y compris la Fenêtre de coopération extérieure. Une attention particulière devrait être accordée a l'amélioration de la qualité et a l'adéquation entre la formation professionnelle et les besoins du marche du travail.

L'initiative méditerranéenne de développement des entreprises vise a aider les entités des pays partenaires qui apportent déjà un soutien aux micro-entreprises et aux petites et moyennes entreprises en évaluant les besoins de ces entreprises, en définissant des solutions stratégiques et en fournissant a ces entités les ressources nécessaires sous la forme d'une assistance technique et d'instruments financiers. Cette initiative s'inspirera du principe du partage des responsabilités et ses activités devraient compléter celles des entités oeuvrant déjà dans ce domaine. Les pays des deux rives de la Méditerranée y contribueront sur une base volontaire.

قائمة المراجع

أولا : قائمة المراجع باللغة العربية

1/ المؤلفات

أ/ الكتب العامة

1/ إبراهيم العناني، **المنظمات الدولية الاقليمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.

2/ أبو العلا النمر، **العولمة و النظام العالمي الجديد**، دار أبو المجد للطباعة، مصر 2004.

3/ أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، **الإرهاب و الجريمة المنظمة : التجريم و سبل المواجهة** مطبعة العشرى، مصر، 2006.

4/ أحمد أبو الوفا، **الوسيط في قانون المنظمات الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة 1998.

5/ أحمد رشاد سلام، **الهجرة الغير مشروعة في القانون المصري**، دار النهضة العربية القاهرة، 2011.

6/ أحمد فتحي سرور، **العالم الجديد بين الاقتصاد و السياسة و القانون، نظرات في عالم متغير**، دار الشروق، القاهرة، 2005 .

7/ أحمد محمد رفعت، **العنف السياسي في مجال القانون الدولي، الجوانب القانونية لجريمة الإرهاب الدولي،(العنف و السياسة في الوطن العربي)**. منتدى الفكر العربي، عمان 1987.

8/ أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.

9/ اسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2012.

10/ اسماعيل معراف، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

11/ إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2011.

12/ الباشا فائزة يونس، **الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية و القوانين الوطنية** دار النهضة العربية، مصر، 1998.

13/ الشوا محمد سامي، **الجريمة المنظمة و صداها على الأنظمة العقابية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.

14/ العلالي الصادق، **العلاقات الثقافية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006.

15/ بيدرو بريجر، **الصراع العربي الاسرائيلي، مائة سؤال و جواب**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2012.

16/ جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي، النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة – الجزائر، 2006.

17/ حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

18/ حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت 2001.

19/حداد ريمون، **العلاقات الدولية، نظرية العلاقات الدولية**، دار الحقيقة، بيروت، 2000.

20/ خليل حسين، **المنظمات القارية و الاقليمية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

21/ رجب عبد المنعم متولي، **الإرهاب الدولي و اختطاف الطائرات في ضوء القانون الدولي المعاصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

22/ سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين**. دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2003.

23/ سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة، الواقع والآفاق**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، الطبعة الأولى، بيروت، 1988 .

24/ سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2001.

25/ سهيل حسين الفتلاوي. **الإرهاب الدولي و شرعية المقاومة.** دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، 2009.

26/ صلاح الدين عامر، **قانون التنظيم الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.

27/ طلعت عتريس ، **فلسطين و الإسرائليين : من يرهب من ؟** المطبوعات الجامعية مارى لافالي، باريس، 2002 .

28/ شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، دار النهضة العربية القاهرة، 2001.

29/ عبد الحميد ابراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

30/ عبد الحسين شعبان، **رياح التغيير في الوطن العربي.** الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2012.

31/ عبد العزيز العشاوي، **أبحاث في القانون الدولي الجنائي**، الجزء الثاني، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2006.

32/ عبد العزيز العشاوي، **حقوق الإنسان في القانون الدولي**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009.

33/ عبد العزيز سمير، **التكتلات الاقتصادية في إطار العولمة**، دار النهضة العربية الاسكندرية، 2001 .

34/ عبد اللطيف محمود، **الهجرة و تهديد الأمن القومي العربي**، مركز الحضارة العربية القاهرة، 2003 .

35/ عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة و الجريمة**، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، االمملكة العربية السعودية، 2008.

36/ عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007 .

37/ فرانسيسكو كافاتورتا، **الربيع العربي : يقظة المجتمع المدني.** دار الفضاءات للنشر و التوزيع، عمان، 2013.

38/ فريد النجار، **التحالفات الاستراتيجية : من المنافسة إلى التعاون، خيارات القرن الحادي والعشرين**. ايتراك للنشر والتوزيع، مصر،1999 .

39/ محمد المجذوب، **التنظيم الدولي، النظرية العامة للمنظمات الدولية و الاقليمية** منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (لبنان)، 2005.

40/ محمد الميداني. **النظام الأوروبي لحماية حقوق الانسان،** منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الثالثة، بيروت (لبنان) 2009.

41/ محمد بوعشة، **العرب و المستقبل في الصراع الدولي،** دار العربية للنشر و التوزيع المكتبة الجامعية غريان، ليبيا، 2000.

42/ محمد سعادي، **الإرهاب الدولي بين الغموض و التأويل،** دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2009.

43/ محمد طلعت الغنيمي، **الأحكام العامة في قانون الأمم، التنظيم الدولي،** منشأة المعارف، الاسكندرية، 1971.

44/ محمد عبد الشفيع عيسى، **العولمة و التكنولوجيا،** كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة 2002.

45/ محمد كبيش، **السياسة الجنائية في مواجهة غسيل الأموال،** دار النهضة العربية القاهرة 2001.

46/ محمد مرعشلي، **واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة،** المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1987.

47/ محمد نور الدين أفاية، **الربيع العربي...إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي.** الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2012.

48/ محمود عرابي، **الإرهاب مفهومه، أنواعه، أسبابه، أساليب المواجهة،** دار الثقافية للنشر الطبعة الأولى، القاهرة، 2007.

49/ ناصر بن العابدين، **التعاون : اقتصادياته و أسسه القانونية،** دار النهضة العربية مصر 1972.

50/ يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2010 .

ب/ <u>الكتب المتخصصة</u>

1/ أبو الخير أحمد عطية عمر، **النظام المؤسسي للاتحاد الأوروبي**، دار النهضة العربية القاهرة، 2007.

2/ أحمد علي دغيم، **السوق الأوروبية المشتركة حاضرها و مستقبلها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986.

3/ السيد ياسين، **البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية**، مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، الاسكندرية، (مصر)، 2006.

4/ بسيوني هاشم عبد الرؤوف، **المفوضية الأوروبية : الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

5/ بشارة خضر، "**أوروبا من أجل المتوسط، من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995- 2008**" مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010.

6/ جوردي باديا وشابيير اراغال، **استطلاع رأي الشراكة الاورومتوسطية لعام 2010 : تقييم الشراكة الاورومتوسطية-الاتحاد من اجل المتوسط و آفاق 2012**، دار فضاءات النشر والتوزيع، عمان، 2012.

7/ حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

8/ روزا بلفور، **نماذج جديدة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط، إعادة النظر في المشروطية**، دار الفضاءات للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

9/ زياد شفقان الضرابعة، **الإتحاد الأوروبي و القضية الفلسطينية**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2010.

10/ سعيد اللاوندي، **أوروبا سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط : ملامح أولية لوفاق دولي جديد**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

11/ سمير صارم، **أوروبا و العرب : من الحوار إلى الشراكة**، دار الفكر، دمشق، 2000.

12/ سمير أمين وآخرون ،**العلاقات العربية الأوروبية**، مركز البحوث العربية والإفريقية، بدون بلد النشر، 2002.

13/ صدام مرير الجميلي، **الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

14/ عبد العظيم الجنزوري، **الاتحاد الأوروبي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

15/ عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط : الأبعاد و الآفاق**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

16/ عبد المحسن الخطيب، **الاتحاد الأوروبي و المنطقة العربية**، الدار الأردنية للنشر عمان، 2006.

17/ عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1986.

18/ عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة النشر و التوزيع، الجزائر، 2005 .

19/ عبد الوهاب بن خليف، **الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني**، دار قرطبة الجزائر، 2009.

20/ عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، **الاتحاد الأوروبي و العلاقات اليمنية الأوروبية**، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، 2011.

21/ علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

22/ علي الحوات . **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي** . منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس (ليبيا)، 2007.

23/ فرانسوا جورج دريفوس و رولان ماركس، **موسوعة تاريخ أوروبا العام : من 1789 حتى أيامنا**، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الأولى، المجلد الثالث، 1995.

24/ ماري مارتن، **اتساع نطاق شراكات التنقل مع الشركاء الأورومتوسطيين**، دار فضاءات النشر و التوزيع، عمان، 2012 .

25/ محمد العربي فلاح، **المتوسطية والشرق أوسطية وجهان لعملة واحدة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001 .

26/ محمد دحّام كردي، **مستقبل الاتحاد الأوروبي**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، 2013.

27/ محمد صالح المسفر، **العلاقات العربية – الأوروبية حاضرها ومستقبلها**. مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، الطبعة الأولى، باريس، 1997.

28/ محمد محمود، **المشاركة الأوروبية و التعاون الاقليمي**، كتاب الأهرام الاقتصادي القاهرة، 2003.

29/ محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001.

30/ مخلد عبيد المبيضين، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، دار الأكاديميون للنشر الأردن، 2012.

31/ مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006.

32/ ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية ـ الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2007.

33/ نادية محمود مصطفى، **أوروبا و الوطن العربي** مر كز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986.

34/ هانى خلاف و أحمد نافع، **نحن و أوروبا : شواغل الحاضر وآفاق المستقبل**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1997.

35/ هاني حبيب، **الشراكة الأورومتوسطية : مالها و ما عليها، وجهة نظر عربية** المنشورات الجامعية و العلمية، Publisud، باريس، 2001.

2/ الرسائل و المذكرات

أ/ رسائل الدكتوراه

1/ جمال عمورة ، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو–متوسطية** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.

2/ راضية ياسينة مزاني، **مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر (3)، 2011.

3/ شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع و تخلف الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية (حالة المغرب العربي)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

4/ قحايرية أمال، **الوحدة النقدية الأوروبية : الإشكالية و الآثار على المديونية لدول الجنوب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعةالجز ائر، 2006 .

5/ لونيسي علي، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي و واقع الممارسات الدولية الإنفرادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

ب/ مذكرات الماجستير

1/ ابراهيم بوجلخة. **دراسة تحليلية و تقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

2/ أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأورومتوسطية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001.

3/ آمال حجيج. **الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في المتوسط : نقل المعايير في مجال العدالة و الشؤون الداخلية، دراسة حالة المغرب**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. كلية الحقوق و العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر. باتنة، 2012.

4/ برد رتيبة، **الحوار الأورومتوسطي، من برشلونة إلى منتدى 5+5**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009.

5/ جويدة حمزاوي، " **التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط**" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

6/ دخالة مسعود. **العلاقات الأوروبية الإفريقية و بروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة الجزائر، 2005.

7/ زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2011.

8/ ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

9/ سايل سعيد، **التعاون الأوروبي ـ المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية (2007-2011).** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق و العلوم السياسية. جامعة مولود معمري، تيزي وزو، (الجزائر) 2012.

10/ سميرة باشي، **دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي، على ضوء التحولات الجديدة لمفهوم الدفاع الشرعي.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2009.

11/ شعيب أتشي، **واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو ـ جزائرية.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

12/ صايش عبد المالك. **التعاون الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون. كلية الحقوق، جامعة باجي مختار- عنابة، (الجزائر) 2007.

13/ صماره محمد سليم، **التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو- متوسطية.** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2002.

14/ فايزة بركان. **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2012.

15/ فيروز سلطاني، **دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقلت التجارية الاقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأورو ـ متوسطية).** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2013.

16/ قاسم نادية، " **ندوة برشلونة ، هاجس الأمن و الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط**" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2002.

17/ قريب بلال. **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه- التحديات و الرهانات.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. كلية الحقوق و العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

18/ ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.

19/ مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي.** دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغاربية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير. جامعة فرحات عباس. سطيف (الجزائر)، 2013.

20/ نذير بطاطاش. **التعاون الأوروبي الإفريقي بين الشراكة و التبعية : الجزائر نموذجا.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، المركز الجامعي أكلي محند ولحاج. البويرة 2010.

21/ هداج رضا. **المقاومة والإرهاب في القانون الدولي.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2010.

22/ هويدي عبد الجليل، **انعكاسات التجارة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

3/ <u>المقالات العلمية</u>

1/ أبو بكر الدسوقي، **الحصاد الهزيل للثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام القاهرة، العدد 192، 2013.

2/ الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي: واقع و آفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، (الجزائر)، العدد 05، 2008.

3/ الشوبكي عمر، **أوروبا من السوق إلى الاتحاد : صناعة وحدة** كراسات استراتيجية مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، مصر، العدد 141، 2004.

4/ أنور محمد فرج، **السياسة الخارجية المشتركة الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط : إعلان برشلونة نمودجا**، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 39، صيف 2009.

5/ ابوبكر صابة، **ناجي بن حسين، الاندماج في الاقتصاد العالمي بين الحتمية و التريث: إشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 429، نوفمبر 2014.

6/ براق محمد، ميموني سمير، **الصناعة العمومية الجزائرية و تحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي المدرسة العليا للتجارة ،الجزائر، العدد 06، 2009.

7/ بشارة خضر، **البحر الأبيض المتوسط بين المحاولات المنفردة و المشاريع المندمجة** مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 39، فبراير 1991.

8/ بكر مصباح تنيرة، " **الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي : التحديات و الطموح**"، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، عدد 110، جوان 2002.

9/ بن هنسون،" **الإتحاد الأوروبي والبحر المتوسط**" ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، العدد 118 ، أكتوبر 1994 .

10/ بوالكور نورالدين. **أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب و الحلول**. مجلة الباحث عدد 13. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013.

11/ تواتي بن علي فاطمة، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**، مجلة الباحث، العدد06 . جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2008.

12/ توفيق غانم، **النفط و العرب**، قضايا دولية، العدد 143، ديسمبر 1992.

13/ جون كلود توري، **سياسة الاتحاد الأوروبي : حصيلة و آفاق**، منتدى السياسة العامة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر (3)، عدد 01، جوان 2012.

14/ حسن طلال مقلد، **محددات السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009.

15/ حسين طلال مقلد، **المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011.

17/ خالد عبد اللطيف، **مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب البحر المتوسط**، مجلة السياسة الدولية، عدد 123، جانفي 1996.

18/ رنا العاشوري سعدي، **التجربة الديمقراطية في تونس : هاجس متأصل و مسار متعثر**، مجلة المستقبل العربي، العدد 434، أفريل 2015.

19/ زهير بوعمامة، **السياسة الأوروبية للجوار : دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي**. مجلة المفكر، العدد الخامس (5)، مارس 2010.

20/ سامية بيبرس، " **الاتحاد من أجل المتوسط و مستقبل الشراكة الأورومتوسطية**" السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، المجلد 43، العدد 174، أكتوبر 2008.

21/ سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**. مجلة الباحث، عدد 01، 2002.

22/ سمير الظاهر، **مستقبل الحلف الأطلسي بعد توسيع الاتحاد الأوروبي : الواقع و الآفاق** مجلة الدراسات الدولية، العدد 66، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2004.

23/ سمينة عزيزة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، عدد 09، 2011.

24/ سهام حروري، **سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغاربية**، مجلة المفكر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 08، نوفمبر 2012.

25/ شكراني الحسين، **البنك الأوروبي للاستثمار و برنامج التسهيلات الأورومتوسطية "فميب"** بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014.

26/ صالح صالحي. **التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورومغاربي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف (الجزائر) العدد 02، 2003.

27/ عامود أبو محمد، **البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي**، مجلة السياسة الدولية، عدد 157، 2004.

28/ عبدالنور بن عنتر، **أوروبا بين الإرهاب المحلي والعابر للأوطان**، مجلة السياسة الدولية، العدد 197، جويلية 2014.

29/ عبد الوهاب بن خليف، " **العلاقات الأوروبية المتوسطية : إستراتيجيات شراكة أم توظيف** " مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، الجزائر، العدد الخامس(05)، جوان 2008.

30/ عبد الوهاب بن خليف، **تجاذبات المصالح الأوروبية – الأمريكية في منطقة المغرب العربي.** مجلة المفكر، العدد الحادي عشر (11)، سبتمبر 2014.

31/ عز الدين شكري، **المغرب العربي– أوروبا : إعادة صياغة العلاقات في السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، العدد 99، يناير 1999.

32/ علاوي محمد لحسن، **اتفاقيات الشراكة الأورو ـ عربية : شراكة اقتصادية حقيقية.. أم شراكة واردات.** مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، غرداية، العدد 16، 2012.

33/ عمر كتاني، **اتفاقيات التبادل الحر بين المغرب و الاتحاد الأوروبي و المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية**، دراسة مقارنة حسب القطاعات الاقتصادية. مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 08، 2008.

34/ غربي محمد، **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط : الجزائر نموذجاً.** أكادمية الدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 08، 2012.

35/ فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.** مجلة الباحث، عدد 11، 2012.

36/ مجدان محمد، **تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة و مؤثرة : سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي نموذجاً.** مجلة المفكر، العدد 11، سبتمبر 2014.

37/ محمد الأطرش، **حول التوحد الاقتصادي العربي و الشراكة الأوروبية المتوسطية** مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 272، أكتوبر 2001.

38/ محمد الحموري، **الديمقراطية و التكاذب عليها و محصِّلة حكم الرأي الواحد،** مجلة المستقبل العربي، العدد 434، أفريل 2015.

39/ محمد السيد سليم، **السياسات الأوروبية في الشرق الأوسط : توافق أم تعارف،** مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، العدد 145، 2004.

40/ محمد السيد سليم، **المشاركة الأوروبية المتوسطية، رؤية عربية لميثاق السلام و الاستقرار،** مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة)، العدد 87، 2000.

41/ محمد بويوش، "**وحدة المغرب العربي و التكتلات الاقليمية الكبرى**" مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، العدد 42، 2008.

42/ محمد بيلي العليمي، **العودة: الدور الإقليمي لمصر بعد ثورة 25 يناير 2011** مجلة السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 185، يوليو 2011.

43/ محمد بيلي العليمي، **الإقليمية المعيارية : العلاقات المتوسطية على ضوء الربيع العربي.** مجلة السياسة الدولية. مؤسسة الأهرام، العدد 01، يناير 2013.

44/ محمد سلامة معتز، **الأمن و مستقبل الشرق الأوروبي، السياسة الدولية،** مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، مصر، العدد 111، جانفي 1994.

45/ محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية.** مجلة الباحث، عدد 2002/01.

46/ محمد مطاوع، **أوروبا و المتوسط،... من برشلونة إلى سياسة الجوار.** مجلة السياسة الدولية، عدد 163، يناير 2006.

47/ محمد مطاوع، « **الغرب و قضايا الشرق الأوسط : من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي، الوقائع و التفسيرات** » مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 426، أوت 2014.

48/ محمد مطاوع، **الاتحاد الأوروبي و قضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى و الاستراتيجيات و المستجدات.** مجلة المستقبل العربي، العدد 431، يناير 2015.

49/ مخلد المبيضين، **محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية**، المنارة، المجلد 13 العدد 4، 2007.

50/ مزوي محمد رضا، **سياسة أقطاب بالامتياز للمساهمة في تقليص المسافات بين الضفة الجنوبية و الشمالية للبحر الأبيض المتوسط**، منتدى السياسة العامة، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، الجز ائر، عدد 01، جوان 2012.

51/ مصطفى بخوش، "**الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**" العالم الاستراتيجي، العدد 02، 2008.

52/ مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **علاقات التأثير و التأثر في إطار مؤتمر يالطا لعام 1997** دراسة تحليلية مقارنة، مجلة المستقبل العربي، عدد 240، فبراير 1999.

53/ مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **اتفاقيات الشراكة الأورومغاربية و تأثيرها على التجارة الخارجية و البينية لدول اتحاد المغرب العربي.** مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، طرابلس (ليبيا)، 2009.

54/ محمود عبد الفضيل، **مصر و العرب و الخيار المتوسطي : الفرص و المحاذير** السياسة الدولية، العدد 12، أفريل 1996.

55/ ميلود بن غربي، **الأورومتوسطية : رهانات متضاربة، مجلة المستقبل**، العدد 243، 2006.

56/ ناصر بوعزيز، لزعر علي، **انعكاسات منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على المؤسسات الاقتصادية المغاربية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 19، جوان 2010 .

57/ نصير العرباوي، **مستقبل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 17، سبتمبر 2013.

58/ وصاف سعيدي. **تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر : الواقع و التحديات.** مجلة الباحث، عدد 01/ 2002.

59/ يسرا الشرقاوي، **أوروبا في مواجهة الأزمة : كثير من الوحدة و قليل من نقاط الضعف.** السياسة الدولية، العدد 175. جانفي 2009.

60/ مجلة المالية لوزارة الاقتصاد و المالية. المغرب، العدد 20، جويلية 2013.

4/ <u>الملتقيات العلمية و الندوات</u>

أ/ <u>الملتقيات</u>

1/ أسامة حمدان، **المواقف الأوروبية من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية : حركة حماس نموذجاً**. مداخلة ألقيت في إطار مؤتمر "**السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية**"، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت (لبنان)، 3 ـ 4 نوفمبر 2010.

2/ براق محمد، ميموني سمير. **الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو- جزائرية. مداخلة** ملقاة في الملتقى الدولي حول "**آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظمونة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**". جامعة فرحات عباس. سطيف، 13- 14 نوفمبر 2006.

3/ بن جميل عزيزة، **انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية**. مداخلة ملقاة في الملتقى الوطني حول "**حرية المنافسة في التشريع الجزائري**". كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، 28 ماي 2013.

4/ بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، **المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الإقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورومتوسطية**، مداخلة ملقاة في الملتقى الدولي حول "**التكامل الإقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام8/ 9 ماي 2004 .

5/ سلوى محمد مرسي، **المشاركة الأورو-عربية مالها وما عليها وسبل تفعيلها**، مداخلة ملقاة في الملتقى الدولي حول "**التكامل الإقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر يومي : 8- 9 ماي 2004 .

6/ شيخ هجيرة، **آثار الشراكة الأورو- جزائرية على الأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و**

التحديات الاقتصادية الدولية. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف، يومي 23- 24 نوفمبر 2014.

7/ محمد جمال الدين مظلوم، **نحو استراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية (دول الجوار)**، مداخلة ملقاة في الملتقى العلمي حول "**الرؤى المستقبلية و الشراكات الدولية**"، المنعقد بالخرطوم من 3 إلى 5 فبراير 2013.

8/ يوسف مسعداوي و عمار بزعرور" **الشراكة الأورومتوسطية**" ، مداخلة ملقاة في إطار الملتقى الوطني الأول حول "**المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد**"، ورقلة، يومي : 22-23 أفريل 2003.

ب/ <u>الندوات</u>

1/ بول سالم، **مستقبل النظام العربي و المواقف الإقليمية و الدولية من الثورة**، الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. تحت عنوان : **الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2012.

2/ سعد الدين إبراهيم، **الدوافع السياسية و الاجتماعية : من الاستبداد و الفساد إلى الحرية و العدالة الاجتماعية.** الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. تحت عنوان : **الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2012.

3/ عبد الوهاب شمام، **اتحاد المغرب العربي و الشراكة الأورومتوسطية، أوجه التكامل و التباين**، الندوة العلمية الدولية حول" **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية- الأوروبية**"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08-09 ماي 2004.

4/ عماد جاد، **رؤية الدول العربية للسياسة الخارجية الفرنسية و الألمانية و البريطانية تجاه القضية الفلسطينية**، الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشرة التي نظمها مركز البحوث و الدراسات السياسية بمصر حول "**الاتحاد الأوروبي و الوضع السياسي الجديد في الوطن العربي، 1991-2003**" ، 14-15 يناير 2004.

5/ عمرو الشوبكي، **الاتحاد الأوروبي بين قراءتين للإرهاب**، الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشر التي نظمها مركز البحوث و الدراسات السياسية بمصر حول "**الاتحاد**

الأوروبي و الوضع السياسي الجديد في الوطن العربي، 1991-2003"، أيام 14-15 يناير 2004.

6/ كريم المفتي، **الثورا ت العربية و الخبرة الثورية العالمية (جنوب أوروبا و شرقها، أمريكا اللاتينية).** الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بعنوان : **الثورة و الانتقال الديمقراطيفي الوطن العربي.** مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2012.

7/ نادية بدر الدين أبو غازي، حامد عبد الماجد، **الاتحاد الأوروبي و الوضع السياسي الجديد في الوطن العربي، 1991-2003،** الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشرة التي نظمها مركز البحوث و الدراسات السياسية بمصر حول "**الاتحاد الأوروبي و الوضع السياسي الجديد في الوطن العربي، 1991-2003**"، أيام 14-15 يناير 2004.

8/ نادين بيكودو، **العلاقات الأوروبية – العربية 1945- 1991.** الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشر التي نظمها مركز البحوث و الدراسات السياسية بمصر حول "**الاتحاد الأوروبي و الوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991-2003**". أيام (14-15 يناير 2004).

9/ يوسف مسعداوي، **آثار الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاديات العربية،** الندوة العلمية الدولية حول "**التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف – الجزائر، يومي : 08- 09 ماي 2004.

10/ يوسف العمراني، **الدورة العامة الثامنة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط الرباط،** يومي 23 و 24 مارس2012 .

5/ <u>التقارير</u>

1/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ،2000.

2/ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة. الجمعية العامة للأمم المتحدة. الدورة السادسة و الخمسون. البند 91. " **تعزيز الأمن و التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط**" A/56/153. جويلية 2001.

3/ تقرير عن "**الهجرة و التعاون بين دول المنطقة الأورومتوسطية**"، القمة التاسعة الأورومتوسطية للمجالس الاقتصادية و الاجتماعية و المؤسسات المماثلة، فالنسيا (إسبانيا)، 18-19 نوفمبر 2004.

4/ تقرير حول **الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية (1947-2012)**. مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، لبنان، جوان 2012.

5/ التقرير السنوي للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، 2013.

6/ جوانا أورتيجا أليماني. **تقرير عن سياسة التماسك في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، الجمعية الإقليمية و المحلية المتوسطية. **ARLEM**، طنجة (المغرب)، في : 24 فبراير 2014.

7/ التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، **الهجرة الدولية و التنمية**، جامعة الدول العربية، 2014.

8/ تقرير صادر عن مكتب العمل الدولي. **هجرة عادلة : برنامج لمنظمة العمل الدولية**، الدورة 103،. مكتب العمل الدولي، جنيف (سويسرا)، 2014.

6/ <u>النصوص القانونية</u>

أ/ <u>الاتفاقيات الدولية</u>

1/ معاهدة روما الخاصة بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة الموقعة في 25 مارس 1957. اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 .

2/ اتفاقية شنغن المبرمة في 1985/06/14، و دخلت حيز التنفيذ في 1995/03/05.

3/ اتفاقية ماستريخت المبرمة بتاريخ : 1992/02/07.

4/ اتفاقية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2000/12/15.

5/ قرار مجلس الأمن رقم 1373، في 28 سبتمبر 2001، بموجب الفصل السابع، المتضمن حظر الجماعات الإرهابية و تمويلها و محاربتها.

6/ قرار مجلس الأمن رقم 242، في 22 نوفمبر 1967، المتضمن إلزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب 1967.

ب/ القوانين

1/ الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 47، السنة 38، مؤرخة في 22 غشت 2001، ص 4. المعدل بموجب الأمر 06-08 المؤرخ في 15 يوليو 2006 العدل و المتمم للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 47، المؤرخة في 19 يوليو 2006.

2/ القانون رقم 03-15 المتضمن الموافقة على الأمر 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية عدد 64، المؤرخة 26 أكتوبر 2003، ص5. المعدل بموجب القانون رقم 10-10 المتضمن الموافقة على الأمر 10-04 المؤرخ في 26 غشت 2010 الذي يعدل يتمم الأمر 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية عدد 66، مؤرخة في 3 نوفمبر 2010.

3/ القانون رقم 09-01، المؤرخ في 25 فبراير 2009، جريدة رسمية العدد 15 الصادرة في 08 مارس سنة 2009، المعدل و المتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر 1386، الموافق لـ 8 يونيو 1966 المتضمن لقانون العقوبات.

ج/ المراسيم

1/ المرسوم الرئاسي رقم 05-159 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1426 الموافق 27 أفريل 2005، المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة، والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الموقع بفالنسيا في 22 أبريل 2002، وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 والبروتوكولات من رقم 1 إلى رقم 7 والوثيقة النهائية المرفقة به، الجريدة الرسمية، العدد 31 السنة 42.

7/ المواقع الإلكترونية

1/ احمد مختار الجمال، **الإتحاد من أجل المتوسط : بداياته وتطوراته ومستقبله**، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ديسمبر 2008، ص 14. على الموقع : https://www.abjjad.com .

2/ محمد هشام محمد اسماعيل، **موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009**. المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، الدوحة، نوفمبر، 2011. على الموقع : www.dohainstitute.org .

3/ موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة : http://www.wikipidia.org

4/ خليل سامي أيوب، **موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، الحوار المتمدن، العدد 3564، 2011/12/02. على الموقع : http://www.ahewar.org

5/ أنس المرزوقي ، **مراحل بناء الإتحاد الأوروبي**، الحوار المتمدن، العدد 4333 ، 2014/01/13. على الموقع : http://www.ahewar.org

6/ الشبكة الأوروبية ـ المتوسطية لحقوق الإنسان. **دراسة حول الهجرة و اللجوء في بلدان المغرب العربي**. ديسمبر 2010، كوبنهاغن (الدانمارك)، www.euromdrights.net

ثانيا : المراجع باللغات الأجنبية

أ/ الكتب باللغة الفرنسية

1/ Les ouvrages :

I/ Ouvrages généraux

1/ BOUALEM Aliouat, **les stratégies de coopération industrielle**, Ed-Economica, Paris, 1996.

2/ Brahim guendouzi. **Relations Economiques Internationales**. EDITIONS EL MAARIFA. Alger, 1998.

3/ Frédéric Lasserre, « **Les guerres de l'eau** ». Editions DELAVILLA, Paris, 2009.

4/ Gorge Corm . La méditérranée : **Espace de conflit , espace de rêve**. L'Harmattan, Paris, 2001.

5/ Jean- François Mittaine et, François Pequerul, **Les Unions Economiques Régionales** (Paris, Armande Colin, 1999).

6/ LAOCHE Joséph a, **Politique internationale,** Librairie génerale de droit et de jurisprudence, Paris, 2000.

7/ Nashida M'HAMSADJI BOUZIDI, **5 Essai sur l'ouverture de l'économie Algérienne**, Alger, ENAG éditions, 1998.

8/ Philippe Marchesin, « **Les nouvelles menaces, Les relations Nord-Sud des années 1980 a nos jours** », Paris , Karthala, 2001.

9/ Tayeb Chenntouf, **Le Maghreb au présent**, Office des Publications Universitaires, Alger, 2003.

II/ <u>Ouvrages spéciaux</u>

1/ Abdelkaleq Berramdane. **Le partenariat Euro-Méditérranéen à l'heure de cinquième élargissement de l'union Européenne**. Editions Karthala , Paris, 2007.

2/ Aomar Baghzouz, « **Le partenariat Euro-Mediterranéen et les enjeux de sécurité : Globalisme et Spécificité Maghrébines** », **La Méditerranée Occidentale entre régionalisation et mondialisation**, ALGER : CREAD, (2003).

3/ Aomar Baghzouz, "**Du processus de Barcelone a l`Union pour la Méditerranée : regards croisés sur les relations Euro-maghrébines** », L`Année du Maghreb, Paris, CNRS EDITION,(2009).

4/ Azzouz Kerdoun, **La Sécurité en Méditerranée (défis et stratégies)**, paris, publisud, 1995.

5/ Bechra Khader : **Le partenariat Euro-Meditérannéen aprés la la conférence de Barcelone**. L'Harmattan, France 1994.

6/ Bernard Bruneteau, **Histoire de l'unification européenne, prépas, histoire** (Paris : A. Colin, 1996).

7/ Bernard Ravenel. « **Mediterranée, L`impossible Mur** » Paris, L`Harmattan. 1995.

8/ Burbon Jean Louis. **Les institutions Européenne**. Editions Vuibert. Paris, 1997.

9/ DELOIRE (PHILIPPE),**VERS L'EUROPE DES 30 :LE PROCESSUS D'ELARGISSEMENT DE L'UNION EUROPEENNE** – GUALINO éditeur, Paris, 1998.

10/ D. THIERRY, « **La Politique européenne de voisinage dans le contexte d'une politique euro-méditerranéenne : aspects géopolitiques** », Editions KARTHALA, Paris, 2005.

11/ Fabrice Larat , **Histoire politique de l'intégration européenne (1945 -2003)** , Paris : la documentation française, 2003.

12/ FAVRET (Jean Marc). **L'éssentiel de l'Union Européenne et du droit communautaire**. 5è édition. Gualino éditeur. Paris, 2002.

13/ Grossman (E) et Autres, **Les mots de l'Europe, lexique de l'intégration européenne,** Presse de sciences politique, Paris 2001.

14/ Hanni Habeeb, **le partenariat Euro-Méditerenneen. Le point de vue arabe**. Edition publisud, 2002.

15/ Isabelle bensidoune et Agnés Chevallier, **Europe - Meditérannée : Le pari de l'ouverture ,** Economie, Paris, 1996.

16/ Jean Carpentier et François Leburn. **Histoire de la Méditérranée**, Editions Seuil, Paris, 2001.

17/ Jean Joseph Boillot , **l'Union Européenne élargie, un défis économique pour tous** ,Paris , la documentation française , 2003.

18/ Jean Marie Grouzatie . **Géopolitique de la méditérannée**, édition publisud, 1988.

19/ Jean – Louis Quermonne, **Le système politique européen : Des communautés (10) économiques à l'union politique**, clefs (Paris : Montchrestien, 2001).

20/ Jean Pierre Faugère, **L'Economie Européenne,** Paris . DALLOZ, 1999.

21/ Jean Robert Henry et Gerard Groc. **Politiques méditérranéennes : entre logiques étattiques et éspace civil**. KARTHALA Editions (France), 2000.

22/ Jean Robert Henry. **Métamorphose du mythe méditérranéen**. Editions Karthala. IREMAM, 2000, Paris, 2000.

23/ LE MIRE (PIERRE) **Droit de l'Union Europeenne** – Dalloz – Paris 2001.

24/ Manuel Marin, **Euro- Mediterranean Partnership**, European Commission, External Relations, Publication Unit, Brussels, May, 1998.

25/ Michel lucas, **Le partenariat euro-méditérranéen : le sens profond d'une dynamique**, KARTHALA Editions, Amazon France, 2005.

26/ Otmane BEKENNICHE, **LA COOPERATION ENTRE L'UNION EUROPEENNE ET L'ALGERIE. L'ACCORD D'ASSOCIATION** , Office des publications Universitaires, 2006.

27/ Otmane Bekenniche, **Le Partenariat Euro-Méditérraneen, les enjeux**, Office des publications Universitaires, Alger, 2011.

28/ Paul BALTA, « **MEDITERRANEE**, **Défis et enjeux** », Les cahiers de Confluences, L'Harmattan, 2000.

29/ Philippe MOREAU DEFARGES, **Les institutions européennes**, Paris, Dalloz, 5è édition, 2001.

30/ Pierre Beckouche. **Les régions Nord-Sud. Euromed face à l'intégration des Amériques et de l'Asie orientales**. Berlin, Paris, 2009.

31/ RICHARD POMFRET, **MEDITERRANEAN POLICY OF THE EUROPEAN COMMUNITY: A STUDY OF DISCRIMINATION IN TRADE**, (LONDON . MACMILLAN TRADE POLICY RESEARCH CENTRE, 1986) .

32/ Robert BISTOLFI, **Euro-Méditerranée: une région à construire**, Publisud, 1995.

33/ Roberto Aliboni. « **Une Vision Européenne : Méditerranée, Stratégie de l'après-Guerre** », In :Samir Amin, les Enjeux Stratégique en Méditerranée , Paris, L'Harmattan , 1992.

34/ Sophi Béroud et Jean Weydert. **Le devenir de l'Europe**, les éditions de l'atelier, Paris, 1997.

35/ Samir Amin, **les Enjeux Stratégique en Méditerranée** , Paris, L'Harmattan , 1992.

36/ VERHOEVEN (JOE), **droit de la communauté européenne**, 2e édition, larcier, bruxelles, 2001.

37/ Victor Yves Ghebali , **L'OSCE dans l'Europe Post Communiste 1990-1996 : Vers une Identité Européenne de Sécurité** , Bruxelles, Bruylant, 1996.

ب/ الكتب باللغة الإنجليزية :

1/ A. T. Mahan, **The Problem of Asia and its Effect upon International Policies** (Boston, MA : (75) Little, brown and company, 1990).

2/ Lois A. Aroian and Richard P. Mitchell, **The Modern Middle East and North Africa** New(81) York : Macmillan ; London : Collier Macmillan, 1984.

2/ Thèses et Mémoires

I/ Thèses de Doctorat :

1/ Emilie ROBERT, **L'Etat de droit et la lutte contre le terrorisme dans l'Union européenne,** Thèse pour obtenir le grade de Docteur en droit, L'Université Lille 2 – Droit et Santé, France, 2012.

2/ Nora MENIAOUI, **De l'obsession sécuritaire européenne au besoin de prospérité maghrébin : plaidoyer pour un réel dialogue euro-maghrébin.** Thèse en vue de l'obtention du Doctorat de Droit public. FACULTE DES SCIENCES JURIDIQUES, POLITIQUES ET SOCIALES. UNIVERSITE LILLE 2, (France).

3/ Siham Qouiyd. **Relations Maroc – Union Européenne : Evolution Historique et répercussions Socio-spatiales.** Thèse de doctorat de géographie. Université de CERGY-PONTOISE, France, 2008.

4/ STEPHANIE DARBOT TRUPIANO. **Le Partenariat Euro-Méditérranéen : Une géographie politique des relations Nord-Sud.** Thèse en vue d'obtenir le grade de docteur de l'université de

Paris IV – Sorbonne. Ecole Doctorale de Géographie de Paris. Septembre 2007.

II/ Mémoires de Magister

1/ Kadouri Foued. **L'impact du Démantelement tarifaire sur l'économie Algérienne dans le cadre de l'accord d'association avec l'Union Européenne**. Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magister en science commerciale. Faculté des sciences économiques, des sciences de gestion et des sciences commerciales. Université d'Oran, 2012.

2/ Kara Rezki. **La conditionnalité démocratique dans les rapports euro-méditérranéens : entre la théorie et la pratique**. Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de Magister en science politique. Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, 2012.

3/ Khiat Kenza, « **Impact du partenariat Euro-Méditérranéen sur les économies des pays du Maghreb** ». Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de Magister en Sciences Economiques. Faculté des Sciences Economiques, Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales, Université d'Oran, 2011.

3/ REVUES

1/ Allal Amin et Geisser Vincent, « **Tunisie : « Révolution de jasmin » ou Intifada ?** », Mouvements, 2011/2 n° 66.

2/ Annick Mousnave, **Union pour la Méditérranée ou rêve d'un « G-MED »**. Revue Banque stratégie, n° 260, juin 2008.

3/ Aomar Baghzouz. « **La clause démocratique et les droits de l'homme dans les accords d'association euro-méditérranéens : Coopération ou ingérence ?** ». in, revue Idara, n° 26, 2004.

4/ Aunaies Ahmed, " **Sécurité et partenariat en Méditerranée** ", Etude Internationales, N° 97, 2001.

5/ A.Rahal, T.Haroun. **Le partenariat Magreb Arabe – Union Européenne : quel avenir ?** Revue des sciences Economiques et de gestion. N° 02, 2003.

6/ Béatrice HIBOU et L. MARTINEZ, « **Le Partenariat euro-maghrébin : mariage blanc ?** », Les Etudes du CERI, n° 47, nov. 1998.

7/ Béatrice Hibou. « **Les faces cachées du partenariat Euro-Méditérranéen**. Critiques internationale, n°18, janvier 2003.

8/ Bernard Ravenel, **Euro-méditerranée : quel avenir ?** CONFLUENCES Méditerranée - N° 36, HIVER 2001.

9/ Bigo Didier. « **L'évolution du paysage européen en matière de liberté et de sécurité : rapport à mi-parcours sur le projet challenge** »,Revue internationale des sciences sociales, 2007/2 n° 192.

10/ Ben El Hassan Alaoui Mohamed, **Le Maroc et l'UE a l'aube du XXIeme siècle** (point devue de sa majesté le roi Mohamed VI) -in Revue Panoramique, 3 trimestre, N°41, 1999.

11/ Cambarau Deodato, **Union pour la Méditerranée Rubicube diplomatique ou grand bluff ?** Confluences Méditerranée, 2008/4 N°67.

12/ Camau Michel , « **L'Union pour la Méditerranée : « rêve » méditerranéen et malaise européen** » ,Outre-Terre, 2009/3 n° 23.

13/ Carl Gaine, **Intégration et Inégalités Régionales** ,in Economie Internationale, n°99, 2004.

14/ Carlotti Marie-Arlette, « **La Méditerranée, vers une communauté de destin ?** »,La pensée de midi, 2001/1 N° 4.

15/ CHIKHA-BELGACEM Khalifa. **L'accord d'association entre l'Algerie et l'Union Européenne et ses conséquences sur son adhésion à l'OMC**. Revue des études et des recherches. N° 03, juin 2006.

16/ Cristophe Berdat. **L'Avenenement de la politique méditérranéenne Globale de la CEE**. Relations internationales. 2007/2-n° 130,

17/ Franck Petiteville. « **La coopération économique de l'union Européenne entre globalisation et politisation** ». Revue française de science politique. 2001/3- Vol 51.

18/ Franck Lirzin. **L'union européenne face au défit de la crise des pays d'Europe centrale et orientale**. Fondation Robert Schuman, Revue Question d'Europe n° 134. du 21/04/2009.

19/ Françoise GERMAIN-ROBIN. **Israël et le partenariat euro-méditerranéen**. Géostratégiques n°8, Juillet 2005.

20/ Gilles Favaral Garrigues, "**La Criminalité Organisée transnationale: un concept à enterrer** ? L'économie Politique, N°15, 2002.

22/ Jacques Huntzinger. **Le chantier de l'union Méditérranéenne**. Revue projet 2008/ 1- n° 302.

23/ Jean-François Jamet, **Les défis politiques et économiques de l'Union pour la Méditerranée,** questions d'Europe n° 93, Fondation Robert Schuman, 25 Mars 2008.

24/ Jean-Paul PELLISSER. « **La politique européenne de voisinage : nouvelles ambitions et nouveaux instruments** ». Options Méditérranéennes ; Seminaires Méditéranéens, n°71, CIHEAM, Montpellier, 2006.

25/ Jean- Robert Henry. **L'Europe et son Sud**. Revue projet. 2008/1- n°302.

26/ Jean-Robert Henry. **L'Europe et la Méditérranée : Un défit humain**. Revue projet 2011/ 3 n° 322.

27/ Joseph MAÎLA, « **Europe et le monde arabe, des mythes à la coopération** », in cahier de l'Orient, N29, 1 trimestre 1993.

28/ KHERBACHI Hamid , OUCHICHI Mourad et OUKACI Kamel. **ANALYSE SYNTHETIQUE ET CRITIQUE DU PARTENARIAT EURO-MAGHREBIN**. Revue des Sciences Économiques et de Gestion **N°**4 (2005).

29/ Michel Cermak. **Face aux révolutions arabes, le business as usual européen**. POINT DU SUD. N° 07, mars 2013.

30/ Michel Lucas. **Le partenariat Euro-Méditérranéen : Le sens profond d'une dynamique**. Critiques internationale, 2007.

31/ Michel Quillé. **Europol, Office Européen de police**, la revue du GRASCO, Groupe de Recherches Actions Sur la Criminalité Organisée, N°2, juillet 2012, p 3. Centre du Droit de l'Entreprise – Université de Strasbourg.

32/ Muriel Asseburg. **De la rhétorique à a pratique ? Les trois dimensions de la politique européenne à l'égard du conflits**. Cahiers de Chaillot, n° 62, juillet 2003. Institut d'études de sécurité, Paris.

33 / Pascal Petit, « **Mondialisation et Régionalisation : Les Cas de l'Europe et de l'Asie de l'Est, Problèmes Economiques** » , la Documentation Française , n° 2.855 , juillet 2004.

34/ PETITHOMME M. « **Quelle politique de voisinage pour l'Union européenne ?. Entre injonctions sécuritaires et conditionnalité démocratique, la puissance normative européenne en question** ». Politique européenne, 2009/02, n° 28.

35/ Phillippe Delivret. **La libre circulation des personnes au sein de L'Union Européenne : pincipe, enjeux et défits**. Policy paper de la fondation Robert Shuman. Question d'Europe, n° 312. 12 mai 2014.

36/ Philippe Hugon, « **Les économies en développement au regard des théories de la régionalisation** », Revue Tiers Monde, n° 169, janvier-mars 2002.

37/ Pierre Beckouche et Guigou Jean-Louis,« **D'un Euromed en panne à une région industrielle Nord-Sud en Méditerranée** », Horizons stratégiques, 2007/1 n° 3.

38/ Pierre Beckouche. « **Quand le printemps arabe redessine la méditérranée** ». Annales de géograpgie. 2011/5 n° 681.

39/ Pierre willa. **La Méditérrannée comme espace invente**. Politorbis. Revue de politique étrangère. N° 38.2/2005.

40/ Richard Youngs. **L'Union Européenne : de la munificence à la géostratégie**. Confluences Méditérrnée. 2011/4- N° 79.

41/ Rosa Balfour. **Rethinking the Euro-Mediterranean political and dialogue**. Occasional papers, N° 52. May 2004.

42/ Ruben Zaiotti, "**La Propagation de la Sécurité: l'Europe et la Schengenisation de la Politique de Voisinage**", Cultures et Conflits , N°66, été 2007.

43/ Shumid Dorothée . **Optimiser le processus de Barcelone**. Occasional papers, n° 36, juillet 2002.

44/ Shumid (Dorothée). **La Méditérranée dans les politiques extérieures de l'Union Européenne : quel avenir pour une bonne idée ?** Revue internationale et stratégique. N° 49, printemps 2003.

45/ Siham Qouiyd. **Relations Maroc – Union Européenne : Evolution Historique et répercussions Socio-spatiales**. Thèse de doctorat de géographie. Université de CERGY-PONTOISE, France, 2008.

46/ Stefan Brocza. **L'échec de la politique méditerranéenne de l'UE,** Horizons et debats, N°51, Zurich(suisse), 28 décembre 2011.

47/ Stephen R. di Rienzo, «**Terrorisme : une forme inédite d'expression de la puissance**», Politique étrangère, n° 2, 2006.

48/ Thèrèse Delpech. **Le Térrorisme internationale et l'Europe**. Cahier de Chaillot, n° 56, Décembre 2002. Institut d'études de Sécurité. IES.

49/ TOUIL Ahmed. « **Compétences d'entreprise en économie de transition : éléments de mesure** ». Revue IDARA, N° 11, 2006.

50/ TUBIANA Michel. **En finir avec le dogme de la fermeture des frontières**, Revue Panoramique, 4eme trimestre n° 55, (2001).

51/ Vitaly Denysyuk, « **Politique de Voisinage de L'Union Européenne : Qu'elles transformations sur le régime commercial régional en Europe** »,Revue du Marché Commun de L'Union Européenne, N°485, Février 2005.

4/ Conférences

1/ Fulvio Attinà. **European security and the development of the Euro-Mediterranean Partnership**. Conference on **The Convergence of Civilizations? Constructing a Mediterranean Region,** June 6-9, 2001, Convent, Portugal.

2/ Nasser Saidi. **Coopération Economique et gouvernance en Méditérranée**. In « **Le défi Euro-Méditérranéen pour un partenariat des deux rives** ». Conférence internationale organisée par la Chaire Louis D- Institut de France d'anthropologie interculturelle, 29-30 octobre 2004. Beyrouth : Les Presses de l'Université Saint-Joseph, 2005.

5/ Collogues et Seminaires :

I/ Collogues

1/ Elyès GHANMI, « **La coopération euro-méditerranéenne à l'épreuve de la question institutionnelle :Quelles institutions communes ?**» Communication au Collogue organisé par l'institut d'études européennes de l'Université Catholique de Louvain et les Facultés universitaires Saint-Louis, 13-14 Mars 2008.

2/ MOHAMED HADDAR. **La politique Européenne de voisinage et le Maghreb**. Collogue international Organisé par le Laboratoire Prospective, Stratégie et Développement Durable De la Faculté des

Sciences Economiques et de Gestion de Tunis Hammamet le 1 et 2 juin 2007.

3/ Belattaf .M. & Arhab. B. **Le partenariat euro- med et les accords d'associations des pays du Maghreb avec l'UE**, Collogue international, université de Tlemcen, 21-22/10/2003.

II/ Seminaires

1/ Jean-Jacques Soulacroup. **L'intervention de la BEI dans la région du Magreb : La FEMIP – Facilité Euro-Méditérranéenne d'investissement et de partenariat.** Seminaire sur la stratégie de ville – Banque Mondiale/ Ville de la Méditérranée, Marrakeche, 9 décembre 2004.

6/ Rapport

1/ FEMISE, **Rapport du Femise sur l'évolution de la structure des échanges et des investissements entre L'UE et les partenaires Méditerranéens**, Mars 2001.

2/ Françoise Magnan-Marionnet, Pascale Contamine, Philippe Bouzon. **Le partenariat économique et financier Euro-Méditérranéen.** Bulletin de la banque de France. N° 168. Décembre 2007.

3/ Juan Alario, Patricia Castellarnau, **Les prêts globaux sur ressources propres de la BEI au titre de ses mandats méditerranéens**, Rapport d'évaluation, **Évaluation des opérations (EV)**, Banque Européenne d'Investissement, Decembre 2004.

4/ M.Collyer et M.Aly, **EUROMED MIGRATION II (2008-2011).** Rapport sur la politique dans le domaine de la migration en Région EUROMED. Commission Européenne, 2ème Conférence régional, Bruxelles, décembre 2009.

5/ Philippe de la Fontaine Vive, **Union pour la Méditérranée : Rôle et Vision de BEI.** Rappot de la Banque Européenne d'Investissement, Décembre 2010.

7/ **Documents officiels**

1/ Traité instituant la Communauté européenne de l'énergie atomique, **25 mars 1957, 294 RTNU 259.**

2/ Traité de Maastricht, **7 février 1992, 1757 RTNU 267 .**

3/ Le traité d'Amsterdam du 2 octobbre 1997 modifiant le traité sur l'Union européenne.

4/ Traité de Lisbonne modifiant le traité sur l'Union européenne et le traité instituant la Communauté européenne, 13 décembre 2007, **JO, C 306/01 [Traité de Lisbonne].**

5/ Reglement du Conseil : 1488/96 du 26 juillet, publié au JOCE. L 189 du 30 juillet 1996, portant la création de MEDA I.

6/ Reglement du conseil : 2698/2000 du 27 novembre 2000. Publié JOCE. L 311 du 12 décembre 2000, portant la création de MEDA II.

7/ Communication de la commission Européenne, Politique commune en matière d'immigration clandestine,COM (2001) 672 final.

8/ Communication de la Commission, « **L'Europe élargie – voisinage un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'Est et du Sud** », COM 104 final, Bruxelles, 11 mars 2003.

9/ Communication de la Commission, Bruxelles, 1er juil. 2003, COM (2003) 393 final, et COM (2004) 101 du 11 février 2004, Construire notre avenir commun – Défis politique et budgétaire de l'Union élargie 2007-2013.

10/ Communication de la Commission, COM(2004)373 final, 12/05/2004, La politique européenne de voisinage – Document d'orientation.

11/ Communication de la Commission Européenne, Décision n° 267/2005 du 16/03/2005 établissant un réseau d'information et de coordination entre les services chargés de la gestion des flux migratoires.

12/ Communication de la commission au parlement Européen et au Conseil. Stratégie élargissement et principaux défits, 2006–2007. Bruxelles, le 08.11.2006, com(2006) 649.

13/ Communication de la commission au conseil et au parlement européen: **renforcement de la politique européenne de voisinage**, commission des communautés européennes, Bruxelles, COM (2006) 726 final, 4–12– 2006.

14/ COM (2007) 744 final, Bruxelles, 05/12/2007, Une PEV vigoureuse.

15/ Directive 2008/115/CE du 16 décembre 2008 relatives aux normes et procédures communes applicables dans les États membres au retour des ressortissants de pays tiers en séjour irrégulier, (JO 2008 L 348/98).

16/ Directive 2009/52 sur les sanctions à l'encontre des employeurs de ressortissants de pays tiers en séjour irrégulier (JO 2009 L 168/24).

17/ Com 2011 (200) Final, Communication conjointe au conseil européen, au parlement européen, au Conseil, au Comité Economique et Social Européen et au Comité des Régions, **Un**

partenariat pour la démocratie et une prospérité partagée avec le sud de la méditerranée. 8 Mars 2011, Bruxelles.

18/ Com 2011 (303) Final, Communication conjointe au conseil européen, au parlement européen, au Conseil, au Comité Economique et Social Européen et au Comité des Régions, **Une stratégie nouvelle à l'égard d'un voisinage en mutation**. 25 Mai 2011 Bruxelles.

19/ Décision d"exécution de la Commission du 26/09/2011, Aide au partenariat, aux réformes et à la croissance inclusive (SPRING) 2011-2012 en faveur de la région méridionale relevant de la PEV, à financer sur le poste 19 08 01 01 du budget général de l'Union européenne, MEMO/11/636, Bruxelles le 26 Septembre 2011.

Lois :

1/ loi n° 96-49 du 20 juin 1996 portant ratification de l'accord euro méditerranéen établissant une association entre la république tunisienne d'une part et les CE et leurs états membres d'autre part, *JORT* n°5 du 25 juin 1996 p. 131 ; Décret n° 98-1273 portant publication de cet accord *JORT* n° 49 du 19 juin 1998.

2/ l'accord d'association entre le Maroc et L'UE, signé le 26/02/1996, entré en vigeur le 01/03/2000, (**Joce N° L 70 du 18/03/2000**).

8/Webliographie

1/ Euro-Mediterranean Partnership, European Union, Newsletter of the Delegation of the European Union Commission in Lebanon. **http://www.euromed.net**.

2/ The Barcelna Process : Five Years on (1995-2000), p. 22 , and From « **MEDA I** » To « **MEDA II** » : What's New, Euromed Special Feature » 3 May 2001, p. 1, http://www.europa.eu.int/comm/external_relations/med_mideast/euromed_news.

الفهرس

مقدمة.....01

الفصل الأول : الإتحاد الأوروبي بين فكرة التكامل و الوحدة.....08

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن تأسيس الاتحاد الأوروبي.....11

المطلب الأول : مراحل تطور الاتحاد الأوروبي..... 12

الفرع الأول : مجلس أوروبا 14

أولا : نشأة المجلس.....14

ثانيا : أهداف المجلس..... 16

الفرع الثاني : الجماعات الاقتصادية الأوروبية 18

أولا : الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب CECA.....20

1/ نشأة الجماعة 20

2/ أهداف الجماعة 21

ثانيا : السوق الأوروبية المشتركة CEE.....22

1/ أهداف السوق الأوروبية المشتركة 23

2/ تصاعد العضوية داخل السوق الأوروبية المشتركة.....25

ثالثا : الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية CEEA 26

الفرع الثالث : من السوق الأوروبية المشتركة إلى الاتحاد الأوروبي.....27

أولا : تحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة (الاتحاد الأوروبي).....27

ثانيا : القانون الأوروبي الموحد عام 1987 29

ثالثا : معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي 1992 معاهدة ماستريخت Maastricht.....32

رابعا : أهداف الاتحاد الأوروبي 36

المطلب الثاني : آليات صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي و التحديات التي تواجهه.....37

الفرع الأول : أجهزة الاتحاد الرئيسية.....38

أولا : المجلس الأوروبي 38

ثانيا : مجلس الاتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري) 39

ثالثا : المفوضية الأوروبية 40

رابعا : البرلمان الأوروبي.....42

خامسا : محكمة العدل الأوروبية.....43

سادسا : اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية.....45

الفرع الثاني : أجهزة الاتحاد الفرعية.....46

أولا : محكمة المراجعين أو الجهاز الأوروبي للمحاسبة.....46

ثانيا : لجنة الأقاليم 47

ثالثا : البنك المركزي الأوروبي BEC 47

ر **ابعا** : البنك الأوروبي للاستثمار BEI.....48

الفرع الثالث : التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي.....49

أولا : التحديات الداخلية.....49

1/ الأزمة الاقتصادية الأوروبية.....49

2/ عدم وجود سياسة أوروبية مشتركة 50

3/ عدم وجود دستور أوروبي موحد.....51

4/ توسيع الاتحاد 52

ثانيا : التحديات الخارجية.....53

1/ الهيمنة الأمريكية.....53

2/ عدم القدرة على المنافسة 55

المبحث الثاني : أوروبا و دول البحر الأبيض المتوسط.....56

المطلب الأول : الأهمية الاستراتيجية لحوض البحر الأبيض المتوسط.....57

الفرع الأول : الأهمية الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط.....59

الفرع الثاني : الأهمية الاقتصادية لحوض البحر الأبيض المتوسط.....60

الفرع الثالث : مفهوم التعاون الأورومتوسطي.....62

أولا : تعريف التعاون 63

ثانيا : خصائص التعاون 64

المطلب الثاني : السياسة المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية.....66

الفرع الأول: السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية أثناء فترة الحرب الباردة.....67

أولا : السياسة المتوسطية الجزئية في الفترة من 1957 – 1972.....68

ثانيا : السياسة المتوسطية الشاملة (PMG) الفترة من 1972 – 1990.....72

1/ التفضيلات التجارية.....75

2/ التعاون المالي و التقني.....75

3/ التعاون في مجال اليد العاملة.....77

4/ حصيلة اتفاقيات السياسة المتوسطية الشاملة.....77

الفرع الثاني: السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية بعد إنتهاء الحرب الباردة.....79

أولا : السياسة المتوسطية المتجددة (PMR) للفترة من 1989-1995.....80

1/ عوامل اللجوء إلى السياسة المتوسطية الجديدة.....80

2/ أسس السياسة المتوسطية المتجددة.....82

ثانيا : حصيلة السياسة المتوسطية المتجددة.....83

الفرع الثالث : أطر العلاقات الأورومتوسطية.....84

1/ الحوار العربي ـ الأوروبي.....85

2/ مؤتمر الأمن و التعاون في المتوسط (CSCM).....88

3/ حوار (5 + 5) 91

4/ المنتدى المتوسطي.....93

خلاصة الفصل الأول.....95

الفصل الثاني : السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي على ضوء إعلان برشلونة.....96

المبحث الأول : العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة.....98

المطلب الأول : ماهية الشراكة الأورومتوسطية.....99

الفرع الأول : مفهوم الشراكة و دوافع انعقاد مؤتمر برشلونة.....101

أولا : مفهوم الشراكة الأورومتوسطية.....101

1/ تعريف الشراكة.....101

2/ خصائص الشراكة.....103

3/ التوقيع على اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.....104

ثانيا: دوافع إنعقاد مؤتمر برشلونة.....106

الفرع الثاني : أبعاد الشراكة الأورو- متوسطية.....110

أولا : البعد السياسي و الأمني.....110

ثانيا : البعد الاقتصادي و المالي 112

ثالثا : البعد الاجتماعي و الثقافي والإنساني.....114

الفرع الثالث : آليات تحقيق الشراكة الأورومتوسطية 115

أولا : المساعدات المالية.....115

1/ برنامج ميدا MEDA.....115

2/ البنك الأوروبي للاستثمار BEI.....117

ثانيا: مناطق للتبادل الحر.....119

المطلب الثاني : الانتقادات الموجهة لمشروع برشلونة و السياسات البديلة لتفعيل الشراكة.....121

الفرع الأول : الانتقادات الموجهة لمشروع برشلونة.....122

أولا : الانتقادات الموجهة إلى فكرة المشروع.....122

ثانيا : الانتقادات الموجهة إلى مواقف الأطراف.....124

ثالثا : الانتقادات الموجهة إلى نتائج المشروع.....126

الفرع الثاني : سياسة الجوار الأوروبي (PEV).....130

أولا : أهداف سياسة الجوار الأوروبي.....133

1/ دعم المسار السياسي و الأمني.....134

2/ دعم المسار الإقتصادي و التجاري.....134

3/ دعم المسار الإجتماعي و الثقافي.....135

ثانيا : مبادئ سياسة الجوار الأوروبية.....136

1/ الملائمة.....136

2/ التمايز.....136

3/ التدرج.....136

ثالثا: الانتقادات الموجهة لسياسة الجوار الأوروبية.....136

الفرع الثالث : الاتحاد من أجل المتوسط UPM.....138

أولا : ظروف إنعقاد المؤتمر في باريس 140

ثانيا : أهداف الاتحاد من أجل المتوسط 141

ثالثا: ردود الفعل العربية و الأوروبية على المبادرة الفرنسية.....143

1/ ردود الفعل داخل الاتحاد الأوروبي.....143

2/ ردود فعل البلدان المتوسطية.....144

رابعا : التحديات التي تواجه الاتحاد من أجل المتوسط.....145

المبحث الثاني : تحديات و آفاق الشراكة الأورومتوسطية.....147

المطلب الأول : التحديات التي تواجه الشراكة الأورومتوسطية.....148

الفرع الأول : التحديات الأمنية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير الشرعية).....149

أولا : ظاهرة الإرهاب 149

1/ مفهوم الإرهاب.....151

2/ موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة الإرهاب.....154

ثانيا: الجريمة المنظمة.....156

1/ تعريف الجريمة المنظمة.....158

2/ موقف الاتحاد الأوروبي من الجريمة المنظمة.....160

ثالثا: الهجرة غير الشرعية.....162

1/ أسباب الهجرة الغير الشرعية.....163

2/ موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.....165

الفرع الثاني :التحديات السياسية (الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ثورات الربيع العربي).....171

أولا: الصراع العربي ـ الإسرائيلي.....172

ثانيا: ثورات الربيع العربي 177

1/ أسباب قيام ثورات الربيع العربي 178

2/ موقف الاتحاد الأوروبي من ثورات الربيع العربي.....180

الفرع الثالث : التحديات الاقتصادية التي تواجه الشراكة الأورو- متوسطية.....183

المطلب الثاني : آفاق الشراكة في بعض الدول المتوسطية.....187

الفرع الأول : التجربة الجزائرية 188

1/ محتوى الاتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.....189

2/ تقييم التجربةالجزائر ية.....191

الفرع الثاني : التجربة التونسية.....194

1/ محتوى اتفاق الشراكة بين تونس و الاتحاد الأوروبي.....195

2/ تقييم التجربة التونسية.....195

الفرع الثالث : التجربة المغربية.....196

1/ محتوى اتفاق الشراكة بين المغرب و الاتحاد الأوروبي.....198

2/ تقييم التجربة المغربية.....199

خلاصة الفصل الثاني.....201

خاتمة.....202

الملاحق.....207

قائمة المراجع.....238

الفهرس.....276